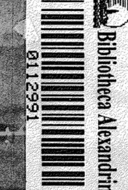
في وداع القرن العشرين

تأملات إقتصادية في هموم مصرية وعالمية



د. رمزي زكي

بل العربي



فى وداع القرن العشرين

تأملات إقتصادية في هموم مصرية وعالمية

الكتاب : فى وداع القرن العشرين
المؤلف : دكتور رمزى زكى
الطبعة : الأولى ١٩٩٩

تصميم الغلاف: هشام بهجت عثمان
لوحة الغلاف: مقطع من لوحة: شروق الشمس – ١٨٧٢،
للفنان الفرنسي كلود مونيه *Claude Monet*

بورتريهات: نبيل تاج
الإخراج الداخلى : المؤلف
الناشر : دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت – القاهرة
ج.م.ع. ت : ٢٩٠٤٧٢٧
طباعة : انترناشيونال برس
عدد الصفحات: ٤٤٨
مقاس: ١٧ سم × ٢٤ سم
رقم الايداع بدار الكتب القومية: ١٠١٨٤ / ٩٩
الترقيم الدولى: ISBN 977-239-149-X

د. رمزي زكي

في وداع القرن العشرين

تأملات إقتصادية في هموم مصرية وعالميّة

دار المستقبل العربي

الإهـــــداء

الى كل الطيبين والشرفاء، أيا كان موقعهم، الذين ناضلوا فى القرن العشرين من أجل انتصار قيم التحرر الوطنى والاستقلال والتنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية، وتحملوا فى سبيل ذلك الكثير من الآلام والتضحيات... إليهم جميعا أهدى هذا الكتاب، تحية وتقديراً.

رمزى زكى

قبل أن تقرأ..

سوف يرد ذكر نهاية القرن العشرين فى تاريخ العالم على أنه زمن الفقر العالمى الذى تميز بإنهيار النظم الانتاجية فى البلاد النامية وبموت المؤسسات القومية واضمحلال البرامج الصحية والثقافية.

مايكل تشوسادوفكسى

Michel Chossudovsky
Global Poverty in the late 20th Century; *Journal of International Affairs*, Autumn 1998

المحتوى

الموضوع	صفحة
الإهـداء	٥
قبل أن تقرأ	٧
توطئة	١٥

الباب الأول
نهاية عالم بريتون وودز

الموضوع	صفحة
المبحث الأول: عالمنا المأزوم.. إلى أين يسير؟ ملاحظات حول آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمى الراهن	٢٥
المبحث الثانى: خمسون عاماً على بريتون وودز. هل يحتاج العالم إلى بريتون وودز جديدة؟	٣٩
المبحث الثالث: خمسون عاما على مشروع مارشال. هل يمكن تكرار التجربة؟	٤٩
المبحث الرابع: محنة البطالة فى زمن العولمة	٩١
المبحث الخامس: تناقضات حاكمة لمستقبل العولمة	١١٥
المبحث السادس: وداعاً .. للتوظف الكامل	١٢٩
المبحث السابع: درس من شيلى	١٤٧
المبحث الثامن: الرومانسية الاقتصادية ووهم المعونة	١٥٩
المبحث التاسع: جدل حول دور الدولة فى البلاد النامية	١٦٥

الباب الثانى
تأملات فى هموم مصرية

الموضوع	صفحة
المبحث العاشر: مشكلة مصر الجوهرية لاتكمن فى نمو سكانها	١٧٩

المبحث الحادى عشر: حتى لايكون الحوار حرثاً فى البحر – قضايا للمناقشة ١٨٩
المبحث الثانى عشر: كيف يمكن مضاعفة الدخل القومى لمصر مع تحقيق العدالة الاجتماعية فى عشرة سنوات؟ ٢٠١
المبحث الثالث عشر: اربعة مشكلات عويصة (عجز الموازنة، التضخم، البطالة، المديونية الخارجية) ٢٠٧

الباب الثالث
مصر.. وصندوق النقد الدولى

المبحث الرابع عشر: أثر السياسات النقدية والمالية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى على القطاعات الانتاجية فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) ٢٢٥
المبحث الخامس عشر: اسرار معركة تخفيض قيمة الجنيه المصرى ٢٥٣
المبحث السادس عشر: من تضخم الطلب.. الى تضخم التكاليف المتعمد. ٢٥٩
المبحث السابع عشر: مخاطر مبادلة الديون بأصول القطاع العام ٢٦٣
المبحث الثامن عشر: الآثار المتوقعة لاعلان قابلية التحويل للجنيه المصرى ٢٧١
المبحث التاسع عشر: مسئولية الحكومة عن اشعال نار الغلاء ٢٧٧
المبحث العشرون: النتائج المحتملة لبيع القطاع العام ٢٨٥

الباب الرابع
احتياطيات مصر الدولية... مرة أخرى

المبحث الحادى والعشرين: احتياطيات مصر الدولية.. إلى أين؟ ٢٩٣
المبحث الثانى والعشرين: من يملك احتياطيات مصر الدولية ٣١١

المبحث الثالث والعشرين: أى نوع من الاستثمارات الأجنبية تحتاج مصر؟ ٣١٧
المبحث الرابع والعشرين: مصر تتحول إلى دولة مصدرة لرأس المال ٣٢٥

الباب الخامس
ربع قرن على حرب أكتوبر المجيدة

المبحث الخامس والعشرين: الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر ١٩٧٣: عالميا واقليميا ومحلياً ٣٣٥
أولا– آثار حرب اكتوبر على الصعيد العالمى ٣٣٦
ثانيا– آثار حرب اكتوبر على الصعيد الاقليمى ٣٤٥
ثالثاً– آثار حرب اكتوبر على الصعيد المصرى ٣٥٨

الباب السادس
أضواء على الفكر الاقتصادى المعاصر
(قراءات فى بعض الكتب)

المبحث السادس والعشرين: ثلاثون عاماً على مشكلة الادخار ٣٧٣
المبحث السابع والعشرين: البنك الدولى – دراسة نقدية ٣٨١
المبحث الثامن والعشرين: التاريخ السرى للبنك الدولى ٣٨٩
المبحث التاسع والعشرين: النمو مع المساواة– هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم ٤١٧
المبحث الثلاثون: فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ٤٢٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	صفحة
٣-١	تطور قيمة الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧	٥٤
٣-٢	تطور التوزيع الاقليمى للاستثمارات الدولية داخل الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٤٨	٥٩
٣-٣	رصيد ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الامريكية خلال سنى الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٥)	٦٢
٣-٤	حجم الهبات غير العسكرية ورؤوس الأموال الحكومية طويلة الأجل التى تلقتها بعض الدول المستفيدة من مشروع مارشال (١٩٤٦-١٩٥٠)......	٧٧
٣-٥	تطور حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان أثناء مشروع مارشال (١٩٤٧-١٩٥١)	٨٤
٣-٦	معدل النمو السنوى لتراكم رأس المال فى بعض الدول الأوروبية التى استفادت من مشروع مارشال (١٩٤٧-١٩٥١)	٨٤
٧-١	أهم معالم صورة الاقتصاد الشيلى عام ١٩٨٨	١٥٧
١٣-١	العجز الكلى للموازنة العامة المصرية ومصادر تمويله خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩١/٩٠................................	٢٠٩
١٣-٢	أثر تحرير سعر الفائدة على الموازنة العامة المصرية ومصادر تمويله خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩١/٩٠................................	٢١١
١٣-٣	الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى مصر (حضر) ١٩٨٩-١٩٩٣....	٢١٣
١٣-٤	تطور عدد المتعطلين ومعدل البطالة فى مصر للفترة ١٩٦٠-١٩٨٦.......	٢١٦
١٣-٥	تطور ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩	٢٢٠
١٣-٦	مبالغ الفوائد والاقساط التى دفعتها مصر لخدمة اعباء ديونها الخارجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩	٢٢٠
١٤-١	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لمصر بأسعار ١٩٩٢/٩١	٢٣٣
١٤-٢	الهيكل السلعى لصادرات مصر للفترة ١٩٩١-١٩٩٢	٢٤٣
٢٣-١	تطور قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تدفقت للصين واندونيسيا ومصر خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤	٣٢١

٢٥–١ تطور متوسط الاسعار العالمية للواردات الغذائية للبلاد العربية خلال الفترة (١٩٧١–١٩٩٨).. ٣٤٠

٢٥–٢ تطور العائدات النفطية الاسمية فى مجموعة مختارة من البلدان العربية النفطية (١٩٧٣–١٩٨٧) ٣٤٨

٢٥–٣ ترتيب الاقطار العربية حسب حجم الناتج المحلى الاجمالى (١٩٧٠–١٩٩٠).. ٣٤٩

٢٥–٤ تطور تحويلات العاملين فى الخارج كنسبة من المتحصلات غير المنظورة ومدفوعات الواردات فى بعض الاقطار العربية.................................... ٣٥١

٢٥–٥ تطور السعر العالمى لأوقية الذهب الخالص بالدولار الامريكى خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٨٥ .... ٣٥٣

٢٥–٦ تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على الاقطار العربية ونسبتها الى اجمالى ديون العالم الثالث (١٩٧٠–١٩٨٦) ٣٥٦

٢٥–٧ توزيع المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة حسب الاطراف المنشئة لها... ٣٥٧

٢٥–٨ المساعدات التى قدمتها الدول العربية لمصر خلال الفترة ١٩٧٣–١٩٧٦ ٣٦٠

٢٥–٩ المصادر الأربعة الكبار للعملات الاجنبية لمصر للفترة ١٩٧٦–١٩٨٣.... ٣٦٨

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	الموضوع	صفحة

رقم الشكل	الموضوع	صفحة
٣-١	تطور تجارة أوروبا مع الولايات المتحدة الامريكية (١٩٤٦-١٩٥٠)	٦٩
٣-٢	تطور حجم المعونات الامريكية لأوروبا خلال مشروع مارشال (١٩٤٦-١٩٥٠)	٧٨
٣-٣	تطور تكوين رأس المال الثابت فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥١	٨٥
٣-٤	تطور الناتج المحلى الاجمالى فى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥١	٨٥
٤-١	اهم عمليات الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى فى عام ١٩٨٩	١٠٦
٦-١	من معالم دولة الرفاه: تطور الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية فى اكبر سبعة دول اعضاء فى الـ OECD للفترة ١٩٦٠-١٩٨١	١٣٨
١٧-١	مساهمة الاجانب فى تملك مشروعات القطاع العام المباعة فى الدول النامية للفترة ٩٦-١٩٩٨	٢٦٨
٢٥-١	انفلات الاسعار فى السوق العالمى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢	٣٤١
٢٥-٢	تطور سعر صرف الدولار الامريكى تجاه العملات الرئيسية الاخرى خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٠	٣٤٣
٢٥-٣	التقلبات اليومية للاسترلينى فى مقابل الدولار للفترة ١٩٧٣-١٩٨٢	٣٤٤
٢٥-٤	الارتفاع الجنونى لسعر الفائدة فى الأسواق الأوروبية لرأس المال خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢	٣٤٦
٢٥-٥	استنزاف الفائض الاقتصادى بالدول النامية عن طريق شراء الاسلحة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤	٣٥٤
٢٥-٦	انفجار العجز التجارى لمصر: الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٧	٣٦٦
٢٥-٧	تطور موارد مصر من العملات الاجنبية من الأربعة الكبار خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٣	٣٦٧

تـوطـئـة

يضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث والمقالات التى نُشرت خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩١ وحتى ١٩٩٨. ورغم تنوع الموضوعات والقضايا التى تناولتها، إلا أن الخيط الاساسى الذى يجمع بينها هو أن جميعها تتعرض لبعض الهموم الاقتصادية المحلية والعالمية التى ستنتقِل معنا ونحن نعبر، بعد بضعة شهور، إلى القرن الحادى والعشرين. ورغم أنها كتبت فى فترات مختلفة، إلا اننى حينما عدت اليها ظننت أنه ربما لو جمعت فى مجلد واحد فقد تكون مفيدة للقارئ، خاصة وأنها تتعرض بالتحليل لمجموعة من المشكلات والازمات المستمرة والتى ستكون مزعجة لنا وللعالم فى القرن القادم.

فعلى **الصعيد العالمى**، بات من الواضح تماماً أنه على الرغم من انفراد الرأسمالية للهيمنة على العالم، بعد اختفاء المنظومة الاشتراكية وبعد إندحار قوى الثورة والتنمية فى البلاد النامية؛ فإن النظام الرأسمالى، سواء فى صعيده العالمى، أو فى صعيده المحلى، يغلى بالتناقضات والأزمات الحادة التى ترشحه للانفجارات ولعدم الاستقرار فى القرن القادم. فهناك أولا، الازمة المستحكمة فى نظام النقد الدولى بعد انتهاء المهمة التاريخية لصندوق النقد الدولى فى بداية السبعينيات

وفشله الواضح فى ادارة هذا النظام وحمايته من الازمات أو التنبؤ بها. كما يتبدى عجز الصندوق تماماً فى تعامله مع الازمات النقدية والمالية التى تنفجر من حين لآخر فى مختلف مناطق العالم والتى كان آخرها - حتى صدور هذا الكتاب - تلك الازمة التى عصفت بدول «المعجزات الاقتصادية» فى جنوب شرق آسيا، والتى تصدى الصندوق لإدارتها (ولانقول لعلاجها) من أجل ان تتمكن تلك الدول من دفع أعباء ديونها الخارجية، فارضاً عليها المزيد من «الانفتاح» و«التحرير» بالرغم مما يسببه ذلك من كساد وبطالة وفقر لشعوبها. وخطورة الامر هنا، هو أن إحتمال تكرار هذه الازمات بات كبيراً فى ضوء الهشاشة التى ينطوى عليها الآن نظام النقد الدولى بعد انتهاء عصر ثبات اسعار الصرف، وانفلات حجم السيولة الدولية وعدم التحكم فيها، وتحول أسواق النقد العالمية إلى ساحة ساخنة للمضاربات، وبحيث تحولت تلك الاسواق إلى ما يشبه «نوادى القمار» فى ضوء العولمة Globalization التى حدثت لتلك الاسواق (تحريرها من القيود والضوابط وسرعة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود فى لحظات خاطفة عبر شبكة الاتصالات الاليكترونية الدولية). وقد غذى هذه المضاربات، تلك الكتلة العالمية الهائلة من فوائض الادخار التى راحت تبحث كالمجنونة عن فرص مجدية للربح كى لاتتآكل قيمتها وتتسبب فى حدوث أزمات اقتصادية طاحنة، حتى ولو كانت تلك الفرص هى المضاربات المدمرة لاقتصادات بكاملها. وقد بدأ هذا النشاط المضاربى، الذى أصبح هو السمة المميزة والاساسية لحركات رؤوس الاموال العالمية المعاصرة، يسفر عن تحقيق خسائر هائلة، أطاحت بالعديد من البنوك وشركات التمويل وصناديق الاستثمار العالمية.

وهناك، ثانياً، ذلك التنافس الضارى المحتدم بين الديناصورات الاقتصادية الضخمة، وهو التنافس الذى سيشكل طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية فى العالم فى قرننا الحادى والعشرين. أعنى بذلك، التنافس بين اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، ومعها فى ذلك توابعها فى النافتا (كندا والمكسيك)، وبين اقتصاد الجماعة الأوروبية (دول السوق المشتركة) التى دشنت قرب وحدتها الاقتصادية والسياسية الكاملة بإطلاق عمله اليورو فى التداول إبتداءً من يناير

١٩٩٩. وهناك أيضا، فى ساحة التنافس، الاقتصاد اليابانى الذى يعد اكبر ثانى اقتصاد وطنى فى العالم، وهو يترنح منذ أوائل التسعينيات تحت وطأة أزمة كساد شديد وطويل المدى ويعانى من نمو غير مسبوق فى البطالة (حيث وصل معدل البطالة فى عام ١٩٩٨ إلى ٤٫٤٪ من قوة العمل بعد أن كان هذا المعدل لايتجاوز ٢٫٢٪ فى الثمانينيات) ويعانى أيضا من تدهور شديد فى معدل الربح فى قطاعات الانتاج الحقيقى، وتخيم عليه أزمة طاحنة فى نظامه المصرفى بسبب ضخامة حجم الديون المشكوك فى تحصيلها (مايزيد عن ١٫٥ ترليون دولار). وهناك من يتوقع، أنه فى ظل هذه الأزمة التى طال أمدها، أن كثيراً من الاصول الانتاجية والشركات والمصانع اليابانية قد تباع أو تندمج فى كبرى الشركات عابرة القارات.

وهناك، ثالثاً، أزمة الديون الخارجية المستحقة على البلاد النامية والتى بلغ مقدارها ١٩٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وتحولت لأن تصبح كالسيف المسلط على أعناق هذه البلاد بعد أن استغل الدائنون والمنظمات الدولية تلك الأزمة لكى تكون هذه البلاد تحت السيطرة والاحتواء بعد فترة من تمردها إبان نشوة انتصار حركات التحرر الوطنى فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ثبت من خلال التجارب العديدة، ان تدخلات صندوق النقد الدولى فى هذه الأزمة قد تمخضت عن نشر الكساد والبطالة والفقر فى كل بلد ادار الصندوق أزمة ديونه الخارجية. ولهذا فقد أصبح الصندوق محل نقد عنيف فى الآونة الأخيرة بعد أن تبين أن سياساته فى البلاد النامية والدول التى كانت «اشتراكية» قد أدت إلى نشر الكساد فى وقت يحتاج فيه العالم إلى التحول نحو الانتعاش وتعضيد قوى النمو وإلا فازمة كساد عالمى كبير تلوح فى الافق.

وعلى الصعيد العالمى أيضا، هناك التدهور اللافت للنظر الحاصل فى أسعار المواد الخام ومواد الطاقة، مما أدى إلى تدهور مذهل فى حجم الدخول القومية للبلاد النامية، فتدهورت قدرتها على الادخار والاستثمار والاستيراد وعلى دفع أعباء ديونها الخارجية، مما أثر، وسيؤثر بلا شك، على البلدان الصناعية الرأسمالية. وفى ضوء هذا التدهور الحادث فى دخول البلاد النامية وتفاقم أزمة ديونها الخارجية يبدو أن اقتصاداتها، عبر سياسات الصندوق وسياسات التكيف

الهيكلى للبنك الدولى قد أرتُهنت لمدة طويلة لصالح الدائنين بعد أن توقفت فيها جهود التنمية ووقعت ضحية العولمة وإضعاف قوة الدولة والقفز على سيادتها الوطنية. وكان من الطبيعى، والحال هذه، ان تعجز كثير من حكومات هذه البلاد عن أداء وظائفها التقليدية، وهو الأمر الذى عرض البعض منها للإنهيار والتفكك والحروب الإقليمية والمحلية.

وفيما يتعلق بمجموعة الدول «التى كانت إشتراكية» والتى تسعى حكوماتها للتحول السريع نحو النظام الرأسمالى بتشجيع قوى من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والولايات المتحدة والدول الصناعية الرأسمالية، فقد شهدت، وماتزال، حالة من الفوضى الاقتصادية وخصخصة مشروعاتها العامة بطريقة مرتجلة ويشوبها الفساد والاثراء الفاحش غير المشروع. كما تعرضت لغزو واضح من الشركات عابرة القوميات التى تمتلك الآن اهم المواقع الاستراتيجية فى اقتصاداتها. كما تعانى من التدهور فى ناتجها المحلى الاجمالى، ومن البطالة، والافقار المتزايد لشعوبها بعد القضاء على ماكان يتمتع به الناس من خدمات وضمانات اجتماعية إبان «العصر الاشتراكى». ويحدث هذا فى الوقت الذى ظهرت فيه قلة من الكومبرادور والاثرياء وعصابات المافيا التى تحكم الآن قبضتها على موارد البلاد وعلى العلاقات الاقتصادية الخارجية. وقد عانت هذه الدول، وماتزال، من استشراء التضخم فيها، وتزايد الديون الخارجية المستحقة عليها، ومن استنزاف احتياطياتها الدولية وتدهور أسعار صرف عملاتها. ورغم ما تعلنه حكومات هذه الدول فى خطابها السياسى من تمسكها بالديموقراطية والحرية والشفافية، فإنها تمارس أعنف إجراءات القمع والديكتاتورية عندما تتعرض لضغوط واحتجاجات الناس. وهذا يتم - وياللنفاق - بمباركة من الدول الصناعية الرأسمالية تحت مزاعم الدفاع عن الحرية والديموقراطية (ألم يضرب بوريس يلتسين مبنى الدوما بالمدافع تحت حجة الدفاع عن الديموقراطية وانقاذ الحرية؟!).

أما فيما يتعلق بالصين التى يمثل سكانها خمس البشرية، فمن الواضح أنها تكاد تمثل الاستثناء الوحيد الذى حقق أعلى معدلات للنمو الاقتصادى فى العقد الماضى. كما أنها لم تتعرض لرياح الأزمة النقدية والمالية التى عصفت

بجنوب شرق آسيا. ومازالت الصين تمثل نقطة الجذب الاساسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة نظرا لما يتوافر فيها من ظروف مواتية، مثل توافر العمالة الماهرة، انخفاض أجور العمال، توافر البنية الاساسية، المزايا الممنوحة لرأس المال الأجنبى... الى آخره. فكل هذه الظروف تجعل متوسط معدل الربح المتوقع لرأس المال الاجنبى مرتفعاً. ورغم ان الصين يحكمها حزب شيوعى مازال يردد فى خطابه السياسى إلتزامه بالاشتراكية، الا أنه فى الحقيقة يقوم الآن بتنفيذ اكبر التغيرات الجذرية التى تجعل الصين تتحرك بسرعة نحو النظام الرأسمالى. فهو يقوم بخصخصة المشروعات العامة وبتسريح ملايين العمال من وظائفهم والتخطيط لسيادة الملكية الخاصة والقيم الرأسمالية على مختلف مناحى الحياة. على ان الصين وإن كانت لم تتأثر بشكل ملموس من الازمات العالمية الراهنة؛ إلا أن سرعة تحولها للنظام الرأسمالى واندماجها فى الاقتصاد العالمى سيجعلها حساسة فى القرن الحادى والعشرين لتلك الأزمات.

* * *

هذه هى إذن بعض المعالم الاساسية للاقتصاد الرأسمالى العالمى بمكوناته المختلفة عشية الدخول فى القرن الحادى والعشرين. وتلك هى أهم الأزمات التى تطبع طريقة أداءه. وهى أزمات من الراجح تماماً أنها ستحدد، الى مدى بعيد، مساره وآفاقه فى الاجل القريب المنظور. وهو مسار من المتوقع ان يكون مليئاً بالتفجرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد شاع بعد اختفاء المنظومة «الاشتراكية» وهزيمة حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث وانتهاء الحرب الباردة، أن الرأسمالية المعولمة ستكون هى مصدر الرخاء والحرية والديموقراطية لكل الشعوب، وان الشركات عابرة القوميات وكبار المستثمرين سيغرقون العالم الثالث والدول التى «كانت إشتراكية» بالاموال والمشروعات والتكنولوجيا الحديثة، وسيأتى الوقت الذى سيكون فيه العالم سوقاً كونية واحدة تتسع للجميع، وسيعيش الناس فى بحبوحة ورغد وأمان. وشاع أيضاً، أنه يشترط لتحقيق ذلك ان تتم عملية إعادة تنظيم كاملة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مختلف أنحاء المعمورة لكى تكون صورة من النمط الانجلوسكسونى للرأسمالية، أى أن يتم ذلك طبقاً

لما تمليه ايديولوجية السوق وما ترسمه الليبرالية الحديثة من مبادئ وتوجهات: تحجيم دور الدولة الى أدنى حد ممكن، وتفكيك الأطر والقوانين والأنظمة التى كانت تضبط إيقاع الحركة فى النشاط الاقتصادى، وتحرير الأسواق السلعية والنقدية والمالية من أية قيود. ثم تبين، بما لا يدع مجالا للشك، ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اقتلاع تام لكل العقبات والقيود التى تحول دون زيادة ربحية رأس المال إلى اقصى حد ممكن وتخفيض أجور ودخول العمال والموظفين الى اقصى مدى مستطاع. وفى ضوء طغيان هذه الأيديولوجية حدثت إعادة التنظيم هذه فى كثير من بلاد المعمورة فى ضوء تهميش غريب للبرلمانات ومؤسسات الديموقراطية الغربية وتبرير فج وساذج للامساواة فى توزيع الدخل والثروة، وتصوير الدولة (أو الحكومة) على أنها العدو رقم واحد للتقدم، وتخريب مهول للبيئة، وتفسخ ملحوظ فى العلاقات الاجتماعية بين الناس.

فى ضوء ذلك كله فإن من الراجح ان يشهد العالم فى القرن القادم النتائج الحتمية لهذا العالم الوحشى للرأسمالية المعولمة. ولن تكون تلك النتائج قاصرة فحسب على تكرار حدوث المزيد من الازمات التجارية والمالية والنقدية فى مختلف أنحاء المعمورة، بل سنشهد أيضا توترات اجتماعية وسياسية متنوعة. وهى توترات ربما تكون عنيفة جداً. وتتوافر حاليا جذور هذه التوترات وقواها الفاعلة: مثل صعود الحركات والتنظيمات الفاشية والنازية والعنصرية، وبروز احزاب التطرف والتعصب، وتنظيمات الجريمة المنظمة، وتفشى العداوات العرقية والدينية.. الى آخره. ان اليأس الذى ولدته الرأسمالية المعولمة ذات الطابع الوحشى سيقود الى كثير من أعمال العنف والعنف المضاد من جانب أجهزة القمع المحلية والعالمية (حلف شمال الاطلسى).

على ان عالماً بهذه الصورة الكئيبة المنطوية على مختلف ألوان التوحش والعنف والإفقار واللامساواة والقهر.. لايمكن له أن يستمر طويلا. ولهذا لا يساورنى الشك فى انه ستنمو فى خضم هذا العالم الكئيب القوى الخيرة الحية التى ستناضل من أجل إزالة كل اشكال الكآبة والافقار والاغتراب والقهر لإنسان القرن الحادى والعشرين، وإلا فإن ذلك القرن سينطوى على كارثة مهولة للبشرية.

أما فيما يتعلق **بالاقتصاد المصرى** فإنه سيعبر إلى القرن الحادى والعشرين

وهو محمل بالآثار التى تركتها سياسة الانفتاح الاقتصادى والانصياع اللامشروط لقوى السوق والعولمة بعد أن تولى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هندسة أوضاعنا الاقتصادية فى العقد التاسع المنصرم: تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، خصخصة مشروعات القطاع العام والتخطيط لخصخصة البنوك وشركات التأمين المصرية، انتقال بعض الخدمات العامة للقطاع الخاص، إلغاء الدعم وزيادة الاسعار، وإعادة توزيع الدخل والثروة القوميين لصالح الأقلية. وكان من نتائج ذلك زيادة البطالة، وتردى الاحوال المعيشية للعمال وللطبقة الوسطى والفلاحين، واتساع درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة، وزيادة نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، وتفشى عمالة الأطفال... الى آخره. واذا كان الاقتصاد المصرى قد أخذ «فترة من الراحة» فيما يخص دفع أعباء الديون الخارجية، حيث أعيد جدولتها فى التسعينيات، فإن فترة الراحة هذه - أقصد فترة تجميد الديون - قد انتهت، أو سوف تنتهى قريباً جداً، وسنعاود دفع أعباء هذه الديون فى الأجل القريب المنظور، وهو الأمر الذى سيولد ضغطاً على حصيلة العملات الاجنبية من الصادرات، وعلى احتياطيات مصر الدولية، وعلى سعر الصرف للجنيه المصرى. كذلك سيعبر الاقتصاد المصرى الى القرن الحادى والعشرين وهو محمل بعبء دين عام محلى ضخم (حوالى ١٨٠ مليار جنيه) وستكون خدمة هذا الدين أحد الاسباب الجوهرية لتفاقم نمو عجز الموازنة العامة للدولة فى السنوات الأولى من القرن القادم.

واذا كان البعض يتحدث عن التحسن الذى طرأ على المتغيرات النقدية للاقتصاد المصرى، مثل خفض معدل التضخم، وتحقيق درجة عالية من الاستقرار فى سعر صرف الجنيه المصرى، وخفض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة احتياطيات مصر الدولية، فإن التحدى الحقيقى الذى يواجه الاقتصاد المصرى فى القرن القادم هو: كيف يمكن ان نستثمر هذا التحسن لصالح حدوث تحسن فى الجانب الحقيقى (العينى) للاقتصاد المصرى، اى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى، خفض معدلات البطالة، حل مشكلة الاسكان، تحديث مصر تكنولوجيا ومعرفياً، والارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمى، وزيادة الرقعة المنزرعة من مساحة مصر، وزيادة الصادرات المصرية...

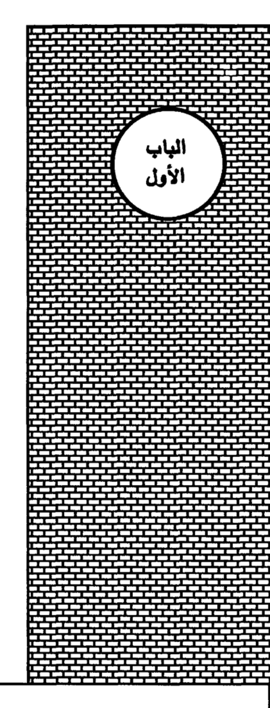
إلى آخره وبما ينعكس فى النهاية فى الارتقاء بمستوى معيشة المصريين، مادياً وروحياً.

ومهما يكن من أمر...

ان الكتاب الحالى يضم مجموعة من البحوث والمقالات التى تتعرض لكل هذه القضايا المثارة على الصعيدين العالمى والمحلى. وقد نشرت فى مناسبات مختلفة فى بعض الدوريات العلمية والصحف العربية. وبعضها قدم إلى ندوات ولقاءات ومنتديات فكرية. وقد أعدت نشر معظمها فى هذا المجلد دون أية تعديلات تذكر، وهو الأمر الذى أدى إلى بعض التكرار الذى آمل ألا يكون مزعجاً للقارئ العزيز.

دكتور رمزى زكى

الكويت - أوائل عام ١٩٩٩



الباب الأول

نهاية عالم بريتون وودز

المبحث الأول

فى وداع القرن العشرين:

عالمنا المأزوم ... إلى أين يسير؟

ملاحظات حول آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمى الراهن(*)

كان الحلم الاقتصادى والاجتماعى الذى سعت إليه مختلف دول العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية / الاجتماعية التى سادت فى هذه الدول آنذاك، هو تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادى، وتحقيق مستويات عالية من العمالة، والوصول الى أسعار مستقرة، وتوازن فى العلاقات الاقتصادية الخارجية. كان هذا هو حلم كل الدول بعد أن سكتت مدافع الحرب وانقشع دخان المعارك الحربية، وتطلعت شعوب المعمورة لعهد جديد يسوده السلام وتختفى فيه الفاقة وترتفع فيه مستويات المعيشة. وكانت خريطة العالم الجيوبوليتكية التى تمخضت عنها هذه الحرب جديدة تماماً بعد إندحار محور طوكيو / برلين / روما، حيث ظهرت ثلاثة مجموعات من الدول. المجموعة الأولى هى مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، والمجموعة الثانية هى مجموعة الدول «الاشتراكية»؛ والمجموعة الثالثة هى مجموعة البلاد النامية حديثة الاستقلال والتى كانت قبل الحرب مجرد مستعمرات أو شبه مستعمرات أو بلاد تابعة. وكانت الدلالة التاريخية الهامة لظهور هذه المجموعات

(*) فى الأصل نشرت فى **مجلة العربى** الكويتية، العدد رقم (٤٨٢) - يناير ١٩٩٩.

الثلاثة فى عالم ما بعد الحرب؛ هى أن النظام الرأسمالى قد كف عن أن يكون هو النظام الوحيد العالمى، وفقدت الرأسمالية هيمنتها المطلقة على الصعيد العالمى، واندحر النظام الاستعمارى، وانفتحت بذلك أمام الشعوب طرق جديدة للنمو والتقدم والعلاقات الدولية. ونظراً لتباين هذه المجموعات الثلاثة من الدول، من حيث درجة تقدمها الاقتصادى والاجتماعى، ومن حيث الوضع النسبى الجديد لها فى الاقتصاد العالمى؛ ومن حيث تباين طبيعة النظم الاقتصادية الاجتماعية السائدة فيها، فإن كل مجموعة من تلك الدول راحت تبحث عن تحقيق هذا الحلم فى إطار الفلسفة العامة للنظام الاقتصادى الاجتماعى السائد فيها وبما تسمح به مواردها وإمكاناتها. وبشكل عام، استطاعت هذه المجموعات الثلاثة أن تحقق هذا الحلم، وإن كان بدرجات مختلفة، فى عالم ما بعد الحرب وحتى بداية السبعينيات. وفى هذا الخصوص لعبت «دولة الرفاه الاجتماعى» فى المجموعة الأولى، و«الاشتراكية» فى المجموعة الثانية و «ايديولوجية التنمية» فى المجموعة الثالثة، ادواراً مهمة فى تحقيق ذاك الحلم، حيث وفرت آنذاك الآليات اللازمة لضبط حركة النظام الاقتصادى وشروطه الاجتماعية والسياسية، ووضعت تناقضات البنية الداخلية للنظام تحت السيطرة وضمان حد أدنى من توافق آليات إعادة الانتاج الموسع.

ففى البلدان الصناعية الرأسمالية قامت دولة الرفاة الاجتماعى على السياسة الكينزية التى اعطت دوراً مهماً «للدولة» فى النشاط الاقتصادى، وعلى الديموقراطية الغربية، وعلى المصالحة التاريخية (المؤقتة) بين العمل ورأس المال. وهذه الأمور هى التى كفلت النمو والاستقرار للرأسمالية خلال تلك الفترة. وفى مجموعة الدول الاشتراكية كانت وفرة الموارد، والملكية العامة لوسائل الانتاج، والتخطيط المركزى، والتحكم فى توزيع الموارد والدخل القومى لصالح عمليات التراكم والانفاق العام الحكومى على الخدمات الاجتماعية، واندماج الاحزاب الاشتراكية والشيوعية الحاكمة فى جهاز الدولة على نحو صارم.. هى الأسس التى قام عليها نجاح مجموعة هذه الدول فى مضمار التنمية ورفع مستوى المعيشة خلال تلك الفترة. أما فى مجموعة البلاد النامية فقد لعبت الدولة الوطنية، ذات الاستقلال النسبى، دوراً فاعلا فى توفير الموارد

اللازمة للتنمية من خلال تأميم رؤوس الأموال الأجنبية وتعبئة الموارد المحلية والحصول على الموارد الخارجية، مما كان له اثراً فى زيادة الانفاق العام الموجه للتراكم والارتقاء بمستوى المعيشة فى ظل مناخ سياسى غلب عليه الطابع الشعبوى الذى نجحت فيه - لفتره - نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.

وبالاضافة إلى ما تقدم، لعبت البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب دوراً لايقل أهمية فى توفير الاسس الضابطة والحافزة لهذا النمو المزدهر الذى ساد هذه المجموعات الثلاثة من الدول، والاقتصاد العالمى بصفة عامة. فعلى الصعيد العالمى لعبت الحرب الباردة والتنافس السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى دوراً ايجابياً فى إذكاء هذا النمو فى ظل قطبية ثنائية ضبطت موازين القوى والصراعات الدولية خلال تلك الفترة لصالح السلام العالمى. وفى هذا الخصوص لعبت منظمات الأمم المتحدة دوراً لايجوز التهوين من شأنه. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى، واتفاقية الجات) الأطر المواتية لثبات أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية بالمقادير المناسبة، وتشجيع حركة التجارة الدولية (تصديراً، واستيراداً، واستثماراً). وفى هذا المناخ استطاعت البلاد النامية ان تستفيد من ظروف القطبية الثنائية ومن ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما حصلت عليه من معونات وزيادة فى صادراتها واستقرار فى اسعار صرف عملاتها وموازين مدفوعاتها.

وتمضى الأيام والسنون...

وتبدأ الاحوال فى التبدل. إذ سرعان ماتنتهى فترة الازدهار اللامع التى سادت فى هذه المجموعات الثلاثة من الدول وفى الاقتصاد العالمى عموماً، وليدخل العالم، بجميع أطرافه، تقريبا، وابتداءً من عقد السبعينيات فى عصر يمكن تسميته «بعصر الازمة المستمرة». وقد قمنا فى أعمال علمية سابقة بتحليل العوامل التى عجلت بأفول هذه الفترة وبظهور تلك الأزمة. ولانريد هنا تكرار ما توصلنا اليه فى هذا الخصوص. ولكننا نود فقط الاشارة إلى القضايا البارزة فى هذا الصدد.

١- بالنسبة لمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، دخلت دولة الرفاه وسياستها الكينزية فى محنة شديدة بعد ظهور الركود التضخمى (زيادة البطالة والتضخم فى آن واحد) وتدهور معدلات نمو الانتاجية وزيادة الطاقات العاطلة وتفاقم احوال الاختلال الداخلى (عجز الموازنة العامة ونمو الدين العام الداخلى) والاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات). وفى مناخ هذه الأزمة هزمت الكينزية، وإنهال النقد بلا رحمة على دولة الرفاه وعلى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى. وصعدت الليبرالية الجديدة التى دشنت مارجريت تاتشر ورونالد ريجان بدء التطبيق الكاسح لها فى مختلف دول المعمورة.

٢- وبالنسبة لمجموعة الدول الاشتراكية، دخل «نموذج النمو الستالينى» الذى قامت عليه جهود التنمية فى هذه الدول فى تناقضات شديدة، بعد أن انتهت فاعلية وفرة الموارد فى تحقيق المزيد من النمو والتقدم، وبرزت مشكلات التحول إلى النمو المكثف الذى يحتاج إلى تكنولوجيا أرقى وأساليب متقدمة فى التخطيط والتنظيم والادارة والتسعير، والحاجة إلى مراعاة الحوافز وإشارات السوق، والتحول من سياسة الكم إلى سياسة الكيف فى الانتاج، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، والحاجة إلى الانفراج الديموقراطى. على ان تلك المشكلات والتحديات لم تجد حلاً مناسباً لها (لأسباب عديدة لا محل للتعرض لها هنا)، مما فاقم من تدهور الأمور وعلى النحو الذى أدى إلى الاحداث الدراماتيكية فى نهاية الثمانينيات بتحطيم سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى وخروجه من نادى «القوى الاعظم» والقضاء على «المنظومة الاشتراكية»، وبدء عمليات التحول القسرى والصعب نحو الرأسمالية.

٣- أما فى مجموعة البلاد النامية، فكانت الأمور تسير على نحو أسوأ. فقد برزت فيها تناقضات «نماذج التنمية» التى اختارتها وما استندت عليه من تحالفات اجتماعية، حيث فشلت تلك النماذج فى تغيير أبنية الانتاج التابعة والمشوهة، وتمخضت عن حدوث تفاوت صارخ فى توزيع الدخل والثروة القوميين، وتهميش قطاعات واسعة من الناس. ثم لاحقتها بعد ذلك أزمة الديون الخارجية فى الثمانينيات، وهى الأزمة التى ستدار لصالح الدائنين عبر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من خلال سياسات «الاستقرار» و«التكيف» التى

ارتهنت موارد هذه البلاد وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة اهداف دفع اعباء ديونها المؤجلة وفتح اسواقها امام البضائع ورؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع. وكثير من هذه البلاد الآن يوجد فى حالة إنهيار اقتصادى، وتعجز الدولة فيها عن أداء وظائفها التقليدية.

فى ضوء هذه الخلفية من التطورات، عاد النظام الرأسمالى ليحتوى سائر دول المعمورة (بإستثناء بضعة دول). إلا أنه فى عودته الجديدة يفتقد للآليات العالمية، وأيضا المحلية، التى هيأت له عناصر النمو والاستقرار فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. واذا ألقينا الآن إطلالة سريعة على الاقتصاد العالمى فسوف نلحظ مدى ضخامة حجم الفوضى التى تعربد فى أطنابه وتبعده، يوماً بعد الآخر، عن السير فى دروب الإستقرار والنمو، إلى الحد الذى يدفع عدداً من المفكرين إلى القول، بأن شيئاً ما بدأ يلوح فى الافق يتعلق بتحول الاقتصاد العالمى للرأسمالية. على ان تلك ليست هى قضيتنا الآن. أن ما يعنينا هنا هو رصد عناصر الفوضى المختلفة التى تكاد أن تصيب الاقتصاد العالمى فى مقتل. وهذه العناصر، هى، فى الحقيقة، انعكاس لازمة اشمل واعمق، هى ازمة تراكم رأس المال على صعيده العالمى. وها نحن نرصد عناصر هذه الفوضى بشكل موجز فيما يلى.

١- افتقاد الاقتصاد العالمى لقيادة مركزية

منذ أن نشأت الرأسمالية وهى تحتاج لقيادة مركزية على صعيد العالم، أى لدولة نواة مسيطرة، تنظم وتقود وتوجه حركة المنظومة الرأسمالية. وهى التى تتولى ادارة البيئة الاقتصادية العالمية، والبيئة السياسية والاجتماعية المواتية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمى. وتاريخياً تولت هولندا (ومعها أسبانيا والبرتغال) هذه القيادة ابان مرحلة الرأسمالية التجارية (من القرن ١٦ حتى بداية الثورة الصناعية) وبريطانيا منذ ظهور الرأسمالية الصناعية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٧٨٠ - ١٩١٤) والولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية. وعادة ماتكون دولة النواة القائدة هى أقوى دولة من حيث حجم الدخل القومى، وفوائض رؤوس الأموال التى تملكها، ومن حيث القوة الاقتصادية والعسكرية. وبمقدار ما يعترى الضعف قوة هذه الدولة أو تتنازعها فى القيادة دولة

(أو دول) أخرى، بمقدار ما تتعرض المنظومة للاضطرابات والأزمات. وهذا هو الحاصل الآن. فقد تعرضت دولة النواة، وهى الولايات المتحدة، لضعف نسبى واضح فى العقود الثلاثة الأخيرة مما أثر على قدرتها فى قيادة المنظومة بسبب:

١- تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الامريكى فى الاقتصاد العالمى نتيجة لبروز وصعود قوة اليابان ودولَ الاتحاد الأوروبى والنمور الآسيوية.

٢- تحول الولايات المتحدة الى دولة مدينة صافية ابتداء من عام ١٩٨٥.

٣- تفاقم الاختلال الداخلى (عجز الموازنة الفيدرالية) والاختلال الخارجى (عجز ميزان المدفوعات)

٤- نهاية الحرب الباردة واختفاء حاجة دول الاتحاد الأوروبى واليابان للمظلة النووية الامريكية.

٥- تقلب قيمة الدولار الامريكى وعدم استقرار سعر صرفه، واهتزازه من ثم من على عرش العملات الدولية، بعد أن اصبحت عملات أخرى تتنافس معه على دور العملة العالمية وعملة الاحتياط الدولية.

حقاً، ان مجموعة الدول السبعة الكبار The Gruop of Seven التى تجتمع من حين لآخر للتشاور فى الاوضاع العالمية قد عوّضت، من الناحية الشكلية، ضعف الدور القيادى للولايات المتحدة للاقتصاد العالمى. ولكن دور هذه المجموعة من الدول السبعة فى توجيه الاقتصاد العالمى مازال هامشياً.

٢- انهيار نظام النقد الدولى

شهد العالم منذ عام ١٩٧١ تحلل وانهيار نظام النقد الدولى الذى تأسس فى ضوء اتفاقية بريتون وودز، حينما قامت الولايات المتحدة الامريكية بوقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب، فإنتهى بذلك عصر ثبات أسعار الصرف (الهدف الذى كان عزيزا على صندوق النقد الدولى) والتحول نحو نظام التعويم Floating. وقد تولى أنصار الليبرالية الجديدة الدعاية لنظام التعويم، وقالو أنه أفضل من نظام ثبات أسعار الصرف لانه يتسق مع حرية التجارة وتحجيم دور

الحكومات. وذهبوا أيضا للقول، بأن هذا النظام سيدير إشكالية مستويات أسعار الصرف وأحوال السيولة الدولية وتسوية علاقات الفائض والعجز على نحو تلقائى وبقدر أقل من الاحتياطيات الدولية وكلفتها المرتفعة. ثم ثبت، بما لايدع مجالاً للشك، أن نظام التعويم قد خلق اضطرابات شديدة فى أسواق النقد الدولية، وفى تعقيد وتأزيم العلاقات بين الدول الدائنة والدول المدينة، وفى اعاقة نمو حركة التجارة الدولية. ومنذ انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، أصبحت جميع دول العالم تحت رحمة الاضطرابات النقدية التى تسببها تقلبات هذه الأسعار. وأصبح الصعود والهبوط الفجائى لأسعار الصرف، من حين لآخر، أحد المعالم الاساسية لفوضى الاقتصاد العالمى.

٣- اشتعال حمى المضاربات العالمية

منذ ان تدهورت فرص الاستثمار المجزى فى قطاعات الانتاج المادى (فى الصناعة والزراعة) فى مختلف دول العالم منذ بداية عقد السبعينيات بسبب اتجاه معدل الربح فيها نحو التناقص، وهناك خلل جوهرى يكمن فى بنية الاقتصاد العالمى، أقصد بذلك عدم توازن الادخار مع الاستثمار على صعيد العالم، وهو الأمر الذى خلق كتلة ضخمة من فوائض رؤوس الأموال الهائمة على وجهها، بحثاً عن اية فرص للتثمير حتى لاتتفاقم أوضاع الأزمة. وخلال فترة السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، ذهبت تلك الكتلة للاستثمار فى مجال الإقراض الدولى للبلاد ذات العجز المالى، وبالذات البلاد النامية. وقد وصلت اسعار الفائدة على هذا الاقراض الى ٢٠٪ فى بعض الفترات، مما أسال لعاب اصحاب هذه الفوائض لمزيد من الاقراض. على ان هذا الشكل الاستثمارى خلق فى النهاية أزمة مديونية خارجية غير قابلة للحل حتى هذه اللحظة. وبعد تفجر تلك الازمة، أصبح المجال الرئيسى لاستيعاب تلك الفوائض هو المضاربات فى أسواق النقد الاجنبى وفى بورصات الأوراق المالية، والمضاربات فى أسواق المعادن والسلع، والعقارات والأراضى... الى آخره. وبسرعة عجيبة، استوعبت هذه المضاربات حركة رأس المال المالى على صعيده العالمى. وقد تنامى هذا النشاط المضاربى فى ضوء عولمة أسواق النقد والمال الدولية، وفى ضوء تعويم أسعار الصرف وتحرير المعاملات النقدية الخارجية من القيود بسبب إلحاح

وطلبات صندوق النقد الدولى. واصبح هذا التحرير يطال الآن جانب العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. وساعد على تعاظم حمى هذه المضاربات إندماج أسواق المال والنقد الدولية وسرعة الاتصال فيما بينها عبر شبكة الكومبيوتر وبحيث بات من الممكن سرعة تحويل مئات المليارات من الدولار من بلد لآخر فى لمح البصّر. وقد وصلت معدلات الارباح لصفقات المضاربة المتنامية الى أرقام فلكية (زادت عن ١٠٠٪ فى بعض الحالات). وقد اعطت هذه المضاربات للمدخرات النقدية القدرة على التحول الى رأس مال بسرعة دون أن تعرض نفسها للمخاطر والمشكلات التى غالبا ما تتعرض لها إذا وظفت فى مجالات الانتاج المادية. وتقوم الآن مجموعة من صناديق الاستثمار الدولية بتنفيذ هذه المضاربات التى تستثمر مئات المليارات من الدولارات، وبات فى مقدورها أن تهز، من خلال انشطتها المضاربية اقتصاد بلد بكامله، أو اقتصادات منطقة بكاملها (كما حدث للنمور الاسيوية مؤخرا) حيث تدخل بهذه المليارات للاستثمار فى المجالات سريعة العائد (كالمضاربة فى البورصة) ثم سرعان ما تهرب بأرباحها المفرطة للخارج، مسببة فى ذلك انهياراً فى أسعار الأوراق المالية، وهبوطا فى سعر صرف العملة المحلية، واستنزافاً فى الاحتياطيات الدولية، وعجزاً هائلاً فى ميزان المدفوعات. ولايمكن ان نفهم حركة المضاربات الدولية على ما يسمى «بالأسواق الناشئة» Emerging Markets والترحيب بتلك الصناديق إلا فى ضوء وجود شرائح اجتماعية محلية (ذات طابع كومبرادورى) فى تلك الأسواق تستفيد من تلك المضاربات على حساب مصلحة بلدها.

٤- انفلات السيطرة على السيولة الدولية

ويرتبط بآلية الفوضى السابقة، آلية أخرى لاتقل خطورة، وهى انفلات احجام السيولة الدولية. فمن المعلوم ان تشغيل الاقتصاد العالمى يحتاج إلى سيولة نقدية كافية، اى مقادير ملائمة من الاموال السائلة اللازمة لاتمام صفقات التصدير والاستيراد العالمية، وتمويل حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل التى تلزم لعلاج مشكلات العجز بموازين المدفوعات. واذا نقص حجم السيولة الدولية عن المستوى المطلوب تعرضت التجارة العالمية لحالة من الكساد. واذا تضخم حجم هذه السيولة وزاد عن المستوى الملائم، نجم عن

ذلك اضطرابات مالية ونقدية فى مختلف مناطق العالم. وإبان عصر بريتون وودز كان العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى والتسهيلات التى يمنحها صندوق النقد الدولى هما المصدران الرئيسيان لتوفير السيولة الدولية بالكميات التى تتناسب وحاجة الاقتصاد العالمى. ومنذ بداية عقد السبعينيات حدث انفلات هائل فى احجام السيولة الدولية. الانفلات الأول حدث فيما سمى بتدوير الفوائض النفطية فى حقبة السبعينيات، والانفلات الثانى، المستمر حتى هذه اللحظة، فاق حدود التصورات. فقد أصبح الاقتصاد العالمى يعوم على أمواج عاتية من السيولة الدولية التى تشكل فيضانا هائلا من رأس المال المالى. فهناك الآن كتلة من الأموال السائلة التى تتحرك فى العالم عبر مدار العام تقدر فى حدود ١٠٠ ترليون دولار، فى حين ان حجم التجارة الدولية لايتجاوز حدود ٣٫٥ ترليون دولار، اى ما يعادل ٣٫٥٪ من تلك الكتلة. والمصدران الرئيسيان لتلك الكتلة هما اسواق النقد الدولية وصناديق الاستثمار العالمية. ومن المعلوم ان الصندوق الاستثمارى هو ذمة مالية مستقلة، يدير حافظة ضخمة للأوراق المالية. ويوجد الآن فى العالم حوالى ٧٧٠ صندوقا استثمارياً بمثابة ديناصورات تتحرك بوحشية، وبشكل سريع، وفى لمح البصر من بانجوك إلى بونس أيرس. والمساهمون الرئيسيون فى تلك الصناديق هى البنوك، وشركات التأمين، وصناديق التأمين والمعاشات وبعض الشركات دولية النشاط. وهى تتعامل الآن فى أصول مالية تتجاوز بكثير حجم الاحتياطيات الدولية التى تملكها البنوك المركزية فى مختلف دول العالم. هذه الكتلة الهائلة من الأموال الهائجة قصيرة الاجل أصبحت هى مصدر تمويل حركات المضاربة العالمية، ومصدر قلق شديد لمختلف دول العالم – وبالذات البلاد النامية – التى انساقت وراء العولمة ففتحت اسواقها النقدية والمالية امام نشاط هذه الصناديق. فالدول التى تخرج منها أموال هذه الصناديق تعانى من العجز. والبلاد التى ترد اليها تؤدى إلى إحداث زيادة واضحة فى عرض النقود بالداخل. وبذلك يفقد البلد سيطرته على عرض النقود والاسعار. كما ان خروجها المفاجئ يحدث ضغطا على سعر الصرف وعلى الاحتياطيات الدولية وميزان المدفوعات. وخطورة الأمر هنا، هو ان انفلات السيطرة على السيولة الدولية أصبح يعكس سمة خطيرة من سمات الرأسمالية المعاصرة، وهى انفصال جانب التداول النقدى عن الجانب الحقيقى

للاقتصاد العالمى، أو بعبارة اخرى، انفصال الثروة المالية عن الثروة العينية. وذلك يمثل، فى الحقيقة، خطراً عظيماً قادماً، تلوح تباشيره فى الأفق الغائم للعالم.

٥- زيادة عناصر المخاطرة واللايقين فى الاقتصاد العالمى

تميز عصر بريتون ووذز، فى ضوء ما وفره من ثبات فى أسعار الصرف ونمو واستقرار واضحين فى الاقتصاد العالمى، بدرجة عالية من اليقين وبقدر ضئيل من المخاطرة فى المعاملات الدولية. أما الآن، فإنه فى ضوء العولمة وعمليات «التحرير الاقتصادى» التى تمت فى اطار صعود الليبرالية الحديثة وإضعاف دور الدولة، فقد ارتفعت بشكل واضح درجة المخاطر التى يتعرض لها المتعاملون فى الاقتصاد العالمى. وهو أمر سبب، ويسبب بلا شك، إضطرابا واضحاً فى عملية صنع القرار الاقتصادى للحكومات وللمصدرين وللمستوردين وللمستثمرين على الساحة الدولية. والحقيقة ان ارتفاع درجات المخاطرة واللايقين ناجمة عن تلك التقلبات الحادة والاحداث المفاجئة التى ما فتئت تطرأ على كثير من متغيرات الاقتصاد العالمى من حين لآخر ودون سابق انذار (تغيرات أسعار الصرف، وأسعار الفوائد، واسعار الأوراق المالية فى البورصات العالمية، وتقلبات أسعار المواد الأولية .. إلى آخره). صحيح، أن جانباً من هذه التغيرات الفجائية يمكن إجاعها - عموما - إلى تأثير السياسات الليبرالية الجديدة التى قللت من التدخل الحكومى الى أبعد الحدود وأطلقت العنان لآليات السوق العشوائية. ولكن أخطر ما ترتب على ذلك، هو أن كثيراً من الاحداث الاقتصادية الجسام، ذات التأثيرات الخطيرة، لم يعد بالامكان التنبؤ بها ومن ثم الاستعداد لها، برغم التقدم الهائل الذى حدث فى أدوات القياس والتنبؤ الاحصائى. وخطورة ذلك هى انه كثيرا ما يتعرض الاقتصاد العالمى لهزات فجائية خطيرة. ولعل انفجار ازمة المديونية الخارجية للبلاد النامية عام ١٩٨٢، والانهيار المفاجئ لبورصة الأوراق المالية فى نيويورك فى اكتوبر ١٩٨٦، وازمة النمور الآسيوية فى صيف عام ١٩٩٧، مجرد أمثلة نموذجية لهذا العجز فى التنبؤ بمسارات الاقتصاد العالمى ومكوناته المختلفة، وهو أمر يمثل - بلا شك - مصدراً للفوضى.

٦- تفاقم المديونية العالمية

يتسم الاقتصاد العالمى منذ السبعينيات بإستفحال علاقات العجز والفائض بين مختلف دول العالم، وهو الأمر الذى خلق موجة كبيرة من الإقراض الدولى. وقد وفر نظام الائتمان العالمى والسيولة المرتفعة التى نشأت منذ ذاك العقد امكانات لنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز. ونشأت نتيجة لذلك أزمة مديونية عالمية ضخمة، وبالذات تلك المديونية المستحقة على البلاد النامية التى وصل مجموع ديونها الخارجية الآن الى مايقرب من ١٩٥٠ مليار دولار. والحقيقة ان الميل المتعاظم للاستدانة لهذه البلاد كان – ومايزال – راجعاً إلى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها نظراً لموقعها الضعيف واللامتكافئ فى الاقتصاد العالمى وبسبب فشل انماط التنمية التى طبقتها فى العقود الثلاثة الأخيرة ولم تسهم فى زيادة درجة اعتمادها على الذات فى مجال التمويل (اى تقليل الفجوة بين معدل استثمارها ومعدل ادخارها). كما ان ذلك كان راجعاً، من ناحية أخرى، إلى ان استثمار الفوائض المالية فى مجال الاقراض الدولى كان، ومايزال، مجزياً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وهكذا نشأت اكبر أزمة مديونية خارجية فى تاريخ النظام الرأسمالى العالمى. وأصبحت مدفوعات الفوائد والاقساط المتزايدة عاماً بعد الآخر سيفاً مسلطاً على اعناق البلاد المدينة، وعلى النحو الذى هدد هذه البلاد بعدم امكان حصولها على وارداتها الضرورية. فلجأت الى دائنيها لطلب إعادة الجدولة وبخاصة بعد أن أصبح حجم ما تدفعه من أعباء لخدمة هذه الديون يزيد عما تتلقاه من قروض جديدة (ظاهرة النقل العكسى للموارد). وقد أدت عمليات إعادة الجدولة، التى تمت طبقا لشروط نادى باريس، إلى خضوع هذه البلاد لوصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى الوصفات الانكماشية، المعطلة للنمو Anti Growth والتى يقع عبؤها على عاتق الفقراء والمحرومين، ورهنت موارد البلاد لصالح الدائنين. ورغم نشوء هذه الازمة منذ عام ١٩٨٢ إلا ان حركة الاقراض الدولى للبلاد النامية استمرت فى النماء بعد أن اصبحت آلية هامة من آليات إستثمار رأس المال المالى. وخطورة الأمر هنا، هو أن تدخلات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لم تحل أزمة

المديونية الخارجية، بل أدارتها لصالح الدائنين وبغض النظر عما أصاب المدينين من أضرار فادحة.

٧- التناقض بين العولمة واعتبارات السيادة الوطنية

في ضوء العولمة المتزايدة، اى زيادة درجة الترابط والتشابك والتداخل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمى الذى قادته وعمقته الشركات دولية النشاط؛ وفى ضوء ما استلزمته من «تحرير» متزايد للاقتصادات الوطنية حتى تتحقق حرية الحركة لتدفق السلع ورؤوس الأموال بعد تحطيم الحواجز الجغرافية والجمركية، أصبح هناك تناقض كبير، يتزايد فترة بعد الاخرى، بين العولمة واعتبارات السيادة الوطنية. وهو أمر كثيرا ما يسبب الصعوبات لكثير من الحكومات فى ضبط وتسيير الامور داخل حدودها الجغرافية. فمثلا، فى ضوء عولمة النشاط المالى وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر مختلف بلاد العالم أصبح من الصعوبة بمكان على البنوك المركزية ان تراقب وتوجه السياسة النقدية داخل بلدانها. كما ان السياسات الوطنية التى كانت تلجأ اليها الدولة فى الماضى القريب لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية Business Cycles لم تعد تجد أمام انفتاح الاقتصاد الوطنى على السوق العالمى. أضف إلى ذلك، ان بعضاً من المهام التقليدية للدولة انتقلت، رويداً رويداً، إلى الشركات دولية النشاط (مثل خدمات البريد والاتصالات، والامن.. الى آخره). ان النمو المتزايد لعولمة النشاط الاقتصادى يفترض - نظرياً - القبول بالانتقال التدريجى للمهام التنظيمية ووضع السياسات من إطارها الوطنى إلى اطارها العالمى، أى الارتضاء بالتخلى عن جزء من السيادة القطرية لصالح مجموع الاقتصاد العالمى. وهذا أمر ليس من السهل قبوله لإعتبارات حضارية وقومية وتاريخية. كما أن عولمة النشاط الاقتصادى تتطلب وجود مؤسسات «عالمية» تتولى إدارة الاقتصاد العالمى وعلاج اختلالاته ومواجهة عناصر الاحتكاك فيه. ولا توجد حتى الآن تلك المؤسسات، أو «الحكومة العالمية» التى يمكنها ان تتولى هذه المهام. كما انه ليس من المتوقع ان توجد فى الأجل القريب.

٨- عدم كفاءة المؤسسات الاقتصادية الدولية

فى الوقت الذى تتفاقم فيه أوضاع الاقتصاد العالمى، وتتزايد فيه عناصر الفوضى وعدم التوازن ويتم فيه عولمة النشاط الاقتصادى بشكل متسارع، الامر الذى يحتاج الى دور فاعل وقوى للمؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى والمنظمة العالمية للتجارة .W.T.O- الجات -) إلا ان تلك المؤسسات قد فشلت فى الاضطلاع بهذا الدور. بل ثبت ان تلك المؤسسات قد فشلت فشلاً ذريعاً فى التنبؤ بالازمات الاقتصادية العالمية، ومن ثم الاستعداد الكافى لها. كما فشلت أيضا فى تقديم سبل العلاج لها. وقد تسببت برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى حدوث الكساد وزيادة البطالة وتفاقم حدة الفقر والتفسخ الاجتماعى فى البلاد النامية وفى البلاد التى كانت «إشتراكية»، بل وحتى فى بلاد النمور الآسيوية (بعد أن ضربتها الأزمة مؤخراً) حيث عوملت بنفس المعاملة التى عاملت بها منظمات بريتون وودز أفقر وأقل البلاد تقدماً فى أفريقيا. والأمر الأكثر خطورة، هو أنه حينما تفشل سياسات هذه المنظمات وتجر معها الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية، فإن تلك المنظمات لاتكون محل مساءلة. والمصيبة هنا، انه بالرغم من الفشل الذى منيت به تلك المنظمات إلا أنه جرى، ويجرى، تعزيز أدوارها وأنشطتها بصورة هائلة فى السنوات الأخيرة من قبل السبعة الكبار والشركات العملاقة دولية النشاط، فى الوقت الذى يجرى فيه إضعاف منظمات الامم المتحدة. ويقول مارتن خور فى هذا الصدد: «مايحدث هو فى واقع الأمر تحويل للموارد والسلطة من الامم المتحدة ووكالاتها ونقلها فى نفس الوقت الى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية». بيد أنه من الملاحظ انه تصاعدت مؤخراً فى البلدان الصناعية المتقدمة موجة من النقد العنيف لتلك المنظمات والمناداة بضرورة إعادة النظر فى هيكلها ووظائفها، وبخاصة بعد إندلاع الازمة فى جنوب شرقى آسيا وفشل الصندوق فى علاجها وتفاقم خطرها بإنتقالها الى روسيا والى بلاد اخرى.

وبعد...

ماذا يمكن ان ترسم لنا عناصر الفوضى السابقة لصورة الاقتصاد العالمى

حالياً ومستقبلا؟. من الجلى ان تلك الصورة مأزومة وقاتمة، حيث تخيم على عالمنا، ومنذ ربع قرن، أجواء الازمة والركود، وتزداد فيه البطالة، وتتسع فيه الفجوة بين الاغنياء والفقراء فى البلد الواحد، وبين البلدان المتقدمة والبلاد النامية، ويعيش ما يقرب من مليار فرد فى حالة فقر مدقع، وان هناك ملايين من البشر المشردين واللاجئين فى مختلف بقاع المعمورة. والصورة أشد قتامة وقسوة فى البلاد النامية والبلاد التى كانت «اشتراكية». والأمر الراجح، هو انه اذا إستمرت عناصر هذه الفوضى فإن صورة عالمنا ستزداد قتامة ووحشية فى المستقبل.

ولكن المفارقة المدهشة في هذا الخصوص، هو انه بالرغم مما يعانيه عالمنا من ركود وفقر وبطالة، فإن رأس المال يتجه - ومنذ فترة - للتوحد على الصعيد العالمى بسرعة مذهلة. وهذا ما نراه الآن فى عمليات الاندماج الكبرى والسريعة التى تحدث بين كبرى شركات السيارات، وشركات النفط والبنوك العملاقة، وشركات التأمين الكبرى، وشركات الادوية، وشركات الطيران... إلى آخره. وربما يأتى الوقت - وقد يكون ذلك قريبا - الذى نجد فيه شركة عالمية عملاقة واحدة لكل مجال معين ويكون لها فروعها المنتشرة فى مختلف بلاد العالم. وعبر عمليات التوحد والاندماج هذه، تزداد أرباح هذه الشركات وتتزايد فيها معدلات الانتاجية، لكنها فى الوقت نفسه، تطرد المزيد والمزيد من عمالها وموظفيها الى الشوارع لتزيد اكثر واكثر من معدلات أرباحها.

أنه حقا عالم غريب.. بعد أن أصبح فيه حق الربح يفوق حق الحياة، كما يقول غلاة الليبرالية والعولمة!

* * *

المبحث الثانى

خمسون عاما على بريتون وودز:

هل يحتاج العالم إلى بريتون وودز جديدة ؟*

تمر فى هذه السنة الذكرى الخمسون على انشاء مؤسسات بريتون وودز، وهى المؤسسات التى أرست دعائم وآليات الاقتصاد العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتتمثل هذه المؤسسات فى صندوق النقد الدولى، الذى رسم معالم نظام النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى، التى سعت الى تشجيع حركة الاستثمارات الدولية، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة تحت مصطلح الجات GATT والتى استهدفت تحرير التجارة العالمية من القيود التى تعوق نماءها. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا فاعلا فى تحديد أسس العلاقات الاقتصادية الدولية فى عالم ما بعد الحرب وتشكيل معالم الاقتصاد العالمى الذى شهد ازدهارا لامعا خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠، بأطرافه الثلاثة، وهى مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية، ومجموعة الدول التى كانت اشتراكية، ومجموعة البلاد النامية.

وبعد مضى خمسون عاما على ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها يتساءل

(*) فى الأصل نشرت بمجلة **العربى** الكويتية، العدد رقم ٤٣٢ - نوفمبر ١٩٩٤، ص ٥٩-٦٣.

الكثيرون الآن عن مدى ملاءمة وفاعلية هذه المؤسسات فى الآونة الراهنة بعد أن تغيرت الأمور كثيرا عن عالم مابعد الحرب، حيث انتهت الحرب الباردة، واختفت المنظومة الاشتراكية، وتفاقمت الازمة الاقتصادية وأحوال البطالة والركود فى كل دول العالم (تقريبا) واضطربت احوال التجارة الدولية، وتأزمت علاقة الشمال بالجنوب. كما برزت على السطح مؤخرا قضية وضع البلاد النامية داخل هذه المؤسسات وماذا استفادت منها، وماذا عسى لها أن تستفيد الآن وبخاصة فى ضوء الازمة الاقتصادية الخانقة التى تمر بها الآن. ثم يجىء السؤال الأهم والاكبر، وهو: هل يحتاج العالم الآن الى بريتون وودز جديدة؟

ولنبدأ القصة من بدايتها.

فقبل ان تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة الامريكية حلفاءها لاجتماع عقد فى مدينة بريتون وودز فى صيف عام ١٩٩٤ للاتفاق على الاسس التى سيدار على أساسها الاقتصاد العالمى فى عهد السلام وللتداول حول الأطر النقدية والمالية والتجارية الملائمة بعد أن دمرت الحرب، وما جاء فى خضمها من ممارسات، العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد حضر المؤتمر ممثلو ٤٤ دولة، ضمت كبريات الدول الرأسمالية الصناعية وبعض الدول النامية (مصر والهند وغيرهما) كما حضر المؤتمر الاتحاد السوفيتى السابق.

وقد سيطرت على المؤتمر أجواء علاقات القوى النسبية التى تمخضت عنها الحرب. فدول القارة الأوروبية وان كانت قد خرجت من الحرب منتصرة على النازية، إلا أنها كانت منهارة من الناحية الاقتصادية بسبب الدمار والخراب الذى سببته العمليات الحربية، حيث دمرت طاقاتها الصناعية والزراعية والخدمية، وسادها الخراب والجوع والبطالة والامراض بسبب هبوط مستويات الانتاج والدخول والموارد المتاحة. أما الولايات المتحدة الامريكية، فكانت صورتها على عكس صورة الحالة الأوروبية. فقد خرجت من الحرب وهى فى قمة إزدهارها الاقتصادى، لأن الحرب كانت فى الحقيقة عامل انتعاش قوى لاقتصادها. فخلال سنى الحرب ظلت طاقاتها الانتاجية تعمل ليلا ونهارا لكى تفى بحاجات الدول الحليفة المحاربة من المواد الخام والمواد الغذائية والمعدات والذخائر

الحربية. ولهذا شهد الاقتصاد الامريكى خلال فترة الحرب أزهى أيامه، حيث قفزت معدلات نمو الانتاج الزراعى والصناعى والقوى المحركة وهبط معدل البطالة الى أدنى حد منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. كما خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهى أكبر دولة دائنة فى العالم، وتجمع لديها مايقرب من ثلثى ذهب العالم. أما مجموعة المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة فلم تكن أقل سوءا من حالة الدول الأوروبية. فقد استغلت القوى الاستعمارية هيمنتها على هذه المجموعة لاستغلال مواردها فى دعم وتمويل العمليات الحربية لدول الحلفاء ابان سنوات الحرب على الرغم من فقرها وتخلف بنياتها الانتاجى وانخفاض مستوى معيشة شعوبها. ولهذا لم يكن عجيبا ان تخرج بعض المستعمرات من الحرب، مثل مصر والهند والسودان، وهى دائنة لبريطانيا، وهى الدائنية التى عرفت تحت مصطلح «مشكلة الارصدة الاسترلينية»، وهى عبارة عن صكوك كانت تصدرها بريطانيا لصالح هذه الدول مقابل ماتشتريه منها من مواد خام ومعدات ووسائل للنقل. وبعد الحرب اشتعلت حركة التحرر الوطنى التى عجلت بحصول المستعمرات واشباه المستعمرات على استقلالها السياسى. أما عن الاتحاد السوفيتى فقد خرج من الحرب منتصرا من الناحية العسكرية والسياسية، ومنهوكا من الناحية الاقتصادية نظرا لشراسة الفظائع النازية التى تعرض لها وفداحة الخسائر البشرية والمادية التى تحملها فى سبيل دحر النازية. وسوف تشهد السنوات التى أعقبت إنتهاء الحرب مباشرة تعاظم قوة الاتحاد السوفيتى وتزايد رقعة البلاد الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا وآسيا وتزايد القطيعة بين هذه البلاد ومنظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ونعود الى مؤتمر بريتون وودز حيث خيمت على المؤتمر طبيعة علاقات القوى النسبية الفاعلة التى تمخضت عنها الحرب، وهى بروز قوة الولايات المتحدة وزعامتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى وضعف دول القارة الاوروبية والمستعمرات واشباه المستعمرات، ودمار المانيا وايطاليا واليابان، فضلا عن الضعف الاقتصادى الذى كان عليه الاتحاد السوفيتى.

فى ضوء هذا الوضع الذى آلت اليه القوى والأطراف العالمية، كان من الطبيعى ان تتولى الولايات المتحدة هندسة معالم بريتون وودز. وكان أهم مايحرك

الولايات المتحدة فى رسم هذه المعالم هو حرصها على ان تساعد الترتيبات الجديدة لعالم ما بعد الحرب على الحفاظ على قوة الدفع الكبيرة التى كان عليها الاقتصاد الامريكى ابان سنوات الحرب. وهذا لن يتأتى الا من خلال علاقات اقتصادية دولية حرة تتسم بدرجة عالية من استقرار أسعار الصرف ومن حركات واسعة للاستثمارات الامريكية الخارجية ومن تجارة عالمية خالية من القيود ويتزايد فيها حجم الصادرات الامريكية. فى ضوء هذا المحرك الاساسى لموقف الولايات المتحدة، ونظرا للقوة النسبية التى كان عليها الاقتصاد الامريكى آنئذ، كان من الطبيعى أن تنتصر وجهة النظر الامريكية عند صياغة وتحديد بريتون وودز لعالم مابعد الحرب. فقد إنتصر المشروع الامريكى الذى قدمه هوايت على المشروع البريطانى الذى صاغه لورد كينز بشأن نظام النقد الدولى، رغم ان كلا منهما كان يسعى لأهداف عليا واحدة، وهى معالجة الاضطراب فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى والسعى لترسيخ أقدامه وآفاق مسيرته فى عالم ما بعد الحرب. وعموما، بينما كانت وجهة نظر كينز تسعى جاهدة لاستعادة موقع بريطانيا فى الاقتصاد العالمى، كان هوايت يسعى الى تعزيز الدور القيادى للولايات المتحدة فى النظام الجديد.

أما مجموعة البلاد النامية التى حضرت المؤتمر، فقد كانت آنذاك مستعمرات أو شبه مستعمرات وبلاد تابعة. ولهذا لم تكن فى وضع يسمح لها بأن تفرض رأيها ومطالبها فى النظام الجديد. وكان اشتراكها فى المؤتمر كرموز ليس إلا بسبب ضعفها وهيمنة القوى الاستعمارية عليها. ولهذا لم يعرها المؤتمر أية أهمية فيما يتعلق بمشكلاتها الاقتصادية وتطلعاتها نحو التنمية. أما عن الاتحاد السوفيتى، فقد حضر مداولات مؤتمر بريتون وودز للنهاية، لكنه رفض التوقيع على الميثاق، ولم ينضم لعضوية صندوق النقد الدولى، لأنه رأى فيه آنذاك هيمنة واضحة للاقتصاد الامريكى على النظام المقترح.

تمخض مؤتمر بريتون وودز فى البداية عن ميلاد صندوق النقد الدولى الذى أرسى دعائم نظام النقد الدولى لعالم ما بعد الحرب. وهو النظام الذى استهدف استقرار أسعار الصرف، وقابلية العملات للتحويل، وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية. ويقوم الصندوق بالرقابة على عمل النظام ويمد الدول

الاعضاء بالسيولة التى تحتاج اليها عند حدوث عجز مؤقت فى موازين مدفوعاتها. وقام نظام الادارة وسياسة الاقراض بالصندوق على اساس قاعدة التصويت المرجح بحجم حصة الدولة العضو. وقد استحوذت الدول الصناعية السبعة الكبار بالشطر الاعظم من رأسمال الصندوق وبالتالى على القوة التصويتية الاساسية، وهيمنت من ثم على ادارة الصندوق وتحديد سياساته. وعموما، كان أساس نظام النقد الدولى الذى ارساه صندوق النقد الدولى، ووفر قوة الدفع الاساسية له خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧١، هو اتخاذ الدولار الامريكى كعملة دولية بسبب قابلية تحويله الى ذهب على أساس سعر صرف ثابت (٣٥ دولارا للأوقية).

كذلك تمخض مؤتمر بريتون وودز عن ميلاد البنك الدولى للتعمير والتنمية، الذى مارس أعماله فى ٢٥ يونيو ١٩٤٦، وضم الدول الاعضاء بصندوق النقد الدولى. وكان الهدف من انشائه هو المساعدة فى عمليات البناء واعادة التعمير لما دمرته الحرب والمعاونة فى تنمية البلاد النامية ومساعدتها لاستخدام مواردها بشكل كفء، وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة. وفى عام ١٩٥٦ ظهرت مؤسسة التمويل الدولية (التابعة للبنك) للمشاركة فى تمويل مشروعات القطاع الخاص، ثم ظهرت هيئة التنمية الدولية (التابعة للبنك أيضا) لاعطاء القروض الميسرة لمدة تصل الى ٥٠ سنة وبفترة سماح معقولة وأسعار فائدة منخفضة. وهناك تشابه كبير بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فيما يتعلق بادارته وبالقوى المهيمنة عليه (دول السبعة الكبار).

أما عن المكون الثالث لنظام بريتون وودز، فقد تمثل فى اتفاقية الجات التى تمخضت عن ميثاق هافانا عام ١٩٤٨. وهو الميثاق الذى استهدف وضع مجموعة من المبادىء والقواعد التى من شأنها ان تساعد على توسيع نطاق التجارة الدولية. وقد تمثلت أهم هذه المبادىء فى الفصل الرابع من الميثاق الذى تركز حول ضرورة الغاء نظم التفضيلات الجمركية الثنائية وحصص الاستيراد والرقابة على العملات الأجنبية والعدول عن القيود الاخرى المفروضة على التجارة الدولية. وقد صيغت معظم هذه المبادىء بناء على المقترحات التى قدمتها الولايات المتحدة الامريكية التى كان لها مصلحة واضحة آنذاك فى رفع

شعار حرية التجارة لكى تفتح البلاد الرأسمالية الاخرى والبلاد النامية أبوابها أمام رؤوس الاموال والمنتجات الامريكية.. وقد استهدف ميثاق هافانا انشاء منظمة دولية متعددة الاطراف للعمل على حل المشكلات التى تواجه تحرير التجارة الدولية، وهى المنظمة التى لم يقدر لها الظهور إلا فى بداية عام ١٩٩٥.

ومهما يكن من أمر، فقد وضعت بريتون وودز بمكوناتها الثلاثة فى التطبيق فى عالم ما بعد الحرب. وكان لها دور كبير فى المساهمة فى حالة النمو اللامع الذى شهده الاقتصاد العالمى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧١. فقد كانت آلياتها تمثل اطاراً سهّل طريقة عمل النظام الرأسمالى على صعيده العالمى. فاستقرار أسعار الصرف وتوفير السيولة ووضع ضوابط لها، ساعد على ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف الاطراف. ذلك ان استقرار هذه الاسعار وكفاية هذه السيولة يجعل هناك اطمئنانا لدى المتعاملين فى السوق الدولية لعقد صفقات طويلة الاجل للاستيراد والتصدير والدخول فى علاقات دائنية ومديونية دون الخوف من حدوث تقلبات مفاجئة فى قيمة العملات المتفق على استخدامها أو فى كيفية الحصول عليها. كما ان صندوق النقد الدولى لعب دورا أساسيا فى ضبط أحوال السيولة الدولية وتسوية علاقات العجز أو الفائض بين الدول حتى عام ١٩٧٣. ولعبت مجموعة البنك الدولى دوراً أساسياً فى عمليات إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة واعطاء القروض الميسرة لبعض الدول النامية التى كانت تحظى برضائه. وساهمت جولات المفاوضات متعددة الاطراف التى تمت فى إطار الجات فى خفض الكثير من التعريفات الجمركية وازالة الحواجز أمام حركة التجارة الدولية، وهو أمر كان ضروريا لانعاش الاقتصاد العالمى.

فى ضوء ذلك كله يحلو لكثير من الاقتصاديين القول، بأن جزءا من الازدهار اللامع الذى شهده الاقتصاد العالمى فى عالم ما بعد الحرب كان يعود الى آليات بريتون وودز. وهو قول لايخلو من صواب.

على ان تقييم تجربة بريتون وودز، بعد مضى خمسين عاما عليها، يشير بكل وضوح، الى ان تلك الآليات قد صيغت أساسا لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الصناعية، ومن هنا كانت افادة هذه الدول منها، وعلى الاخص خلال

الفترة ١٩٤٥ – ١٩٧١، إفادة عظمى. أما مجموعة الدول النامية فان إفادتها من مؤسسات بريتون وودز كانت تافهة للغاية، لعدة أسباب. أولها، ان امكان التمتع بالموارد التى وفرها صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى للدول الاعضاء كانت محكومة فى النهاية بحجم حصة الدولة العضو فى رأسمال هذه المؤسسات. ونظرا لفقر الدول النامية، فان حجم حصصها فى هذه المؤسسات كان ضئيلا. ومن ثم كانت إفادتها من الموارد الميسرة محدودة للغاية. أضف الى ذلك انه فى ضوء الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية التى قامت عليها هذه المؤسسات، فان البلاد النامية التى اتخذت خطاً وطنياً مستقلاً لبناء تنميتها على أساس التخطيط والقطاع العام والدور الكبير للدولة، لم تكن تحظى برضاء هذه المؤسسات. وكان هناك خلط بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية فى عمل هذه المؤسسات (خير مثال هنا تجربة تمويل السد العالى بمصر). ولهذا فان الدول التى حظت باكبر قدر من المساعدات والقروض الميسرة من تلك المؤسسات لم تكن هى بالضرورة الاكثر حاجة الى هذه الموارد. أما عن اتفاقية الجات فهى لم تميز بين أوضاع البلاد الصناعية المتقدمة وأوضاع البلاد النامية حينما سعت الى خفض التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التى تحد من حرية التجارة. كما ان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية The Most Favoured Nation Treatment الذى نصت عليه الاتفاقية انطوى على خطأ فادح، وهو النظر الى المعاملات التجارية بين هاتين المجموعتين من الدول على انها معاملات الند للند. وهذا أمر لم يكن صحيحا. كما اغفلت الاتفاقية تماما مشكلات الاختلال فى موازين مدفوعات البلاد النامية وبالذات فى المراحل الأولى من التنمية. كما لم تراع هذه الاتفاقية متطلبات عملية التنمية وحاجة الدول النامية لحماية صناعاتها الناشئة وضرورة تشجيعها على النمو بتوفير الاسواق الواسعة أمامها وحمايتها من الواردات المنافسة. صحيح ان الجات قد استجابت، فى دورة طوكيو، لمطالب البلاد النامية بمنحها تفضيلات خاصة من جانب واحد وعدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. لكنه كان أمرا محدودا فى نطاق القوائم السلعية التى اشتمل عليها واتسم بضآلة حجم التخفيضات وعدم شمولها لكافة البلاد النامية. ثم جاءت نزعة الحماية فى الثمانينات وعصفت بكل ذلك. وعموما فقد اثبتت التجربة ان مدى النفع الذى عاد على الدول الصناعية

الرأسمالية من حركة التخفيضات الجمركية التى قررتها الجات كان يفوق أضعافا مضاعفة مقدار النفع الذى حققته البلاد النامية.

والآن...

وبعد أن تغير العالم كثيرا عن عالم بريتون وودز يتساءل الكثيرون، وبحق، عن مدى ملاءمة آليات بريتون وودز فى الوقت الراهن. فمن المعروف ان هناك تغيرات هائلة وجذرية حدثت فى منظومة الاقتصاد العالمى، بحيث جعلت تلك الآليات تضيق عن تحملها. خذ مثلا الاضطراب الشديد الذى حدث فى نظام النقد الدولى، وهو الاضطراب الذى بدأ منذ وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب فى عام ١٩٧١ ، والاتجاه نحو تعويم أسعار الصرف، والتخمة الشديدة غير المنضبطة التى حدثت فى السيولة العالمية وتحويل أسواق النقد الدولية الى ما يشبه نوادى القمار والمضاربة على العملات. خذ الحروب النقدية والتجارية التى اشتعلت بين الدول الرأسمالية الصناعية. خذ أيضا مشكلة البطالة المتزايدة التى تعانى منها مجموعة هذه الدول والتى تستعصى الآن على الحل بعد أن باتت مشكلة هيكلية وليست دورية. خذ التكتلات الاقتصادية الثلاثة الكبرى التى ظهرت فى عالمنا المعاصر: كتلة أوروبا الموحدة، وكتلة اليابان والمجموعة الآسيوية، وكتلة الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والتى تتحول الآن الى ما يشبه القلاع التجارية المنغلقة. خذ أيضا أزمة المديونية الخارجية الضخمة التى تئن منها مجموعة البلاد النامية والحلول القاسية وغير الانسانية التى يفرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على هذه البلاد والتى عطلت التنمية ورهنت مواردها لدفع هذه الديون. خذ التقلبات الشديدة التى تحدث فى أسعار المواد الأولية التى تصدرها البلاد النامية، وهى المصدر الرئيسى للعملات الأجنبية فيها. خذ الانهيار شبه الكامل الذى حدث فى الدول التى كانت اشتراكية بعد فشل نموذج التنمية الاشتراكى الذى اعتمدت عليه فى عالم ما بعد الحرب وما تعانيه من فوضى واضطرابات وركود بعد أن فشلت وصفات الصندوق والبنك فى ان تقدم علاجا لجراحها.

فكل هذه الأمور، وربما غيرها، تشير إلى أننا نعيش فى عالم مأزوم، وأن آليات بريتون القديمة وماحدث بها من ترقيعات لم تعد تجدى فى مواجهة هذا

العالم. ولاشك ان حالات الفوضى والركود والبطالة والحروب النقدية والتجارية السائدة الآن فى الاقتصاد العالمى تنطوى على تكلفة واخطار محدقة لكل شعوب العالم. وان تلك المشكلات تؤثر على كافة الدول والاطراف وان كان بطرق وبدرجات متباينة. ومن الاكيد انه توجد الآن مصلحة مشتركة لجميع دول العالم لخلق نظام اقتصادى عالمى جديد، تتوافر فيه آليات جديدة اكثر ملاءمة وعدلا، وتعكس مصالح واحتياجات الشعوب للتنمية والتقدم والعدالة. بيد انه نظرا لتباين علاقات القوى الدولية واختلاف المصالح والاهداف، فان الحاجة باتت ملحة للدعوة لعقد مؤتمر دولى يعقد فى اطار هيئة الامم المتحدة للتداول والتشاور حول الاطر والآليات الجديدة لعالمنا المعاصر، على ان تقوم تلك الاطرا والآليات على مبادىء التكافؤ بين الدول، واحترام إرادة الشعوب وحقها فى إختيار طريقها الانمائى وتقدمها الاجتماعى. هى اذن دعوة نوجهها على صفحات هذه المجلة لعقد بريتون وودز جديدة من أجل تجاوز مأزق عالمنا الحائر.

* * *

المبحث الثالث

خمسون عاما على مشروع مارشال*

.. هل يمكن تكرار التجربة؟

مقدمة:

فى مثل هذه الآونة، ومنذ خمسين عاماً، ظهر الى حيز الوجود مشروع الانعاش الأوروبى European Recovery Programme أو ما عرف تحت مصطلح «مشروع مارشال» Marshall Plan الذى قدمت بموجبه الولايات المتحدة الامريكية حجماً ضخماً من الهبات والمساعدات والقروض الميسرة، غير العسكرية، إلى دول غرب أوروبا التى كانت قد خرجت من الحرب وهى منهوكة ومحطمة إقتصادياً. وقد كان لهذا المشروع كبير الأثر فى مساعدة هذه الدول فى هذه الآونة الصعبة وعضدها لاسترجاع عافيتها الاقتصادية بسرعة فى مرحلة لاحقة. والواقع أن هذا المشروع - بالاضافة إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) - كان يدشن بداية القيادة الحقيقية للولايات المتحدة الامريكية لمنظومة الاقتصاد العالمى فى عالم ما بعد الحرب بعد صياغة قواعد وآليات هذه

(*) دراسة نشرت فى جريدة القبس الكويتية فى العدد الصادر فى ١٩٩٧/٦/١٥ والعدد الصادر فى ١٩٩٧/٦/١٩.

المنظومة وفق المنظور الامريكى ومصالحه الخاصة. كما أن هذا المشروع يمكن إعتباره بداية إندلاع الحرب الباردة، حيث حرصت الولايات المتحدة الامريكية من خلاله على استقطاب حلفاء الأمس (دول غرب أوروبا) وإبعادهم عن دائرة تأثير النفوذ السوفيتى وقطع الطريق أمام زحف النظام الاشتراكى بعد تنامى الحركة اليسارية فى تلك الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وسنحاول فى هذه الدراسة، التعرف على مشروع مارشال، من حيث أبعاده وشروطه وأهدافه الحقيقية، والآثار التى نجمت عنه، سواء بالنسبة للدول التى تلقت موارده أو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ثم نعرج أخيراً للاجابة على سؤال هام هو: هل يمكن إعادة إحياء مثل هذا المشروع فى الآونة الراهنة لمساعدة دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق ووسط أوروبا التى كانت «إشتراكية» وهى تخوض غمار التحول الاليم والصعب، وربما المشكوك فى نجاحه، نحو النظام الرأسمالى، كما أعلنت ذلك الولايات المتحدة الامريكية فى مؤتمر قمة باريس فى الشهر الماضى حينما اجتمع زعماء أوروبا للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا فى عالم ما بعد الحرب؟ على أن القيام بهذه المهمة، يتطلب منا أن نعرض أولا للسياق التاريخى العالمى – الاقتصادى والسياسى والاجتماعى – الذى تزامن مع إنبثاق هذا المشروع.

الجزء الأول

معالم اللحظة التاريخية لظهور مشروع مارشال

أخيراً ...

توقفت مدافع الحرب العالمية الثانية عند غروب شمس يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٥. وحينما إنقشعت غيوم الحرب، واختفى دخان العمليات العسكرية بعد سقوط برلين وهزيمة النازى، كان هناك عالم جديد، يختلف تماماً عن عالم ما قبل الحرب، قد بدأ فى الظهور إلى حيز الوجود، وذلك كنتيجة لطبيعة علاقات القوى النسبية الفاعلة التى أظهرتها سنوات الحرب. هذا العالم الجديد كان يتسم

بخصائص هامة وجديدة على الصعيد السياسى العالمى وعلى الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.

فعلى **الصعيد السياسى العالمى**، تمخضت الحرب العالمية الثانية عن النتائج الهامة التالية:

١- إندحار محور برلين / طوكيو بعد هزيمة النازية والفاشية.

٢- تقسيم المانيا، وعاصمتها برلين، بين دول الحلفاء الأربعة: الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى، كمناطق للنفوذ والرقابة.

٣- إضعاف قوة بريطانيا وفرنسا بعد أن أنهكتهما الحرب.

٤- بروز الولايات المتحدة الامريكية كأقوى قوة اقتصادية وعسكرية، وبخاصة بعد امتلاكها للسلاح النووى.

٥- بروز قوة الاتحاد السوفيتى على الساحة الدولية بعد الدور البطولى الذى لعبه الجيش الأحمر فى دحر النازية، وخروجه من الحرب منتصراً من الناحية السياسية والدولية، وإن كان مدمراً من الناحية الاقتصادية، بسبب شراسة الفظائع النازية التى تعرض لها وفداحة الخسائر الاقتصادية والبشرية (٢٠ مليون قتيل) التى تحملها.

٦- إتساع رقعة النظام الاشتراكى فى شرق ووسط أوروبا بعد أن تمكنت الاحزاب الشيوعية والاشتراكية من الوصول إلى السلطة فى المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وشرق المانيا ويوغوسلافيا والبانيا واتجاهها لتطبيق نمط النمو الستالينى الذى كان سائداً فى الاتحاد السوفيتى.

٧- انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين عام ١٩٤٨ وإنفصالها عن المنظومة الرأسمالية العالمية.

٨- نضوح وإشتعال حركات التحرر الوطنى بالمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة وبدء حصول كثير من هذه البلاد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسى.

ومحصلة هذه السمات، هو أن عالما جديداً قد برز إلى حيز الوجود فى فترة ما بعد الحرب يتميز بإنقسامه الواضح إلى منظومتين أساسيتين هما: المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والمنظومة الاشتراكية التى تولى قيادتها الاتحاد السوفيتى. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من حصول كثير من البلاد النامية على استقلالها السياسى، فإنها من الناحية الموضوعية لم تشكل منظومة خاصة بها، بل كانت تنضوى تحت لواء وآليات المنظومة الرأسمالية.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، تمخضت الحرب عن إنهيار نظام النقد الدولى الهش الذى كان قائماً فى فترة ما بين الحربين، وهو نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard وإنهيار قيم وأسعار الصرف لعملات الدول المتحاربة بسبب تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وظهور الكتل والمناطق النقدية، وفرض الرقابة على المدفوعات الخارجية، وتسابق الدول فيما سمى بحرب التخفيضات Devaluation وهى السياسة التى عرفت تحت مصطلح «إفقار الجار». أضف إلى ذلك، أن العمليات العسكرية فى أعالى البحار أدت إلى اغراق أساطيل النقل البحرى، الأمر الذى كان له تأثير سلبى على حركة التجارة الدولية. فكل هذه الأمور خلقت نوعاً من الفوضى والركود فى العلاقات الاقتصادية بين الدول وأدت الى تعقيد علاقات الدائنية والمديونية وكيفية تسويتها.

ونظراً لأهمية توافر الآليات المناسبة للنظام الرأسمالى على الصعيد العالمى التى تكفل له تسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال، فقد سارعت الولايات المتحدة الامريكية قبل بضعة شهور من انتهاء الحرب بدعوة ٤٤ دولة فى صيف عام ١٩٤٤ فى مدينة بريتون وودز للاتفاق على نظام النقد الدولى الجديد وأسس نمو التجارة العالمية فى مرحلة السلم. وهو المؤتمر الذى تمخض عن إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وخلال مؤتمر بريتون وودز كان هناك إتفاقاً على ضرورة تلافى أوضاع الفوضى النقدية التى خلقتها ظروف الحرب والاتفاق على وضع نظام نقدى عالمى جديد يهدف الى تشجيع حرية التجارة ويمد الدول الاعضاء بالسيولة الكافية ويضع أسس استقرار أسعار الصرف بين العملات المختلفة ويحول دون تطبيق سياسات إفقار الجار.

وفى هذا المؤتمر نشأ خلاف حاد بين وجهة النظر الامريكية ممثلة فى المشروع الامريكى الذى تقدم به هوايت، ووجهة النظر البريطانية ممثلة فى مشروع لورد جون ماينرد كينز. وقد عكس هذا الخلاف حقيقة هامة، وهى انه بينما أن كينز كان يسعى جاهداً لإستعادة موقع بريطانيا المنهار فى الاقتصاد العالمى من خلال حرصه على تبنى المؤتمر لمشروعه الذى كان يرمى إلى خلق عملة دولية لاتنتمى إلى أية دولة (سماها كينز عملة البانكور) وإنشاء «اتحاد دولى للمقاصة» وعدم إعطاء الذهب أى دور فاعل فى هذا المشروع؛ كان هوايت يسعى إلى تعزيز الدور القيادى للولايات المتحدة فى نظام النقد الدولى الجديد بعد ان تأكدت قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية. وكان من الطبيعى فى ضوء تغيير علاقات القوى النسبية فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة، أن ينتصر المشروع الامريكى الذى قضى بإنشاء صندوق النقد الدولى وتحديد أهدافه المعروفة وإتخاذ الدولار الأمريكى لكى يلعب دور عملة الاحتياطى الدولى. وقد تعهدت الولايات المتحدة الامريكية بضمان قابلية تحويل الدولار إلى ذهب على أساس سعر ثابت (٣٥ دولاراً للاونصة) وهو الضمان الذى ظل سارياً حتى اغسطس ١٩٧١، ومن خلاله تمتعت أسعار الصرف للدول الاعضاء بالصندوق بالثبات النسبى الواضح تجاه الدولار، مما كان له أثراً كبيراً فى ازدهار ونمو التجارة العالمية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ثم جاءت نشأة البنك الدولى فى مداولات بريتون وودز بإعتباره المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولى التى استهدفت دعم وتشجيع حرية انتقال رؤوس الأموال طويلة الاجل. ثم توّجت جهود ارساء دعائم الاقتصاد الدولى لفترة السلم بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) فى مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨، وهى الاتفاقية التى سعت الى تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وعدم التمييز فى المعاملة بين الدول.

أما على **الصعيد الاقتصادى** فقد كانت صورة الخراب والدمار التى نجمت عن العمليات العسكرية فى مختلف دول القارة الأوروبية فظيعة ومهولة. فمن ناحية الخسائر البشرية، خلّفت الحرب وراءها حوالى ٥٠ مليون قتيل، ناهيك عن الأعداد الهائلة من الجرحى ومشوهى الحرب وملايين الأرامل والأطفال الذين أصبحوا بلا عائل. أما عن حجم الدمار الذى لحق بالطاقات

الانتاجية فكان أيضاً هائلاً. يكفى ان نعلم هنا، على سبيل المثال، ان حجم الانتاج الصناعى فى الدول المتحاربة قد تعرض للتدهور الشديد بإستثناء الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا (أنظر الجدول رقم ٣-١). ففى فرنسا بلغ حجم الانتاج الصناعى فى عام ١٩٤٦ حوالى ٨٤٪ من مستواه قبل الحرب، وفى ايطاليا ٦١٪، وفى المانيا ٢٩٪ وفى اليابان ٣١٪، وفى هولندا ٣١٪، وفى بلجيكا ٣١٪ وبولندا ٥٧٪ واليونان ٣٩٪، وفى النرويج ٦٩٪. حقاً، ان الاحصاءات الحكومية التى أصدرتها الدوائر الرسمية فى الدول المتحاربة آنئذ قد غالت وضخمّت من حجم هذا الدمار لكى تستطيع ان تحصل على اكبر حجم ممكن من المساعدات الخارجية. وقد تولت بعض الدراسات المعاصرة تصحيح هذه الاحصاءات وتنقيتها من عملية المغالاة والتضخيم التى اتسمت بها آنئذ. ولكن .. بغض النظر عن هذه المسألة، فإن الصور والافلام الوثائقية العديدة التى انتجت عن تلك الفترة كافية بذاتها للدلالة على حجم هذا الدمار.

جدول رقم (٣-١)

تطور قيمة الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية واليابان فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧

١٩٣٨ = ١٠٠

الدولة	١٩٤٦	١٩٤٧
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٦	١٧٥
بريطانيا	١٠٦	١١٥
فرنسا	٨٤	٩٩
ايطاليا	٦١	٩٢
المانيا	٢٩	٣٤
اليابان	٣١	٣٧

Source: P.Armstrong, A. Glyn and. J.Harrison: *Capitalism Since 1945*, Basil Blackwell, Oxford, U.K and Cambridge MA, 1991, p.38.



جورج مارشال (١٨٨٠ - ١٩٥٩)

لقد دمرت آلة الحرب أغلب الطاقات الانتاجية، الصناعية والزراعية والخدمية فى دول القارة الأوروبية وفى كثير من الدول الاخرى التى دارت على أراضيها المعارك الحربية، الأمر الذى كان له تأثير واضح فى رسم صورة البؤس والشقاء الذى عايشه الناس فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧. فبالإضافة إلى وفاة أقسام واسعة من قوة العمل الماهرة وغير الماهرة، فقد تحطمت المصانع ودمرت الآلات والماكينات وضاعت أجزاء ضخمة من أرصدة المخزون السلعى ورأس المال الثابت. وكان من الطبيعى، والحال هذه، أن يتدهور حجم الناتج المحلى الاجمالى، وتتزايد البطالة، ويتردى مستوى المعيشة، بعد أن دمرت الطاقات الانتاجية. حتى الطاقات الانتاجية التى كانت تصلح للتشغيل فى أعقاب الحرب كان ينقصها الكثير من قطع الغيار ومواد الطاقة التى تحركها والعمالة القادرة على العمل فى وقت كان فيه الغذاء شحيحاً والخدمات الضرورية للحياة عزيزة، وهو الأمر الذى أثر بقوة على انتاجية العمل الانسانى. وبالاضافة إلى ذلك، فإن تشغيل هذه الطاقات كان يحتاج أن يستعيد جهاز النقل الداخلى عافيته حتى يمكن نقل المواد الخام والوسيطة والمنتجات النهائية وتوزيعها على مختلف المدن والقرى فى حين أن قنابل الحرب كانت قد دمرت الشطر الاكبر من شبكة الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية فى مختلف دول القارة الأوروبية. ففى المانيا، على سبيل المثال، كان أقل من ١٠٪ من شبكة الطرق السريعة هى التى تصلح للاستخدام. فقد دمرت الحرب ٢٣٩٥ جسراً، وعشرة آلاف قاطرة وأكثر من مائة الف عربة للسكك الحديدية، ناهيك عن العدد الذى يصعب تقديره عن الشاحنات والمركبات المختلفة المدمرة. ولايجوز أن ننسى أيضا حجم الدمار الهائل الذى لحق باسطول النقل البحرى، مما كان له تأثير معيق على حركة إستيراد السلع من الخارج.

فى هذه الأجواء الصعبة، كان شقاء الانسان وعذابه وحرمانه ينطق به ركام الحرب فى كل مكان فى دول القارة الأوروبية. وزاد من قتامة الصورة فى هذه الأيام الصعبة تهدم الكثير من المبانى والمساكن والمستشفيات والمدارس والمرافق العامة. وهام كثير من الناس على وجوههم وسط هذا الخراب، بحثاً عن أماكن آمنة تحميهم من قسوة البرد القارس فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ وتوفر

لهم الحد الأدنى من الغذاء. فقد كانت اكثر ملامح الصورة إيلاماً فى هذه المأساة تتمثل فى نقص مواد الطاقة والتدفئة وشح مواد الغذاء.

ففيما يتعلق بوسائل الطاقة والتدفئة، فقد كانت هناك ندرة شديدة فى مصادرها. ففى الربع الأول من عام ١٩٤٦ ، على سبيل المثال، كانت الطاقة الانتاجية لمناجم الفحم فى دول القارة الأوروبية لاتتجاوز ما نسبته ٧٠٪ من مستواها قبل الحرب. حيث لحق الدمار بأدوات الانتاج المستخدمة فى المناجم بالاضافة الى تأثير الاستنزاف الشديد الذى حدث لهذه المناجم خلال سنى الحرب. كما أن إمكانية إستيراد الفحم والنفط من الخارج كان يحددها صعوبات التمويل وضعف طاقة النقل البحرى. وفى اليابان، على سبيل المثال، تدهور إنتاج الفحم فى نوفمبر ١٩٤٥ إلى مستوى يقل كثيراً عن القدر اللازم فقط لتحريك قاطرات السكك الحديدية.

أما عن مشكلة الغذاء، فإن شح المواد الغذائية لم يقتل عشرات الألوف من الناس فى عالم ما بعد الحرب فحسب، بل كان يهدد إستمرار دوران عجلات الإنتاج بسبب انخفاض حجم قوة العمل القادرة صحياً على الكدح. يكفى هنا أن نشير، إلى أنه طبقاً للحصاد الزراعى فى الفترة ما بين يونيو ١٩٤٥ ويونيو ١٩٤٦ فإن الانتاج الأوروبى للمواد الغذائية كان فقط فى حدود ٦٠٪ مما كان عليه قبل الحرب. أما على صعيد كثير من الدول فقد كانت أزمة الغذاء أشد قتامة. ففى النمسا وصل إنتاج الحبوب فى عام ١٩٤٧/٤٦ إلى حوالى ٤٧٪ من مستواه فى الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٨ ، وفى بولندا ٤١٪، وفى بلجيكا ٥١٪، وفى فنلنده ٥٧٪، وفى فرنسا ٥٩٪. أما إنتاج اللحوم والدهون ومنتجات الألبان فقد هبط بمعدلات اكثر من ذلك بكثير.

وهذا الانخفاض الشديد الذى حدث فى الانتاج الغذائى فى أعقاب الحرب يعكس فى الحقيقة التأثيرات التراكمية لكثير من العوامل، مثل نقص المخصبات الزراعية، وندرة العمالة الزراعية القادرة على العمل، وضياع الثروة الحيوانية، وإنهيار البنية الأساسية للقطاع الزراعى (تهدم ودمار شبكات الرى والصرف والجسور والسدود والطرق الزراعية...). وزاد من جرح الموقف ضعف القدرة على الاستيراد من الخارج بسبب ندرة النقد الاجنبى ودمار أساطيل النقل

البحرى. وزاد الطين بله، إتجاه أسعار المواد الغذائية نحو الارتفاع بسبب ندرتها وظهور الأسواق السوداء. وتشير بعض الاحصاءات، إلى أن متوسط معدل النمو السنوى لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية قد بلغ فى عام ١٩٤٧ حوالى ٢٥٪ فى كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا. أما فى اليابان فقد كان هذا المعدل ١٥١٪ فى نفس هذا العام. ولهذا لم يكن مصادفة، أن تضطر كثير من الدول، فى هذه الآونة الصعبة، إلى تقنين توزيع المواد الغذائية واستخدام أسلوب البطاقات والتحكم فى منافذ التوزيع.

على أن دول القارة الأوروبية لم تخرج من الحرب وهى منهوكة اقتصاديا واجتماعياً وانسانياً، على نحو ما أشرنا اليه حالاً فحسب، بل أنها خرجت من الحرب وهى مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة الامريكية؛ وهى الديون التى كانت قد اقترضتها خلال سنوات الحرب فى شكل مواد غذائية وصناعية وحربية فى ضوء قانون الاعارة والتأجير، وهو القانون الذى كان يقضى «بأن تقدم الولايات المتحدة الامريكية للدول التى تحارب المانيا وإيطاليا الذخائر والضروريات الاخرى، سلعاً كانت أو خدمات، مقابل قرض يسدد فى أجل غير مسمى، بالدفع فى شكل عينى أو حقوقى، أو أى شيء آخر، مباشر أو غير مباشر، يراه رئيس الجمهورية الامريكية ملائماً».

وقد اجهت كثير من دول غرب أوروبا الصعوبات التى حدثت فى موازين مدفوعاتها للتوفيق بين تأمين إلتزاماتها الخارجية (دفع أعباء الديون) وتوفير الحد الأدنى الضرورى للواردات من خلال اللجوء للسياسات التالية:

١- تصفية (تسييل) إستثماراتها الخارجية فى الولايات المتحدة الامريكية (أنظر الجدول رقم ٣-٢) وإستخدامها فى تمويل زيادة الواردات ودفع اعباء الديون. ونتيجة لذلك، خسرت كثير من دول غرب أوروبا مصدراً هاماً من مصادر دخولها القومية. ولعل حالة بريطانيا هنا تنهض خير مثال على ذلك. فقد هبطت الدخول الصافية لاستثماراتها الخارجية من الف مليون دولار قبل الحرب إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار بعد الحرب بسبب تسييل كثير من استثماراتها الخارجية اثناء الحرب وبعدها.

٢- زيادة الاقتراض الخارجي، وبالذات من الولايات المتحدة الامريكية. وقد بلغ مجموع القروض التى حصلت عليها دول غرب أوروبا خلال الفترة من يونيو ١٩٤٥ إلى سبتمبر ١٩٤٧ حوالى ١٣٫٧ بليون دولار، خص بريطانيا منها حوالى ٧٫٣ بليون دولار وفرنسا ١٫٣ بليون دولار. وقد أدت أعباء خدمة هذه القروض إلى زيادة المتاعب التى تواجهها موازين مدفوعات الدول المقترضة فى سنوات لاحقة.

٣- واخيراً، وليس آخراً، لجأت كثير من دول غرب أوروبا الى تصدير احتياطيات الذهب الموجودة لديها واستخدام عائد التصدير فى تمويل الجانب المدين من رصيد التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية. وقد بلغ مجموع

جدول رقم (٣-٢)

تطور التوزيع الاقليمى للاستثمارات الدولية داخل الولايات المتحدة الامريكية
خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٨

مليون دولار

الدولة	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
انجلترا	-٣٧	- ٩	٩
فرنسا	-٧	-٥٠	-٨٣
هولنده	-٢٧	-٩٨	-٧٩
سويسرا	-١٧	١٣	-٤٠
ايطاليا	٠٠٠	-٩٧	٠٠٠
بقية الدول الأوروبية	-١١	-١٤	٣
كندا	-١٦	٣	٨
أمريكا اللاتينية	٦	-٣	١٠
آسيا	-٢٢٥	٢	٢٣
الدول الأخرى	-١	١٧	٤
المجموع	-٣٣٤	-٩٧	-١٩٢

المصدر: أحمد حسنى أحمد، **مشكلة الدولار والازمة الاقتصادية العالمية**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٠٧.

الذهب الذى تدفق إلى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ٤٦ - ١٩٤٨ حوالى ٣٫٩ بليون دولار، منها ١٫٦ بليون دولار جاءت من بريطانيا وحدها. وقد أثر إستنزاف أرصدة الذهب بشكل سلبى على قيم وأسعار صرف كثير من العملات الأوروبية.

وهكذا.. فإنه عندما انقشعت غيوم الحرب، واجهت دول القارة الأوروبية مأزقاً اقتصادياً شديد التعقد وهو: «كيف يمكن القيام بعمليات إعادة التعمير وزيادة الطاقات الانتاجية للوفاء بإحتياجات الطلب الكلى فى الوقت الذى يحتاج فيه بناء وتعمير هذه الطاقات إلى استيراد الكثير من المواد الغذائية والمواد الخام ومواد الطاقة والسلع الانتاجية، بينما أن تدبير استيراد هذه المواد يتطلب زيادة التصدير؟ ولكن لكى يزيد التصدير فإنه لابد أن يزيد الإنتاج، ولكى يزيد الانتاج لابد من زيادة التصدير. هذا فى الوقت الذى كانت فيه موازين مدفوعات هذه الدول فى حالة عجز مستمر، وتعانى من ارتفاع خدمة الديون الخارجية وتدهور احتياطيات الذهب والعملات الاجنبية».

أما على الجانب الآخر من المحيط فقد كانت الصورة جد مختلفة، ونعنى بذلك **حالة الاقتصاد الامريكى**. فقد كانت صورته زاهية ولامعة، لأنه كان فى قمة إزدهاره. فقد تحول الاقتصاد الامريكى خلال سنوات الحرب لكى يكون بمثابة ورشة الصناعة ومخزن الحبوب والمواد الغذائية وترسانة الاسلحة والذخائر للدول التى تخوض غمار الحرب ضد دول المحور. وظلت الطاقات الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية تعمل ليلا ونهاراً، بلا انقطاع، لكى تفى بحاجات الدول الحليفة المتحاربة من المواد الغذائية والمواد الخام والمعدات الحربية. هذا فى الوقت الذى لم تسقط فيه أية قذيفة عليها اثناء الحرب.

وقد قلنا فى مؤلفنا «التاريخ النقدى للتخلف» الصادر فى سلسلة عالم المعرفة رقم (١١٨) فى اكتوبر ١٩٨٧ : «كانت محنة الحرب هى الفرصة الذهبية التى إستغلتها الولايات المتحدة الامريكية لكى تندفع فيها عجلات الانتاج بكل قوة، دون الخوف من مشكلات الافراط فى الانتاج والازمات الاقتصادية، ولكى تنتزع من بريطانيا مركز الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن رصد معالم الصورة الزاهية التى كان عليها

الاقتصاد الامريكى عقب سكوت مدافع الحرب فى الأمور التالية:

١- فيما يتعلق بالانتاج الزراعى فقد زاد حجمه بنسبة ٣٣٪ عام ١٩٤٥ بالقياس إلى حجمه فى الفترة ١٩٣٥-١٩٣٩ (=١٠٠). وزاد انتاج المحاصيل بنسبة ٢٢٪ والانتاج الحيوانى بنسبة ٤١٪ بالمقارنة مع نفس الفترة.

٢- وزاد فيه انتاج القوى المحركة (الفحم، البترول، الغاز، الكهرباء) زيادة كبيرة حيث ارتفع انتاج الفحم من ٣٣٧٤٣ ألف طن عام ١٩٣٩ إلى ٤٧٨٢٠ ألف طن عام ١٩٤٥، والبترول من ١٤٢٤٣ ألف طن إلى ١٩٢٩٥ ألف طن، والغاز من ٨٥٥ مليون متر مكعب إلى ١٢٥٩ مليون متر مكعب، والكهرباء من ١٠٦٣٧ مليون كيلووات الى ١٨٥٧٠ مليون كيلو وات خلال نفس الفترة.

٣- أما الانتاج الصناعى فقد قفز الرقم القياس لمجمل الانتاج الى ٢٠٣ نقطة بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب (١٩٣٥ - ١٩٣٩=١٠٠). كما ارتفع الرقم القياسى لإنتاج السلع الانتاجية إلى ٢٧٤، والسلع الاستهلاكية ١٦٦، وانتاج المعادن الى ١٣٧، بالمقارنة مع نفس الفترة.

٤- وفيما يتعلق بمستوى التوظف (العمالة) فقد ترتب على اندفاع عجلات الانتاج بكل قوة فى كافة القطاعات خلال سنى الحرب، أن هبط عدد العمال المتعطلين بشكل ملموس من ٨٫٨مليون عامل وبنسبة ١٦٫٥٪ من مجموع القوى العاملة عام ١٩٣٩ إلى ١٫١ مليون متعطل، وبنسبة ١٫٩٪ عام ١٩٤٥. وهذا يعنى ان الاقتصاد الامريكى كان فى حالة توظف كامل Full Employment.

٥- كما خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الحرب، وهى اكبر دولة دائنة لدول الحلفاء، بسبب وجود رصيد موافق فى تجارتها الخارجية ومن إستثماراتها فى الدول الاخرى. ويعطينا الجدول رقم (٣-٣) صورة واضحة عن تطور هذه الدائنية خلال سنوات الحرب (١٩٤٠-١٩٤٥). بل أنه ما أن إنتهت الحرب حتى كان لدى الولايات المتحدة الامريكية ما يقرب من ثلثى ذهب العالم، وكادت تتخلص من كل مديونيتها الخارجية من جراء تصفية الدول

جدول رقم (٣-٣)

رصيد ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الامريكية
خلال سنى الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٥)

مليون دولار

السنوات	تجارة السلع	فوائد وأرباح	خدمات	الرصيد
١٩٤٠	+ ١٣٩٣	+ ٤١٢	- ٢٦٩	+ ١٥٣٦
١٩٤١	+ ١٨٠٢	+ ٣٧٨	- ٣٦٩	+ ١٨١١
١٩٤٢	+ ٥٣٣٥	+ ٣٥١	- ٧٧٣	+ ٤٩١٣
١٩٤٣	+ ٩٥٨٤	+ ٢٩٧	- ١٢٦٣	+ ٨٦١٨
١٩٤٤	+ ١٠٣٣٩	+ ٢٩٧	- ١١١٥	+ ٩٥٢١
١٩٤٥	+ ٥٠٨٨	+ ٣٦٦	- ٨٣٤	+ ٤٥٩٠

المصدر: أحمد حسنى أحمد - مشكلة الدولار والازمة الاقتصادية العالمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣.

الأوروبية لإستثماراتها المتواجدة على الأراضى الامريكية (ص ١٤٤-١٤٥ من مؤلفنا المذكور).

* * *

على أن التحليل لايمكن أن ينتهى ونحن نرسم معالم اللحظة التاريخية لإنبثاق مشروع مارشال دون أن نتعرض - ولو بشكل سريع - للأوضاع السياسية التى سادت دول غرب أوروبا فى أعقاب الحرب مباشرة. والحقيقة، أن تلك الأوضاع كانت بصفة عامة ترجمة للمناخ الاقتصادى والاجتماعى والانسانى الصعب الذى كانت عليه هذه الدول عقب سكوت مدافع الحرب. فمن ناحية، كان من الطبيعى أن يكون هناك عداءً لاحد له للنازية والفاشية وتنديداً بالفظائع اللاإنسانية التى ارتكبتها، ونبذاً لجميع القوى الاجتماعية والسياسية التى تحالفت مع النازيين والفاشيين وساهمت فى كارثة الحرب. وكان من المقبول تماماً أن

تقوم قوات الحلفاء المنتصرة بمنع نشاط النازى، وملاحقة النازيين وتقديمهم للمحاكمة (محاكمات نورنبرج الشهيرة). وارتفعت آنئذ رايات الدعوة للسلام، ونبذ العسكرة، وإدانة الفكر العنصرى اللاإنسانى للنازية والفاشية. وقسمت المانيا وعاصمتها، وتم وضع الترتيبات التى تحول دون إعادة عسكرة المانيا (واليابان) مرة أخرى.

ومن ناحية أخرى كان لتردى الأحوال المعيشية وزيادة أعداد المتعطلين وإرتفاع درجة الحرمان البشرى الممثل فى نقص الاغذية وعدم كفاية المأوى الملائم وانتشار الأمراض ونقص وسائل التدفئة والخدمات الاجتماعية الضرورية، أثراً فى تزايد سخط الناس وإنتشار الاتجاهات الراديكالية واليسارية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى والمثقفين. وقد انعكس ذلك فى أمرين هامين. أولهما هو تزايد العضوية بنقابات العمال، وثانيهما هو زيادة قوة الأحزاب اليسارية والاشتراكية.

أما فيما يتعلق بنمو العضوية فى النقابات فقد أدرك العمال والطبقة الوسطى أهمية التنظيمات النقابية فى الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم فى فترة إعادة التعمير والبناء وبخاصة بعد التضحيات الضخمة التى تحملوها إبان سنوات الحرب. ويمكن القول، بصفة عامة، أن ظاهرة تزايد العضوية بالنقابات كانت من اهم سمات السنوات اللاحقة مباشرة لانتهاء الحرب. ففى بريطانيا على سبيل المثال، ارتفع عدد عضوية العمال المشتركين فى النقابات خلال سنوات الحرب الى ٨ مليون عضو، وبزيادة مقدارها الثلث، ولتصل نسبة العضوية إلى ٤٥٪ من حجم قوة العمل البريطانية. وزادت النسبة فوق ذلك خلال النصف الثانى من الأربعينيات. وأصبح لنقابات العمال دور مؤثر فى تحديد الأجور وفى المفاوضات الجماعية مع رجال الاعمال بشأن تعويضات العمل والاجازات.. إلى آخره. ومن المعلوم أن حزب العمال البريطانى قد فاز فى الانتخابات عقب انتهاء الحرب. وحينما تولى السلطة شرع ينفذ جانباً كبيراً من برنامجه شبه الراديكالى الذى كان قد وعد به الناخبين. وهو برنامج إشتمل على كثير من الاصلاحات الاجتماعية (زيادة الانفاق على التعليم والمدارس والمستشفيات وبناء المساكن وكثير من مشروعات الضمان الاجتماعى...). كما سعى إلى تأميم صناعة

الفحم والحديد والصلب والكهرباء وصناعة النقل والاتصالات. وقد أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى تحسين وتطوير الأوضاع المعيشية للعمال وللطبقة الوسطى. كما استفادت الطبقة الرأسمالية أيضاً من حركة التأميمات. ذلك ان الجانب الاكبر من الصناعات التى أممت آنذاك – وهى من الصناعات الارتكازية المهمة لأية نشاط اقتصادى – كانت تعانى الكثير من المشكلات بعد إنهاكها فى فترة الحرب، وكانت تحتاج إلى انفاق رأسمالى ضخم لاصلاح أحوالها، فى الوقت الذى كان فيه العائد المتوقع منها ضئيلاً. ولهذا فإن تولى الحكومة ملكيتها وإدارتها وإصلاح أحوالها كان فى الحقيقة نوعاً من الدعم يصب فى خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية.

وفى فرنسا زادت حركة الطبقة العاملة المنظمة بإنتعاش العضوية فى نقابات العمال. وزادت قوى اليسار، وحظيت بتأييد وإعجاب أقسام واسعة من طبقات وفئات المجتمع الفرنسى بسبب الدور البطولى الذى لعبته فى مقاومة النازى وتحرير باريس. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تحصل قوى اليسار فى أول انتخابات أجريت فى فرنسا بعد انتهاء الحرب (فى اكتوبر ١٩٤٥) على مايزيد عن نصف أصوات الناخبين الفرنسيين (حيث حصل الشيوعيون على ٢٦٫١٪ والاشتراكيون على ٢٤٫٨٪ من إجمالى عدد الاصوات).

وفى المانيا، حيث كان الدمار والخراب بالغ الشدة، والاوضاع الاجتماعية بالغة القسوة، إندحرت قوى اليمن التى عضدت النازى واختفت من الساحة بعد أن لاحقتها سلطات الإحتلال. وفى ظل مناخ الكراهية الشديدة للنازية وفظائعها وممارساتها الوحشية على كافة الأصعدة، ومع تردى الأحوال المعيشية للناس (كانت المانيا فى عام ١٩٤٥ و١٩٤٦ على شفا المجاعة) كان من الطبيعى ان تتزايد قوة الحركة العمالية واليسارية. وفى الجزء الشرقى من المانيا، الواقع تحت السيطرة السوفيتية، تم تطهير البلاد من فلول النازيين، وتولى الشيوعيون الألمان، بمساعدة السوفيت، مقاليد الأمور. أما فى الشطر الغربى من المانيا الواقع تحت سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد تم أيضا ملاحقه النازيين وتقديمهم للمحاكمة. وتعاظمت قوة الحركة النقابية واليسارية. يكفى هنا ان نشير الى انه فى عام ١٩٤٥ وصلت العضوية بالحزب الشيوعى الالمانى

الى ٥٠٠ ألف عضو. وكانت له قوة تواجد واضحة فى منطقة الرور الغنية بمناجم الحديد.

ونفس هذه الأوضاع التى عكست موجة واضحة من العداء للنازية والفاشية وتعاظم قوى اليسار، يمكن رصدها، بدرجات مختلفة، فى ايطاليا والنمسا وهولندا والبرتغال واسبانيا واليونان ... الى آخره، مما لايتسع له المقام هنا لتناوله بالتفصيل.

* * *

تلك كانت أهم معالم اللحظة التاريخية التى كانت عليها دول غرب أوروبا عقب سكوت مدافع الحرب العالمية الثانية. وسنرى، فيما بعد، ان تلك المعالم الجيوبولتيكية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت وراء ظهور مشروع مارشال، ولعبت دوراً هاماً فى تحديد حجمه، وشروطه، واهدافه، ونتائجه التى تمخضت عنه وذلك على نحو ما سنرى حالاً.

الجزء الثانى
مشروع مارشال فى التطبيق
(شروطه ونتائجه)

أحطنا فى الجزء السابق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والانسانية الصعبة التى كانت عليها دول القارة الأوروبية عقب سكوت مدافع الحرب العالمية الثانية. ورأينا كيف خيم الدمار والخراب على المدن والقرى بعد أن دمرت قنابل الحرب المصانع والمزارع والطرق والجسور ومحطات المياه والكهرباء وهدمت المنازل والمدارس والمستشفيات. وكيف هام المواطنون فى هذه الدول على وجوههم فى الشوارع بحثاً عن الغذاء والدفء والمأوى. ولهذا كان من الطبيعى ان تكون المهمة رقم واحد فى جدول أعمال الحكومات فى هذه الدول هى تدبير ضروريات الحياة من غذاء وشراب وكساء ومأوى ودفء، ثم التوجه نحو إعادة بناء ما خربته الحرب حتى يمكن إعادة صياغة ظروف الحياة الطبيعية

للناس، ثم العمل على الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى. كما رأينا أيضاً، كيف تعاظمت قوة الحركة اليسارية فى أعقاب الحرب وسيطرة الاتحاد السوفيتى على دول وسط وشرق أوروبا التى تحولت إلى النظام الاشتراكى وانفصلت، بالتالى، عن النظام الرأسمالى العالمى.

وخلال العامين اللاحقين للحرب مباشرة (١٩٤٦ و١٩٤٧) إختلفت جهود ونتائج عمليات إعادة التعمير فى دول غرب أوروبا. ففى بريطانيا وفرنسا، وإلى حد ما إيطاليا، تسارعت جهود الاعمار على نحو واضح، وهو الأمر الذى انعكس فى سرعة انتعاش الانتاج الصناعى بعد إصلاح الطاقات العاطلة واعادة بناء شبكة البنية الأساسية (النقل والمواصلات ومحطات المياه والكهرباء والمرافق العامة). أما فى المانيا (وفى اليابان أيضا) حيث كان حجم الدمار والخراب مهولاً، فقد كان التقدم بطيئاً، ولهذا كان حجم المشكلات الإنسانية والاجتماعية كبيراً.

على أنه أياً كان حجم الجهود التى بذلت فى أعقاب الحرب مباشرة ومدى تباين نتائجها فيما بين دول أوروبا الغربية، إلا أنه يمكن القول، بصفة عامة، ان جميع هذه الدول قد واجهت بصدد عمليات إعادة التعمير مشكلتين رئيستين، هما:

١- خطر التضخم الزاحف.

٢- ندرة موارد التمويل.

أما عن المشكلة الأولى، فقد كان هناك خوف شديد من أن تنهار العملات الوطنية بسبب احتمالات إتجاه الأسعار نحو الإرتفاع. وكانت ذكريات التضخم الجامح Hyperinflation الذى تفشى فى دول القارة الأوروبية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من الذكريات الأليمة التى لم ينسها الأوربيون آنذاك. وكانت هناك ثلاثة عوامل جوهرية تقوى من احتمالات إندلاع التضخم فى هذه الدول. **العامل الأول** هو ندرة المواد الغذائية نتيجة لتدهور الانتاج الزراعى وعدم القدرة على تمويل استيراد المنتجات الغذائية، ناهيك عن صعوبات النقل البحرى بسبب دمار الأساطيل التجارية وغرقها فى البحار أثناء العمليات العسكرية. ولهذا فقد اتجهت أسعار المواد الغذائية فى الشهور الاولى التى أعقبت

إنتهاء الحرب نحو الارتفاع فى كل دول القارة الأوروبية. وظهرت الأسواق السوداء، وزاد التعامل فيها. وقد أدى ذلك إلى زيادة دخول أصحاب الأراضى الزراعية. وكان هناك تخوف من أن تؤدى إعادة إنفاق هذه الدخول المتزايدة فى مجال الاستهلاك إلى اتجاه الاسعار نحو مزيد من الارتفاع. ولهذا إضطرت كثير من الحكومات إلى فرض الأسعار الجبرية وتقنين توزيع السلع. أما **العامل الثانى** الذى غذى من مخاطر التضخم، فهو زيادة الانفاق الحكومى، الجارى والرأسمالى، فى قطاعات التعليم والصحة والاسكان والمواصلات ومشروعات الضمان الاجتماعى وإصلاح شبكة المرافق العامة. وكان تجنب الأثر التضخمى للجرعات الكبيرة للانفاق الحكومى فى تلك الآونة يتطلب زيادة الضرائب، وبالذات الضرائب على الاستهلاك (ذات الحصيلة الوافرة) الامر الذى كان يعنى آنذاك خفضاً فى مستويات الأجور الحقيقية التى كانت قد انخفضت كثيراً إبان سنوات الحرب، أو زيادة اقتراض الحكومة لمدخرات المجتمع، وهو الأمر الذى كان سيؤدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلى الذى ارتفع أصلاً أثناء الحرب. أما **العامل الثالث**، الذى قوى من احتمالات التضخم، فهو ما قد تضطر اليه الحكومات من تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية Devaluation بسبب تزايد العجز فى موازين المدفوعات وإستنزاف أرصدة الذهب النقدى والاحتياطيات الدولية.

أما المشكلة الثانية؛ فكانت أشد تعقيداً. ذلك أن إعادة تعمير ما دمرته الحرب من مصانع ومزارع وطرق وجسور وبنية أساسية ومرافق حيوية يتطلب إنفاقاً إستثمارياً ضخماً، وهو ما يعنى ضرورة توافر مصادر كافية من المدخرات لتمويل هذا الانفاق، بينما كانت معدلات الادخار المحلى فى غالبية دول غرب أوروبا متدنية للغاية فى تلك الآونة بسبب انخفاض مستويات الدخول القومية من ناحية، وزيادة الميل للاستهلاك فى عالم ما بعد الحرب (وهذا أمر طبيعى) من ناحية أخرى. فمدخرات قطاع الاعمال كانت منخفضة نتيجة لدمار كثير من طاقاته الانتاجية. كما أن مدخرات الطبقة الوسطى (والقطاع العائلى) كانت الحكومات قد اقترضتها أثناء سنوات الحرب مقابل سندات حكومية بسعر فائدة محددة. وكانت الحكومات تخشى عندما تدفع هذه السندات فى أعقاب الحرب ان تتحول

الى موجة عارمة من الانفاق الاستهلاكى مما قد يؤدى إلى إشتعال الاسعار. وكان الخوف من هذا الاثر التضخمى قد دفع كثيراً من الحكومات إلى إبطاء تسوية هذه السندات والى تطبيق سياسات نقدية إنكماشية (خفض معدلات نمو عرض النقود) حتى لايفلت زمام التحكم فى التضخم.

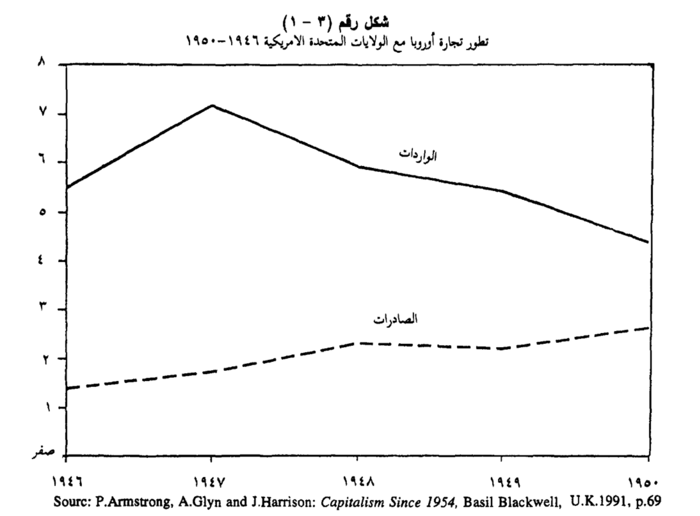
وحينما تعجز موارد (مصادر) التمويل المحلى (المدخرات) عن أن تفى بالاحتياجات الاستثمارية المطلوبة، فإن البلد يكون فى هذه الحالة إزاء أحد إحتمالين: الأول، هو أن يخفّض من حجم إستثماراته لكى تتمشى مع حجم مدخراته المحلية، وهو ما كان يعنى آنئذ تأجيل جزء كبير من عمليات إعادة الاعمار وإبطاء عجلات الانتاج والنمو، وهو الامر الذى لايساعد على حل مشكلات البطالة وتردى مستويات المعيشة. والاحتمال الثانى، هو انه لكى يتجنب البلد هذا المأزق فإنه يتعين عليه أن يخلق فجوة فى ميزان مدفوعاته، ويكون قادراً على تدبير تمويل هذه الفجوة، وهو ما يعنى ان تكون وارداته اكثر من صادراته، وأن يقترض لسد عجز الميزان.

وخلال عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ كانت دول غرب أوروبا تعانى من ندرة الدولار ومن تدهور احتياطياتها الدولية ومن ضعف قدرتها على التصدير، الامر الذى خلق لها صعوبات شديدة فى تمويل وارداتها. وضاعف من حرج الموقف أن الولايات المتحدة الامريكية كانت قد أوقفت العمل بقانون الاعارة والتأجير Lend-Lease وغيرها من اتفاقيات المعونات الثنائية عقب انتهاء الحرب، الأمر الذى اضطر هذه الدول ان تعتمد على القروض ذات الشروط التجارية من الولايات المتحدة الامريكية.

والحقيقة أن دول غرب أوروبا كانت تحقق عجزاً كبيراً فى تعاملها التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الصادرات الأوروبية الى الولايات المتحدة أقل بكثير من حجم الواردات منها. وتشير المصادر الاحصائية، إلى انه فى عام ١٩٤٦ لم تستطع صادرات أوروبا أن تغطى اكثر من ربع قيمة الواردات من الولايات المتحدة الامريكية (أنظر الشكل رقم ٣-١). ولم يتحسن الوضع كثيراً عن ذلك فى عام ١٩٤٧، حيث ظلت الفجوة بين الصادرات الأوروبية الى الولايات المتحدة والواردات منها كبيرة جداً. ما بالنا إذا علمنا أن

شكل رقم (٣ - ١)

تطور تجارة أوروبا مع الولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٦-١٩٥٠



Sourc: P.Armstrong, A.Glyn and J.Harrison: *Capitalism Since 1954,* Basil Blackwell, U.K.1991, p.69

عجز الميزان التجارى الأوروبى قد ارتفع، مع بقية دول العالم، من ٥٫٨ بليون دولار فى عام ١٩٤٦ إلى ٧٫٥ بليون دولار فى عام ١٩٤٧؟ وقد تم تمويل الشطر الاكبر من هذا العجز عن طريق الاقتراض.

وبالاضافة إلى القروض التى حصلت عليها دول غرب أوروبا من الولايات المتحدة الامريكية بشروط تجارية فقد تمكنت أيضا ان تحصل على بعض احتياجاتها التمويلية من البنك الدولى وبعض منظمات الأمم المتحدة. لكن ذلك كان فى حدود ضئيلة جداً. فبالنسبة لمساهمات البنك الدولى فقد كانت هزيلة للغاية بسبب ضآلة حجم رأس مال البنك الذى بدأ به نشاطه. حيث كان الحجم الأسمى لرأس مال البنك عشرة بلايين دولار، دفع منها فقط عشر هذا المبلغ، أى بليون دولار، ربعها مكون بالذهب. ولهذا فإن حجم الأموال التى كانت متاحة للبنك لم يتجاوز ثلاثة أرباع البليون. وهو مبلغ زهيد بالقياس للاحتياجات التمويلية الضخمة لدول غرب أوروبا. وقد تمكنت فرنسا أن تحصل على قرض من البنك فى منتصف عام ١٩٤٧ بمبلغ ٩٢ مليون دولار. كما حصلت بعض الدول على بعض المساعدات من وكالة الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة للأمم المتحدة United Nations Relief and Rehabilitation Administration (ويرمز لها إختصاراً URRA). على أن الولايات المتحدة وإن كانت قد أوقفت العمل بقانون الاعارة والتأجير عقب انتهاء الحرب، إلا أنها استمرت فى تقديم الهبات Grants والقروض الحكومية طويلة الاجل لدول غرب أوروبا فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧. وجزء من هذه الهبات كان يدخل ضمن تسويات القروض التى قدمت للحلفاء فى ضوء قانون الاعارة والتأجير. وعموماً، فإن الموارد التى قدمتها الولايات المتحدة قد موّلت حوالى نصف قيمة واردات أوروبا الغربية من الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٦. كما تجدر الاشارة أيضا، الى أن هذه المساعدات قد موّلت مايزيد عن ثلثى قيمة واردات اليابان (وبالذات من الغذاء) من الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٧.

هكذا واجهت دول غرب أوروبا الموقف الصعب فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ من خلال إستمرار معالم اقتصاد الحرب، رغم انتهاء الحرب، حيث استمر تقنين توزيع السلع والتضحية بكثير من الاحتياجات، ومن خلال الاعتماد

على الموارد الخارجية. ومهما يكن من أمر، فإن تدبير تلك الموارد، وعلى الاخص من الولايات المتحدة الامريكية، كان ذا أهمية حاسمة فى مواجهة مآسى نقص الغذاء ومواد الطاقة والتدفئة والسلع الضرورية. بيد أن ضخامة كلفة عمليات إعادة التعمير أظهرت أن هناك حاجة ماسة لاستمرار تدفق تلك الموارد وبكميات أكبر. وكان الحصول على هذه الموارد شرطاً ضرورياً لكى يتحقق الاستقرار النقدى كإطار مطلوب لعمليات إعادة التعمير. ومن هنا بدأت مجموعة دول غرب أوروبا مرحلة البحث عن المعونة. وآنئذ لم يكن وارداً أن يتمكن الاتحاد السوفيتى فى تقديم أى نوع من المساعدة لهذه الدول، حيث انه كان قد دفع ثمنا باهظاً من أجل دحر النازى (٢٠ مليون قتيل وتدمير صناعاته ومزارعه وبنيته الأساسية...). بل كان الاتحاد السوفيتى يحتاج، فى الحقيقة، إلى من يساعده أصلاً.

والآن...

لننظر إلى حالة الاقتصادى الامريكى عقب إنتهاء الحرب لكى نحيط بالظروف الخاصة التى كان يمر بها آنذاك والتى كان لها تأثير واضح فى خروج مشروع مارشال إلى حيز الوجود. حقاً.. لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال لانها كانت معنية بمستقبل أوروبا (واليابان) فى عالم ما بعد الحرب. كانت واعية تماماً بأن مستقبل دول غرب أوروبا وحماية النظام الرأسمالى فيها وإبعادها عن دائرة التأثير السوفيتى وقطع الطريق أمام تنامى قوى اليسار يتطلب منها أن تشارك فى عمليات إعادة التعمير وتخفيف آلام الناس. كما انها، من ناحية أخرى، كانت تخشى بأنه لو تركت دول غرب أوروبا بأن تغرق فى البؤس والفوضى الاقتصادية فإنها ربما تلجأ إلى تطبيق سياسات وطنية انعزالية فى المستقبل مما قد يضر بالاقتصاد الامريكى. كل ذلك صحيح ولا خلاف عليه. لكن من الصحيح أيضاً، ان المشكلات الاقتصادية الداخلية التى واجهها الاقتصادى الامريكى قد لعبت دوراً لايستهان به فى ظهور مشروع مارشال.

لقد سبق أن رأينا كيف إزدهر الاقتصاد الامريكى أثناء الحرب العالمية الثانية ازدهاراً لا عهد له من قبل، حيث وصل إلى مرحلة التوظف الكامل لموارده المادية والبشرية والمالية بسبب ما نجم عن تلك الحرب من طلب هائل

على المنتجات الامريكية. وهو الطلب الذى كان يشبع حاجة دول الحلفاء من المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة والسلع الصناعية والذخائر والاعتده العسكرية. ورأينا كيف خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الحرب وهى متربعة على عرش الاقتصاد الرأسمالى العالمى نظراً لتعاظم قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية. وهو الأمر الذى مكنها - على نحو ما رأينا سابقاً - من ترتيب وصياغة قواعد الاقتصاد الرأسمالى العالمى وآلياته فى ضوء ما املته مصالحها الخاصة (صياغة نظام بريتون وودز). ناهيك عن النفوذ المتصاعد للدولار الامريكى كعملة دولية ووسيط أساسى فى تسوية الصفقات الدولية ووسيلة الاحتياطيات العالمية.

كانت المشكلة الرئيسية للاقتصاد الامريكى عقب انتهاء الحرب مباشرة هى كيفية المحافظة على هذا المستوى المرتفع من النمو الاقتصادى والحفاظ على التوظف الكامل للعمالة والموارد بعد أن إنطفأت فورة الحرب وما نجم عنها من طلب هائل على المنتجات الأمريكية، وكيف يمكنها أن تؤمن موقعها القيادى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت تدرك أهمية الطلب الخارجى فى تنشيط عجلة النشاط الاقتصادى المحلى بعد أن وفرت لها الحرب فرصة غزو الأسواق الأوروبية. يكفى فى هذا الخصوص أن نعلم، أن صافى الميزان التجارى (الفرق بين الصادرات والواردات) بلغ ما نسبته ٣٫٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٤٦. وفى الربع الثانى من عام ١٩٤٧ - حيث كان النقاش حول مشروع مارشال محتدماً - بلغت قيمة الرصيد الموجب للميزان التجارى ١٢٫٤ بليون دولار وبما نسبته ٥٫٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى. كان من الواضح اذن، أن قطاع الصادرات قد بدأ يبرز كقطاع هام يعتمد عليه تشغيل جانب كبير من عجلات الانتاج والتوظف. ما بالنا اذا علمنا أنه بحلول عام ١٩٤٦ كان ١٦٪ من إنتاج الماكينات الصناعية، و٢٠٪ من سيارات نقل السلع، ١٠٪ من انتاج القمح الامريكى، ١٠٪ من انتاج الصلب، يذهب للتصدير. كان هناك وعى متزايد داخل الولايات المتحدة بأن جانباً محسوساً من توظيف قوة العمل الأمريكى أصبح يعتمد على التصدير. وكان هناك عدد من

الخبراء والاقتصاديين قد توقعوا فى عام ١٩٤٧ ان هناك ركوداً تلوح بوادره فى الأفق سوف يحل بعالم الأعمال الامريكى فى غضون اثنى عشرة شهراً إذا ما إنخفض حجم الصادرات الامريكية الى أوروبا بسبب عدم قدرتها على الدفع، وهو أمر ستكون له عواقب وخيمة على حياة الامريكيين. كذلك لاحت فى الافق مخاطر الانكماش الاقتصادى بسبب الهبوط الشديد الذى حدث فى المشتريات الحكومية وتسريح اعداد ضخمة من القوات المسلحة فى الوقت الذى لم تزد فيه فرص العمل المتاحة فى القطاعات المدنية. ولهذا فقد ارتفع عدد العاطلين من ٨٠٠ ألف فى نهاية الحرب الى ٢٫٧ مليون عاطل فى مارس ١٩٤٦. وتشير بعض المصادر إلى أن الانتاج الامريكى قد انخفض بمقدار ٨٢ بليون دولار (بأسعار عام ١٩٧٢) خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦. وقد انخفض الانتاج فى القطاع الخاص بمقدار ١٢ بليون دولار، أو بما نسبته ٣٪، بعد أن انخفض حجم المشتريات الحكومية منه بمقدار ١٠٢ بليون دولار. كذلك ظهرت مشكلة أخرى، وهى إرتفاع معدل الادخار المحلى (وصل معدل الادخار الشخصى إلى مايزيد عن ٢٠٪ من الدخل بعد الحرب) وأصبحت هناك حاجة ماسة لزيادة معدل الاستثمار حتى يتحقق التوازن الاقتصادى. وقد قامت الحكومة الأمريكية بتخفيض معدل الضريبة على الأرباح من ٩٪ فى عام ١٩٤٥ إلى ٧٪ فى عام ١٩٤٦ لتشجيع الاستثمار. كما بدأت تلوح فى الأفق مخاطر التضخم حيث زاد الطلب الاستهلاكى والطلب على بناء المنازل وارتفعت الأجور والارباح.

فى هذا المناخ المضطرب الذى عايشته دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد سكوت مدافع الحرب، ظهر مشروع مارشال. وقد أعلن عنه لأول مرة فى الخطاب الذى القاه جورج مارشال (١٨٨٠-١٩٥٩) وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية فى عهد الرئيس هارى ترومان، الرئيس الثانى والثلاثون الذى تولى الرئاسة بعد وفاة فرانكلين روزفلت. ويمكن إرجاع بداية هذا المشروع إلى ما يسمى بمبدأ ترومان Truman Doctorine الذى أعلن عنه فى مارس ١٩٤٧. وهو المبدأ الذى يشير إلى مساعدة الشعوب التى يهددها «خطر الشيوعية» والذى استهدف آنذاك مساعدة اليونان وتركيا على اجتياز أزماتهما الاقتصادية ودعم مقاومة القوى اليسارية الصاعدة فيهما. وكان قد فهم فى تلك

الآونة من «مبدأ ترومان» ان مساعدات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية سوف يحكمها هنا المبدأ. وقد أحدث ذلك ضجة شديدة داخل الولايات المتحدة وبالذات من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية (جورج مارشال ومساعديه دين أتشيسون ووليم كلايتون) الذين رأوا أن المساعدات يجب ألا تقتصر على اليونان وتركيا وغيرهما من الدول التى تواجه نفس الاوضاع، بل يجب أن تشمل دول غرب أوروبا الحليفة وانقاذها من البؤس والخراب والدمار. وعكف فريق من الخبراء بوزارة الخارجية الأمريكية لدراسة نطاق هذه المساعدات ورفعوا مذكرة الى جورج مارشال بنتيجة دراستهم. وفى يوم ٥ يونيو ١٩٤٧ ألقى جورج مارشال خطاباً فى جامعة هارفارد قال فيه: «من المنطقى أن تبذل الولايات المتحدة كل ما فى وسعها لتحسين الاوضاع الاقتصادية فى العالم والتى بدونها لايمكن أن يوجد استقرار سياسى أو سلم حقيقى. ويهمنى أن أؤكد أن سياستنا ليست موجهة ضد دولة بعينها أو ضد مذهب بالذات، وإنما تقوم فى أساسها على مكافحة الفقر والجوع واليأس والفوضى، وكفالة المناخ السياسى والاجتماعى الذى يساعد على ازدهار المؤسسات الحرة. ولايمكن أن نصل إلى مثل هذا الهدف بواسطة التدابير الجزئية أو الاجراءات المحددة، أو نترك ذلك لظروف الازمات التى ستجابهنا مستقبلاً، وإنما يجب أن يكون ذلك عن طريق الحلول المتكاملة التى توفر علاجاً ناجحاً لمشكلات العالم الاقتصادية، وليس مجرد مسكن لها».

وأضاف أيضا: «ان مطالب أوروبا خلال السنوات الثلاث أو الاربع القادمة من الاغذية والمنتجات الضرورية – وعلى الاخص من أمريكا – أكبر من مقدرتها المالية على الدفع، بحيث يجب أن تحصل على مساعدة إضافية هامة، أو أن تواجه تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً خطيراً... ومن المنطق ان تعمل الولايات المتحدة كل ما فى وسعها لتساعد العالم على إستعادة نقاهته الاقتصادية التى بدونها لايمكن ان يتحقق الاستقرار أو السلام المؤكد».

وقد طلب جورج مارشال من دول القارة الأوروبية أن تسارع بوضع تصوراتها حول احتياجاتها من المعونة وكيفية التنسيق فيما بينها لتنفيذ هذا المشروع. ورغم أن الخطاب قد قوبل، فى بادئ الامر، بفتور شديد من جانب



الرئيس الأمريكى هارى ترومان

الصحافة الأمريكية، إلا أنه لقى صدى حماسياً وواسعاً فى دول القارة الأوروبية. ووصفه وزير خارجية بريطانيا آنذاك إرنست بيفن بأنه «حبل النجاة الذى قدم لانسان مقدم على الغرق» وانه كان «بمثابة بارقة الأمل بعد أن ضاع الأمل».

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الخصوص، ان هذا المشروع كان من المخطط له فى البداية أن يغطى كل دول القارة الأوروبية التى تعرضت للخراب والتدمير اثناء العمليات العسكرية للحرب، بما فيها الاتحاد السوفيتى. وكإستجابة سريعة لدعوة مارشال تم عقد مؤتمر ثلاثى فى باريس فى يونيو ١٩٤٧ حضره مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى وارنست بيڤن وزير خارجية بريطانيا وجورج بومبيدو وزير خارجية فرنسا. وأثناء المفاوضات فى المؤتمر رفض الاتحاد السوفيتى المشروع. وكانت وجهة نظرة، أن هذا المشروع ينطوى على ترتيبات واجراءات تعد تدخلاً غير مقبول فى «أمور تعد من صميم السيادة الوطنية للدول». وعقد بعد ذلك مؤتمر آخر فى يوليو ١٩٤٧ بدعوة من بريطانيا وفرنسا وضم ستة عشرة دولة فى غرب أوروبا. ولم تحضر دول أوروبا الشرقية التى كانت قد تحولت للنظام الاشتراكى، وتمخض عن المؤتمر تكوين لجنة للتعاون الاقتصادى الأوروبى برئاسة أوليڤر فرانكس (وتعتبر هذه اللجنة، فى الحقيقة، بداية السوق الأوروبية المشتركة وتكوين الجماعة الأوروبية). وقد قدرت هذه اللجنة احتياجات دول غرب أوروبا فى حدود ٢٨ بليون دولار تحصل عليها على مدار أربعة سنوات.

وعقب ذلك، دارت مناقشات طويلة ومعقدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول جدوى هذا المشروع. ورفض بعض أعضاء الكونجرس المشروع بدعوى أنه تبديد للأموال الأمريكية. غير أن إجتياح السوڤيت لتشيكوسلوفاكيا فى فبراير ١٩٤٨ ونتيجة لتأثير الخطاب الذى القاه جورج مارشال فى الكونجرس الامريكى تمت الموافقة على المشروع، وتم رصد ١٣ بليون دولار أمريكى (أقل من نصف ما طلبته دول غرب أوروبا). وهو مبلغ يعادل الآن ما قيمته ١٠٠ بليون دولار بالأسعار الحالية ويعادل ستة مرات ما تنفقه الولايات المتحدة الامريكية الآن على معوناتها الخارجية. وكان من المخطط أن يدفع هذا المبلغ على مدار أربعة سنوات فى شكل منح لاترد لتمويل احتياجات دول أوروبا الغربية

من المواد الغذائية ومواد الطاقة ومايلزمها من سلع ومعدات لاصلاح بنيتها الأساسية لإعادة إعمار اقتصادياتها المدمرة. وتجدر الاشارة هنا، إلى أنه عقب موافقة الكونجرس الأمريكى، سارع صندوق النقد الدولى بتخفيف شروط الاقتراض منه، وكذلك البنك الدولى. وقدمت هاتان المؤسستان فى غضون إثنى عشرة شهراً منذ الموافقة على مشروع مارشال مايزيد قليلاً عن بليون دولار لدول أوروبا الغربية. وفى ديسمبر عام ١٩٤٧ تمكن هارى ترومان من اقناع الكونجرس الأمريكى بالموافقة على تخصيص ٦٠٠ مليون دولار تعطى بشكل عاجل لمساعدة فرنسا وإيطاليا والنمسا وذلك ريثما يتم الانتهاء من وضع مشروع مارشال موضع التنفيذ. وخلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥١ بدأت تتدفق على دول أوروبا الغربية المعونات الامريكية فى شكل مواد سلعية، ومساعدات مالية وإئتمانية ومساعدات بشرية وفنية. وحظيت المانيا بأكبر قدر من معونات المشروع بعد عام ١٩٤٧ (انظر الجدول رقم ٣-٤). وأصبح يبحر من الموانئ الامريكية ١٥٠ سفينة يومياً وهى محملة بالغذاء والمواد الاستهلاكية ومواد الطاقة والشاحنات والآلات والجرارات الزراعية ... الى آخره.

جدول رقم (٣-٤)

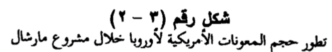
حجم الهبات غير العسكرية ورؤوس الأموال الحكومية طويلة الاجل التى
تلقتها بعض الدول المستفيدة من مشروع مارشال
خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٠

(مليون دولار سنويا)

الدولة	٤٦ - ١٩٤٧	٤٨ - ١٩٥٠
بريطانيا	١٧٢٢	٨٥٧
فرنسا	٩٤٨	٦٦٨
المانيا	٣٧١	٨٤٧
ايطاليا	٤٧٤	٣٨٧
اليابان	٤١٩	٣٧٣

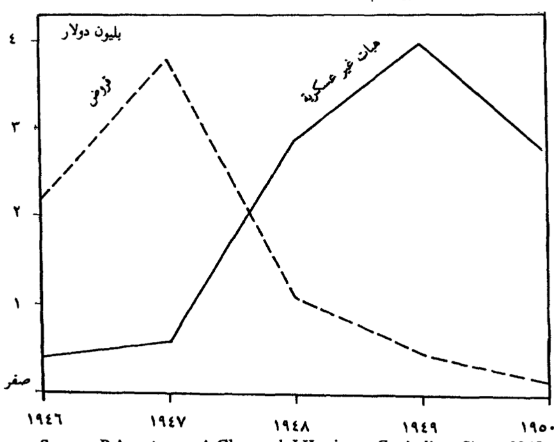
Source: P.Armstrong, A.Glyn and J.Harrison: Capitalism Since 1945, *op.cit*, p.78.

وقد أحدث مشروع مارشال تغييراً هاماً فى نمط إنسياب الموارد الامريكية إلى دول غرب أوروبا. ذلك أنه ابتداءً من عام ١٩٤٧ انخفض بشدة حجم القروض (التى ترد) فى مقابل نمو واضح فى حجم الموارد - غير العسكرية - التى تأخذ شكل الهبات Grants التى لاترد (أنظر الشكل رقم ٣-٢). ورغم ان مشروع مارشال كان من المفروض أن يمتد لأربعة سنوات، أى حتى عام ١٩٥٢؛ إلا أن إندلاع الحرب الكورية فى عام ١٩٥١ وضع نهاية لهذا المشروع فى نفس هذا العام، بعد ان كان قد تم صرف حوالى ١١ بليون دولار أمريكى. وأصبح التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا فى ضوء حلف شمال الأطلسى هو حجر الزاوية فى المرحلة اللاحقة، وخاصة بعد تفاقم الحرب الباردة بين العملاقين.



شكل رقم (٣ - ٢)

تطور حجم المعونات الأمريكية لأوروبا خلال مشروع مارشال



Source: P.Armstrong, A.Glyn and J.Harrison: *Capitalism Since 1945,* op.cit., p.80.

على أن السؤال الهام الذى يقفز إلى الذهن الآن هو: هل كانت هناك شروط فرضتها الولايات المتحدة على دول غرب أوروبا لكى تستفيد من معونات مشروع مارشال؟

والاجابة: نعم. كانت هناك مجموعة محددة من الشروط يتعين الامتثال لها، ومن ضمنها مايلى:

١- ان تتخلى الدول المستفيدة من المعونة عن القيود التى فرضتها على حرية التجارة حتى تنساب البضائع الامريكية بسهولة لأسواق أوروبا الواسعة.

٢- فتح اقتصاديات هذه الدول أمام نشاط رؤوس الأموال الامريكية الخاصة.

٣- ان تقبل الدول المستفيدة مبدأ التشاور مع صندوق النقد الدولى حول السياسات النقدية والمالية التى تنفذها.

٤- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى وضرورة خفض قيمة العملة وتقرير سعر صرف واقعى.

٥- بذل الجهود الرامية لتحقيق التوازن فى الموازنة العامة للدولة.

٦- التصديق على المبادئ المقترحة لانشاء منظمة التجارة العالمية.

٧- كذلك اقترح الكونجرس الامريكى بأن تقوم الدولة المتلقية للمعونة بأن تكوّن رصيداً بالعملة المحلية بما يوازى قيمة المعونة يكون تحت تصرف الولايات المتحدة الامريكية وتنفقه بالطريقة التى تراها.

٨- وبالرغم من دفاع الولايات المتحدة الامريكية عن مبدأ حرية التجارة، إلا انها اشترطت على الدولة المستفيدة من المعونة ان تتعهد بأن تنقل ٥٠٪ من السلع المشتراه والممولة بأموال المعونة على سفن أمريكية، وأن يؤمن عليها من قبل شركات التأمين الامريكية.

٩- ان المواد الغذائية التى تشترى بأموال المعونة يجب ان تكون من السوق المحلى الامريكى، حتى ولو كان بالامكان شرائها بأسعار أقل من بلاد أخرى.

١٠- ان تلقى شركات البترول الامريكية معاملة تفضيلية.

والآن...

ماذا كان حصاد تنفيذ مشروع مارشال سواء بالنسبة لدول غرب أوروبا أو بالنسبة للولايات المتحدة؟

فيما يتعلق **بالدول المستفيدة**، فإنه لاجدال بأن الموارد التى تلقتها من هذا المشروع قد لعبت دوراً هاماً فى التخفيف من آلام وصعوبات السنوات الأولى لعالم ما بعد الحرب، وبالذات صعوبات الغذاء والدفء والمأوى، وهو الأمر الذى انقذ كثيراً من الاوروبيين من الجوع وسوء التغذية ووفر لهم الضروريات الاساسية فى تلك الآونة الصعبة. كما ان الآلات والماكينات ومعدات النقل التى حصلت علها هذه الدول كانت ذات تأثير واضح على سرعة اصلاح وإعادة بناء البنية الاساسية من طرق وجسور ومطارات وسكك حديدية ووسائل إتصال، وهو الامر الذى ساعد على اعادة تشغيل الطاقات الانتاجية فى المصانع والمزارع وقطاع الخدمات. وكان لذلك مساهمة واضحة فى التخفيف من مشكلة البطالة والفقر وتنشيط دورة النشاط الاقتصادى. أضف الى ذلك؛ ان تدفق هذه الموارد قد قلل تماماً من الضغوط التضخمية التى كانت ستواجهها هذه الدول فى حال غياب تلك الموارد، خصوصاً وأن قوى الاستهلاك المحلى والاستثمار الداخلى قد اتجهت للتزايد، فى وقت كانت فيه معدلات الادخار المحلى منخفضة. كذلك فإن المعونات التى تدفقت فى ضوء مشروع مارشال قد حلت مشكلة فجوة ميزان المدفوعات من خلال تمويلها للنمو الكبير الذى حدث فى الواردات فى وقت كانت فيه حصيلة الصادرات متواضعة وشاع فيه ماعرف آنذاك بمشكلة ندرة الدولار Dollar Shortage. وبذلك تجنبت هذه الدول المزيد من استنزاف أرصدة احتياطياتها الدولية. كذلك لايجوز أن ننسى أن التخفيضات التى تمت على القيم الخارجية لعملات دول غرب أوروبا قد أفادت هذه الدول تماماً لدعم موقعها التنافسى فى الاقتصاد العالمى (خفضّت بريطانيا عام ١٩٤٩ الاسترلينى بنسبة ٣٠٫٥٪ والسويد عملتها بنفس النسبة، وخفضّت هولندا عملتها بنسبة ٣٠٫١٪ وبلجيكا بنسبة ١٢٫٣٪ وخفضت المانيا الدويتشمارك بنسبة ٢٠٫٧٪ والليرة الايطالية بنسبة ٦٣٫٩٪).

على أن هذه الآثار الايجابية التى تمخضت عن مشروع مارشال بالنسبة

لدول غرب أوروبا عضدها تبنى حكومات هذه الدول للفلسفة الكينزية التى راحت تدعو إلى ضرورة زيادة الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة من خلال ضخ الاستثمارات الحكومية فى المشروعات العامة وزيادة الانفاق العام على مشروعات الضمان الاجتماعى والحرص على ضمان زيادة الطلب الكلى الفعال والحيلولة دون نقصه إلى مستويات خطيرة تهدد بإندلاع الازمات. والحقيقة أن الدور الكبير الذى لعبته حكومات دول غرب أوروبا، للخروج من محنة عالم ما بعد الحرب، كانت ترجمة أمينة لتعاليم كينز.

كذلك لايجوز أن ننسى أحد العوامل الهامة التى مكنت دول غرب أوروبا من إدارة «محنة عالم مابعد الحرب» بكفاءة كبيرة، ونعنى بذلك أن تلك الدول لم تلتزم بقابلية تحويل عملاتها Convertability خلال فترة إعادة التعمير والبناء (كما كان يقضى ميثاق صندوق النقد الدولى) حيث أعطت هذه الدول لاعتبارات التعمير والنمو الاقتصادى الأولوية فى سياستها الاقتصادية والنقدية.

على أنه أياً كان الأمر، فإن دول غرب أوروبا استطاعت خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٨ أن تنتهى من عمليات إعادة البناء الصعبة وأن تضع بعد ذلك أقدامها بقوة على طريق الانطلاق الاقتصادى بعد ان قفزت فيها معدلات التراكم والانتاجية والنمو الاقتصادى. كما انها تجاوزت «عهد ندرة الدولار» من خلال ما حققته صادراتها من نمو كبير، وأصبحت تستحوذ على كميات وافرة من الدولار، وهو الأمر الذى مكنها فى عام ١٩٥٨ أن تعلن حرية التحويل لعملاتها بعد زيادة إحتياطياتها الدولية وتحسن حال موازين مدفوعاتها، ولتدخل بعد ذلك مرحلة ما عرف تحت مصطلح «المعجزات الاقتصادية».

أما على **صعيد الولايات المتحدة**، فلا مراء فى أن مشروع مارشال قد عاد عليها بمزايا كثيرة. يأتى فى مقدمة ذلك، أن هذا المشروع ساعد الولايات المتحدة على التخفيف من حدة البطالة فيها، وأدى إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكى من خلال تصدير فائض الانتاج الامريكى وكسب أسواق خارجية واسعة، وهو الأمر الذى انعكس فى زيادة الفائض بميزان المدفوعات الامريكى. كما أن هذا المشروع فتح المجال واسعاً أمام الاستثمارات الخاصة الأمريكية فى دول غرب أوروبا. كما لايخفى كيف ساعدت المعونات الامريكية، فى اطار هذا

المشروع، على حماية النظام الرأسمالى فى هذه الدول من خلال دعم نظم الحكم القائمة آنذاك ومحاربة القوى اليسارية. وتلك مسألة كانت تحتل أهمية خاصة فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. كما حصدت شركات النفط الأمريكية مزايا عديدة من المعاملة التفضيلية التى حصلت عليها فى تعاملها مع دول غرب أوروبا، وهو الأمر الذى عزّز من توسع هذه الشركات للعمل فى منطقة الخليج وإيران. وكل هذه الآثار تشير، بلا شك، إلى أن مشروع مارشال قد قوى من النفوذ السياسى الأمريكى فى منطقة غرب أوروبا وفى حوض البحر المتوسط. أضف الى ذلك، أن الولايات المتحدة، إنطلاقاً من خبرة هذا المشروع، قد قامت بتعميم فلسفة المعونة الامريكية على المساعدات التى قدمتها لليابان ولكثير من الدول ومناطق النفوذ التى كانت خاضعة للدول الحليفة ولألمانيا، وهو الأمر الذى إنعكس فى توسيع رقعة نفوذها السياسى، وسيطرتها على الأسواق الخارجية، وتوغل فروع شركاتها فى أنحاء كثيرة من المعمورة.

على أنه أياً كانت الآثار التى تمخضت عن مشروع مارشال، وهى الآثار التى توسع عدد كبير من المؤلفين فى إبرازها والدعاية لها لفترة طويلة، إلا أنه من الملاحظ مؤخراً، أن هناك عدداً لابأس به من الباحثين قد قاموا بإعادة قراءة «ملف مشروع مارشال» من جديد من أجل التعمق فى فهم آثاره وأهدافه ومعرفة حقيقة الدور الذى لعبه فى المساهمة فى تحقيق المعجزات الاقتصادية لدول غرب أوروبا فى عالم ما بعد الحرب.

وفى هذا الخصوص، يلاحظ أن عدداً من الباحثين يميل إلى الحد من غلواء الدعاية المكثفة التى ضخّمت من آثار هذا المشروع ومن الدور الذى لعبه فى إنعاش إقتصاديات غرب أوروبا فى السنوات التى أعقب انتهاء الحرب. وطبقاً لبعض الدراسات، يتبين، أن مشروع مارشال لم يساعد فى نمو الناتج المحلى الاجمالى لدول غرب أوروبا سوى بنسبة واحد بالمائة فقط، فى حين أنه ساهم بأكثر من ٥٪ فى نمو الناتج القومى الامريكى. وفى هذا السياق يشير هؤلاء الباحثون إلى عدة حقائق، من بينها:

١- ان التيقن من ضآلة الدور الذى لعبه مشروع مارشال فى إنعاش أوروبا يبدو واضحاً فى توقيت تنفيذه. فبينما ألقى جورج مارشال خطابه عن المشروع

فى ٥ يونيو ١٩٤٧ إلا أن الانسياب الفعلى للمعونات لدول غرب أوروبا قد بدأ فى أبريل ١٩٤٨ بعد أن وافق الكونجرس الامريكى على المشروع، أى بعد إنقضاء مايزيد عن ثلاثة سنوات ونصف من انتهاء الحرب، أى بعد أن كانت دول غرب أوروبا قد بدأت بالفعل عمليات إعادة التعمير.

٢- كذلك فإن حجم الموارد التى إنطوى عليها مشروع مارشال (١١ بليون دولار) انما تمثل حوالى ٥ر٢٪ فقط من مجموع الدخول القومية للدول التى تلقتها إبان عمر المشروع. وهى نسبة صغيرة جداً ولايمكن أن يعزى إليها الإنعاش الاقتصادى لهذه الدول الذى كان قد تسارع فى هذه الآونة بجهد شعوبها إلى المدى الذى قفز فيه الانتاج الصناعى لها بنسبة ٥٥٪ خلال الفترة مابين ١٩٤٧ - ١٩٥١. ومن هنا تميل بعض الدراسات إلى القول، بأن مشروع مارشال قد سرّع فقط من عمليات إنتعاش كانت قد بدأت بالفعل قبل تنفيذ هذا المشروع.

وقد أشارت مجلة النيوزويك فى عددها الصادر فى ٢٦ مايو ١٩٩٧ إلى أن الأبحاث التى قام بها أيشن جرين Eichengreen ومارك أوزان Marc Uzan فى عام ١٩٩٢ حاولت أن تثبت، أن مشكلة دول غرب أوروبا فى السنوات التى أعقبت إنتهاء الحرب مباشرة لم تكن هى ندرة الموارد أو شح الدولار أو ضعف الواردات، كما هو شائع بين كثير من الباحثين، بل أن العلة كانت تكمن فى السياسات الاقتصادية غير الملائمة التى طبقتها حكومات هذه الدول عقب انتهاء الحرب، مثل الرقابة السعرية على المنتجات الزراعية الغذائية مما قلل من حوافز المزارعين وملاك الأراضى لزيادة الانتاج. كذلك لعب الخوف من التأميم دوراً فى إبطاء عمليات الاستثمار الصناعى. كما ان عملية تقنين توزيع السلع قد أضعفت من ميول الناس لمزيد من العمل. ناهيك عن الآثار التى نجمت عن القيود التى فرضت على حرية التجارة والتوسع فى إتفاقات الدفع والتجارة الثنائية. كما كان هناك تضخم مكبوت، وهو أمر غذى من قوة التوقعات التضخمية. فى ضوء هذه السياسات الكلية غير الملائمة (من وجهة نظر هؤلاء الباحثين) نشأت صعوبات إعادة التعمير والبناء. ومن هنا فإن الفضيلة الاساسية لمشروع مارشال لاتكمن فى حجم المعونات التى قدمها لهذه الدول، وانما تكمن فى أنه نجح

جدول رقم (٣-٥)

تطور حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية
وأوروبا واليابان اثناء مشروع مارشال ٤٧ - ١٩٥١

١٩٣٨ = ١٠٠

السنوات	الولايات المتحدة		أوروبـــا		اليابان	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٤٧	١٣٠	٢٢٧	٩٨	٦٠	١١	٥
١٩٤٨	١٥٠	١٨٢	٨٨	٧٨	١٥	٨
١٩٤٩	١٤٧	١٨٢	٨٩	٩٠	٢٤	١٦
١٩٥٠	١٧٤	١٦٣	٨٨	١٠٥	٢٦	٣٥
١٩٥١	١٨٠	١٩٥	٩٧	١١٩	٣٥	٤٧

نفس المصدر، ص ٨٣

جدول رقم (٣-٦)

معدل النمو السنوى لتراكم رأس المال فى بعض الدول
الأوروبية التى استفادت من مشروع مارشال (١٩٤٧-١٩٥١)

(معدل التغير السنوى)

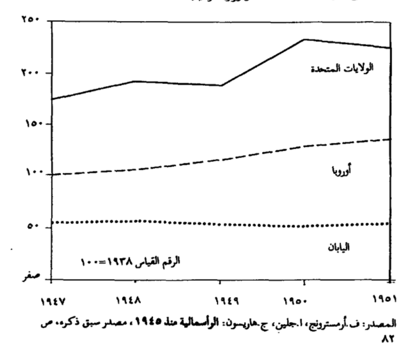
السنة	بريطانيا	فرنسا	ايطاليا	المانيا
١٩٤٧	١٫٧	٣٫٩	١٫٥	-١٫٩
١٩٤٨	١٫٨	٣٫٩	٠٫٦	-٠٫٥
١٩٤٩	٢٫٠	٣٫٨	٠٫٢	٣٫٩
١٩٥٠	٢٫٧	٣٫٦	٠٫٦	٤٫١
١٩٥١	٢٫١	٣٫٢	١٫٥	٥٫٢

نفس المصدر، ص ٨٢

شكل رقم (٣ - ٣)

تطور تكوين رأس المال الثابت

فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ١٩٤٧-١٩٥١

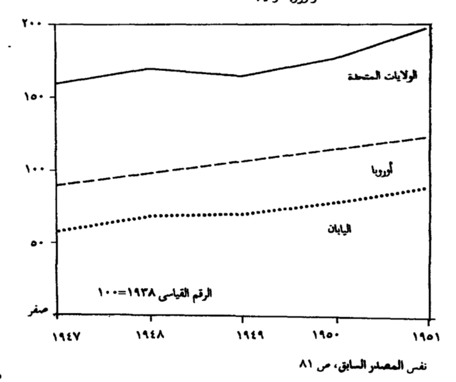


المصدر: ف.أرمسترونج، ا.جلين، ج.هاريسون: **الرأسمالية منذ ١٩٤٥**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢

شكل رقم (٣-٤)

تطور الناتج المحلى الاجمالى فى الولايات المتحدة

وأوروبا واليابان ١٩٤٧-١٩٥١



نفس المصدر السابق، ص ٨١

فى ان يجعل هذه الدول تتخلى عن تلك السياسات، وان تحرص على تحقيق الاستقرار النقدى واصلاح نظامها المالى وتحرير تجارتها الخارجية، وهى الامور التى زادت من عوامل الثقة وقللّت من عوامل اللايقين. وكل ذلك سرعان ما إنعكس فى تسريع عجلات نمو الناتج والدخل والتوظف. كما يشير بعض الباحثين الى أن مشروع مارشال كان هو النواة الحقيقية لتكوين السوق المشتركة Commen Market عن طريق تكوينه آنذاك اللجنة الاقتصادية الأوروبية التى تولت التنسيق والاشراف على تنفيذ مشروع مارشال. من هنا؛ وفى ضو ذلك، تبدو وجاهة العبارة التى ذكرها روبرت ج.ساmولسون R.J.Samuelson حينما قال فى هذا السياق: «أن مشروع مارشال لم ينقذ أوروبا، وإنما ساعد دول أوروبا على أن تنقذ نفسها» – (أنظر النيوزويك عدد ٢٦ مايو ١٩٩٧، ص ٢١).

إستحالة تكرار التجربة مرة أخرى

وأخيراً ...

يبرز الآن سؤال الساعة، وهو: هل يمكن إعادة مشروع مارشال مرة أخرى، على نحو ما كان ينادى به الرئيس أنور السادات فى السبعينيات عقب التوقيع على معاهدة كامب ديفيد لمساعدة مصر والبلاد العربية؟ أو على نحو ما تعد به الولايات المتحدة الامريكية الآن روسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق ودول وسط وشرق أوروبا لمساعدتها فى عملية التحول نحو النظام الرأسمالى وتجاوز ما يواجهها الآن من مآزق ومحن وأزمات؟

وإجابتنا على هذا السؤال هى .. لا.

حقاً، قد يكون هناك نوع من المساعدات أو التسهيلات التى يمكن ان تقدم إلى روسيا ومجموعة الدول التى كانت «اشتراكية». ولكن ليس من المتصور أن يتكرر هذا المشروع مرة أخرى فى هذه الآونة وتتكرر معه أهدافه

ومراميه وشروطه والآليات التى حكمت تنفيذه. ونحن نستند فى ذلك على الحجج التالية:

١- أن علاقات القوى النسبية الفاعلة فى العالم التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية والتى كان لها تأثير قوى فى ظهور مشروع مارشال تختلف تماما عن تلك العلاقات الآن. فآنذاك، كان هناك صعود فى الحركة الثورية واليسارية فى العالم فى ضوء انتصار الجيش الأحمر على النازى واتساع رقعة النظام الاشتراكى فى العالم وزيادة قوى اليسار فى دول غرب أوروبا واشتعال حركة التحرر الوطنى بالمستعمرات والبلاد التابعة. وهو أمر كان مزعجاً للولايات المتحدة الامريكية التى استخدمت مشروع مارشال لدعم وتقوية مواقع النظام الرأسمالى فى دول غرب أوروبا، واستقطاب هذه الدول لدائرة نفوذها، والحد من دائرة نفوذ وتأثير الاتحاد السوفيتى. ومثل هذا الانزعاج أو الخوف لاوجود له الآن بعد زوال الاتحاد السوفيتى وهزيمة النظم «الاشتراكية» فى دول شرق ووسط أوروبا وانكسار حركة التحرر الوطنى فى البلاد النامية.

٢- أنه حتى بفرض وجود إحتمال لعودة قوى اليسار من جديد للتحكم فى مقاليد الأمور فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق ووسط أوروبا التى كانت «اشتراكية» فإن توسع العضوية فى حلف شمال الاطلسى لتضم هذه الدول (ومن المرجح ان يحدث هذا قريباً) كفيل بأن يبعد هذا «الخطر» تماماً، على الأقل فى الاجل المنظور والمتوسط. ومن هنا فلا حاجة لمشروع مارشال جديد لتحقيق هذا الهدف.

٣- أن مشروع مارشال قد إرتكز، فى التحليل النهائى، على وجود فائض اقتصادى ضخم فى الاقتصاد الامريكى الذى كان قد خرج من الحرب وهو فى قمة ازدهاره وقوته. أما الآن، فالاقتصاد الامريكى يعانى من مشكلات ضخمة (البطالة، ضعف معدلات النمو، تراجع موقعه فى الاقتصاد العالمى، ديونه الخارجية الكبيرة، ضخامة عجز الموازنة الفيدرالية، ارتفاع حجم الدين العام الداخلى...). حتى المانيا، التى كان لديها فائض قبل تحقيق الوحدة الألمانية فإنها لاتستطيع ان تسهم بشكل ملموس فى مشروع مارشال جديد لانها تعانى الآن من مشكلات عديدة، ليس أقلها تحول الفائض الى عجز. يبقى بعد ذلك

الفائض الياباني. ولانعتقد أن اليابان تشعر أن دعم مصالحها وموقعها فى الاقتصاد العالمى عموماً، وفى الشرق الذى كان «اشتراكيا» خصوصاً، سيتطلب منها أن تلقى فيه بأموال ضخمة كهبات ومعونات لاترد. وقد تفضل ان تكون «المساعدة» فى شكل إستثمارات مباشرة خاصة تقيمها داخل هذه الدول.

٤- أن نجاح مشروع مارشال فى مساعدة دول غرب أوروبا للخروج من محنة عالم ما بعد الحرب وتسريع عجلات نموها الاقتصادى، كان يرتكز على ان «للدولة» آنذاك دوراً هاماً وفاعلاً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء ما كانت توصى به النظرية العامة لكينز. أما الآن، وفى ظل انهيار دور الدولة (تقريباً) فى النشاط الاقتصادى فى روسيا والدول التى كانت «إشتراكية» مع تنامى فوضى السوق وضعف آليات الاقتصاد الرأسمالى وسيطرة قوى الفساد والمافيا، يجعل هناك إستحالة لتصور إمكانية إنعاش هذه الدول اقتصادياً من خلال «مارشال جديد».

٥- أن إتساع نطاق العولمة Globalization الآن يحول دون فاعلية أى دور يمكن أن تلعبه الدولة المانحة فى إنعاش طرف آخر معّولم. فقد انطوت العوّلمة على تحرير شبه كامل للعلاقات الاقتصادية الدولية (حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال دون أية عوائق) وأضعفت من قوة وفاعلية وتأثير السياسات الوطنية، النقدية والمالية، على النشاط الاقتصادى المحلى. ففى السابق، على سبيل المثال، كان من الممكن من خلال ضخ مزيد من الأموال فى السوق المحلى، سواء عن طريق حقن داخلى أو حقن خارجى، أن تسرى الدماء فى عروق الدورة الاقتصادية (زيادة الناتج والدخل وفرص التوظف). أما الآن فإن ضخ الأموال لاقتصاد ما منفتح ومعولم يمكن ان يؤدى الى انسياب تلك الأموال للخارج لاستيراد السلع الارخص، أو حتى لاعادة استثمارها فى الأسواق الخارجية بدلاً من الداخل طالما أن العائد أعلى.

٦- كذلك لايجوز ان ننسى أن مشروع مارشال قد تم آنذاك فى بيئة دولية كان يغلب عليها طابع الاستقرار النقدى العالمى بعد إرساء قواعد بريتون وودز، وهى القواعد التى خلقت درجة عالية من الانضباط فى أسواق الصرف للعملات المختلفة وضبطاً فى أحجام السيولة الدولية وآليات محددة لتسوية

علاقات الفائض والعجز والدائنية والمديونية.وآنذاك لعب الدولار دور عملة الاحتياطى الدولية (وكان كالذهب تماماً لأنه قابل للتحويل ذهبا على أساس سعر ثابت). وكان لانضباط العلاقات النقدية آنذاك دوراً فى تنمية وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول على أسس يقينية ولآجال طويلة. أما الآن فإن العالم يرتع فى فوضى مالية ونقدية واضحة.

ويبقى أن نشير فى النهاية إلى أن **أحداث التاريخ قد تتشابه، بل قد تتماثل على نحو يدعو للدهشة. ولكن، نظراً لأن تلك الأحداث تقع فى سياق تاريخى مختلف، فإن نتائجها لابد وأن تكون مختلفة. بهذا المعنى فإن التاريخ لايمكن أن يكرر نفسه أبداً.** والتاريخ، بإعتباره قاطرة الزمن المحملة بالأحداث والوقائع المختلفة، لايسير إلا فى إتجاه واحد، هو إتجاه المستقبل، وهو لهذا لايقف عند أية محطة إلا مرة واحدة.. واحدة فقط.

* * *

المبحث الرابع

حوار لم ينشر :

محنة البطالة فى زمن العولمة*

***هل يمكنك فى البداية أن تحدد لنا ما المقصود بمصطلح «البطالة» ومنْ هو العاطل؟**

– أعتقد أن دقة التعريف ووضوح معنى المصطلح من الأهمية بمكان ونحن نتحدث عن هذه القضية الخطيرة. وابتداءً، نقول، ان البطالة هى تلك الحالة التى يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم فى العملية الانتاجية رغم قدرتها على ذلك ورغبتها فى القيام بذلك. ولهذا فالبطالة تمثل هدراً فى جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالى ينجم عنها خسارة للاقتصاد القومى، تتمثل فى حجم الناتج الذى كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين. أما الانسان العاطل، فيقصد به – وحسب التعريف الشائع الذى إعتمدته منظمة العمل الدولية ILO – هو ذلك الفرد الذى يكون

(*) قامت بهذا الحوار الاستاذة فادية الزعبى بمناسبة صدور كتابى : «الاقتصاد السياسى للبطالة، دراسة فى اخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة» الذى صدر ضمن سلسلة عالم المعرفة (رقم ٢٢٦) التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت – اكتوبر ١٩٩٧ .

قد بلغ سناً معينة (عادة ١٦ سنة) ويكون قادراً على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل مستوى الاجر السائد، ولكنه لايجد فرصة للعمل. ومعنى هذا، ان الفرد لكي يكون متعطلاً يجب ان تتوافر فيه شروط معينة. أولها انه يجب ان يكون قادراً على العمل. ومن ثم، فإنه يجب ان يخرج من دائرة العاطلين هؤلاء الذين لايقدرون على العمل، مثل الأطفال والعجزة والمسنين، وكذلك المرضى. وثانى هذه الشروط، ان يكون العاطل راغب فى العمل. فقد يكون الفرد قادراً على العمل لكنه غير راغب فيه، وبالتالى فهو لايسجل اسمه فى مكاتب التوظيف ولايبذل أى جهد فى البحث عن فرصة للعمل. ومن أمثلة ذلك، الفرد الثرى الذى يقدر على العمل ولكنه يفضل البطالة لانه يملك مصادر أخرى للدخل غير العمل، ويريد أن يستمتع بثروته ووقت فراغه. فمثل هذا الفرد لايعد عاطلا بالمعنى الاصطلاحى، وإن كان يمكن إعتباره عاطلا بإختياره. والشرط الثالث، هو أن الفرد يجب ان يبحث عن العمل – وهو دليل الرغبة فيه – ويكون ذلك من خلال الاعلان فى الصحف أو وسائل الإعلام المختلفة، أو بتسجيل إسمه فى مكاتب القوى العاملة التى توظف العاطلين، أو ببذل جهد شخصى بالسؤال لدى الشركات والهيئات والمؤسسات والمصانع التى تتناسب فرص العمل فيها مع مؤهلاته وقدراته. والشرط الرابع، ان يكون مستعداً لقبول معدل الاجر السائد فى سوق العمل.

فى ضوء هذا التعريف، والشروط التى ينطوى عليها، والتى يجب أن تتوفر فى العاطل، تقوم مختلف دول العالم بنشر احصاءاتها الرسمية عن حجم ومعدل البطالة فيها. ويحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد العاطلين إلى حجم قوة العمل المدنية.

*** هل تعكس إحصاءات البطالة الرسمية – فى ضوء هذا التعريف – الحجم الحقيقى للبطالة؟**

– لا .. ذلك ان الاحصاءات الرسمية المنشورة عن البطالة تستبعد ما يسميه الخبراء بالعمال المحبطين Discouraged Workers أى هؤلاء الذين كفوا عن البحث عن العمل لأنهم يئسوا من ايجاد أية فرصة للتوظف، ولهذا أصبحوا لايسجلون اسماءهم فى مكاتب التوظيف. كذلك تستبعد الاحصاءات

الرسمية من دائرة العاطلين من يعملون لبعض الوقت Part - Time بغير اراداتهم، وكذلك من يعملون فى أعمال مؤقتة أو موسمية. وهؤلاء المستبعدون يشكلون الآن نسباً كبيرة فى كتلة العاطلين فى مختلف دول العالم. ولهذا لو حسبنا هؤلاء ضمن العاطلين فإن معدلات البطالة ترتفع كثيراً. خذ هنا، على سبيل المثال، حالة الولايات المتحدة الامريكية. فالاحصاءات المتاحة تشير إلى ان العاطلين بعض الوقت بغير اراداتهم يمثلون ما نسبته ٥٪ من قوة العمل فى عام ١٩٩٣، أما العمال المحبطون فيمثلون ما نسبته ٠٫٩٪ من قوة العمل فى العام نفسه. فإذا أضفنا هؤلاء إلى المتعطلين الذين تشير اليهم الاحصاءات الرسمية، فإن معدل البطالة الفعلى يرتفع إلى ١٢٫٧٪ بدلا من ٦٫٨٪ فى ذات العام. أما فى اليابان، فإن معدل البطالة يرتفع ٢٫٥٪ الى ٦٫٦٪، وفى الدانمارك يقفز المعدل من ١٢٫٤٪ الى ١٨٫٨٪ فى عام ١٩٩٣. وبشكل عام تحرص البلدان الصناعية الرأسمالية على نشر معدلات البطالة بشكل دورى وعلى فترات قصيرة، وقد تكون شهرية، لان معدل البطالة يمثل احد المؤشرات الاقتصادية الكلية التى لها دلالات هامة بالنسبة لصانعى السياسة ولرجال الاعمال وللمتعاملين فى السوق.

أما فى البلاد النامية، فما أندر البيانات السليمة التى تتوافر عن حجم البطالة، حيث لاتوجد إحصاءات دورية عنها، وغالبا ما تعد على فترات طويلة وغير منتظمة، ويتم تقديرها بشكل عشوائى، وبخاصة ان اكثرية قوة العمل تعمل فى القطاع الزراعى والقطاع الهامشى غير المنظم ويندر وجود بيانات احصائية موثوق فيها عنها. والحقيقة، ان عدم وجود تقدير سليم لحجم مشكلة البطالة يضاعف من المشكلة؛ لانه لايمكن التصدى لعلاج البطالة ما لم يكن هناك تقدير واقعى عنها.

*** ان نظرة عابرة الى مختلف بلاد العالم تجعلنا نلحظ، ان البطالة أضحت مشكلة عالمية، حيث من النادر ان نجد بلداً لايعانى منها. لماذا تفاقمت اذن تلك المشكلة فى مختلف أنحاء المعمورة؟**

– صحيح .. ان مشكلة البطالة غدت الآن مشكلة عالمية، تعانى منها كل بلاد العالم، وإن كان بدرجات مختلفة. لكنها متفاقمة فى البلدان الصناعية

الرأسمالية، ومتفاقمة على نحو أشد فى البلاد النامية، وصورتها قاتمة جداً فى الدول التى كانت اشتراكية. وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية ILO هناك الآن حوالى مليار عاطل فى العالم، اذا أخذنا بالمفهوم الواسع للبطالة. والخطورة ليست فى هذه الارقام فحسب، بل فى اتجاهها للتزايد فترة بعد الاخرى. ولعلى لا اتجاوز، اذا زعمت ان تلك المشكلة اصبحت الآن من أخطر ما يواجه الانسانية. فلأول مرة منذ أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) يشهد العالم تلك الاعداد الضخمة المتزايدة للبطالة وعلى مدى ربع قرن من الزمان، وهو الأمر الذى يذّكر بقوة بالذكريات الأليمة لملايين العاطلين فى مختلف انحاء العالم الذى عانوا بقسوة من الفقر والجوع والمرض خلال سنوات هذا الكساد.

وفيما يتعلق بتفسير البطالة، فهذا فى الحقيقة موضوع صراع فكرى ضخم يذخر به علم الاقتصاد على مدار عمره الطويل، بدءاً من المدرسة الكلاسيكية، ومروراً بالمدرسة الماركسية، والمدرسة النيوكلاسيكية، والكينزية، ومابعد الكينزية، والماركسية الحديثة، والمدرسة النيوكلاسيكية المعاصرة وتياراتها المتعددة (تيار مدرسة شيكاغو، وتيار اقتصاديات جانب العرض، وتيار التوقعات الرشيدة) ولايمكن لنا، فى هذا الحديث العابر، أن نعطى هذا الموضوع حقه فى التحليل لانه سيحتاج الى ساعات طويلة من الحوار. ولكن لابأس من الاشارة إلى أهم التفسيرات المطروحة حالياً والتى ترد بكثرة فى أحاديث الخبراء والتكنوقراط والسياسيين وفى أجهزة الاعلام الرسمى. وهى تفسيرات لها تأثير واضح فى صناعة السياسات الاقتصادية المعاصرة.

وأول ما يصادفنا فى هذا الخصوص ذلك التيار الذى ظهر فى البلدان الصناعية الرأسمالية وراح يبرر (ولانقول يفسر) مشكلة البطالة المتفاقمة فى هذه البلدان على أساس أن سبب البطالة وتفاقمها هو منافسة الواردات القادمة من بلاد النمور الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافوره، تايلاند، الفيلبين، اندونيسيا) بسبب ما تحتويه هذه الواردات من عنصر عمل رخيص. اذ تباع منتجات هذه البلاد بأسعار رخيصة داخل البلدان الصناعية الرأسمالية وبشكل لاتستطيع ان تصمد أمامه المنتجات البديلة المحلية. كما ان صناعات النمور الآسيوية، ذات السعر الرخيص، أضعفت من الموقع التنافسى لصادرات البلاد الصناعية المتقدمة فى السوق العالمى.

وما يقوله هذا التيار غير صحيح بالمرة، لأن نسبة ما تستورده البلدان الصناعية الرأسمالية من منتجات هذه البلاد النامية الى اجمالى استهلاكها هى نسبة تافهة للغاية. كما ان النصيب النسبى لمنتجات هذه النمور الآسيوية من اجمالى الصادرات الصناعية العالمية ضئيل جداً، ومن ثم لايمكن ان تكون العمالة الآسيوية رخيصة الأجر هى التى سببت هذه البطالة الواسعة فى البلدان الصناعية الرأسمالية.

على أن التيار الاكثر رواجاً الآن الذى يبرر، أو يزعم انه يفسر، البطالة، فهو ذلك التيار الذى يعتقد ان تزايد البطالة يعود الى عدم كمال أسواق العمل Im-perfect Labor Market وافتقادها، من ثم، للآليات التلقائية التى تتولى علاج مشكلة البطالة. ويعتقد انصار هذا التيار، ان ذلك راجع الى تعنت نقابات العمال وسعيها الدؤوب للحصول على أجور عالية لاعضائها، وبسبب تدخل الحكومات فى سوق العمل عن طريق تشريعات الحد الادنى للأجور، واعانات البطالة ونظم التأمينات الاجتماعية... مما أضفى نوعاً من الجمود على الأجور وعدم تجاوبها مع أحوال العرض والطلب فى سوق العمل، وتعطلت بذلك آليات هذه السوق. وفى ضوء ذلك، يعتقد أنصار هذا التيار، انه لما كانت البطالة تعنى وجود فائض فى عرض العمل، فانه لو قبل العاطلون تخفيض أجورهم، وتراجعت الدولة عن التدخل فى سوق العمل وألغت قوانين الحد الأدنى للأجور واشتراكات الضمان الاجتماعى، فإن ذلك سيؤدى إلى خفض سعر العمل. وهذا سيحفز رجال الأعمال على زيادة طلبهم على العمال، فتختفى بذلك البطالة (تمشاً مع منطق قانون الطلب).

*** ألا تعتقد أن ذلك تحليلاً منطقياً لعلاج مشكلة البطالة؟**

– لا ... ودعينى أولا أناقش مسألة «سلعة العمل» وسعرها. صحيح أن غالبية الاقتصاديين والتكنوقراط ينظرون الى الأجر على أنه ثمن للعمل، وبالتالى يعتبرونه سعراً مثل سائر السلع الاخرى التى تنطبق عليها قوانين العرض والطلب المألوفة. لكن ينبغى لنا ان ندرك هنا، ان أهم ما يميز هذه «السلعة» عن سائر السلع الاخرى، هو ارتباطها بالعامل نفسه. فليس من المتصور ان يعرض العامل «قوة عمله» فى السوق وهى منفصلة عنه. فالعمل والعامل وحدة لاتنفصم، ومن

هنا تلعب الارادة الانسانية دوراً مهماً فى تحديد طبيعة هذه السلعة وسعرها، فى حين أن عرض السلع الاخرى يتم منفصلاً (من الناحية الفزيائية) عن شخصية من أنتجوها. وعليه، فإن الزيادات التى حدثت فى الأجور فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن بسبب ظروف العرض والطلب فى سوق العمل، أو بسبب كرم وسخاء رجال الاعمال، أو نتيجة لانحياز الحكومات لعنصر العمل... بل أملتها فى الحقيقة نضالات العمال وتضحياتهم عبر معارك طويلة وضاريه. كما أن الزيادة التى حدثت فى انتاجية عنصر العمل هى التى سمحت بهذه الزيادات فى الأجور. وقد حبذ كينز وأنصاره وصناع السياسة الاقتصادية هذه الزيادات، ليس من منظور «اعتبارات زيادة الرفاه الاجتماعى» كما يقول الخطاب الدعائى لانظمة «الاشتراكية الديموقراطية»، ولكن لان تلك الزيادات كانت ضرورية لإحداث رواج فى الطلب المحلى وتجنب حدة تقلبات الدورة الاقتصادية؛ ولانها كانت مطلوبة من وجهة نظر الطبيعة السياسية للنظام، لانها ساعدت فى إبعاد العمال عن الانضمام للاحزاب اليسارية وأضعفت من قوة نقابات العمال.

كما ان الخطأ الاساسى، فى هذا التيار، يكمن فى أنه لما كان أنصاره يعتقدون بأن ارتفاع الأجور هو سبب البطالة، فإنهم بذلك أسبغوا على البطالة السائدة صفة البطالة الاختيارية Voluntary فى حين انه من المعلوم تماماً ان البطالة السائدة فى البلدان الصناعية الرأسمالية هى بطالة اجبارية Involuntary ناجمة عن التسريح القسرى من العمل وبغير ارادة العمال. كما ان حجة انصار هذا التيار التى تقول، انه اذا قبل العمال تخفيض أجورهم فسوف تختفى بطالتهم (وهى الحجة التى قالها الاقتصاديون الكلاسيك منذ اكثر من مائة وخمسين عاماً) فهى حجة لا أساس لها من الصحة. فلو نظرنا الى واقع اسواق العمل فى البلدان الصناعية الرأسمالية سوف نجد أنه نظراً لطول فترة التعطل، ونظرا للتدهور الذى حدث فى مستوى المعيشة، فإن العمال وأعضاء الطبقة الوسطى (ممن يطلق عليهم أحياناً ذوى الياقات البيضاء) أصبحوا، ومنذ فترة، يقبلون أجراً أدنى من الذى كانوا يتقاضونه قبل حدوث التعطل، ومع ذلك فهم لايجدون فرص العمل. وقد أشار جريمى ريفكين J.Rifkin صاحب الكتاب الشهير: «نهاية العمل» الصادر فى عام ١٩٩٥ الى ان ٧٥٪ من العمال الامريكيين أصبحوا

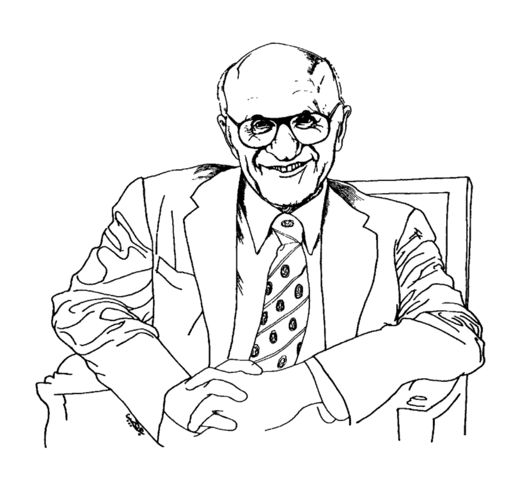
يقبلون التخفيض فى أجورهم بالمقارنة مع عشرة سنوات سابقة، حيث انخفضت بالفعل معدلات أجور الساعة والأجور الأسبوعية فى معظم قطاعات الاقتصاد الامريكى، ومع ذلك لم تحل نهاية عقد الثمانينيات إلا وكانت نسبة ١٠٪ من قوة العمل الامريكى فى حالة بطالة سافرة أو جزئية أو تعمل لبعض الوقت part - time أو فى حالة إحباط أدى الى عدولها عن البحث عن العمل.

*** هناك من يعتقد، أنه طالما ان إعانات البطالة ومخصصات الضمان الاجتماعى توفر الموارد المالية لإعالة العمال العاطلين، فليس هناك ما يحفزهم على البحث عن العمل، ومن ثم ينادون بإلغاء هذه الاعانات وتلك المخصصات حتى يجبر هؤلاء على النزول الى سوق العمل وقبول الشروط السائدة فيه. ما رأيك فى هذا؟**

– هذا تيار سائد بقوة لدى بعض الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية فى البلدان الصناعية الرأسمالية وبخاصة هؤلاء الدين ينتمون الى مدرسة شيكاغو (مدرسة ميلتون فريدمان وانصاره من غلاة الليبرالية). وهم يعتقدون ان العمال فى «دولة الرفاه» التى سادت فى العقد السادس والسابع من القرن العشرين قد حصلوا على «مزايا» اجتماعية كثيرة، مثل التأمين ضد البطالة وضد الشيخوخة والعجز، والتأمين الصحى، والرعاية السكنية، فضلا عن مشروعات الضمان الاجتماعى الاخرى التى وفرت بعض السلع والخدمات الاجتماعية بأسعار مدعومة. ويعتقد أنصار هذا التيار، ان الافراد الذين يعيشون على هذه الاعانات والمساعدات الحكومية هم عالة على المجتمع، وأنهم يكلفون دافعى الضرائب مبالغ طائلة. كما ان تلك الاعانات والمساعدات قتلت حوافز العمل لديهم، وعطلت من آليات العرض والطلب فى سوق العمل. فهم يشيرون – على سبيل المثال – ان العاطل الذى يحصل على ٣٠٠ دولار فى الأسبوع كإعانة، لن يقبل بفرصة العمل الذى تعرض عليه إذا كانت أقل من ٣٠٠ دولار فى الاسبوع. بل، وحتى لو عرضت عليه وظيفة يزيد مرتبها عما يتقاضاه من برامج الرعاية الاجتماعية، فسوف يتردد فى قبول هذه الوظيفة، لانه، وكما يقول ميلتون فريدمان، فى حالة فقدانه لهذه الوظيفة، فقد يمر بعض الوقت حتى يعاد قيده فى سجلات الرعاية. ولهذا، وكما يعتقد أنصار هذا التيار، فإن إلغاء هذه الاعانات والمساعدات، أو تقليلها الى ادنى الحدود، سوف يحفز العاطلين على العمل وقبول معدلات

الاجور التى تحددها السوق. وقد كانت المناداة بهذه السياسة محوراً من محاور الدعاية الانتخابية التى شدد عليها روبرت دول المرشح المحافظ فى الانتخابات الامريكية الماضية. كما أن رئيس الوزراء الألمانى هلموت كول قد إستند على نفس هذه الفكرة، حينا سعى الى فرض ضرائب على اعانات البطالة حتى يخفض من الدخل الصافى الذى يؤول الى العمال العاطلين لكى يحفزهم على البحث عن العمل.

والحقيقة، ان هذا التيار الذى يعزو تفاقم مشكلة البطالة الى تدهور حوافز العمل لدى العاطلين بسبب ما يحصلون عليه من اعانات ومساعدات اجتماعية، يصور المسألة كما لو أن تلك الاعانات والمساعدات بمثابة «جنة» يرتع فيها هؤلاء العاطلون لانها توفر لهم مستويات عالية من الرفاهية، وبالتالى هم فى غنى عن العمل. ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة. ذلك ان تلك الاعانات والمساعدات لاتوفر لهم إلا الحد الادنى للمعيشة. بل انها، فى غالب الاحوال، توفر أقل من هذا الحد. ان العاطلين عن العمل يعيشون عادة على هامش الحياه فى البلدان الصناعية الرأسمالية. أضف الى ذلك ان جميع العاطلين لايحصلون على هذه الاعانات والمساعدات. فإعانات البطالة، على سبيل المثال، لايحصل عليها إلا منْ شاركوا بنسبة من أجورهم، قبل تعطلهم، فى نظم التأمين ضد البطالة. أما العاطلون، الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة (ولم يسهموا من ثم فى نظم اعانات البطالة) فلا يحصلون على هذه الاعانة، وإن كان من الممكن لهم، فى بعض البلاد، ان يحصلوا على مساعدات اجتماعية حكومية. كما ان مبلغ إعانة البطالة يتناقص مع الزمن مع طول فترة التعطل. ولما كان الانسان، كقاعدة عامة، يسعى للارتقاء دوماً بمستوى معيشته، فإن العاطل الذى يحصل على تلك الاعانات والمساعدات (المتناقصة عبر الزمن) لن يتردد فى التنازل عنها لو انه وجد فرصة للعمل ذات أجر مناسب. ثم اننا لايجوز أن ننسى ان العمل، فى حد ذاته، يخلق للمشتغل علاقات اجتماعية وصلات انسانية حميمة يحرم منها العاطل. ولهذا غالباً ما يعانى المتعطلون عن العمل نفسياً واجتماعياً من حالة البطالة. ان جوهر مشكلة البطالة يكمن - كما قلت سابقاً - فى عدم توافر فرص العمل أصلاً.



میلتون فریدمان

وهناك نقطة اخرى لايجوز اهمالها فى هذا الصدد، وهى أن هؤلاء الذين ينادون بإلغاء الاعانات ومساعدات الضمان الاجتماعى (لان القوى المحافظة ورجال الاعمال لم يعودوا يريدون أن يدفعوا ضرائب الدخل لتمويل هذه الاعانات والمساعدات) قد أغفلوا أثرها فى زيادة الطلب المحلى. فقيام الحكومات بصرف اعتمادات مالية للافراد الذين يعجزون عن اشباع حاجاتهم الاستهلاكية لابد وان يزيد من حجم الطلب الكلى الفعال، ومن ثم تقل حدة الدورات الاقتصادية. فالموارد المالية المخصصة لهذه الاعانات والمساعدات يجب النظر اليها على أنها عملية إعادة لتوزيع الدخل القومى فى صالح من يرتفع ميلهم للاستهلاك، ومن ثم لصالح تنشيط الطلب المحلى. وقد اثبتت الدراسات المتقدمة فى علم المالية العامة «الآثار الانتاجية» والايجابية لعمليات إعادة التوزيع هذه، شريطة ألا يتم تمويل الاعانات والمساعدات بالطرق التضخمية (اى عن طريق طبع البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفى المسموح للحكومة). بيد ان الاعانات والمساعدات - كما يقول بول باران - لاتتسق بالمرة مع روح الرأسمالية التى تفترض أن يكتسب الفرد عيشة بعرق جبينه، وان توزيع قدر كبير من السلع والخدمات المجانية يؤدى إلى تقويض الإنضباط الاجتماعى فى النظام الرأسمالى والأسس التى يقوم عليها.

*** هناك من يقول، انه لا خوف من زيادة اعداد العاطلين، لان معدل البطالة الطبيعى قد ارتفع. ماذا يعنى هذا؟**

- هذا التيار، شأنه فى ذلك شأن التيارات السابقة، راح يبرر الزيادة المستمرة فى اعداد العاطلين عن العمل على أساس ان معدل البطالة الطبيعى Natural Rate of Unemployment الذى يسود حتى فى حالة التوظف الكامل والذى كان فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يتراوح مابين ٢-٢,٥٪ من قوة العمل بالبلدان الصناعية الرأسمالية، قد ارتفع الآن إلى ما يتراوح بين ٥,٥-٦٪ ومن ثم لايجوز الانزعاج من ذلك، لانه شيء طبيعى. ومن الناحية الفنية يعرف هذا المعدل عند اصحاب هذا التيار، على انه ذلك المعدل الذى تكون عنده القوى المؤثرة فى صعود أو هبوط الأسعار والأجور فى حالة توازن، وبحيث لايكون هناك ميلاً لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه.

فأصحاب هذا التيار يعتقدون أن نسبة كبيرة من العمال المتعطلين يمكن اعتبارهم فى عداد المتعطلين بشكل طبيعى. فهم متعطلون إما لانهم ينتقلون من عمل لآخر بسبب التغيرات الهيكلية التى حدثت فى بنيان الطلب أو الانتاج مع ما يتطلبه ذلك من تدريب ومران وما يستلزمه ذلك من وقت، أو لانهم يبحثون عن فرص عمل أخرى توفر لهم أجوراً على، أو لانهم يغيرون من اماكن اقامتهم وما يتطلبه ذلك من وقت فى البحث عن فرص العمل الجديدة، أو لانه تنقصهم المعلومات عن فرص العمل الشاغرة. كما ان معدل البطالة الطبيعى قد ارتفع، بسبب دخول النساء لسوق العمل، منافسين بذلك الرجال، وبسبب زيادة نسبة مشاركة الطلاب والشباب والوافدين والمهاجرين فى قوة العمل. ومعدل البطالة بين هؤلاء مرتفع بسبب كثرة تنقلهم من بلد لآخر وبسبب تغييرهم للحرف والمهن التى يزاولونها.

وهذه النظرية عقيمة تماماً، فهى تود أن تقول لنا، أن عدد العاطلين عن العمل قد زاد، لان معدل البطالة الطبيعى قد ارتفع؛ وتختزل مشكلة البطالة فى البطالة الاحتكاكة والهيكلية، وتسكت تماماً عن البطالة الاجبارية الدورية (المرتبطة بالدورات الاقتصادية) التى انشغل بها الفكر الاقتصادى طويلا على اختلاف مدارسه واتجاهاته. كما انها انطوت على فكرة أساسية، يصعب قبولها من زاوية الرفاه الاجتماعى، وتتعلق بالسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع. فهى تنتهى بالايصاء بعدم مكافحة البطالة والنزول بها الى اقل من معدل البطالة الطبيعى، لان ذلك سوف يؤدى إلى زيادة التضخم وارتفاع الأجور. ومعنى ذلك ان هذا التيار يرتضى بتضخم الجيش الاحتياطى للعاطلين The Reserve Army الذى يمد دائماً رجال الاعمال بما يحتاجونه من عماله، بغض النظر عن حالة النمو السكانى، ولكى يكون هذا الجيش وتضخمه أداه طيعة فى يد رجال الأعمال ليجبروا العمال على قبول أجور أقل.

*** اذا كنت قد رفضت هذه التيارات السابقة التى تصدت لتفسير تفاقم البطالة فى البلدان الصناعية الرأسمالية، فما هى فى رأيك الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة؟**

– منذ أن نشأت الرأسمالية وهى تحمل فى طياتها خطر ظهور البطالة من فترة لاخرى. وهذا ما تسجله وتعكسه حركة وآليات الدورة الاقتصادية Business

Cycle التى يخضع لها دوماً النشاط الاقتصادى فى البلدان الصناعية الرأسمالية. فحينما يصل النشاط الاقتصادى الى الذروة Boom ويتجه بعدها للدخول فى مرحلة الركود الدورى Depression تظهر البطالة الإجبارية وتستمر فى الزيادة إلى ان يصل الاقتصاد الوطنى الى نقطة الانتعاش Recovery التى يتحول بعدها مجرى النشاط الاقتصادى نحو مرحلة الرخاء الدورى فينخفض معدل البطالة إلى ان يستقر عند حده الادنى (الجيش الاحتياطى)، وما أن تصل مرحلة الرخاء الى ذروتها، سرعان ما تحدث الازمة الاقتصادية التى يتحول بعدها مجرى النشاط الاقتصادى نحو الركود الدورى مرة أخرى... وهكذا دواليك. كانت البطالة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧١) دورية Cyclical بمعنى انها متسقة مع مراحل الدورة الاقتصادية، تظهر وتختفى مع حركة التغير الدورى للنشاط الاقتصادى. اما الآن، ومنذ ما يزيد عن ربع قرن، أصبحت البطالة مشكلة هيكلية Structural بمعنى انها غدت صفة هيكلية للرأسمالية المعاصرة ولا علاقة لها بالتغير الدورى للنشاط الاقتصادى. وقد ظلت البطالة منذ عقد السبعينيات تتزايد كإتجاه عام، ووصلت فى البلدان الصناعية الرأسمالية الى معدلات لم تكن معروفة منذ أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣). ولم تعد البطالة تصيب ذوى الياقات الزرقاء، بل أيضا ذوى الياقات البيضاء (ممن ينتمون الى الطبقة الوسطى). وأصبح تسريح العمال والموظفين مسألة عادية تدخل ضمن عمليات «إعادة الهيكلة» وعمليات «الاصلاح الاقتصادى» والسعى نحو زيادة القدرة التنافسية محلياً وعالمياً. وأصبحنا الآن إزاء ظاهرة معقدة، بل معضلة يصعب الخروج منها فى ظل طبيعة المرحلة الراهنة التى يمر بها النظام الرأسمالى.

واذا امعنا النظر الآن فى الاسباب الجوهرية التى فاقمت من مشكلة البطالة وحولتها الى مشكلة هيكلية صعبة فيمكننا ان نبلور تلك الاسباب فى جملة واحدة مختصر وهى: أزمة تراكم رأس المال. ذلك ان هذا التراكم هو القاطرة التى تشد كافة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالى، ومن بينها بالطبع، حالة التوظف. فهذا التراكم، الذى يتحقق (بإختصار شديد) عبر عمليات الادخار والاستثمار، فى حالة ازمة منذ بداية

السبعينيات بسبب تردى معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى (الصناعة والزراعة) وهو الأمر الذى انعكس فى وجود فائض ادخارى (فائض فى رؤوس الأموال) راح يبحث عن مجالات للاستثمار المربح بأى شكل من الاشكال وفى اى مجال من المجالات. وتلك قضية لن نتطرق اليها الآن. وكل ما يهمنى الاشارة اليه هنا، هو انه إذا كانت أزمة تراكم رأس المال هى الإطار العام الواسع الذى يتعين ان نحلل فيه مشكلة البطالة (وهى قضية ستنطوى على أمور فنية يضيق بها المجال هنا) إلا ان تلك المشكلة قد تفاقمت فى ضوء طبيعة المرحلة التى تمر بها الرأسمالية المعاصرة، تحت تأثير ثلاثة عوامل أساسية هى: التكنولوجيا والعولمة والليبرالية الحديثة، وهى عوامل تتفاعل فيما بينها فى اطار مناخ الازمة العامة لتراكم رأس المال لكى تعيد انتاج مشكلة البطالة بشكل مستمر.

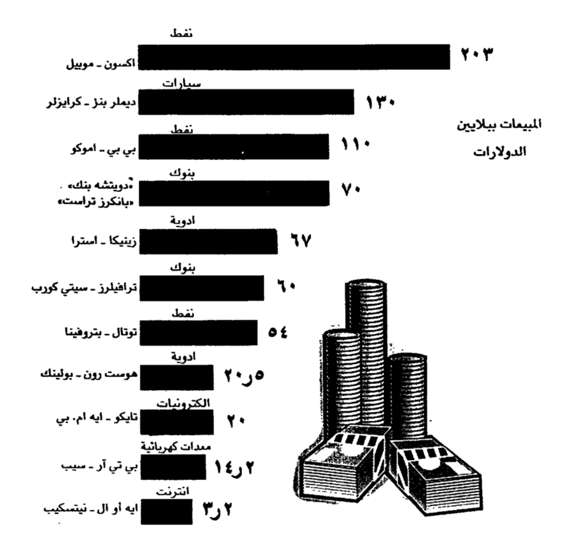
أما عن التكنولوجيا، فمن الواضح ان التقدم التكنولوجى الحاصل منذ ثلاثة عقود، وهو يتمخض بإستمرار عن ابتكارات ومخترعات تحل الآلة المتقدمة محل العمل الانسانى. ولم يعد الاحلال هنا قاصراً على العمل الانسانى العادى أو العضلى (وهو الامر الذى انعكس فى عمليات الاتمتة Automation والربوت Robot أى الانسان الآلى الذى يقوم بالاعمال الخطرة والشاقة) بل الاحلال أيضا محل العمل الذهنى. وهناك الآن ثورة فى مجال الهندسة الوراثية، وثورة فى هندسة الفضاء، وثورة فى إحلال المواد، وثورة فى برامج وانظمة المعلومات والاتصالات والتحكم عن بعد. وقد أدى تطبيق منجزات تلك الثورات فى مجالات الانتاج والنشاط الاقتصادى إلى إحداث ثورة هائلة فى الانتاجية وتحقيق وفر كبير فى الوقت والمواد الأولية والجهد والعمل الانسانى. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة ان ألغيت عشرات الألوف من الوظائف والمهن والاعمال وان يتم تسريح عمالها وموظفيها. وهذا اتجاه طويل المدى ولا رجعة فيه فى المستقبل. صحيح ان الثورة التكنولوجية المعاصرة قد ولدت وظائف جديدة، لكن حجم هذه الوظائف أقل بكثير جداً من حجم الوظائف القديمة التى الغتها. وعلى خلاف الثورتين الصناعيتين الاولى (١٧٥٠ - ١٨٥٠) والثانية (١٨٦٠-١٩١٤) فإن الثورة الصناعية الثالثة الراهنة المواكبة لهذا التقدم

التكنولوجى، فإن ثمار تلك الثورة لن تتساقط على مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، حيث ان ثمار الزيادة فى الانتاجية التى حدثت نتيجة لهذه الثورة قد استأثر بها ثلاثة فئات اجتماعية، هى، تحديداً، رجال الادارية العليا، وحملة الاسهم؛ ومن يعملون فى قطاع المعلومات. ففيما عدا هذه الفئات التى تمثل نسبة تافهة جداً من قوة العمل، فإن التقدم التكنولوجى الراهن قد أثر سلباً فى عمالة ذوى الياقات الزرقاء وذوى الياقات البيضاء. وهذا يشير الى حقيقة خطيرة، وهى أن النمو الاقتصادى أصبح يحدث، فى الرأسمالية المعاصرة، بدون زيادة فى فرص التوظف Jobless Economic Growth. كما أنه على الرغم من الارتفاع الكبير الذى حدث فى إنتاجية العمل الانسانى، نتيجة لهذا التقدم التكنولوجى، إلا أن نصيب الأجور من الدخل الوطنى آخذ فى الانخفاض، مما يعنى أن رأس المال أصبح يستولى على كل زيادة تتحقق فى الانتاجية (الامر الذى نراه واضحا فى التصاعد المذهل فى مرتبات ومكافآت الادارة العليا، واسعار الاسهم فى البورصات، وفى أرباح المضاربة). ولهذا، ليس من قبيل المصادفة ان تشهد البلدان الصناعية الرأسمالية عمليات واسعة المدى فى تفاوت توزيع الدخل الوطنى. وهناك أدبيات كثيرة معاصرة تشير الى هذه المسألة والى خطورتها.

أما عن العولمة Globalization فإن تأثيرها على تفاقم مشكلة البطالة لايقل خطورة. فمع النمو الاخطبوطى الذى حققته الشركات دولية النشاط متعدية الجنسيات Multinationals فى مجالات الانتاج والتمويل والتسويق والنقل والاتصالات على جبهة العالم كله، أصبحت هناك حرية اكثر فى انتقال السلع ورؤوس الأموال بعد أن ضعف تماماً تأثير الحدود الجغرافية والقيود الجمركية. وفى ضوء ما تسعى اليه هذه الشركات من معظمة Maximaization، أرباحها ونطاق سيطرتها، فقد لجأت إلى نقل كثير من صناعاتها، ذات الكثافة النسبية المرتفعة فى عنصر العمل، للاشتغال فى البلاد ذات الأجور المنخفضة والتى تقل فيها (أو تنعدم) معدلات الضرائب على دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتى لايوجد فيها كلفة تذكر لتحمل أعباء تلوث البيئة (كما هو الحال فى البلاد النامية والدول التى كانت اشتراكية). وكان من الطبيعى والحال

هذه ان يتعطل عمال هذه الصناعات فى البلدان الصناعية الرأسمالية (وهذا هو، على سبيل المثال حال عمال صناعة الملابس والمنتجات الجلدية، والصناعات التجميعية، وصناعة بناء السفن.. الى آخره). كما ان العولمة انطوت على زيادة درجة ارتباط واندماج وتشابك اقتصادات مختلف مناطق العالم. ولهذا أصبح الاقتصاد الوطنى لاى بلد صناعى رأسمالى يتأثر بما يجرى فى غيره من الاقتصادات الاخرى. وكان من نتيجة ذلك سرعة انتقال وانتشار الازمات الاقتصادية من بلد لآخر، ومن منطقة لاخرى. كما اكتسبت العولمة فى الآونة الاخيرة بعداً مهماً وخطيراً، وستكون له نتائجه وانعكاساته الكثيرة على أحوال العمالة والتوظف فى مختلف انحاء العالم، أقصد بذلك حركة الاندماجات الكبرى التى تحدث بين كبريات الشركات داخل البلد الواحد، وبين تلك الشركات بين مختلف دول العالم. وهذا ما نراه الآن فى حركة إندماجات البنوك، وشركات النفط، وشركات الطيران، وشركات السيارات، وشركات الأدوية، وشركات التأمين.. الى آخره. وسوف تقلل هذه الاندماجات من حدة المنافسة الدولية وستعمق من سيطرة هذه الشركات على السوق العالمى، وستخلق تحالفات قوية بين رؤوس الأموال بغض النظر عن موطنها الأصلى. وقد إنطوت عمليات الاندماج الكبرى هذه على إعادة هيكلة وتنظيم هذه الشركات من جديد، وعلى نحو أدى إلى تسريح مئات الألوف من العمال والموظفين – انظر الشكل رقم (٤-١).

أما عن السياسة الليبرالية الجديدة New Liberalism التى تطبق الآن فى جميع البلدان الصناعية الرأسمالية ومختلف بلاد العالم، فتأثيرها أخطر وأشد على العمالة. ومن المعلوم ان هذه السياسة جاءت على أطلال السياسة الكينزية بعد أن تخلت عنها دول الغرب الصناعى منذ عقد السبعينيات حينما فقدت الكينزية فاعليتها فى تفسير ما يحدث فى النظام الرأسمال (مثل ظاهرة الركود التضخمى Stagflation) وبعد أن فقدت سياساتها تأثيرها الفاعل فى مواجهة الازمة الاقتصادية. وتقوم الليبرالية الجديدة على فكرة أساسية، فحواها، ان الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى قادرة على التوازن التلقائى وعلى الاستقرار، شريطة ان تعمل الأسواق بحرية تامة وألا يحدث تدخل حكومى أو نقابى يعوق آليات عمل



شكل رقم (٤ - ١)

اهم عمليات الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى فى عام ١٩٩٨

هذه الأسواق. وتأسيساً على ذلك، فإنه حينما صعدت الاحزاب اليمينية التى إعتنقت هذه الليبرالية الجديدة، اتجهت نحو تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإلغاء القيود والتنظيمات التى كانت توجه وتؤثر فى اسواق العمل، واسواق السلع والخدمات، وأسواق رأس المال، فى ظل مناخ عام اطلق عليه «عمليات التحرير الاقتصادى». وما يعنينا فى هذا السياق، هو تأثير تلك السياسات على أحوال العمالة.

وأول ما يقابلنا فى هذا الخصوص، هو تخلى الحكومات عن هدف التوظف الكامل Full Employment كهدف عزيز على السياسة الاقتصادية الكلية، وحل مكانه تحقيق التوازن النقدى والمالى كهدف اساسى يسبق ماعداه من أهداف، أى مكافحة التضخم وعجز الموازنة العامة. من هنا لم تعد مشكلة البطالة تهم الحكومات، بل أصبح ينظر الى البطالة على انها مشكلة تخص أصحابها، ومن ثم ليس من مهام الحكومة صياغة السياسات والاجراءات الكفيلة بمكافحة البطالة وحصرها فى اضيق نطاق، توهماً بأن آليات السوق وعمليات التحرير الاقتصادى سوف تتكفل بحل هذه المشكلة. وهناك بعض الحكومات التى استراحت لتبرير مشكلة البطالة من خلال الايمان بأن معدل البطالة الطبيعى قد ارتفع، وانه لايجوز الهبوط دون ذلك المعدل، وإلا انفلت جماح التضخم.

وثانى ما يقابلنا فى السياسات الليبرالية ذات التأثير السلبى على قضية العمالة فهو سياسة الخصخصة Privatization التى تمت على نطاق واسع فى مختلف البلدان الصناعية الرأسمالية وكان من نتيجتها نقل ملكيات واسعة من المنشآت الحكومية والقطاع العام إلى القطاع الخاص، بل ونقل بعض الوظائف والخدمات التقليدية التى كانت تضطلع بها الحكومة الى انشطة القطاع الخاص. وقد رافق عمليات الخصخصة ما يشبه «المذبحة للعمالة الحكومية» حيث تمت عملات تسريح كبرى قسرية لمئات الألوف من العمال والموظفين الحكوميين، سعياً من الملاك الجدد، لتقليص فاتورة الأجور ومعظمة الارباح. وكانت حكومة مارجريت تاتشر فى بريطانيا أول من دشن هذه السياسة على نطاق كبير. كما ان سعى السياسات الليبرالية الجديدة نحو خفض عجز الموازنة العامة والحد من تزاحم الحكومة Crowding - Out على موارد المجتمع، انعكس فى تخفيض

حجم الانفاق العام الجارى، الامر الذى أدى الى خفض طلب الحكومة على العمالة، وإلى خفض الطلب بصفة عامة على القوى العاملة لما فى هذه السياسة من أثر انكماشى. أضف الى ما سبق، أنه فى ضوء عمليات التحرير المالى وتحرير قطاع التجارة الخارجية، ضعفت سلطة الحكومات على اقتصاداتها المحلية. ولم يعد من الممكن – فى اطار العولمة – الحد من ظاهرة هروب الأموال للاستثمار فى الخارج، أو السَيطرة على الكتلة النقدية وتوجيهها بما يتفق مع اعتبارات زيادة النمو الاقتصادى وإنعاش فرص التوظف.

هذا هو بإختصار تفسيرى لمشكلة البطالة بالبلدان الرأسمالية الصناعية فى زمن العولمة والليبرالية الحديثة والثورة الصناعية الثالثة. وقد باتت، فيما يبدو لى، مشكلة لا حل لها فى اطار طبيعة النظام الرأسمالى المعاصر.

*** هناك بطالة أيضا فى الدول التى «كانت إشتراكية» (جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول وسط وشرق أوروبا) فهل تتشابه أسباب البطالة فيها مع أسباب البطالة فى البلدان الصناعية الرأسمالية؟**

– اذا كانت البلدان الصناعية الرأسمالية تنمو الآن بلا زيادة فى فرص التوظف، فإنه لايوجد نمو ولازيادة فى فرص التوظف فى الدول التى «كانت إشتراكية». تلك فى الحقيقة قمة المأساة. بل ان الاحصاءات المنشورة عن هذه الدول تشير الى تناقص الناتج المحلى الاجمالى، مما يعنى ان النمو الاقتصادى فيها بالسالب، فى الوقت الذى تتزايد فيه اعداد العاطلين عن العمل. ويفاقم من خطورة الأمر، ذلك الارتفاع الفلكى الذى يحدث فى المستوى العام للاسعار. والمفارقة المدهشة فى هذا الخصوص، هو ان هذه الدول لم تكن تعرف شيئاً اسمه البطالة قبل ان تسقط فيها النظم «الاشتراكية»، حيث حرصت هذه النظم وحتى بداية التسعينيات على تحقيق هدف التوظف الكامل لكل قوة العمل بإعتباره هدفاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. اذ كانت الدولة ملزمة بتوفير فرصة العمل لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه. وقد انطوى تحقيق هذا الهدف على وجود ألوان من البطالة المقنعة آنذاك. ولكن بشكل عام كانت درجة الأمن الوظيفى Job Security مرتفعة جداً فى هذه النظم. وقد ارتبط ظهور وتفاقم مشكلة البطالة فى هذه الدول بعملية التحول الفوضوى التى تتم نحو النظام



الرأسمالى. فخلال هذه العملية تم إغلاق كثير من المشروعات فى الصناعة والزراعة والخدمات، وتم خصخصة المشروعات الناجحة، بنقل ملكيتها للأجانب أو للرأسمالية المحلية (التى تم خلقها على وجه السرعة من خلال عمليات الفساد التى شابت إعادة توزيع الثروة القومية). وفى خضم هذا كله، تم تسريح ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون فى هذه المشروعات. كما ارتبط ظهور مشكلة البطالة فى هذه الدول بالتراجع الهائل الذى حدث فى الدور الاقتصادى الذى كانت تلعبه الحكومات فى تلك الدول. ففى ضوء السعى لإبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، وإطلاق العنان لآليات السوق، والسعى لعلاج عجز الموازنة العامة، وتنفيذ ما أوصت به المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) من سياسات وتوجهات جديدة مقابل الوعد بتقديم بعض القروض والمساعدات الاقتصادية، قامت الحكومات فى هذه الدول بالاستغناء عن ملايين العمال والموظفين العموميين. وكان «خبراء الليبرالية» يصفقون لهذا الاستغناء على أساس أنه سيؤدى الى «تحرير» أسواق العمل وانعاشها بزيادة الطلب على العمال المتعطلين.

كما كان لانخفاض الانفاق الاستثمارى فى هذه الدول دوراً لايستهان به فى تفاقم مشكلة البطالة بعد ان توقف الاستثمار العام. كما ان الاستثمارات الاجنبية الخاصة التى كان يحلم بها زعماء التحول فى هذه الدول لم تتدفق اليها الا فى شكل رذاذ طفيف. كما ان ما تدفق من تلك الاستثمارات راح يعمل فى المجالات التى تتسم بعدم توظيفها لعمالة كبيرة. وفى الحالات التى اشترت فيها هذه الاستثمارات المصانع والمشروعات العامة، لجأت إلى طرد العمالة على نطاق واسع. وإزاء انسداد فرص العمل وزيادة معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة ظهرت فى هذه الدول ولأول مرة ظاهرة «عمالة الأطفال» الذين خرجوا من المدارس لمساعدة الاباء المتعطلين. وفى ظل هذه الظروف الصعبة خرجت اعداد كبيرة من الخبراء والفنيين العاملين فى التخصصات النادرة والدقيقة والذين تربوا وتطوروا فى ظل «النظام الاشتراكى» خرجت للبحث عن العمل فى البلدان الصناعية الرأسمالية (والهجرة لاسرائيل) وقبلوا العمل بأجور بخسة، مما شكل ثروة بشرية هائلة فى البلدان التى استقبلتهم. والأدهى من ذلك

هو أن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء (ومعظمهن كان يعمل فى السابق) قد أدى إلى خروج اعداد كبيرة منهم للعمل خارج البلاد، مما عرضهن لابشع صنوف القهر والاستغلال وإجبارهن للعمل فى المجالات اللا إنسانية. ولنقرأ الآن نص هذا الخبر الذى نشرته جريدة الاهرام المصرية فى صدر صفحتها الأولى تحت عنوان «نساء للبيع» فى العدد الصادر يوم ٢٩ ابريل ١٩٧٧. ونص الخبر هو: «تتكشف يوماً بعد يوم الملامح القبيحة لتردى الاوضاع الاقتصادية فى أوروبا الشرقية تحت وطأة ضغوط التحول إلى الاقتصاد الحر. فقد أعلن تقرير أوروبى، ان أوروبا الشرقية تصدر نحو نصف مليون إمرأة وفتاة من خلال عصابات الجريمة المنظمة، لبيعهن واستغلالهن فى الدعارة والاعمال غير المشروعة. وأوضح التقرير، ان هؤلاء النساء يجرى استقطابهن بدعوى العمل فى المطاعم الأوروبية، ولكن بعد وصولهن يجبرن على ممارسة الدعارة تحت تهديدات قد تصل الى استخدام العنف. وأشار التقرير، ان معظم هؤلاء النساء يأتين من دول الاتحاد السوفيتى السابق، نتيجة لانعدام فرص العمل فى تلك الدول. ووصفت «أنيتاجرادين» مفوضة الشئون القضائية بالاتحاد الأوروبى هذه الحقائق بأنها عار على أوروبا» – انتهى الخبر.

وعلى أية حال ... لايوجد حتى هذه اللحظة ما يوحى بأن عمليات التحول القسرى والفوضى نحو النظام الرأسمالى (الذى يوصف خجلاً بنظام السوق) سوف تحل معضلة البطالة فى هذه الدول.

*** وماذا عن البطالة فى البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؟**

– ان صورة البطالة فى هذه البلاد قاتمة جداً، وبخاصة ان السكان فيها يتزايدون بمعدلات مرتفعة، ومن ثم تنمو فيها القوى العاملة الاضافية كل سنة بمعدلات عالية لا تتناسب إطلاقاً مع فرص العمل المتاحة. فبإستثناء بضعة دول فى جنوب شرق آسيا * (النمور الاربعة والدول المصنعة حديثاً) فإن مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى فى هذه البلاد تعج باحجام كبيرة من العاطلين الذين

(*) تم هذا الحديث قبل اندلاع الازمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا فى صيف عام ١٩٩٧.

يعانون من مختلف انواع البطالة. والحقيقة، انه لن يمكن فهم مشكلة البطالة فى هذه البلاد إلا من خلال ربطها بأزمة التنمية وبأزمة الديون الخارجية المستحقة عليها، مع ما بين الازمتين من ترابط. ففى ضوء فشل أنماط التنمية التى طبقتها هذه البلاد وتفجر تناقضاتها الاقتصادية والاجتماعية، إنتهى بها الحال الى نمو التخلف فيها (على حد تعبير اندرية جوندر فرانك) بعد أن انخفضت فيها معدلات الادخار والاستثمار وزيادة عجزها الداخلى (عجز الموازنة العامة) وزيادة عجزها الخارجى (عجز ميزان المدفوعات) وبعد أن ساء وضعها فى الاقتصاد العالمى. فهذه الأمور التى عزز بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة، أفضت فى النهاية إلى بروز التناقض الواضح بين النمو الطبيعى لقوة العمل وعجز النظام الاقتصادى الاجتماعى فى توفير فرص التوظف الكافية لها. حقاً، لقد انخفضت حدة هذا التناقض حينما كانت هذه البلاد تحقق معدلات نمو اقتصادى لابأس بها فى عالم ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧١). ولكن عندما ظهرت فيها أزمة التنمية وانخفضت معدلات النمو الاقتصادى، وبانت تشوهات «التنمية» اتجهت معدلات البطالة فى الريف والحضر نحو التزايد بشكل مستمر. وعلى الجانب الآخر، كان من الطبيعى والحال هذه، وفى ضوء تدهور معدلات الادخار المحلى وزيادة العجز فى موازين مدفوعاتها، أن تكالبت هذه البلاد على الاقتراض الخارجى بنهم شديد، فى وقت كانت فيه اسواق النقد والمال الدولية متخمة بالفوائض النفطية وبفوائض رؤوس الأموال الباحثة عن اية مجال للاستيعاب حتى تخف حدة الازمات الاقتصادية فى البلدان الصناعية الرأسمالية. وما حدث بعد ذلك معروف لنا، حيث سرعان ما ارتفع جبل هائل من الديون الخارجية المستحقة على البلاد النامية، وارتفعت معه اعباء خدمة هذه الديون بسرعة مذهلة، أوصلت تلك البلاد فى النهاية الى عدم القدرة على السداد، وطلب إعادة جدولة هذه الديون طبقا لشروط نادى باريس. وقد تمخضت هذه العملية عن ان تلك البلاد تطبق الآن سياسة صارمة تحت رقابة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل إعادة ترتيب وهيكلة أوضاعها على النحو الذى يؤهلها لدفع أعباء ديونها فى المستقبل. وهذه السياسة التى تعرف تحت مصطلح «منهج ادارة الطلب الكلى» ذات طبيعة انكماشية واضحة ادت الى ايقاف النمو والتنمية معاً.

ففى ضوء السعى الشكلى لاستعادة ما يسمى «بالتوازن النقدى والمالى» (مواجهة عجز الموازنة العامة، وخفض العجز بميزان المدفوعات، وعلاج تشوهات سعر الصرف الاجنبى) والحرص المبالغ فيه على زيادة الاحتياطيات الدولية International Reserves بأقصى حد مستطاع وفى أقل وقت ممكن، فى ضوء ذلك حدث هبوط مريع فى الانفاق الحكومى ومعدل الاستثمار المحلى على نحو افضى الى كساد واضح إنتعشت فيه مشكلة البطالة. كذلك لايجوز ان ننسى ان عمليات الخصخصة التى أوصت بها المنظمات الدولية والدائنين قد أدت الى تسريح اعداد هائلة من العمال والموظفين بالقطاع العام. كما أن اجبار هذه البلاد على انتهاج سياسة حرية التجارة (اساساً حرية الاستيراد) من خلال الخفض الشديد فى الضرائب الجمركية وإلغاء كافة القيود غير الجمركية، قد ادى إلى تعريض قطاعات الانتاج المحلى لمنافسة غير متكافئة أفضت فى النهاية الى غلق كثير من الوحدات الانتاجية وتسريح العمالة المشتغلة فيها تحت حجة التحرير والانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى. وحتى ما كان يسمى بالقطاع الهامشى Informal Sector بالحضر، والذى كان يعج بصنوف عديدة من المهن والحرف والخدمات الهامشية التى كانت توفر فرص الرزق والعمل لاعداد كبيرة من العمالة المحلية، قد تعرض لحصار شديد بسبب السياسات الانكماشة التى طبقتها هذه البلاد وما نجم عن ذلك من خفض شديد فى حجم الدخول والانفاق، ومن ثم تدهور الطلب على خدمات هذا القطاع وبالذات من جانب الطبقة الوسطى التى تتعرض الآن إلى ما يشبه الانقراض.

بل ان القطاع الخاص المحلى فى البلاد النامية قد تعرض لقوى معاكسه له، مما أدى الى تدهور قدرته على توظيف العمالة المحلية، بل وإلى طرد العمالة الموظفة لديه بسبب ما تعرض له من خسائر نتيجة للزيادة الكبيرة التى طرأت على مختلف بنود تكاليف إنتاجه، بعد تطبيق وصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (مثل زيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصالات والخدمات العامة والمواد الخام المحلية، والمواد الوسيطة المستوردة بعد تخفيض قيمة العملة الوطنية Devaluation ...) كما تعرض هذا القطاع - بعد «تحرير التجارة الخارجية» - الى منافسة غير متكافئة مع الواردات.

كل هذه الأمور السابقة، فضلاً عن تدهور وضع البلاد النامية فى الاقتصاد العالمى (انخفاض اسعار المواد الأولية التى تصدرها، وتدهور شروط التجارة الخارجية Terms of Trade، وضعف موقعها فى المنظمات العالمية...) ساهمت، بهذا القدر أو ذاك، فى تشكيل ملامح صورة البطالة فى البلاد النامية. ومن هنا خطورة التحليل الاحادى الجانب، الذى يركز على عامل واحد (داخلى أو خارجى) لتفسير مشكلة البطالة فى هذه البلاد.

*** اخيرا، هناك منْ يرى، ان تزايد البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى، وتدهور مستويات المعيشة هي ثمن لابد من دفعه حتى يتمكن البلد من علاج اختلالاته النقدية والمالية، وبعدئذ سيتمكن من الانطلاق نحو دروب النمو والتنمية. مارأيك فى هذا؟**

– ان أحداً لايدافع عن هذه الاختلالات ولامناص من علاجها. ولكن لابد من صياغة سياسات بديلة تسمح بإستعادة التوازنات النقدية والمالية (المحلية والخارجية) ولكن دون أن يؤدى ذلك الى التضحية بنمو الاقتصاد الوطنى وإلقاء الناس الى ساحات البطالة والضغط على مستويات معيشتهم ودفعهم الى حافة العدم أو دونها. وتلك فى الحقيقة قصة أخرى، ربما تستحق حواراً آخر. أما مايراه البعض من أن تلك التضحيات هى ثمن لابد من دفعه حتى يستعيد البلد قدرته على النمو والتنمية، فأنا لا اعتقد ذلك. وخبرة البلاد النامية التى سبقتنا منذ مايزيد على عقدين من الزمان فى تطبيق نفس هذه السياسات النمطية (كالبرازيل والمكسيك مثلا) تثبت خطأ هذا الرأى.

* * *

المبحث الخامس

تناقضات حاكمة لمستقبل العولمة*

استطاع الأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله، فى بحثه القيم، وبمقدرة عالية على التحليل، أن يرسم أمامنا صورة بانورامية واضحة المعالم عن التغيرات الهامة التى حدثت فى الرأسمالية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، مع حرصه على أن يوضح أصول هذه التغيرات وفروعها والقوى الفاعلة فى حدوثها، ورصد مالها من آثار إيجابية وسلبية. وقد مهد لبحثه بمقدمة يذكّرنا فيها بكيفية ظهور الرأسمالية وارتباطها بالاستعمار وبظهور الامبراطوريات والتعصب القومى، واعتماد النمو الرأسمالى - وبخاصة فى مراحله الأولى - على نهب الفائض الاقتصادى من المستعمرات والبلاد التابعة والسيطرة على منابع المواد الخام والأسواق الخارجية، وهو الأمر الذى أدى إلى اندلاع الحروب الإقليمية والعالمية. ثم بيّن كيف اتجهت الدول الرأسمالية فى عالم ما

(*) مداخلة أُلقيت فى ندوة مجلة عالم الفكر بالكويت (٢٢-٢٥نوفمبر ١٩٩٧) تعليقاً على دراسة للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله عنوانها: «أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين» . وقد نشرت فى **مجلة الاجتهاد** - بيروت، العدد (٣٨) السنة العاشرة، شتاء عام ١٩٩٨، ص٥١-٦٤

بعد الحرب العالمية الثانية نحو البحث عن وسائل سلمية للصراع وبخاصة بعد زيادة الطاقة التدميرية للأسلحة الحديثة. وهى الوسائل التى وجدت بداياتها الملموسة فى مولد السوق الأوروبية المشتركة التى ربما تؤدى إلى خلق ما يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية. وقد أوضح الدكتور اسماعيل، كيف أن الرأسمالية غيرت من بنيتها، من احتكارات قومية تنتمى إلى دولة محددة ذات سوق معينة تسيطر عليها، إلى بنية تسيطر عليها شركات كوكبية Global Corporations قوامها اقتسام أسواق الكرة الأرضية كلها، معتمدةً فى ذلك على آليات السوق والتنافس الضارى الداروينى الذى يعتمد على البقاء للأقوى.

ويعتقد الدكتور اسماعيل، أن ذلك كان بداية ظهور الكوكبية Globalization (مفضلا استخدام هذا المصطلح على مصطلح «العولمة» الشائع). ونظراً للدور الذى لعبته هذه الشركات فى خلق ظاهرة الكوكبية فقد توقف فى بحثه طويلاً أمام السمات المميزة لهذا النوع من الشركات التى أصبحت قوى مستقلةً نسبياً، تتعدى الجنسيات والحدود القومية، وتتجاهل «المصالح الوطنية»، مشيراً فى ذلك إلى العمليات السريعة والضخمة من الاندماجات فيما بينها وبسيطرة بعضها على البعض الآخر. وفى هذا الخصوص يرصد الباحث عدة سمات هامة لها، مثل ضخامة الحجم، وتنوع أنشطتها، وانتشارها الجغرافى على جبهة العالم كله، وقدرتها الفائقة على تعبئة المدخرات من الأسواق المالية الهامة فى العالم وبقدرتها على الاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات، وقدرتها القوية على جذب الكفاءات البشرية عالية المستوى بغض النظر عن جنسها ولونها ودينها. ثم أشار الباحث بعد ذلك إلى الوضع الذى تحتله أكبر خمسمائة شركة كوكبية فى الاقتصاد العالمى، معتمداً فى ذلك على أحدث البيانات التى نشرتها مجلة Fortune فى عددها الصادر فى يوليو ١٩٩٧ فأعطى لمحةً عن إيرادات هذه الشركات، والتوزيع الجغرافى للمقار القانونية لإداراتها، ولقدرتها الإنتاجية والتسويقية كما تنعكس فى التجارة الدولية، مشيراً فى ذلك إلى الشبكة المعقدة للتجارة بين هذه الشركات والشركات أو الفروع التابعة لها.

ثم أوضح الدكتور اسماعيل فى القسم الثانى من بحثه، أن البنى الأساسية

التى ميزت المراحل الأولى للرأسمالية والتى لعبت فيها الدولة / الأمة - على عكس ما يظن الكثيرون - دوراً هاماً فى دعم وتقوية النظام الرأسمالى وتأمين المصالح الداخلية للرأسمالية القومية، بل وغزو المستعمرات لتأمين الحصول على المواد الخام وفتح الأسواق الخارجية... تتعرض الآن لتغيرات وضغوط كثيرة تهدد مكانة الدولة / الأمة فى خضم العملية التاريخية التى تجرى الآن لتحويل العالم كله إلى سوق عالمى واحد خاضع لسيطرة الشركات الكوكبية. وهكذا، بعد أن كانت الرأسمالية تستند على قوة الدولة ودورها فى تأمين مصالحها، أصبحت الرأسمالية متعدية الجنسية فى موقع قوى يمكنها من الاستغناء، إلى حد غير قليل، عن بعض وظائف الدولة التقليدية. فلم تعد فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية لتأمين مصالحها الخارجية. إذ أصبحت قوتها الاقتصادية تمكنها من دخول أية دولة، وتمد نشاطها إلى مختلف أنحاء المعمورة مستخدمةً فى ذلك رشوة كبار المسؤولين وذوى النفوذ السياسى وسلاح الإعلام على نطاق واسع. وربما يفسر هذا - كما يشير الدكتور اسماعيل - عمليات خفض نفقات التسليح والإلغاء التدريجى للجيوش المعتمدة على «الخدمة الوطنية العسكرية»، والتحول إلى جيوش محترفة قليلة العدد نسبياً وذات تكنولوجيا بالغة التعقيد. ورأسمالية اليوم لم تعد فى حاجة إلى الدولة فى مجال خدمات الأمن الداخلى، وفض المنازعات المدنية، وخدمات البريد والاتصالات. والأكثر من هذا، أنه فى ضوء التطور المذهل الذى حدث فى نظام النقد الدولى وتعويم أسعار الصرف و«تحرير» القطاع المالى، والاستخدام الواسع لبطاقات الائتمان Credit Cards لم تعد الدولة مسيطرةً على الكتلة النقدية داخل حدودها، حيث انتزعت قوى السوق من إطار سيادة الدولة حق خلق النقود وضبط عرضها. بل إن تآكل قوة الدولة وسلطتها تبدو الآن بشكل جلى فى ما تمخض عن الكوكبية من إضعاف شديد لفاعلية أى سياسة اقتصادية كلية تراها الدولة صالحةً لاقتصادها المحلى ما لم تشاركها فى ذلك الشركات متعدية الجنسية. وليست صعوبات الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية، والحد من هروب الأموال للخارج، والسيطرة على حركات رؤوس الأموال الساخنة وعمليات المضاربة الواسعة على العملات وأسعار الفوائد والأوراق المالية، وما يجره ذلك كله من هزات مالية شديدة.. ليست إلاّ أمثلةً للقيود التى أصبحت تفرضها الكوكبية على فاعلية السياسات الاقتصادية

المحلية التى ترسمها الحكومات لمصلحة اقتصاداتها المحلية. وأخيراً، يشير الدكتور اسماعيل إلى تخلى الدولة عن بعض المرافق العامة من خلال خصخصتها (خدمات البريد والتليفون والسكك الحديدية وبعض الطرق والموانىء والمطارات...)، وتآكل نظم التأمينات الاجتماعية وخصخصة بعضها، كأمثلة أخرى على عمليات الضعف أو الإضعاف، التى انتابت الدولة فى عصر الكوكبية. وفى الجزء الأخير من بحثه تعرض الدكتور اسماعيل للثورة المعرفية، موضحاً العلاقة الجدلية بين تزايد المعرفة العلمية وتقدم الاقتصاد الرأسمالى، مشيراً فى ذلك إلى أهم مظاهر الجدة فى هذا الخصوص، مثل إحلال الآلة محل الإنسان فى بعض الأعمال الذهنية، واستخدام الفضاء الخارجى فى الاتصالات والإعلام، والتكنولوجيا الحيوية، ناهيك عن ثورة إحلال المواد. وكل ذلك أدى إلى أن تحتل «المعرفة»، بجانب الأرض والعمل ورأس المال، مكانةً هامةً كمصدر أساسى للنمو الاقتصادى.

وفى خضم هذه التطورات لأبرز «معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين» حرص الدكتور اسماعيل على الإشارة إلى ذلك الضجيج الفكرى الذى رافق هذه المعالم وبرز من جانب عدد كبير من الاقتصاديين والخبراء والتكنوقراط والذى يدعى أن آليات السوق وحدها، والتخلص من كل قواعد السلوك التى وضعتها الدولة لضبط سير النظام الرأسمالى بما فى ذلك إلغاء كل أشكال الدعم والإعانة والحماية – وهى ما يسمى بالـ Deregulation، والانفتاح المطلق وغير المشروط على الشركات الكوكبية، وتلبية مطالبها، واسترضائها من خلال منحها أكبر قدر من المزايا والضمانات، هى شروط التقدم الاقتصادى الآن. وهكذا تم رفع مصلحة الشركات الكوكبية إلى مستوى مصلحة الشعوب والدول.

وقد نجم عن هذا الضجيج الفكرى وذيوعه فى الآونة الأخيرة فى رأى الدكتور اسماعيل:

١- إحلال التبشير بأيديولوجية السوق محل التحليل العلمى الموضوعى.

٢- إهدار قيم «الوطنية» و«الاستقلال» و«السيادة» والانبهار بكل ما هو غربى وبما ينطوى عليه ذلك من تهديد للهوية الوطنية والخصائص الحضارية للشعوب.

ولعلى أضيف إلى ذلك أيضاً، أنه تم إسقاط الفروق بين البلاد النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، وهى الفروق التى كان الفكر الاقتصادى والاجتماعى حريصاً عليها فى أدبيات التنمية في عالم ما بعد الحرب، نظراً لأهميتها فى فهم وتحليل مشكلات البلاد النامية وأوضاعها الخاصة فى الاقتصاد العالمى وعند رسم استراتيجيات تنميتها. ولاشك أن ذلك يعد نوعاً من «الدجل الفكرى» إذ لا يجوز الإدعاء بأن السياسات الاقتصادية التى تصلح للبلدان الصناعية أو تتفق مع مصلحة الشركات الكوكبية، هى السياسات نفسها التى تصلح للبلاد النامية.

تلك هى، فيما أتصور، أهم القضايا التى وردت فى بحث الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله. وكم كنت أتمنى أن يتناول الدكتور اسماعيل ظاهرة الكوكبية، ليس فقط من خلال رصد أهم معالمها وما رافقها من متغيرات - وهو ما أنجزه بجدارة فى هذا البحث - وإنما أيضاً من خلال محاولة تفسيرها والبحث فى ديناميكيات تطورها وآفاقها المحتملة في المستقبل، وذلك فى ضوء معرفتى بالقدرات التحليلية المرتفعة التى تتميز بها أبحاث الدكتور اسماعيل. فما أحوجنا الآن أن نحلل هذه الظاهرة فى تناقضاتها وصيرورتها حتى يمكن التعامل معها فى بلادنا، وبخاصة أن الخطاب الإعلامى الدعائى للكوكبية قد صورها، بعد انهيار «تجربة الاشتراكية» فى الاتحاد السوفيتى السابق وفى دول شرق ووسط أوروبا وانتهاء الحرب الباردة، على أنها تجلل الانتصار النهائى للرأسمالية وخلودها، وأن الخضوع لشروطها بات حتمية مطلقة، وأى خروج عن قواعدها وشروطها، وهى القواعد والشروط التى صاغتها مصالح رأس المال العالمى والشركات الكوكبية، إنما يعنى الخروج من التاريخ وعدم اللحاق بقاطرة النمو والتقدم والتحديث.

وليسمح لى الدكتور اسماعيل، فى هذا الخصوص، أن أشير إلى بعض الملاحظات والاجتهادات والأفكار التى عنّت لى أثناء قراءة هذا البحث القيم.

أول الملاحظات يتعلق بمفهوم الكوكبية نفسه. إذ يبدو لى أننا مازلنا نفتقد التعريف المناسب لهذه الظاهرة. إذ أتصور، أن الكوكبية ليست مجرد «تداخل بين أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون اعتداد يذكر بالدول ذات

السيادة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية» - كما يرى الدكتور اسماعيل. حقاً، إن هذا التداخل، وهذا التجاوز للإجراءات الحكومية وإن كان موجوداً فى هذه الظاهرة، إلا أنه ليس هو المميز الأساسى لها. بل لقد عرفت الرأسمالية فى بعض مراحل تطورها مثل هذا «التداخل»، واستبعاد اعتبارات السيادة الوطنية دون أن يتحدث أحد آنذاك عن الكوكبية. ونشير هنا إلى فترة قاعدة الذهب Gold Standard (١٨١٤-١٩١٤) حيث كانت تلك القاعدة تفرض قيوداً صارمة على سياسات الدولة المالية والنقدية من خلال الامتثال الصارم لـ «قواعد اللعبة». وهى القواعد التى كان احترامها كثيراً ما يؤدى إلى التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلى (النمو الاقتصادى واستقرار الأسعار وتشغيل العمالة) فى سبيل تحقيق الاستقرار الخارجي وتوازن أسعار الصرف. ولاشك أن عالمية قواعد لعبة الذهب، بما فرضته من قيود (أو تجاوز للحكومات) كانت فى الحقيقة لمصلحة نمو الرأسمالية آنئذ نظراً لما وفرته من استقرار نسبى كبير فى أسعار الصرف ومن إدارة تلقائية لعرض النقود والسيولة سواء على الصعيد المحلى أو الصعيد العالمى. فكل ذلك كان مطلوباً ومهماً لتوسع ونمو التجارة الدولية ولتعاظم نمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كذلك نعتقد أن ليس أهم ما يميز الكوكبية هو تصاعد البعد الدولى للرأسمالية، كما هو منعكس الآن فى نمو الصادرات العالمية، وتعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتساع دور الشركات متعدية الجنسية، والنمو المفرط الحادث فى أسواق المال العالمية، أو فى تزايد درجات الارتباط والتشابك بين مختلف دول العالم جراء تزايد التخصص وتقسيم العمل الدولى... فكل هذه الأمور تعبر عن بعض المظاهر المعاصرة للرأسمالية فى صعيدها العالمى. كما لايجوز أن ننسى أن الرأسمالية كانت، منذ لحظة ميلادها، عالمية الطابع منذ حركة الكشوف الجغرافية. وقد ظل هذا الطابع صفة ملازمة لتطور الرأسمالية عبر مراحل نموها المختلفة إلى أن وصلت الآن إلى مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية متعدية الجنسية. **إن جوهر الكوكبية لايكمن فى مظاهرها، وإنما فى مضمونها**. ومضمون الكوكبية، فيما نعتقد، هو أنها عبر ما تنطوى عليه من سياسات وتوجهات وقوى فاعلة، تمثل الآن مشروع الرأسمالية لإدارة أزمتها الراهنة. وينعكس هذا المضمون تحديداً فى السياسات الليبرالية الجديدة التى

ترتكز على الحرية المطلقة لحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أية قيود، وتعويم أسعار الصرف، وإزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفى، وإنهاء أى نوع من التدخل لجهاز الدولة فى الحياة الاقتصادية، وخصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتبنى كل ما هو فى مصلحة رأس المال وبما ينطوى عليه ذلك من نزع معظم مكتسبات العمال والطبقة الوسطى التى تحققت إبان عصر المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن أزمة النظام الرأسمالى تتجلى، منذ ما يزيد على ربع قرن، فى الأزمة الحادثة فى تراكم رأس المال. ومن المعلوم أنه يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم حول ضرورة النمو المستمر لكى تتوفر للنظام الرأسمالى دعائم الصحة والقوة، وأن المحرك الأساسى لاستمرار هذا النمو هو تراكم رأس المال عبر عمليات الادخار والاستثمار. فإذا توقف النمو من خلال تعثر عمليات التراكم، جر معه مشكلات عدة، حيث ينخفض معدل تزايد الدخل، وتتزايد الطاقات العاطلة، وينخفض الاستهلاك والاستثمار الإنتاجى، وما يرافق ذلك من نمو فى البطالة وتدهور فى مستوى المعيشة. ويتمثل جوهر أزمة الرأسمالية منذ ما يزيد عن ربع قرن فى وجود ركود طويل المدى، وأن الادخار أكبر من الاستثمار على صعيد العالم، بسبب الافتقاد إلى وجود منافذ للاستثمار المربح فى مجال الطاقات الإنتاجية المادية بسبب اتجاه معدل الربح نحو التدهور. ويكفى لتأكيد هذا الإفراط الذى حدث فى فوائض رؤوس الأموال بالمقارنة مع فرص الاستثمار، أن نلم بالنمو الهائل الذى حدث فى الأموال التى تتحرك يومياً بآلاف المليارات من الدولارات فى الأسواق المالية الدولية وبما يتجاوز كثيراً حجم التجارة الدولية. ولاشك أن وضعاً كهذا يهدد النظام باندلاع كساد كبير وعظيم يدمر تلك الفوائض المالية مع ما يجره ذلك من آثار وخيمة لرأس المال ومن أخطار توقف مسيرة النمو الهائل والمذهل الحادث فى وسائل الإنتاج وتقنياته فى عصر الثورة العلمية التقنية المعاصرة. ولهذا، وفى ضوء ما هو معلوم عن قدرة الرأسمالية على التكيف مع أزماتها، ومن أجل تجنب هذا الكساد المدمر، جاءت السياسات التى تضمنها خطاب الكوكبية كى توفر مجالات للاستثمار ولاستيعاب تلك الفوائض. وكان أبرز تلك السياسات:

١- «تحرير» قطاع التجارة الخارجية وتعويم أسعار الصرف.

٢- فك القيود والضوابط عن النظام المصرفى كى لاتوجد عوائق تذكر أمام حرية حركة دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى أى بلد (وهو ما يعرف بـ «تحرير» القطاع المصرفى).

٣- إضعاف الدولة والهجوم على أدوارها فى الحياة الاقتصادية حتى يمكن تبرير تخفيف (أو إلغاء) عبء الضرائب المفروضة على رأس المال والدعوة لخصخصة مشروعات القطاع العام لكى تتمكن فوائض الأموال الشاردة من شرائها. وهذا هو جوهر الضجيج الدعائى لما يسمى بالأسواق الناشئة Emerging Markets لبعض البلاد النامية التى تبيع قطاعها العام فى سوق الأوراق المالية وتسمح للأجانب وللشركات الكوكبية بشرائه.

٤- حث وتشجيع الحكومات فى البلاد النامية على تكوين احتياطيات دولية مالية ضخمة تفوق أضعافاً مضاعفة تلك الاحتياطيات التى كان يلزم الاحتفاظ بها فى الظروف العادية، وهو ما تطلب أن يكون هناك ثمن لذلك، هو سعر الفائدة المرتفع، مع استثمارها فى الأسواق المالية الدولية.

٥- الحرص على عدم حل أزمة الديون الخارجية للبلاد النامية، وإنما الاكتفاء بإدارة الأزمة على النحو الذى يجعل هناك ضماناً لاستمرار هذه الدول فى دفع الفوائد المرتفعة والأقساط المستحقة باعتبار أن منفذ «الإقراض» بأسعار الفائدة المعومة والمرتفعة مايزال مربحاً لرؤوس الأموال الفائضة.

٦- الضغط على البلاد النامية والبلاد التى كانت «اشتراكية» لكى تضع سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة تستجيب لمطالب الشركات الكوكبية وعلى نحو يرفع من متوسط معدل الربح المتوقع فى هذه البلاد.

وقد تولت حكومات اليمين المحافظ فى البلدان الصناعية تنفيذ تلك السياسات. وفى البلدان النامية والبلاد التى كانت «اشتراكية» تولت برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى مهمة تطويع هذه البلاد لمطالب الكوكبية. وعلى الصعيد العالمى تولى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتحويل الغات من مجرد اتفاقية اختيارية إلى منظمة عالمية للتجارة الحرة، مهمة تفعيل تلك السياسات على صعيد العالم.

ومع ذلك ظلت الفرص والإمكانات التى أوجدتها سياسات الكوكبية أمام فوائض رؤوس الأموال محدودة نسبياً، ويتركز معظمها فى المجالات ذات الطابع المالى والمضاربى التى يرتفع فيها معدل الربح (ومعدلات الخسارة أيضاً) دون أن يصاحب ذلك توسع مناسب فى مجالات خلق الطاقات الإنتاجية. وقد أشار الدكتور اسماعيل إلى ذلك حينما ذكر بأن: «انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة فى ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة – وأحياناً خسائر فادحة... وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات، والموارد التى توجه لعمليات الإندماج أو الانتزاع، أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجى».

تبقى بعد ذلك مجموعة من التناقضات الهامة التى برزت فى الآونة الأخيرة مع تصاعد موجة الكوكبية، وهى تناقضات أتصور أنها ستكون ذات تأثير حاسم فى المآل الذى يمكن أن تؤول إليه الكوكبية.

وأول هذه التناقضات، هو استفحال التناقض بين رأس المال المكوكب، الذى تمثله الشركات متعدية الجنسية، وبين مصالح العمال والطبقة الوسطى ومختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والمحدود. فقد تصاعدت سياسات الكوكبية مع هزيمة الكينزية ودولة الرفاه، وبات من الواضح تماماً أن إهمال البعد الاجتماعى هو سمة جوهرية من سمات الكوكبية. ففى الوقت الذى تتصاعد فيه أرباح هذه الشركات والفئات المرتبطة بها على نحو فلكى، تتدهور الأحوال المعيشية للعمال وللطبقة الوسطى بشكل صارخ بعد إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة وخفض النفقات الحكومية ذات الطابع الاجتماعى (على التعليم والرعاية الصحية ومشروعات الضمان الاجتماعى...) وبعد خصخصة كثير من مشروعات وأنشطة الحكومة. فقد أصبح ينظر الآن إلى مشاركة العمال ذوى الياقات الزرقاء والبيضاء فى ثمار التقدم التكنولوجى ونمو الإنتاجية فى عالم ما بعد الحرب وإبان دولة الرفاه ونظم الاشتراكية الديموقراطية وأثناء الحرب الباردة، على أنه كان تنازلاً من جانب رأس المال لم يعد له الآن ما يبرره، وأن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت أعباء لا تطاق. لا

عجب، والحال هذه، أن تزامنت الكوكبية مع عمليات إثراء لم تشهد لها الرأسمالية مثيلاً من قبل، مع عمليات أفقار شديد للعمال وللطبقة الوسطى تذكرنا بالمراحل الأولى لنشأة الرأسمالية. ويبدو أن هذا التناقض، الذى يستفحل سنة بعد الأخرى، سوف يخلق احتمالات قوية لإحياء كثير من أشكال الصراع الطبقى وإعادة تكوين قوى اليسار والديموقراطية المناهضة لهذا الوجه اللاإنسانى للرأسمالية المكوكبة، خاصة بعد أن كثر الحديث فى الآونة الراهنة عن ما يسمى بـ «ديكتاتورية العولمة والسوق» من جانب عدد كبير من المفكرين والسياسيين والكتاب الذين أزعجتهم هذه الأوضاع الاجتماعية.

وثانى هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية والعمالة Employment. فمع اتساع حرية الحركة لرأس المال عبر الحدود دون أية عوائق، عمدت كثير من الشركات دولية النشاط ومتعدية الجنسية إلى نقل مصانعها من بلادها الأصلية، حيث ترتفع أجور العمال وينخفض متوسط معدل الربح، إلى البلاد النامية والدول التى كانت «اشتراكية» حيث انخفاض الأجور وتوفر المزايا العديدة التى ترفع من معدل الربح. وكان لذلك، لاشك، علاقة واضحة بزيادة بطالة عمال هذه المصانع. أضف إلى ذلك، أن الثورة التكنولوجية الهائلة المرافقة للكوكبية قد أدت إلى خلق اتجاه، لا رجعة فيه، للاستغناء المتواصل عن العمالة وإلغاء كثير من المهن والوظائف بعد إحلال الإله مكان الإنسان، وتطبيق ما سمى بعمليات إعادة هندسة الوظائف Re-Engineering فى كثير من مواقع التوظف. وكما أوضح جيريمى ريفكين J.Rifkin صاحب الكتاب الشهير: نهاية العمل، الصادر فى عام ١٩٥٥، أنه رغم أن الثورتين الصناعيتين الأولى (١٧٥٠-١٨٥٠) والثانية (١٨٦٠-١٩١٤) قد نجم عنهما بطالة فى المراحل الأولى لهما، إلا أنه عبر الزمن سرعان ما أدت هاتان الثورتان إلى تزايد العمالة والتشغيل ولأن يكون للعمال وللطبقة الوسطى نصيب من الزيادة فى الإنتاجية (من خلال زيادة الأجور الحقيقية بالتوازى مع زيادة الإنتاجية، وتقصير وقت العمل، وزيادة الإجازات السنوية؛ والاستفادة من مشروعات الضمان الاجتماعى). لكن نظرية تساقط الآثار – Down Effects Trickle لا تنطبق هذه المرة على الثورة الصناعية الثالثة، وأن منْ يؤمن بهذه النظرية الآن إنما

يخدع نفسه. ذلك أن ما يميز النمو الهائل الذى حدث فى الإنتاجية فى عصر الكوكبية جراء الثورة التكنولوجية المعاصرة هو استئثار فئة قليلة جداً من الأفراد به. وهؤلاء ينحصرون، تحديداً، فى: رجال الإدارة العليا Top-Management وحملة الأسهم، وعمال المعرفة. وهو الأمر الذى أدى إلى تعميق التفاوت فى توزيع الدخل والثروة القوميين. وزاد الطين بلة، وكما يقول جيريمى ريفكين، أنه على الرغم من زيادة إنتاجية عنصر العمل، إلاّ أن دخل العمل قد انخفض، وأن وقت العمل قد زاد ولم ينقص فى عصر الكوكبية. فكيف يمكن الآن التوفيق إذن بين اعتبارات التقدم التكنولوجى الذى يعتبر الآن إحدى القوى المحركة لتطور البشرية وبين تهميش ملايين الناس وإبعادهم قسراً عن الحياة الاقتصادية؟

وثالث هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية وبين الدولة / الأمة، فالكوكبية وعلى نحو ما أوضح الدكتور إسماعيل، قد فككت من الإطار «الوطنى» للرأسمالية دون أن تخلق إطاراً عالمياً بديلاً (حكومة عالمية أو منظمات عابرة للقارات) يكافئ، أو يعادل، ما كانت تفعله الدولة فى تسيير وضبط الرأسمالية. وتلك قضية على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة إذا ما علمنا أن الدولة، فضلاً عن الدور المحورى الذى لعبته فى نشأة وحماية النظام الرأسمالى فى مراحله الأولى، فإنها كانت تلعب دوراً هاماً فى علاج الأزمات التى تعرض لها النظام الرأسمالى عبر مراحله المختلفة. لكن الدولة نفسها تتعرض، ومنذ فترة لا بأس بها، من جانب الرأسمالية المكوكبة، لعمليات إضعاف شديدة ومتعمدة، وهو أمر سيخلق صعاباً جمة للرأسمالية فى المرحلة القادمة. لقد كان من الممكن فى البلدان الصناعية الرأسمالية فى عالم ما بعد الحرب تنشيط الاقتصاد الوطنى وزيادة فرص التوظف للعمالة المحلية من خلال جرعة منشطة من الإنفاق العام أو بضخ كمية إضافة من رؤوس الأموال فى السوق المحلى، وهو ما كان يؤدى إلى ارتفاع حجم الطلب الكلى وزيادة العمالة وتشغيل الطاقات العاطلة. أما الآن، وفى ظل الكوكبية التى أصبحت تعنى الحرية المطلقة لحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود القومية دونما عوائق، فإن ضخ النقود فى السوق المحلى يمكن أن يؤدى، ببساطة، إلى تسربها إلى دول أخرى لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للسلع المحلية أو للاستثمار فى

الخارج، كما أنه فى ظل ما سمى بعمليات «تحرير» القطاع المالى وقطاع التجارة الخارجية حدثت فوضى هائلة فى السوق المالى، تجلت فى استفحال المضاربات، وانهيار البورصات المالية، وتدهور العملات والتقلبات الشديدة فى أسعار الصرف، وتفاقم علاقات العجز والفائض بين الدول، واستفحال أزمة المديونية العالمية... إلى آخره. فكيف يمكن التوفيق بين استمرار الكوكبية بما تحمله من إمكانات هائلة لنمو حجم الإنتاج العالمى وبين تلك البيئة المضطربة للاقتصاد العالمى، تلك البيئة التى ترفع يوماً بعد الآخر من درجات المخاطرة واللايقين فى المعاملات الدولية.

ورابع هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية، بما عبرت عنه من سياسات وعلاقات اقتصادية واجتماعية ودولية، وبين الديموقراطية. وهو تناقض جد خطير. فالشركات متعدية الجنسية والأقليات المالية القوية تسعى للاستفادة بشتى الطرق من اقتصاديات السوق ومن الليبرالية المنفلتة، مستهدفة فى ذلك تعظيم أرباحها ولو كان ذلك على حساب زيادة البطالة وإلغاء مكتسبات العمال والطبقة الوسطى والشعوب؛ والتنكر لمصالح الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون لهؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم. والأخطر من ذلك كله، هو أن بعضاً من مروجى أيديولوجية الكوكبية يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر فى الدساتير والإطارات الديموقراطية التى ازدهرت فى القرن العشرين. فتلك أمور أصبحت بالية وعتيقة وتحتاج إلى تغيير جذرى. بل هناك من يعتقد أن قيم الديموقراطية وحكم الأغلبية والعدالة الاجتماعية قد باتت قيماً بالية لا تتناسب مع الموجة (الثورة الصناعية) الثالثة. وفى هذا السياق كتب ألفن توفلر Alven Toffler فى أحدث كتبه (بناء حضارة جديدة) يقول: «إن حكم الأغلبية لم يعد كافياً كمبدأ للشرعية فحسب، وإنما أيضاً لم يعد بالضرورة مبدأ ديموقراطياً أو مطوراً لإنسانية البلاد التى تلج عصر الموجة الثالثة». ويدعو توفلر إلى ما يسميه بالمبدأ الراديكالى الأولى لحكومة الموجة الثالثة، وهو سلطة الأقلية Minority Power حيث أصبحت النخب والأقليات هى التى تقود عمليات الإبداع والتطوير، ولهذا يحق لها أن يكون بيدها الحكم وعملية صناعة القرار. ويعتقد توفلر، أن ديموقراطية القرن الحادى والعشرين ستكون هى

«ديموقراطية الأقلية». وهذا الاتجاه المعادى لديموقراطية الأغلبية ولقيم العدالة الإجتماعية هو ما رصده أيضاً عالم الاجتماع الأمريكى ريفكين، حينما أشار إلى أنه فى ظل الكوكبة سيسود ما يسمى بمجتمع الخمس (أى ٢٠٪ من السكان) الذى يستطيع فيه خمس السكان فقط العمل والإنتاج والاستهلاك، أما الأغلبية الباقية (٨٠٪ من السكان) فيعتبرون زائدين عن الحاجة وسيكون مصيرهم التهميش والإهمال التام. ويرى الفيلسوف الفرنسى جاك أتالى، الذى عمل مستشاراً للرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران لمدة عشرة سنوات، أنه مع خسارة الديموقراطية والبرلمانات، سيحل محل ذلك آليات السوق والفساد، وستكون لدينا ديكتاتورية السوق دون أن توازيها مؤسسات ديموقراطية قوية. وفى مثل هذه الظروف، من المحتمل أن تنهار الحضارة الغربية نفسها التى سيضربها فساد القيم التجارية والشك واليأس. ويعتقد، أن أى مسعى لتجنب هذا المصير البائس الذى ستفرضه الكوكبية، يفرض على الحضارة الغربية بأسرها أن تكون أكثر تواضعاً، وأن تعترف بضرورة التوازن بين اقتصاد السوق وبين الديموقراطية. والسؤال هو: هل يمكن تحقيق ذلك؟ وكيف، وبأى قوى اجتماعية؟

تبقى بعد ذلك نقطة هامة، وهى أن كثيراً من الكتّاب قد نظروا إلى الكوكبية على أنها تحويل للعالم إلى سوق عالمية واحدة، وأن هناك مكاناً للجميع فى هذه السوق، شريطة الانصياع اللامشروط لقوانين التنافس، وأن هذا الانصياع كفيل بأن يجلب الخير لجميع المشاركين فيه. ويركز الخطاب الإعلامى للكوكبية الموجّه للبلاد النامية وللدول التى كانت «اشتراكية» على هذا المنطق فى الترويج لمطالب الشركات متعدية الجنسية وما تمليه مصالح النخب والأقليات المالية القوية. وهذا فى الواقع تهافت أيديولوجى فج، وترويج رخيص للأوهام. ذلك أن المروجين لهذه المقولات ينسون، أو يتناسون، أنه لكى يكون التنافس عادلاً وجاداً ومجدياً للأطراف المتنافسة، فإن هذه الأطراف يجب أن تكون متكافئة، أو أقرب للتكافؤ، فى القوة، وإلا «أكل القوى الضعيف» و«ابتلع الكبير الصغير». وليس يخفى أن أحد المعالم المميزة لواقع الاقتصاد العالمى المعاصر هو عدم التكافؤ، والتفاوت فى القوة والموقع والتأثير للأطراف المشاركة فيه. وربما يفسر لنا ذلك، لماذا تتطور الكوكبية الآن إلى «الإقليمية

«Regionalism» وبروز الكتل الاقتصادية الكبرى التى تنحو نحو تكوين قواعد التكامل الإنتاجى والتكنولوجى والتمويلى والنقدى، حتى يمكن تنظيم لعبة الصراع والتنافس على صعيد العالم. وهو صراع سيكون من أجل السيطرة من خلال جدلية القوة والتفاوت. وسيكون العالم الثالث، ومعه فى ذلك الدول التى كانت «اشتراكية»، ساحة التنافس الكبرى. أضف إلى ذلك أن قوة العمل البشرى مستبعدة تماماً من حرية الحركة والتنافس. فالكوكبية قد حدد مضمونها فى منطق الرأسمالية المكوكبة على أنها فقط مجرد الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال. أما قوة العمل فممنوع عليها ذلك. فإذا كان مسموحاً لرأس المال وللسلع أن تقتحم الأسواق والحدود دون أية عقبات، فإن العمل غير مسموح له بذلك. أن رأس المال يمكن أن ينتقل إليه، لكن العكس غير جائز. بل أن البلدان الصناعية المتقدمة قد عمدت فى السنوات الأخيرة، مع استفحال أزمة البطالة فيها، إلى تغيير قوانين الهجرة والعمل والإقامة للأجانب، وأصبحت تعارض الآن استقبال المهاجرين، بل وتسعى إلى طردهم كلما أمكن ذلك. ولكن .. هل يمكن وقف هجرة العمل من الجنوب إلى الشمال بعد تزايد تهميش العالم الثالث وزيادة إفقار شعوبه؟ وماذا ستفعل دول الشمال لدحر غزوهم بعد أن حولت السياسات التى انطوت عليها الكوكبية حياتهم إلى ما يشبه الاحتضار والحرمان والبطالة المستديمة؟

* * *

المبحث السادس

وداعاً ... للتوظف الكامل

الفقر هو الظل الكئيب المرافق للبطالة. والبطالة هى نتاج لأزمة الاقتصاد. من هنا يرتبط علاج الفقر، وما يرتبط به من حرمان، بمواجهة مشكلة البطالة التى لايمكن حلها الا من خلال علاج الازمة الاقتصادية ووضع الاقتصاد القومى على طريق النمو، وعلى أن يتقاسم جميع الناس ثمار هذا النمو. على أنه من السذاجة الآن الاعتقاد بأن آليات السوق والمنافسة يمكن لها أن تعالج مشكلة البطالة. فهذا ما تؤكده حالة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة والحالة المتردية للبلاد النامية التى تتجه الآن نحو ليبرالية السوق.

والحق أن مشكلة البطالة كانت دوما من أبرز الشرور الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزها النظام الرأسمالى عبر مساره التاريخى الطويل، ومن ثم كانت، ومازال، تمثل أهم التحديات لهذا النظام. ولهذا احتل البحث فى أسباب البطالة وطرق مواجهتها أو التخفيف منها والحد من آثارها، مكانة هامة فى الفكر الاقتصادى منذ ولادته وحتى الآن على اختلاف اتجاهاته ومدارسه. وقد كانت هذه القضية، تحديدا، مجالا لصراع فكرى ضخم بين هذه الاتجاهات والمدارس، وهو الصراع الذى أنجب فرعا خاصا فى النظرية الاقتصادية يدرس

الآن تحت مصطلح: الدورات الاقتصادية Business Cycles. ومن يريد أن يحيط بأهم تناقضات النظام الرأسمالى وآليات السوق عليه أن يقرأ فى هذا الفرع الأساسى من فروع النظرية الاقتصادية، خاصة وأن الحديث فى الآونة الراهنة عن سحر آليات السوق وقدرتها الفائقة على علاج الازمات الاقتصادية والاجتماعية قد تحول الى مايشبه الدوجما الايديولوجية التى طمست الحقائق، وغيبت التاريخ، وبلبلت الفكر، وأساءت الى المعرفة العلمية. وهو أمر تتسم به لغة الخطاب للمدرسة الليبرالية الجديدة.

وربما يكون من المفيد لنا أن نلقى اطلالة سريعة جدا على أهم معالم الصراع الفكرى الذى نشب بين المدارس الاقتصادية المختلفة بشأن مشكلة البطالة، وطرق معالجتها عبر مسيرة التطور التى مر بها النظام الرأسمالى، بهدف الوصول إلى رؤية أفضل لفهم هذه المشكلة عموما، وفهمها فى دول العالم ومصر خصوصا.

* * *

ولنبدأ أولا بالاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين كانوا يعتقدون بأن التوظف الكامل Full Employment هو الوضع الطبيعى والعادى الذى يتوازن عنده الاقتصاد القومى، وأنه من غير المحتمل، أو المتصور، وجود بطالة على نطاق واسع (أى أزمة افراط انتاج) لأنهم آمنوا بقانون ساى للاسواق (نسبة للاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى) الذى كان ينص على أن العرض يخلق دوما الطلب المساوى له، ومن ثم يوجد دائما توازن بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى. النمو الاقتصادى اذن لدى هؤلاء الاقتصاديين يمكن أن يستمر وأن يتقدم الاقتصاد القومى دون توقع أية أزمات. ومع ذلك تجدر الاشارة بأن الكلاسيك والنيوكلاسيك اعتقدوا فى احتمال وجود أزمات افراط انتاج جزئية. بمعنى احتمال ظهور بطالة فى قطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى. بيد أنهم اعتقدوا بأن هذه البطالة تقضى على نفسها بنفسها اذا تركت حرية السوق لكى تعمل بطلاقة. ففى هذه الحالة من المتوقع أن تؤدى البطالة - التى هى تعبير عن وجود فائض فى عرض العمل - الى انخفاض الأجور. وانخفاض الأجور يعنى خفضا فى تكاليف الانتاج، مما يغرى رجال الاعمال على توظيف

العمال المتعطلين. المهم اذن عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، لعلاج هذا النوع من البطالة، هو أن تكون الأجور مرنة، أى تتجه نحو الانخفاض اذا كان عرض العمل يزيد عن الطلب عليه. والشرط اللازم لذلك هو عدم تدخل الحكومات ونقابات العمال لتحديد معدلات الأجور. وقد استراح الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين سيطروا بفكرهم على عقول الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية حتى نهاية العشرينيات من هذا القرن، استراحوا لهذا التفسير البسيط الذى أعطوه لمشكلة البطالة وسبل الخروج منها.

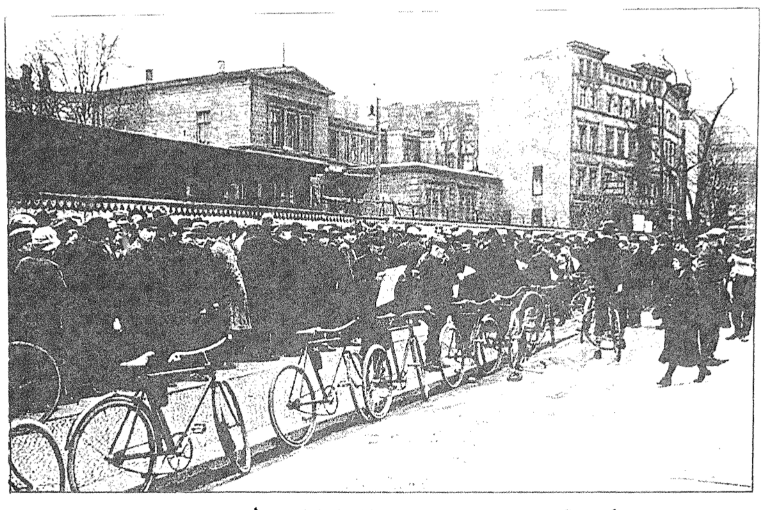
ورغم أن النظام الرأسمالى بالدول الصناعية فى الفترة التى كتب فيها الكلاسيك والنيوكلاسيك مؤلفاتهم قد عرف عددا من الأزمات الاقتصادية المصحوبة ببطالة واسعة (أزمة ١٨١٠، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٦٤، ١٨٧٣، ١٨٩٠ ...) الا أن هؤلاء الاقتصاديين قد نظروا الى تلك الأزمات على أنها قلاقل عابرة لاتنتج من طبيعة النظام الرأسمالى، وانما من فعل السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم كمال الأسواق نتيجة لجمود الأسعار والأجور والموقف المتعنت لنقابات العمال وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة لعلاج البطالة. وظلوا يؤمنون بفكرة التوازن التلقائى للنظام الرأسمالى عند مستوى التوظف الكامل شريطة الالتزام بسياسات الحرية الاقتصادية Laissez Faire.

ثم جاءت أحداث الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) لكى تحطم بقوة هذه الاوهام الفكرية تحطيما تاما. فما حدث فى هذا الكساد كان زلزالا عنيفا أطاح بالمسلمات الفكرية التى كانت تسيطر على عقول الاقتصاديين وأنصار الليبرالية. فقد حدثت بطالة على نطاق واسع جدا فى شتى انحاء العالم (قدرت بأكثر من ١٠٠ مليون عاطل) واستمرت لمدة أربع سنوات متواصلة، وحدث هبوط مريع فى الناتج المحلى فى كل دول العالم، وأفلست البنوك وأغلقت المصانع، وتدهور الاستثمار الى الحضيض، وتدنت حركة التجارة الدولية، وانهارت قيم العملات ونظام النقد الدولى.. الى آخره. هنالك حدثت أزمة ثقة كبيرة وشك هائل فى صحة ما كان يقوله الاقتصاديون عن هارمونية علاقات العرض والطلب والنمو المستمر والتوظف الكامل للنظام الرأسمالى.

ومع تصاعد أحداث الكساد الكبير وتداعياته الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية والخوف من ثورات العمال وزحف النظام الاشتراكى، كان اللورد جون ماينرد كينز، الاقتصادى البريطانى الشهير، قد عكف على اعادة النظر فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى، وأصدر فى عام ١٩٣٦ نظريته العامة فى التوظف والنقود والفائدة، وهى النظرية التى أحدثت انقلابا فكرياً فى مسار النظرية الاقتصادية وصنع السياسات. وقد أثبت كينز ان حالة التوظف الكامل التى ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعى والعادى للاقتصاد القومى ليست الا حالة خاصة جدا، قد تتحقق وقد لا تتحقق، وأن توازن الاقتصاد القومى يمكن ان يحدث عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل. وانتقد بشدة العلاج الذى اقترحه الكلاسيك لمشكلة البطالة عن طريق تخفيض الأجور. فقد أوضح ان نقابات العمال قد غدت قوة لايمكن تجاهلها، وأن الأجور لايجوز النظر اليها على انها مجرد عنصر من تكاليف الانتاج، بل هى - فى نفس الوقت - مصدر هام للدخل وبالتالى أحد الروافد الاساسية فى الانفاق والطلب الكلى، وخفضها يفاقم من الأزمة. وأثبت كينز ان الرأسمالية قد فقدت قدرتها الذاتية على التوازن والنمو والاستمرار، وأنها معرضة، من حين لآخر، لأزمات اقتصادية شديدة. وكانت النتيجة الجوهرية التى توصل اليها تقول: انه مع تزايد الدخل القومى عبر الزمن فى نظام يعتمد على قوى السوق، يزداد الميل للادخار (وبالتالى ينقص الميل للاستهلاك) وفى نفس الوقت ينخفض معدل الربح (الكفاية الحدية لرأس المال) ومن هنا تلوح فى الافق مشكلة عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وظهور حالة من الكساد والبطالة والركود. ولتجنب هذه الأزمة وتحقيق التوظف الكامل لابد على الدولة أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى لكى تسد الفجوة القائمة بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى (من خلال زيادة الانفاق العام وخفض الضرائب وسعر الفائدة حتى ولو أدى هذا الى عجز فى الموازنة العامة للدولة).

كان كينز يدرك تماما أن افكاره هذه تمثل خروجا على الفكر الليبرالى المألوف الذى ساد فى عصره والذى كان يحصر وظائف الدولة فى مجال الحكومة الحارسة التى لاتتدخل الا لحماية الأمن الداخلى والأمن الخارجى، ومن ثم تكون بعيدة عن النشاط الاقتصادى. لكنه حرص على ان يؤكد ان



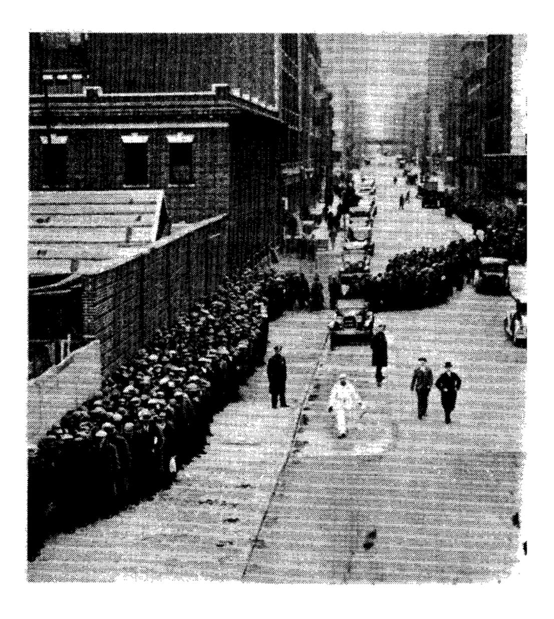
من ذكريات الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) طوابير البطالة للعمال الألمان فى مدينة برلين عام ١٩٣١

سياسة التدخل الحكومى التى دعى اليها هى الكفيلة بحماية النظام الرأسمالى واستمرار نموه بعيدا عن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

على ان ما يعنينا الاشارة اليه فى هذا الخصوص التأكيد على حقيقتين: الاولى – هى ابراز كينز خطورة البطالة على النظام الرأسمالى ومن ثم أهمية تحقيق التوظف الكامل كهدف أساسى للسياسات الاقتصادية. والحقيقة الثانية هى أن تحقيق هذا الهدف لم يعد ممكنا عن طريق آليات السوق، ولهذا يتعين التدخل الحكومى.

وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية انعكست الفلسفة الكينزية بتوجهاتها الجديدة فى صياغة أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الغرب الصناعى، حيث تبنت هذه الدول هدف التوظف الكامل باعتباره هدفا عزيزاً. كما انعكست هذه الفلسفة أيضا فى ظهور ودعم فكرة التأمينات الاجتماعية، حيث قامت فى جميع هذه الدول حركة ضخمة تبحث عن أفضل حماية اجتماعية للعمال. وكان ظهور هذه الحركة متأثرا بالذكريات الأليمة لأزمة الكساد الكبير وبالخوف من نمو الحركة اليسارية فى اوروبا فى عالم ما بعد الحرب الذى كان يعج بألوان عديدة من الفقر والبطالة والبؤس. وتسابقت القوى والاحزاب السياسية فى التفكير فى وضع النظم والقوانين التى تكفل تأمين دخل أساسى لجميع من هم فى حاجة الى الحماية الاجتماعية فى ظل النظام الرأسمالى.

وفى هذا السياق تبرز على وجه الخصوص تجربة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. ففى بريطانيا ظهر **التقرير الشهير الذى وضعه السير وليم بيفريدج فى نوفمبر عام ١٩٤٢**، والذى كان محور اهتمامه هو القضاء على الفقر فى بريطانيا من خلال تمكين الفرد من الحصول على دخل ثابت. ولما كان الفقر ينشأ نتيجة لتعطل الفرد عن العمل، بسبب المرض أو الحوادث أو الشيخوخة، فان تقرير بيفريدج اقترح وضع نظام يكفل تأمينا اجتماعيا للفرد اذا ما تعرض للمرض أو للحوادث أو عندما يبلغ سن الشيخوخة ويكون من شأنه ضمان دفع تعويضات نقدية لتحل محل ما فقده العامل من أجر. وقد تبنت حكومة حزب العمال هذا المشروع وتمت الموافقة عليه فى عام ١٩٤٦. وهو مشروع



من ذكريات الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣)
طابور طويل من المتعطلين يتنافسون لشغل خمسة وظائف فقط
امام احد المصانع بمدينة نيويورك عام ١٩٣٣

أقرب الى التأمين ضد البطالة وذى أوجه متعددة، ويهدف الى ضمان حد ادنى للحياة لكل فرد. كما انه مشروع اجبارى يتسع لكل كاسب للأجور والمرتبات، سواء من يعمل بالصناعة أو الزراعة أو الخدمات. ويتم تمويله عن طريق اشتراكات العمال واصحاب الاعمال والحكومة. ومنذ ذلك الوقت نما هذا النظام فى بريطانيا، وأصبح من أهم وسائل الحماية الاجتماعية للعمال.

أما فى الولايات المتحدة الامريكية فانه بعد أن سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية، دار جدل كبير حول أهداف السياسة الاقتصادية الامريكية ووسائل تحقيقها. واحتلت مشكلة المحافظة على التوظف الكامل المكان المركزى فى هذا الجدل. فقد كانت ذكريات الكساد الكبير لاتزال شبحا يؤرق بال الامريكيين. وآنذاك ظهر تيار فكرى كينزى ذى نزعة تشاؤمية، وكانت وجهة نظره تتمثل فى انه لما كانت آلة الحرب قد حققت التوظف الكامل من خلال ما خلقته من حجم ضخم للطلب الكلى، فانه بانتهاء الحرب سوف تواجه الرأسمالية الامريكية أزمات شديدة وسوف تتعرض لحالات من الركود والبطالة. وانبرى فريق آخر من الكينزيين يرد على ذلك التيار بالقول، بأنه من الممكن المحافظة على التوظف الكامل فى عصر السلام بمساعدة جهاز الدولة من خلال سياسة الانفاق العام، وان الدولة يجب ان تلعب دورا تعويضيا ومكملا لنشاط القطاع الخاص، بحيث تعمل على انعاش السوق خلال فترات التدهور الدورى للنشاط الاقتصادى وأن تسحب الدولة يدها كلما اقترب التغير الدورى للنشاط الاقتصادى من منطقة التوظف الكامل ولاح خطر التضخم فى الافق. على أن أهم ما ظهر فى هذا الجدل هو **مشروع قانون التوظف الذى قدمه السناتور جيمس أ - موراى فى يناير ١٩٤٥**. وهو مشروع كان ينص على ان جميع العمال الامريكيين، القادرين على العمل والراغبين فيه، لهم الحق فى العمل النافع والمجزى الدائم. وأن سياسة الولايات المتحدة يجب ان تضمن فى كل وقت هذا الحق، مما يعنى أن الدولة يجب أن تتخذ ما تراه مناسبا لتحقيق هدف التوظف الكامل، سواء كان ذلك من خلال نشاط القطاع الخاص أو من خلال الاستثمارات العامة والانفاق العام. وأنفجر فى الكونجرس الامريكى آنذاك سجال عنيف حول صياغة هذا القانون والاهداف التى سعى اليها. ولكنه أقر فى

عام ١٩٤٦ بعد أن طرأت عليه بعض التعديلات. فاستبدلت كلمة «اقصى توظف» بدلا من عبارة «التوظف الكامل» وجاءت صياغته حلا وسطا بين آراء أولئك الذين كانوا يخشون أن تستخدم الحكومة سلطتها لضمان التوظف الكامل، وبين هؤلاء الذين كانوا يخشون أن لاتمارس الحكومة سلطتها على نحو لا يضمن تحقيق هذا الهدف العزيز.

وبالاضافة الى قانون التوظف الذى لعب دورا هاما فى صياغة أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية فى عالم ما بعد الحرب كانت حكومة الرئيس روزفلت فى عام ١٩٣٥ قد قررت قانونا للتأمين ضد البطالة، يوفر للعامل مبلغا من الاعانة فى حالة تعطله، وهو مبلغ يتفاوت من ولاية لأخرى بحسب ظروفها وتشريعاتها، ويتم تمويله من خلال ضرائب الولايات والاعانات من الحكومة الفيدرالية.

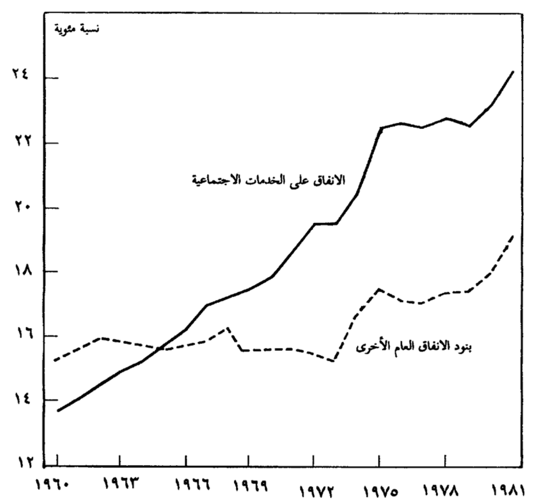
والواقع أن ما حدث فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بشأن تبنى أهداف التوظف الكامل والتوسع فى مظلة التأمينات الاجتماعية قد تم أيضا فى مختلف دول الغرب الصناعى بعد ان تيقنت حكومات هذه الدول ان دورها الاجتماعى هام جدا فى تحقيق الاستقرار لنمو النظام الرأسمالى فى عالم ما بعد الحرب. وزاد الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية (اعانات التعليم والصحة والاسكان ومساعدة الفقراء والمعوقين والشيوخ..) وبمعدلات أعلى من معدلات نمو بنود الانفاق العام الاخرى (انظر الشكل رقم ٦-١). وهى الزيادة التى رسمت أسس ماسمى بدولة الرفاه فى الولايات المتحدة الامريكية ونظم الاشتراكية الديموقراطية فى دول أوروبا الصناعية.

وأيا كان الأمر، فان هذا التوسع الكبير الذى حدث فى مصروفات الضمان الاجتماعى قد أدى لتحقيق مكاسب لابأس بها للطبقة العاملة وللطبقة المتوسطة. وهى مكاسب كان من الصعب تصورها دون وجود هذا الدور الجديد للدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى وسعيها للتوظف الكامل. على ان ذلك كان له مردود اقتصادى هام ساعد فى انعاش قوى السوق وزيادة دوران عجلات الانتاج من خلال ما وفرته المدفوعات التحويلية والتأمينات الاجتماعية من روافد مستمرة للطلب المحلى. كما كان لهذه المدفوعات آثار سياسية، تمثلت فى اضعاف قوة نقابات العمال والحركة اليسارية التى كانت تزعج الطبقة الرأسمالية.

شكل رقم (٦ – ١)

من معالم دولة الرفاه

تطور الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية فى اكبر سبعة دول رأسمالية أعضاء فى الـ OECD خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٨١



Source: D. Lal and M. Wolf (eds.): *Staglfation, Savings and the State*, A World Bank Research Publication, Oxford University Press, p. 302.

لكن هذه المدفوعات، من ناحية أخرى، كانت تمثل تكلفة اجتماعية لرأس المال (تمثلت فى الضرائب والمساهمات فى مصروفات التأمينات الاجتماعية التى دفعها أصحاب الاعمال). لكن الطبقة الرأسمالية تحملت عبئها آنذاك، على مضض، بسبب الازدهار اللامع والمستقر الذى كانت تمر به الدول الرأسمالية الصناعية فى عالم ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧١) وبسبب ظروف الحرب الباردة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى آنذاك.

أما فى البلاد النامية التى حصلت على استقلالها السياسى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد برز فيها بشكل واضح الدور الاقتصادى والاجتماعى الذى لعبته الدولة الوطنية فى مواجهة الارث الاستعمارى ولتحقيق التنمية. فقد زاد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لمواجهة التشوه الهيكلى فى بنيانها الانتاجى الذى فرضه عليها نظام التخصص وتقسيم العمل الدولى ابان الفترة الاستعمارية. كما ان هذا التدخل أملته أيضا اعتبارات ضعف الطبقة الرأسمالية المحلية وعجزها عن تحقيق مهام التنمية. كما املته أيضا ضرورات الارتقاء بمستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين الذين كانوا يعانون من ثالوث الفقر والمرض والجهل. وكانت جميع نظريات التنمية (تقريبا) التى ظهرت فى تلك الآونة تدعو الى، وتبرر، التدخل الحكومى. ولهذا زاد حجم الانفاق الحكومى فى الدول النامية زيادة واضحة. فبعد أن كانت نسبة هذا الانفاق الى الناتج القومى الاجمالى تتراوح فيما بين ٥-١٠٪ فى الفترة السابقة على نوال الاستقلال السياسى، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٦٪ فى عام ١٩٨٥ (كمتوسط لجميع البلاد النامية). وفى خضم هذا التدخل الحكومى، ارتفع حجم الأرصدة المخصصة للاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية واقامة بعض الصناعات التحويلية وكثير من مشروعات التنمية الزراعية. وزادت المخصصات المالية الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الاسكان، المرافق العامة..) وكذلك مصروفات الضمان الاجتماعى. وأخذت كثير من هذه البلاد بنظم التأمينات الاجتماعية. كما لعبت الموازنة العامة للدولة دورا مهما فى اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمحرومين. وفى ضوء ذلك كله، تحققت بالفعل كثير من المنجزات الايجابية فى مجال التنمية وخفض معدلات البطالة وتحسين

مستوى المعيشة، وان كانت تلك المنجزات على مدار العقود الأربعة الماضية لم ترق الى المستوى الذى يحقق الرفاه لشعوب هذه البلدان ويصون استقلالها السياسى ويحقق تحررها الاقتصادى ويخفف عنها قيود التبعية للخارج.

والفكرة الأساسية التى نود التأكيد عليها من ذلك كله هى، **أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وزيادة دورها فى مجال التوظف فى البلاد النامية لم يكن دافعه الجوهرى هو التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية الدورية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى، كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية الصناعية، بل كان دافعه الجوهرى هو التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشة بسبب عجز الرأسمالية المحلية وضخامة حجم الارث الاستعمارى اللعين**. ولهذا يكتسب التدخل الحكومى ومبرراته فى البلاد النامية طابعا خاصا.

والآن ...

اذا كانت هناك ثورة مضادة فى بلاد الغرب الرأسمالى قد حدثت ضد الكينزية، منذ اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية فى السبعينيات من خلال صعود تيار الليبرالية الجديدة، وهو التيار المعادى لسياسة التدخل الحكومى ويريد العودة بالرأسمالية الى ايام صباها الأولى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن طريق التحجيم الشديد لدور الدولة وبيع مشروعاتها العامة واطلاق قوى السوق وتجريد الدولة من دورها الاجتماعى والتخلى عن هدف التوظف الكامل، وهى الثورة التى فشلت فشلا ذريعا فى ان تعالج أزمة الرأسمالية فى معاقلها المركزية (دول الغرب الصناعى) فما أخطر الاعتقاد بملاءمة هذه الثورة وتوجهاتها فى حالة البلاد النامية.

ولنأخذ هنا فقط قضية البطالة، وهى محور هذه المقالة، لكى نوضح الفشل الذريع الذى منيت به الليبرالية الجديدة فى معالجة هذه القضية التى باتت الآن اخطر قنبلة تربض فى بنيان الرأسمالية المعاصرة.

فقد ذهب اللبيراليون الجدد الى الاعتقاد بأن ارتفاع معدلات البطالة فى دول الغرب الصناعى فى السبعينيات لايعود الى نقص الطلب الكلى الفعال، كما كان يرى كينز، بل انه يعود أساسا الى ضعف قوى العرض الكلى. وانه يلزم

لانعاش قوى العرض واستيعاب البطالة ابعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، لان هذا التدخل شل من كفاءة ميكانيزم الاسعار فى سوق العمل. وأن المسئول الأول عن البطالة هو تبنى الحكومات هدف التوظف الكامل واعانات البطالة. ويشير الليبراليون فى هذا الخصوص الى انه فى المراحل الأولى من نمو الرأسمالية كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض معدلات الأجور حينما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه. أما الآن فان نقابات العمال واعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، فاعانات البطالة التى تمنحها حكومات الدول الرأسمالية جعلت العمال العاطلين غير عائبين بالبحث عن فرص العمل. والعلاج الذى يقترحونه هو أن تقلل الدولة الى ادنى الحدود من اعانات البطالة واشكال الضمان الاجتماعى الاخرى حتى تعود الحياة من جديد لقوى العرض والطلب فى سوق العمل. بل ان بعض الليبراليين الجدد لم يخجلوا من أن يشيروا الى ان حل معضلة البطالة يجب ان يكون من خلال القبول بالمزيد من البطالة. فمن شأن ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل، وبعد الغاء اعانات البطالة واشكال الضمان الاجتماعى الاخرى، ان يضطر هؤلاء للبحث عن العمل والقبول بمعدلات الأجور المنخفضة التى ستغرى رجال الاعمال على استئجارهم وتشغيلهم. ويعترف الليبراليون الجدد، ان تلك السياسة الجديدة للتوظف قاسية، ومريرة، ولاتخلو من آلام. ولكن لامناص من تقبلها. والمهم هو توافر الارادة السياسية التى تقبل هذا التحدى. وواضح، ان هذه المرارة التى يتحدث عنها الليبراليون الجدد لن يتجرعها الا الفقراء ومحدودى الدخل.

حقا، لقد استجابت كثير من دول الغرب الصناعى لهذه الوصفة الليبرالية الجديدة، فاتجهت الى ضغط مصروفات الضمان الاجتماعى وخفض اعانات البطالة فى السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، وهو ما ترجم فى النهاية بالتضحية بدولة الرفاه، فهل كانت تلك الوصفة ناجعة فى حل مشكلة البطالة فى هذه الدول؟

الواقع يقول.. لا، لم تتمكن هذه الدول من علاج أزمة البطالة، بل تفاقمت اكثر. ففى الولايات المتحدة الامريكية وصل معدل البطالة فيها الى ٧٫٣٪ من اجمالى قوة العمل، وفى بريطانيا ١٠٫٥٪، وفى المانيا ٧٫٤٪ وفى

ايطاليا ١٠ ٪ وفى كندا ١١٫٥ ٪ وفى فرنسا ١٠٫٥ ٪ وذلك فى عام ١٩٩٢.
وواكب ذلك تدهور بليغ فى أحوال البشر ومستوى معيشتهم، وهو الأمر الذى انعكس فى تفاقم الاوضاع الاجتماعية والسياسية والامنية (الجريمة، العنف، التطرف، بروز النزاعات العرقية.. الى آخره).

* * *

اما فى حالة البلاد النامية، فالأمر فيها اكثر خطورة، سواء نظرنا الى البطالة فيها من منظور الحجم أو من منظور الاوضاع الاجتماعية التى يعيش فى كنفها العاطلون. فمنذ أن دخلت هذه البلدان النفق المظلم للديون الخارجية منذ نهاية السبعينيات، حينما ارتفع حجم هذه الديون الى آفاق عليا وتفاقمت خدمة أعبائها، وبدأت تلتهم الشطر الاكبر من موارد النقد الاجنبى وأية زيادة تحدث فى الدخل، ومنذ ان توقفت فيها جهود التنمية بسبب تأثير أزمة الكساد العالمى عليها وهشاشة نظمها الاجتماعية وفشلها فى ادارة ازماتها الاقتصادية، اضطرت هذه الانظمة الذهاب لنادى باريس ونادى لندن لاعادة جدولة ديونها. وهو الأمر الذى انتهى بها الى ان تترك مهمة صناعة القرار الاقتصادى وتحديد توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) من خلال قبولها لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى ذات الطابع الليبرالى. وهى البرامج التى تهدف فى جوهرها الى احداث موجة انكماشية فى هذه البلاد، ويكون من شأنها تحقيق وفرة فى الموارد لتدعيم قدرة تلك البلاد على دفع اعباء ديونها الخارجية مستقبلا، فضلا عن فتح هذه البلاد أمام حركة فائض السلع ورؤوس الأموال التى تنساب من الدول الدائنة (تحرير التجارة الخارجية، وخلق مناخ موات لزيادة معدل الربح للاستثمارات الاجنبية). وليس يخفى ما أدت اليه هذه البرامج الانكماشية من زيادة تفاقم البطالة وعلى نحو لم تشهده هذه البلاد منذ أن حصلت على استقلالها السياسى. صحيح ان البطالة فى تلك البلاد قد بدأت تتجه نحو التزايد قبل تطبيق هذه البرامج، إلا ان تلك البرامج عمقت من زيادة البطالة. ففى خضم تنفيذ هذه البرامج تتدهور معدلات الاستثمار، وترتفع الاسعار، وتتخلى الحكومات عن تنفيذ برامج التنمية والتصنيع والتوظف، وتتردى الدخول الحقيقية للناس. هذا فى الوقت الذى يعجز فيه القطاع الخاص ان يحل

مكان الدولة فى قيادة التنمية واستيعاب العمالة الجديدة. ولهذا فالبلدان النامية التى طبقت هذه البرامج زادت فيها معدلات البطالة على نحو اكبر من البلاد التى لم تطبق هذه البرامج.

ولايقل عدد العاطلين فى البلدان النامية حاليا عن ثلاثة أرباع مليار عامل. واذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو السكانى فيها فالصورة تبدو سوداء تماما بالنسبة لمستقبل العمالة فيها. حيث يتعين خلق حوالى مليار فرصة عمل جديدة على مشارف القرن القادم لمواجهة هذا المأزق، وهو ما يعنى ضرورة ان يكون معدل زيادة العمالة الجديدة اكثر من ٤ ٪ سنويا خلال عقد التسعينيات. وهو أمر أقرب للسراب.

ويعانى العاطلون فى البلدان النامية من **هزال الحماية الاجتماعية لهم**. فنظم التأمينات الاجتماعية فيها ضعيفة ومواردها شحيحة، وتغطى فقط بعض القطاعات وبعض العاملين فيها. ولايوجد فى هذه البلدان نظم اعانة للبطالة باستثناء بعض الانظمة الهزيلة فى اوراجواى وشيلى والارجنتين. وتجدر الاشارة هنا، الى ان حكومة كوستاريكا كانت قد اعدت مشروعا للتأمين ضد البطالة فى عام ١٩٨٣ يتم تمويله من خلال مساهمات العمال ورجال الاعمال. لكن وقوف هؤلاء الاخيرين والبنك الدولى الذى كان يتفاوض آنذاك مع الحكومة لوضع برنامج للتكيف الهيكلى، قد حال دون ظهور المشروع. وفى الصين الشعبية، التى بدأت تتجه نحو النظام الرأسمالى، فقد بدأت بتطبيق نظام فعال للتأمين ضد البطالة، وبمقتضاه تقتطع الحكومة من رصيد الأجور ١ ٪. ويذهب ١٢ ٪ من الاموال المجمعة لدعم رواتب التقاعد و١٤ ٪ منها يخصص للانفاق على الخدمات ودعم متاجر التجزئة، والمبلغ المتبقى يذهب كمدفوعات لاعانات العاطلين. وقد بلغت الاموال الفائضة فى هذا المشروع ٣٦٧ مليون دولار امريكى سنويا فى الآونة الأخيرة.

وعلى أية حال، فان **أهم أشكال الحماية الاجتماعية للعاطلين فى البلدان النامية انما تتمثل فى التضامن العائلى**، أى مساعدة أفراد العائلة لبعضهم البعض فى حالات الشدة والعوز، وهو ماكان يتجلى فى ذهاب جزء هام من تحويلات العمال المغتربين لمساعدة ذويهم. **كما ان هذه الحماية الاجتماعية للعاطلين**

كانت تجد سندا لها فى الدعم السلعي الذى كانت تخصصه الحكومات للمواد التموينية الضرورية وفى النفقات التحويلية العامة ذات الطابع الاجتماعى وفى الانفاق على التعليم والصحة والاسكان الشعبى. ثم جاءت برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى لتضرب هذه الحماية فى الصميم. من هنا فان درجة القسوة التى تتسم البطالة بها فى البلدان النامية عالية جدا لو قورنت بقسوة البطالة فى الدول الرأسمالية الصناعية. اذ لازالت الحماية الاجتماعية التى توفرها حكومات هذه الدول للعاطلين فيها توفر الحدود الدنيا من المعيشة الانسانية، رغم الانتقاص الذى حدث فيها فى ضوء السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة فيها. ما بالنا اذا علمنا ان مصروفات الضمان الاجتماعى فى الدول الرأسمالية الصناعية قد قدرت بما نسبته ٩ر٥٪ من الناتج القومى الاجمالى فيها مقابل ٤ر١٪ فى البلاد النامية فى عام ١٩٨٧.

* * *

واذا نظرنا الآن الى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى، فسوف نلحظ ان الليبرالية الجديدة المطروحة الآن، كاطار عام لما يسمى بالنظام العالمى الجديد، قد أدت الى تعقيد مشكلة البطالة فى مختلف انحاء المنظومة. فقد أدت هذه الليبرالية، وبخاصة فى ضوء تدويل الاقتصاد العالمى، الى زيادة البطالة داخل مراكز هذه المنظومة من خلال هجرة كثير من الصناعات التحويلية التى تعتمد على العمالة الكثيفة الى بعض البلاد النامية مما أثر على زيادة عدد المتعطلين الذين كانوا يعملون فى هذه الصناعات (ومن امثلة ذلك: صناعة المنسوجات والسفن والاحذية والمنتجات الجلدية وتجميع السيارات والاجهزة الاليكترونية..). كما فشلت هذه الليبرالية فى توفير سبل الانعاش وعودة الحياة لتراكم رأس المال وسوق العمالة فيها. أما الدول التى كانت اشتراكية والتى تطبق الآن نوعا من الليبرالية الهمجية، فان صورة البطالة فيها قاتمة للغاية، وتزداد قتامة يوما بعد الآخر.

ويبدو لنا، أن مراكز المنظومة الرأسمالية العالمية التى تمر منذ بداية السبعينيات فى أزمة هيكلية، تراهن الآن على النتائج التى تتمخض عن سياسات التكيف الليبرالية المفروضة الآن على البلاد النامية والدول التى كانت اشتراكية

كأحد المحاور الرئيسية لعودة الحيوية لتراكم رأس المال فى تلك المراكز. فعبر هذه السياسات الليبرالية يتم اضعاف الدولة وابعادها عن التدخل فى الحياة الاقتصادية. كما يتم الترويج لسياسات حرية التجارة، أى حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال. لكن ليس من المسموح به حرية انتقال الأيدى العاملة من هذه البلدان الى تلك المراكز. بل على العكس، تسارع هذه المراكز بغلق أبواب الهجرة اليها. واكثر من ذلك تحاول التخلص من العمالة الاجنبية الموجودة بها. والنتيجة الرئيسية لهذه الليبرالية الناقصة والمشوهة هى انتقال رأس المال الى العمل، وليس انتقال العمل الى رأس المال. والسياسات الليبرالية الجديدة وتفاقم أحوال الجيش الاحتياطى للعمل فى هذه البلدان يساعد على هذه الحركة ذات الاتجاه الواحد، التى سرعان ما تتحول الى حركة فى الاتجاه المضاد (من هذه البلدان الى تلك المراكز) ولكن فى شكل تيارات منزوحة من الفوائض الاقتصادية.

* * *

لقد غاب عن أذهان الليبراليين الجدد أن هناك ثورة هائلة قد حدثت فى قوى الانتاج بسبب طبيعة التقدم التقنى والعلمى الذى أدى الى قفزة شديدة فى الانتاجية والى احلال فنون الانتاج الحديثة مكان العمل الانسانى، **وأصبحت الرأسمالية المعاصرة تتسم بظاهرة جديدة لم تعرفها من قبل، وهى ظاهرة النمو بدون فرص عمل جديدة.** ففى الفترة ما بين ٧٣– ١٩٧٨ كان متوسط معدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى فى فرنسا ١ر٢ ٪ بينما كان متوسط معدل النمو السنوى للعمالة فيها، خلال نفس الفترة، ناقص واحد، وفى المانيا كانت النسب ٨ر١ ٪ و –٩ر٠ ٪، وفى بريطانيا ٣ر١ ٪ و – ٥ر٠ ٪ على التوالى خلال نفس الفترة. وحتى فى البلاد النامية حدثت فيها هذه الظاهرة. فقد لوحظ ان معدلات نمو الناتج المحلى فيها فى السنوات الاخيرة (على الرغم من تواضعها) تفوق معدلات نمو فرص العمل، وهو الأمر الذى يفاقم من البطالة. وحتى الشركات دولية النشاط التى اتجهت للاستثمار فى بعض هذه البلدان، فانه على الرغم من كبر حجم المبالغ التى استثمرتها فيها فإنها لم تخلق اعدادا كبيرة من فرص العمل، بسبب طبيعة نشاط هذه الشركات من ناحية، وطبيعة فنونها الانتاجية المكثفة لرأس المال، من ناحية أخرى.

ويبدو أن السبب الجوهرى لظاهرة النمو بدون فرص عمل فى الرأسمالية المعاصرة يتمثل فى أن التكنولوجيا السائدة - كما يشير لذلك تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ - «أصبحت تعكس النمط القائم لتوزيع الدخل. فنسبة ٢٠٪ من سكان العالم تحصل على ٨٣٪ من دخل العالم، وهو ما يمثل خمسة أمثال القدرة الشرائية الموجودة لدى أفقر نسبة ٨٠٪ من البشرية. ومن الواضح ان التكنولوجيا ستسير حسب أفضليات اعضاء المجتمع الدولى الاغنى». واذا استمر هذا الوضع فلن يكون هناك حل لمشكلة البطالة فى اطار النظام الرأسمالى. فمشكلة العمالة الآن لم تعد مشكلة تفاوت كمى بين عرض العمل والطلب عليه، وانما مرتبطة بطبيعة التغير الجذرى الذى يحدث الآن فى قوى الانتاج. ويبدو ان علاقات الانتاج (الملكية والتوزيع) فى الرأسمالية المعاصرة أصبحت معيقة لاستمرار هذا التغير الذى ينطوى الآن على إمكانات هائلة للوفرة وحل عذاب البشرية، لان نسبة الـ ٢٠٪ الاغنى، سواء على صعيد العالم أو الصعيد المحلى، غير مؤهلة لان تضمن استمرار التراكم والنمو فى المستقبل.

ولما كان البشر هم عماد أية مجتمع، فان استمرار تهميشهم، والحكم عليهم بالبطالة المستديمة، أمر لايمكن تصوره لآماد طويلة، فهل باتت قضية تجاوز الرأسمالية مسألة تلوح فى الأفق. ربما.

* * *

المبحث السابع

درس من شــيلى . . . *

كم كان بودى ان تبدأ د. سهير معتوق بحثها القيم الذى خصصته لتقييم تجربة برنامج التثبيت الاقتصادى فى شيلى خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ بمقدمة، ولو صغيرة، عن الفترة الهامة التى سبقت مباشرة تطبيق هذا البرنامج. اعنى بذلك فترة الحكم الديموقراطى التى عرفتها شيلى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ تحت قيادة ما عرف آنذاك بحكومة «الوحدة الشعبية» التى رأسها الدكتور سلفادور الليندى. وهى عبارة عن حكومة إئتلاف وطنى، جاءت بالانتخاب الديموقراطى الحر، وكانت تضم ستة احزاب متباينة فى الرؤى والمصالح بحكم ما كانت تمثله من قوى اجتماعية مختلفة. ذلك انه اذا كانت الطغمة العسكرية التى جاء بها الجنرال بينوشيه فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣ عن طريق انقلاب دموى فاشى هى الثورة المضادة التى انهت حكم «الوحدة

(*) تعليق على بحث الدكتورة سهير معتوق تحت عنوان: تجربة الاصلاح الاقتصادى فى شيلى (١٩٧٣-١٩٨٢) وآثارها التوزيعية، فى ندوة عقدت بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة لمناقشة موضوع: الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية، خلال الفترة ٢١- ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢.

الشعبية»، فإن برنامج التثبيت الاقتصادى الصارم (الذى اسمته الباحثة ببرنامج «الاصلاح الاقتصادى») كان فى الحقيقة هو الترجمة الاقتصادية لهذه الثورة المضادة والذى انهى - بالعنف الدموى - كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى سارت عليها حكومة سلفادور الليندى. وكانت الديكتاتورية العسكرية التى صادرت حقوق الانسان وارتكبت افظع الجرائم فى حق الشعب الشيلى، هى الاطار العام الذى حكم تنفيذ كل بنود برنامج التثبيت خلال الفترة محل البحث.

وهنا اسمحوا لى، ان أتعرض - بإيجاز شديد - للظروف التى احاطت بالاقتصاد الشيلى خلال فترة حكم «الوحدة الشعبية» عشية الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج التثبيت، قبل ان اعلق على النتائج التى جاءت فى هذه الدراسة.

كانت المعالم الاساسية لصورة الاقتصاد الشيلى فى بداية عقد السبعينيات تعكس السمات النموذجية لاى اقتصاد متخلف وتابع، وان كان قد قطع شوطاً محدوداً فى مجال التصنيع. فهو اقتصاد يغلب عليه اساساً انتاج المواد الخام (النحاس) الذى يعتمد عليه فى تمويل وارداته من السلع المختلفة. وكان مستوى معيشة السواء الاعظم من الشعب فى تدهور شديد، مع وجود بطالة واسعة، وتفاوت حاد فى توزيع الدخل والثروة، مع استشراء تضخم جامح. وكان الاقتصاد الشيلى اقتصاداً مفتوحاً، وتسيطر على القمم الاساسية فيه رؤوس الاموال الأجنبية. وفى عام ١٩٦٩، أى فى نهاية حكم الرئيس إدواردو فراى بلغ حجم رؤوس الاموال المستثمرة الاجنبية فى شيلى ١٫٣ مليار دولار، وتبلغ حصة الولايات المتحدة منها ٨٠٪. وفى نفس هذا العام بلغت الديون المستحقة على شيلى ٢٫٨ مليار دولار، وهو رقم مرتفع للغاية بمعايير تلك الفترة. وآنذاك كان صندوق النقد الدولى قد فرض تأثيره على السياسات الاقتصادية الداخلية من أجل تأمين سداد هذه الديون. بيد ان الارتفاع الشديد الذى شهدته اسعار النحاس فى السوق العالمى آنذاك، فضلاً عن انسياب القروض الخارجية، كان يوحيان بصورة زاهية - ولكن غير حقيقية - عن الوضع الاقتصادى عامة، وعن ميزان المدفوعات خاصة.

وحينما استطاع الدكتور سلفادور الليندى أن يفوز بالرئاسة عن طريق الانتخاب الديموقراطى، كانت الوعود التى فاز على أساسها تتمثل فى تأميم مناجم النحاس وتنمية الاقتصاد الشيلى وتنويع هيكلة وتحسين مستوى معيشة الفقراء ومحدودى الدخل وتوفير كوب لبن لكل طفل فى شيلى. كما جاء فى هذه الوعود، تعديل الاتفاق المعقود مع صندوق النقد الدولى ووضع حد لعمليات تخفيض قيمة الاسكوده.

وعقب تسلم السلطة شرعت حكومة الوحدة الشعبية فوراً فى تنفيذ هذه الوعود وسط مصاعب اقتصادية وتحديات خارجية شديدة. وخلال السنة الأولى من حكم الليندى، قررت الحكومة زيادة كبيرة فى أجور العمال، مما أدى الى ارتفاع النصيب النسبى للأجور فى الدخل القومى من ٤٢ ٪ الى ٥٠ ٪. ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الاستهلاك العائلى بنسبة ١٣ ٪ فى هذه السنة. وخلق ذلك حالة انتعاش فى قوى الطلب المحلى وخفض فى حجم الطاقات العاطلة. وزاد حجم الناتج المحلى بنسبة ٨٫٥ ٪ فى عام ١٩٧١ . وانخفضت البطالة الى ٦ ٪، ولم يتعد معدل التضخم عن ٢٠ ٪ بسبب الرقابة على الاسعار، وهو معدل متواضع جداً اذا ما وضع فى سياق تطور التضخم فى شيلى بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالاضافة الى ذلك زاد الانفاق العام على الخدمات الصحية. وتم توفير كوب لبن لكل طفل فى اليوم. كما نفذت الحكومة وعدها بشأن تأميم مناجم النحاس التى كان الامريكيون يملكونها، وتم ايضا تأميم البنوك الاجنبية.

هذه التغيرات الهيكلية والسريعة كان من الحتمى ان تجر معها ردود فعل شديدة داخلياً وخارجياً. بيد ان حكومة الوحدة الشعبية لم تستطع ان تقدر الحجم الحقيقى لردود الافعال هذه، ولم تتحرك بسرعة لمواجهتها. وكان ذلك ضمن الاخطاء القاتلة لهذه التجربة.

* فمن ناحية أولى، كان من شأن الزيادة التى حدثت فى الأجور والدخول النقدية ان تجر معها زيادة واضحة فى الطلب على الواردات وخصوصاً الواردات الاستهلاكية. وقد عارضت الحكومة تقييد الواردات – وهى المعارضة التى عكست المصالح المتباينة التى كان ينطوى عليها إئتلاف «الوحدة الشعبية»

على اساس انه من الممكن تأمين تمويل الواردات من خلال التوسع فى الصادرات (اساساً النحاس).

* ومن ناحية ثانية، كان من الطبيعى ان يؤدى تأميم مناجم النحاس الى ردود فعل ذات **طابع ثأرى** من جانب الشركات الامريكية، خصوصاً وان حكومة الليندى قد قبلت مبدأ تعويض هذه الشركات، ولكن على اساس خصم الارباح غير العادية التى حولتها من شيلى فى الماضى من قيمة التعويضات. وهو مبدأ لم ترض به هذه الشركات وأثار غضب الولايات المتحدة. ولم تفلح المفاوضات التى اجراها وزير خارجية شيلى مع هنرى كيسنجر فى الوصول الى حل. ومن هنا بدأت الولايات المتحدة تفرض حالة حصار اقتصادى على شيلى. وطالبت شركات النحاس الامريكية حكومة الولايات المتحدة بضرورة مصادرة المصالح والممتلكات الشيلية فى امريكا ومنع تصدير قطع الغيار والآلات التى تلزمها. كما توقف البنك الدولى وبنك التنمية الامريكى عن اعطاء القروض لشيلى.

وزاد الطين بله انخفاض اسعار النحاس فى السوق العالمى. وبدأت تلوح فى الافق فى اواخر السنة الثانية لحكم الليندى بوادر ازمة طاحنة فى النقد الاجنبى. وإزاء ذلك اعلنت الحكومة فى اكتوبر ١٩٧١ انها تنوى تأجيل دفع الديون والدخول فى مفاوضات لاعادة جدولة الديون. وبدأت المفاوضات الاليمة، واتخذ الدائن الامريكى موقف المتشدد وطالب شيلى بقبول مبدأين:

الاول: هو التعهد بدفع تعويض فورى ومناسب لشركات النحاس الامريكية المؤممة.

الثانى: هو ضرورة توصل شيلى الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى لعمل برنامج للتثبيت الاقتصادى.

لكن جولة المفاوضات الأولى انتهت دون التوصل الى حلول. وبعد جولة المفاوضات الثانية اعلن الليندى ان شيلى مستعدة لان تعطى ضمانات لكبح نمو الانفاق العام وترشيد الاستهلاك، ولكنها ترفض شروط برنامج التثبيت، نظرا لما يتمخض عنه من تدخل فى الشئون الداخلية، وبالذات فى مجال الأجور والاسعار والسياسات الاجتماعية للحكومة. وفى جولة المفاوضات الثالثة امكن التوصل



الرئيس الشيلى الراحل سلفادور الليندى

الى حل بتأجيل دفع الديون لمدة عام واحد على أن تستأنف المفاوضات مرة أخرى. وتم التوصل الى تعويض ملائم لشركات النحاس المؤممة.

فى غمار هذه الاحداث تصاعد دخان الازمة بكثافة، واشتدت فيها قوى الثورة المضادة. فقد ادت ندرة النقد الاجنبى الى ايجاد صعوبات واضحة فى انسياب الواردات الغذائية والوسطيَة والانتاجية. وحدثت ندرة شديدة فى عرضها مما ادى الى ارتفاع اسعارها، ووصل معدل التضخم فى السنة الثانية لحكم الليندى الى ١٦٠٪ بعد ان كان ٢٠٪ فى العام الأول من حكمه. ومع استفحال ازمة النقد الاجنبى بدأت الحكومة تقبل سياسة تخفيض الاسكوده، وهى السياسة التى كانت قد وعدت بمحاربتها إبان الحملة الانتخابية. وتم تطبيق تعدد أسعار الصرف بغرض ان تجنى الحكومة ضريبة على الواردات الكمالية التى لم تمنع من قبل. وبدأت الحكومة تواجه صعوبات شديدة، ورفع الرئيس الليندى شعار التقشف، وتشكيل لجان التموين والاسعار فى الاحياء للاشراف على بيع المواد التموينية الضرورية.

واستغلت قوى المعارضة هذه الازمة لتشدد من ضرباتها للنظام، سواء فى الكونجرس الشيلى الذى كانت تسيطر عليه، أو فى الشارع السياسى. وشهدت شيلى فى تلك الفترة مظاهرات عديدة منها مظاهرات اصحاب سيارات النقل التى احدثت شللا واضحاً فى البلاد. ولم ينقذ الموقف – مؤقتا – إلا حينا اعلنت القيادات العسكرية تأييدها لإليندى بالموافقة على دخول الحكومة.

ووصل تصاعد دخان الأزمة ذروته فى يوليو ١٩٧٣، حيث زادت اعمال الشغب والاضرابات. وبدأت سيطرة الرئيس على الامور تقل رويداً رويداً. وهنا ينجح الانقلاب العسكرى فى الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية. وكان الانقلاب وحشياً ودموياً، حيث يغتال الرئيس الليندى فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣، وتتم عملية تصفية جسدية لانصاره. وعقب ذلك تعلن حكومة الانقلاب الغاء كل السياسات التى اتبعها الليندى، ويهال التراب على هذه التجربة وسط ذهول انصار الديموقراطية.

ويتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى ٣٠ يناير ١٩٧٤ على عمل

برنامج للتثبيت للاقتصادى الذى تعرضت د. سهير فى بحثها القيم بدراسته واستخلاص ما عن لها من دروس عبر.

وهنا أود ان أُثنى على ما بذلته الباحثه من جهد طيب ومن اعتماد على عدد كبير من المراجع والدراسات، ومن متابعة دقيقة وتفصيلية لما حدث فى شيلى خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ - وان كنت اتساءل لماذا لم يمتد البحث حتى الآونة الراهنة. لماذا توقف عند ١٩٨٢ بالذات؟ وهل يعنى ذلك ان السياسات الاقتصادية فى شيلى بعد هذه السنة قد تغيرت؟

- لا أظن.

والآن اسمحو لى ان اشير الى بعض الملاحظات:

أولا - واضح تماماً ان سياسات مايُسمى «بالاصلاح الاقتصادى» التى طبقتها شيلى خلال الفترة محل البحث هى فى الاساس سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى التى يصوغها الصندوق والبنك الدوليين بشكل عام وتجريدى لكل البلاد، مهما اختلفت مشكلاتها وأوضاعها الداخلية. وهى فى الاساس السياسات التى تستند على رؤية النيوكلاسيك فى أن مشكلات البلاد النامية تعود، فى التحليل الاخير، الى وجود فائض طلب Excess Demand ناجم عن التدخل الحكومى وإعاقة آليات السوق. وانه لمواجهة ذلك يتعين القضاء على هذا الفائض وذاك التدخل. والرؤية هنا، فى تصورى، كما فى تصور الكثيرين، قاصرة ومضللة. فهى من ناحية لاتأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (حالة الكساد، تدهور شروط التجارة الخارجية، اضطرابات نظام النقد الدولى، ارتفاع سعر الفائدة، ... الى آخره) رغم تأثر البلاد النامية سلبياً وبقوة بهذه العوامل دون ان تكون لها القدرة فى التأثير عليها. وهى من ناحية اخرى، تنظر الى مشكلات البلاد النامية على انها من طبيعة نقدية ومن ثم ستجدى معها الوصفات النقدية الضيقة (تخفيض سعر الصرف، والتحكم فى عرض النقود وزيادة اسعار الفائدة) فى حين ثبت ان الشطر الاكبر من مشكلات هذه البلاد من طبيعة هيكيلة؛ ومن ثم لا تجدى معها تلك الوصفات. والامر اللافت للنظر، انه رغم هذا القصور فى تشخيص مشكلات البلاد النامية، إلا انه - وياللدهشة - مازال الصندوق والبنك

يصران على تطبيقها فى هذه البلاد حتى الآن ومنذ اكثر من عقدين من الزمان رغم مرارة الحصاد وبؤسه.

ثانيا – الشيىء المثير للدهشة فى دراسة د.سهير، ان النتائج التى أشارت اليها من تطبيق هذه السياسات فى حالة شيلى هى نفس النتائج التى تحققت فى العديد من البلاد النامية التى سارت على نفس النهج، اعنى بذلك زيادة معدلات البطالة، التدهور فى معدلات الاستثمار والنمو، تدهور معدل الادخار المحلى، زيادة الاستهلاك الترفى، زيادة تركز وتباين توزيع الدخل والثروة، نزع ملكية الدولة لصالح الاجانب والقطاع الخاص، زيادة هروب رأس المال للخارج، تزايد الاعتماد على الديون الخارجية.. الى آخره. وكثيرا ما يقال، بأن تلك النتائج هى «ثمن الاصلاح» لانه لا إصلاح بلا ثمن، وانها قاصرة على الاجل القصير، اذ سرعان ما تختفى بعد ان يتحقق التثبيت والتكيف ، وبعدها ينطلق الاقتصاد فى معارج النمو. بيد اننا لو رجعنا الى مؤشرات الاقتصاد الكلى فى شيلى بعد عقدين من الزمن (أجل طويل) فسوف نجد ان الصورة لم تختلف (انظر مؤشرات هذا الاداء فى الجدول المرفق).

ثالثا – اذا كان هناك تباين واضح بين الوعود التى تنطوى عليها سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى وبين حصادها الفعلى، فما هو اذن الهدف الحقيقى لتلك السياسات. وهنا يبدو لى ان هناك اربعة امور جوهرية – وسنراها ايضا فى حالة شيلى:

١- خلق جيش احتياطى من البطالة لضمان خفض الأجور الحقيقية، وتوفير عنصر العمل الرخيص امام الرأسمالية المحلية والشركات متعددة الجنسيات.

٢- إضعاف قوة الدولة وابعادها كلية عن التدخل فى النشاط الاقتصادى.

٣- فتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها وبالذات تجارة الاستيراد، مهما كان تأثير ذلك مدمراً على الطاقات الانتاجية المحلية.

٤- توفير رصيد كاف من العملات الاجنبية الاحتياطية التى تلزم لتمويل تحويلات ارباح ودخول رؤوس الاموال الاجنبية ولكى تتمكن هذه البلاد من تمويل فاتورة وارداتها (بعد فتح الباب على مصراعيه امام الاستيراد) فضلا

عن تمكين الدولة من دفع اعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة اعادة الجدولة.

وتحدد سياسات التثبت والتكيف لتوفير هذا الرصيد طريقين اساسيين، اولهما هو تحويل بنيان الانتاج المحلى نحو التصدير، وثانيهما ان يسعى البنك المركزى لتكوين اكبر قدر ممكن من الاحتياطيات الدولية وتثبيت سعر الصرف (بعد تخفيضه) عند مستوى يقبل به الدائنون والمنظمات الدولية.

رابعا - كثيرا ما يشير خبراء الصندوق والبنك الى ان تفاقم ازمة الديون الخارجية ترجع الى التوسع فى حجم القطاع العام والانفاق الحكومى. بيد اننا لو نظرنا الى حالة شيلى وغالبية دول امريكا اللاتينية، فسوف نجد ان الشطر الاكبر من الديون المستحقة على هذه الدول تعود الى الديون التى عقدها القطاع الخاص (سواء المضمونة وغير المضمونة) وعندما انفجرت ديون هذه الدول فى عام ١٩٨٢ اضطرت الحكومات ان تأخذ على عاتقها خدمة كل الديون التى عقدها القطاع الخاص - وقد اشارت لذلك د.سهير فى صفحة ١٨ من البحث. من هنا فقد تحمل المجتمع الشيلى بكاملة كلفة هذه القروض، وتحملت البنوك المركزية فى ذلك تكاليف باهظة. وقد بلغت خسائر البنك المركزى فى شيلى فى هذا الخصوص ما نسبته ٩٫٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦.

خامسا - من خلال رصدها الدقيق والموضوعى لبرنامج التثبيت فى شيلى خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ توصلت د. سهير الى مجموعة من «الينبغيات» التى كان من الممكن - لو توافرت - لأصبحت صورة الحصاد أفضل. وهنا ترصد هذه الينبغيات كما يلى:

١- التنسيق بين السياسات المطبقة.
٢- ان يتم رفع سعر الفائدة بصورة تدريجية.
٣- التحكم فى تدفقات رأس المال فى فترة الانتقال بعد تحرير التجارة.
٤- ان تظل الرقابة على التحركات الدولية لرأس المال.
٥- اصطحاب الاصلاحات المالية برقابة صارمة على الجهاز المصرفى.

والسؤال الذى اتركه مفتوحاً للمناقشة: وهل كان من الممكن - فى ضوء التشدد الذى يبديه الصندوق - تحقيق ذلك فى حالة شيلى آنذاك، او حتى بعد عشرين سنة فى حالة البلاد النامية التى تطبق نفس هذه السياسات حالياً؟ خاصة بعد ان انتقلت عملية صنع القرار الاقتصادى فى هذه البلاد من مستواها الوطنى / المحلى الى المستوى الدولى، أى مستوى المنظمات الدولية ومانحى القروض والمستثمرين الاجانب؟

* * *

جدول رقم (٧-١)

أهم معالم صورة الاقتصاد الشيلى ١٩٨٨

متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٨	١٥١٠ دولار
متوسط معدل نمو دخل الفرد للفترة ١٩٦٥-١٩٨٨	١ر٠٪
متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى للفترة ٨٠-١٩٨٨	٩ر١٪
متوسط معدل النمو فى القطاع الزراعى للفترة ٨٠- ١٩٨٨	٨ر٣٪
متوسط معدل النمو فى القطاع الصناعى للفترة ٨٠-١٩٨٨	٢ر٢٪
متوسط معدل النمو فى قطاع الخدمات للفترة ٨٠-١٩٨٨	٣ر١٪
متوسط معدل نمو الاستهلاك الحكومى للفترة ٨٠-١٩٨٨	- ٥ر٠٪
متوسط معدل نمو الاستثمار المحلى للفترة ٨٠-١٩٨٨	- ٥ر٠٪
متوسط معدل التضخم السنوى للفترة ٨٠-١٩٨٨	٨ر٢٠٪
متوسط معدل النمو السنوى للصادرات للفترة ٨٠-١٩٨٨	٥ر٤٪
متوسط معدل نمو الواردات للفترة ٨٠-١٩٨٨	- ٠ر٦٪
شروط التبادل التجارى فى عام ١٩٨٨ (١٩٨٠=١٠٠)	٩٤
(الاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٧٠=٣٩٢ مليون دولار)	
الاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٨٨	٨ر٣ مليار دولار
الدين الخارجى فى عام ١٩٨٨	٦ر١٩ مليار دولار
معدل خدمة الدين فى ١٩٨٨ كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	٩ر٧٪
معدل خدمة الدين فى ١٩٨٨ كنسبة من اجمالى الصادرات	١ر١٩٪

تطور صورة الانفاق الحكومى فيما بين ٧٢-١٩٨٨

	١٩٧٢	١٩٨٨
نسبة الانفاق الحكومى للناتج الإجمالى	٢ر٤٣	٤ر٣٣
نسبة الانفاق الحكومى على التعليم من جملة الانفاق الحكومى	٣ر١٤	٠ر١٢
نسبة الانفاق الحكومى على الصحة من جملة الانفاق الحكومى	٢ر٨	٣ر٦
نسبة الانفاق على الدفاع من جملة الانفاق الحكومى	١ر٦	٤ر١٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	-٠ر١٣	-٢ر٠

جميع ارقام الجدول مصدرها صفحات مختلفة من تقرير البنك الدولى:
World Development Report 1990.



المبحث الثامن

نهاية معونات التنمية:

الرومانسية الاقتصادية .. ووهم المعونة*

تناقلت وسائل الاعلام مؤخرا خبراً صغيراً مفاده، ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تغلق على مدار السنوات الثلاثة القادمة ٢١ مكتبا من مكاتب المعونة الامريكية التى تخدم ٣٥ دولة منتشرة فى مختلف أنحاء المعمورة، وان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوف تقوم بابلاغ أكثر من مائة دولة بأن ما تتلقاه من معونات سوف ينعدم أو يقل أو ينحسر كثيرا، وان هناك مشروع قانون جديد للمساعدات الخارجية الأمريكية سوف يناقش قريبا فى الكونجرس الامريكى يستند على معايير جديدة تختلف عن تلك التى استندت عليها الولايات المتحدة الامريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد أحدث هذا الخبر ردود فعل شديدة وخاصة فى البلاد النامية التى عاشت على هذه المعونات طويلا.

والواقع أنه منذ أن حصلت البلاد النامية على استقلالها السياسى وشرعت تتجه صوب تنمية اقتصاداتها المتخلفة ساد لدى الكثير من قادتها نوع من الفكر الرومانسى حول المعونات الاقتصادية باعتبارها ضرورة للتنمية. كما كان هناك اعتقاد بأن حق هذه البلاد فى تلك المعونات هو واجب أخلاقى وانسانى على

(*) فى الأصل نشرت بجريدة الاهرام، العدد الصادر فى ١٩٩٤/١/٤ - ص ٨.

الدول الرأسمالية الصناعية للتعويض جزئيا عن عمليات النهب والسلب التى خضعت لها ابان الفترة الكولونيالية. وسرعان ما تبنت هيئة الأمم المتحدة هذا الفكر الرومانسى فطالبت فيما سمى بعقد التنمية الأول (١٩٦٠-١٩٧٠) بأن تخصص الدول الرأسمالية الصناعية ما نسبته ١٪ من دخلها القومى كمعونات تقدم للبلاد النامية دون ان تحدد آليات تحقيق هذا الهدف. ثم خفض هذا المطلب فى عقد التنمية الثانى (١٩٧٠-١٩٨٠) الى ٧ر٠٪. وهذا أمر لم يتحقق أيضاً.

والحقيقة أنه منذ تلك الآونة هناك ضباب كثيف وأوهام كثيرة تحوم حول قضية المعونات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمفهوم المعونة نفسها، وشروطها، وجدواها، ومدى الدور الذى يمكن ان تحققه فى تحقيق التنمية أو التقدم الاقتصادى.

أما عن المفهوم، فقد أحاط به سوء فهم كبير. فكثيرا ما كان يُشار، على سبيل المثال، فى الاحصائيات الدولية، الى المعونة على أنها أية موارد تنساب من الدول المتقدمة الى البلاد النامية حتى ولو كانت فى صورة استثمارات أجنبية خاصة مباشرة تحقق معدلات هائلة من الربح للدولة المصدره لهذه الاستثمارات. كما كان مصطلح المعونة يشمل أيضا القروض الخارجية حتى ولو كانت تنطوى على شروط مالية باهظة (أسعار فائدة مرتفعة وفترات سماح قصيرة) وعلى شروط سياسية أو عسكرية مجحفة. وهذه الموارد أبعد ما تكون عن فكرة المعونة. فالمعونة كمصطلح انما تشير فى الحقيقة الى معنى المساعدات أو الهبة أو المنحة التى لاترد. وهى بهذا المعنى تتجسد بشكل خاص فى الموارد والخدمات التى تقدمها بعض الدول والمنظمات الدولية للبلاد التى تتعرض للكوارث الطبيعية (كالزلازل والفياضانات..). كما تتمثل فى السلع والخدمات التى تمنح لبعض البلاد كهبات لاترد فى الظروف العادية، أى دون أن يترتب عليها أية مديونية خارجية. كما يعتبر معونة أيضا جزء من القروض الخارجية الميسرة التى تعطى لبعض البلاد بشروط أخف من شروط الاقتراض فى الاسواق النقدية والمالة العالمية. فالدولة التى تحصل على قرض بسعر فائدة يقل عن متوسط أسعار الفائدة العالمية يقال فى هذه الحالة أنه قرض سهل وينطوى

على عنصر منحة، يتمثل فى القيمة التى يعكسها الانخفاض فى سعر الفائدة. وهذه القيمة فقط هى التى يمكن اعتبارها من قبيل المعونة، ومن ثم لايجب اعتبار القرض كله كمعونة طالما أنه سيسدد. ويضاف الى المعونة المساعدات التى تأخذ شكل المعونات الفنية والتعليمية والصحية.. التى تقدمها بعض الدول الغنية والمنظمات الدولية كخدمات من غير مقابل.

فى ضوء ذلك، لو أمعنا النظر فيما يطلق عليه معونات حقيقية للبلاد النامية فسوف نجد انها تكاد تكون رذاذاً يمكن اهماله، خاصة اذا طرحنا من المعونات المقابل المباشر وغير المباشر الذى تنطوى عليه. بل أنه حتى اذا توسعنا فى مفهوم المعونة فان المفارقة المدهشة فى هذا الخصوص، هى ان المدفوعات الهائلة التى تتحملها الآن البلاد النامية لخدمة اعباء ديونها الخارجية أصبحت تبطل تماما فاعلية أو أثر هذه المعونات، حيث أصبحت تلك المدفوعات تفوق أضعافا مضاعفة حجم هذه المعونات. وعليه، فالجنوب الفقير هو الذى يساعد الآن الشمال الغنى.

وعلى أية حال، لو ألقينا الآن اطلالة سريعة على رصيد الخبرة التاريخية لما يطلق عليه معونات للعالم الثالث خلال الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينيات، فان ثمة حقائق بالغة الاهمية يمكن رصدها فى هذا الخصوص، منها:

١- ثبت ان المعونات تخضع للعبة الاستقطاب الدولى، وبالتالى كانت جزءا راسخاً فى منظومة العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة. ولهذا فان انتهاء هذه الحرب سيغير تماما من اهداف وقواعد لعبة المعونات.

٢- ان القليل النادر من تلك المعونات كان ينبع من الاعتبارات الانسانية (مثل معونات الكوارث الطبيعية). أما باقى المعونات فقد كانت تخضع لمنطق المصالح الخاصة للدول المانحة. فحيثما كانت هناك مصالح اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية، كان سلاح المعونة يستخدم للدفاع عن هذه المصالح. ولهذا فالبلاد النامية التى حصلت على معونات كثيرة لم تكن بالضرورة هى البلاد الأشد حاجة لها، بل كانت من طائفة البلاد التى تتعاظم فيها مصالح الدول المانحة.

٣- ثبت أن المعونات تفتح أمام الدول المانحه أسواقا جديدة لفائض منتجاتها الصناعية والزراعية والخدمية، وبالتالى زيادة صادراتها والمحافظة على معدلات تشغيل الطاقة والعمالة ونمو الدخل، أو على الأقل للتخفيف من حالات الركود الاقتصادى بها.

٤- تشير كثير من الدراسات الى أن المعونات الفنية التى تقدمها حكومات بعض الدول الغنية الرأسمالية هى جزء أساسى فى السياسات الخارجية التى تنتهجها الحكومات لتشجيع الاستثمار الخاص بها للذهاب الى البلاد التى تتلقى هذه المعونة. من هنا يوجد تنسيق واضح بين الشركات الكبرى فى الدول المانحة وبين هيئات المعونة الحكومية فيها.

وخلاصة القول، حان الوقت الآن لأن يتخلص رجال السياسة والاقتصاديون فى بلاد العالم الثالث من الفكر الرومانسى الذى حكم نظرتهم الى قضية المعونة. فالمعونة، فى التحليل الأخير، وفى ظل صراع القوى والمصالح الاقتصادية المتصارعة، كانت، وستظل، معونة تقدمها الدول المانحة لنفسها لدعم مصالحها الخاصة. كذلك لايجوز ان ننسى أنه لاتوجد علاقة اكيدة وقوية بين المعونة ودرجة الاندفاع على طريق النمو. فهناك بلاد حصلت على أحجام ضخمة من المعونة ومع ذلك لم تتحقق فيها تنمية ذات بال أو نمو اقتصادى يعتد به. وهناك على العكس من ذلك بلاد لم تحصل على معونات، أو حصلت على قدر بسيط منها، ومع ذلك تحقق فيها نمو عال. والتاريخ يعلمنا، ان التنمية أو النمو لايمكن ان يتحقق بقوى أو عوامل خارجية، وأن الموارد الخارجية لايمكن ان تكون بديلا لجهد العمل الوطنى الخلاق.

بيد أن السؤال الذى يثور الآن هو: ما الآثار التى نجمت عن اعتماد كثير من البلدان النامية على تدفق المعونات؟ وبادئ ذى بدء لابد من الاشارة الى أنه فى حالات قليلة جداً استخدمت هذه المعونات بشكل منتج وفعال بحيث ساهمت فى تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية والعمل على بناء منظومة انتاجية تعتمد على ذاتها فى تحركها على طريق التقدم والنمو. ولكن فى جميع هذه الحالات، لم تكن المعونات هى بيت القصيد، بل كان جهد العمل الوطنى هو الأساس، وكانت تلك المعونات مجرد عامل ثانوى ومكمل لهذا الجهد (حالة

النمور الأربعة بآسيا). أما فيما عدا هذه الحالات فقد كان للمعونات الاقتصادية أثاراً غير حميدة على غالبية البلاد النامية، نذكر منها:

١- أدى ادمان (ان جاز استخدام التعبير) هذه المعونات الى عملية استرخاء شديدة فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية للارتفاع بها الى المستويات المطلوبة لتمويل برامج الاستثمار والنمو. ولهذا كانت هناك علاقة عكسية احصائية واضحة بين حجم المعونة ومعدل الادخار المحلى. من هنا، فانه حينما جفت منابع المعونة مؤخرا اتجهت كثير من البلاد النامية التى عاشت على المعونات طويلا الى الافراط فى الاستدانة الخارجية، وهو الأمر الذى خلق، فيما بعد، أزمة مديونية خارجية شديدة الوطأة لها.

٢- أدى الاعتماد المفرط على هذه المعونات فى حالات كثيرة الى تدمير واعاقة نمو الطاقات الانتاجية المحلية. وهذا الامر يبدو جليا فى حالة المعونات الغذائية التى كانت تباع بأسعار رخيصة ومدعومة مما أدى الى تدهور الانتاج الزراعى وعدم وجود حوافز كافية للمنتج المحلى، ومن ثم تدهورت نسب الاكتفاء الذاتى فى الغذاء.

٣- أفرزت اقتصاديات المعونة نمطاً مشوهاً فى العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتلقية لهذه المعونات، حيث انحازت تجارتها الخارجية (تصديرا واستيرادا) نحو الدولة المانحة للمعونة مما حرمها من الاتصال بباقى الأسواق الخارجية وتنويع معاملاتها الاقتصادية الدولية.

٤- يشير سجل المعونات أيضا، الى ان شطرا كبيرا من تلك المعونات كان يذهب للاغراض العسكرية وشراء الاسلحة وتكديسها لأغراض تتمشى مع مصالح واستراتيجيات الدولة المانحة.

٥- وأخيرا، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، كثيرا ما ارتبطت المعونات بتدعيم أنظمة حكم غير ديموقراطية فى بلاد العالم الثالث وبخاصة تلك الانظمة التى تحمى مصالح الدول المانحة. وهنا ارتبط تقديم المعونات بحلقات واسعة من عمليات الفساد والافساد وشراء الذمم والنفوذ، وظهور فئات اجتماعية قليلة العدد استفادت دون وجه حق من تلك المعونات.

وأيا كان الأمر، فان الانخفاض السريع الذى حدث فى حجم المعونات للبلاد النامية فى الآونة الأخيرة علينا ان نتوقع استمرار انخفاضه الى مدى أبعد

فى المستقبل، وذلك لعدة أسباب. أولها هو إنتهاء الحرب الباردة وشعور الدول المانحة انها ليست فى حاجة لشراء النفوذ من خلال سلاح المعونة، خاصة وان غالبية البلاد النامية قد تعمقت تبعيتها للدول الرأسمالية الصناعية فى ضوء أزمة ديونها الخارجية الطاحنة، وانه يعاد الآن إعادة صياغة أوضاعها الداخلية وإعادة هيكلتها فى ضوء برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. وثانى هذه العوامل، انه من الناحية الاقتصادية لم تعد الدول المانحة فى ظل ما تمر به من كساد اقتصادى وبطالة وعجز داخلى وخارجى، لم تعد قادرة، ولا راغبة، فى ان تخصص موارد يعتد بها للمعونة مثلما كان عليه الحال فى الماضى. وثالث هذه العوامل، هو ظهور منافس قوى جديد للبلاد النامية، وهو مجموعة الدول التى كانت اشتراكية. فتوجيه المعونات لها الآن بات، من وجهة نظر الدول المانحة، أمراً ضرورياً لاعادتها لحظيرة النظام الرأسمالى، وهو مكسب كبير تراهن عليه الآن الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى.

على ان تحليلنا السابق لايجب ان يفهم على أنه جدال ضد قبول المعونة. فهذا لم يرد اطلاقا فى ذهن الكاتب. ولكنا وددنا ان نبدد الأوهام التى تعلقها كثير من البلاد النامية حول المعونة وكشف الغموض الذى كثيرا ما يكتنف هذا المصطلح فى الكتابات السياسية والاقتصادية. كما اننا نعتقد ان المعونة يمكن ان تكون مفيدة للتنمية شريطة ان تكون نقية من أية شروط سياسية؛ وألا يؤدى استخدامها لزيادة التبعية، وان تكون مخصصة للاغراض الانتاجية (فكثيراً ما استخدمت المعونات لتمويل انفاق بذخى واستثمارات عقيمة ذات طابع مظهرى). على ان اهم شكل يمكن ان تتخذه المعونة الآن هو الغاء الديون الخارجية المستحقة على البلاد النامية وقبول الدول المانحة لمبدأ: التجارة وليس المعونة Trade not Aid الذى يعنى، أنه لو تخلت الدول المانحة عن نزعة الحماية التى تمارسها ضد صادرات البلاد النامية، فان حاجة هذه البلاد للمعونات سوف تقل كثيرا.

وأخيرا نقول، ربما كان غلق صنبور المعونات داعياً لأن يفيق العالم الثالث، لكى يدرك مدى أهمية الاعتماد على الذات، وأنه «ما حك جلدك كظفرك» كما تقول عبقرية المثل المصرى.

* * *

المبحث التاسع

جدل حول دور الدولة فى البلاد النامية*

تعقيب على أربعة أوراق علمية

تناولت الأوراق الأربع التى قدمت لنا فى هذه الجلسة موضوع دور الدولة الاقتصادى من مداخل متباينة. فورقة الدكتور مجيد مسعود تناولت هذا الدور من مدخل الاختلالات الهيكليّة التى تتسم بها الاقتصادات العربيّة، بينما كان مدخل ورقة الدكتور عبد الفتاح العموص هو اقتصادات الرفاه مع التركيز على حالة إنتاج السلع العامة وقضايا الاحتكار الطبيعى، في حين انصبت ورقة الدكتور عبد العزيز السقاف على مدخل الإنفاق العام، والأسباب التى تفسر ظاهرة تضخم الإنفاق الحكومى، أما ورقة الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو، فقد تناولت القضية من مدخل المعايير التى نحكم بها على فاعلية التدخل الحكومى.

ورغم تباين هذه المداخل وتنوعها، إلا أن الأوراق مع ذلك تكاد تتفق فى

(*) تعليق على أربعة أوراق علمية قدمت الى ندوة «**الدولة ودورها فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى**» التى نظمها المعهد العربى للتخطيط بالكويت خلال الفترة ٢٧-٢٩ مايو ١٩٨٩ . وقد نشر التعليق فى المجلد الذى صدر عن الندوة - تحرير د. على نصار ونشرته دار الرازى ببيروت ١٩٩١ ، ص ٢٤٦-٢٥٣.

التأكيد على أهمية الدور الاقتصادى الذى تلعبه الدولة، أو مايتعين عليها أن تلعبه فى اقتصاداتنا العربية، باستثناء ورقة الدكتور عبد الفتاح العموص. إذ يفهم من التحليل الذى قدمه الدكتور مجيد مسعود، أن الاختلالات الهيكليّة التى تعانى منها البلاد العربيّة، مثل الاختلال الهيكلى فى الموارد البشرية وقوة العمل، والاختلال الحادث فى التركيب القطاعى للناتج المحلى الإجمالى والناتج القومى الإجمالى، والعجز المستمر فى الموازنات العامة، والاختلال الحادث فى التعامل مع العالم الخارجى، لن يمكن مواجهتها وحسمها لصالح التنمية والتقدم الاجتماعى، إلا فى ضوء دور فاعل وإيجابى لما سّماه الدولة الوطنيّة الديمقراطية.

أما الدكتور عبد الفتاح العموص، فقد استند فى تحليله إلى قضية التدخل الحكومى فى مجال السلع والخدمات العامة على المفاهيم النيوكلاسيكيّة فى اقتصاديات الرفاه التى ترى، إن شرط الكفاءة الاقتصاديّة يتحقق حينما يحدث التكافؤ بين المنفعة الحديّة والتكاليف الحديّة، وأن تحقق هذا الشرط يتطلب توافر حالة المنافسة الكاملة. وتأسيساً على ذلك، فإنه فى حالة الاحتكار نفتقد شرط الكفاءة الاقتصاديّة، لأن توازن المؤسسة فى حالة الاحتكار - الذى يتحقق حين يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحديّة - غالباً ما يتم فى المرحلة التى يكون فيها متوسط النفقة آخذاً فى الانخفاض، أى فى حالة يكون فيها لدى المنتج طاقات عاطلة، الأمر الذى يشكل تبديداً للموارد وإساءة للمجتمع. من هنا، فقد بررت المدرسة النيوكلاسيكيّة فكرة التدخل الحكومى (أو التقنين كما يسميه د. عموص) فى حالة السلع العامة التى يخضع إنتاجها لقانون تناقص التكاليف، وهو التدخل الذى قد يمتد إلى تحديد الأسعار ومراقبة الجودة وفرض الشروط والقيود على مزاولة المهن أو إنتاج الخدمة، حتى يمكن تعظيم دالة المنفعة الاجتماعيّة للمستهلكين.

وقد تابع الدكتور العموص، بجهد علمى مشكور، التطورات النظريّة التى أحدثتها المدرسة النيوكلاسيكيّة تجاه موضوع الخدمة العامة والاحتكار الطبيعى، وهى تطورات كانت تصب - كما هو معلوم - فى اتجاه إضعاف دور الدولة وإفساح المجال لقوى السوق، زاعمة أن «التدخل الحكومى» (أو التقنين)

لايجوز النظر إليه على أنه الصيغة الوحيدة والمثلى والممكنة، لحالة السلع العامة، بل يمكن إخضاع إنتاج مثل هذه السلع لحالة المنافسة إذا أمكن الإبقاء على تأميم الأصول الرأسماليّة الثابتة - التى تمثل حجماً كبيراً فى مشروعات هذه السلع التى يصعب على رأس المال الخاص تدبيره أو المغامرة بالاستثمار فيها - مع ترك المنافسة لاستغلال هذه الأصول للقطاع الخاص. وأعطى مثالاً لذلك عن حالة النقل. وبهذا الشكل يمكن - حسب رأى النيوكلاسيك - أن تتحول المنافسة المهلكة أو المدمرة فى إنتاج هذا النوع من السلع، إلى منافسة متنازعة (وهى تلك المنافسة التى يكون الدخول فيها مباحاً تماماً وبلا أية قيد والخروج منها خالياً من أى تكلفة تذكر).

ورغم أن الهدف المعلن أو السطحى الذى يبدو من هذه الرؤية، وهو تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجيّة وتقديم الخدمة للجمهور بأقل تكلفة ممكنة، إلا أنه من الواضح أن الهدف الحقيقى يبقى هو تأمين المخاطر التى يتعرض لها رأس المال الخاص فى مثل هذه المجالات، وتحميل المجتمع ككل - تكلفة رأس المال الثابت - فى حين يذهب الفائض الاقتصادى لأصحاب رأس المال الخاص. وإضافة إلى ذلك، فإن ما يزعمه أصحاب الفكر النيوكلاسيكى من المزايا التى ستعود على المجتمع وعلى المستهلك من تحويل حالة المنافسة المدمرة إلى حالة المنافسة المتنازعة، أمر مشكوك فيه إلى حد بعيد. ذلك أن هذا التحويل - فى حقيقته - ليس إلا نوعاً من الوصول إلى حالة المنافسة الاحتكاريّة Monopolestic Competition المعروفة التى لاتخلو من هدر فى الموارد وإلحاق الضرر بالمستهلك والمجتمع، وبخاصة فى حالة إنتاج السلع العامة، وبالذات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حالة البلاد النامية ذات الموارد الاقتصادية المحدودة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يستندان إلى هذه الرؤية النيوكلاسيكيّة فى تحجيم دور الدولة فى مجال الخدمة العامة، والمطالبة بإفساح المجال للقطاع الخاص لتأدية هذه الخدمات، شريطة أن تؤمن له الدولة كافة الشروط التى تمكّنه من إلقاء تبعه المخاطر فى هذه المجالات على عاتق المجتمع كله، على حين يكون له الفائض الاقتصادى المتحقق

منها. وهى سياسة تلقى الآن معارضة شديدة، ليس فقط من الناحية الاقتصاديّة، وإنما من الناحية الاجتماعيّة والسياسيّة. والأمر الراجح لدينا، هو أن المجتمع سوف يخسر إذا ما كانت هناك منشآت متعددة تتنافس فى إنتاج وتسويق ذلك النوع من السلع والخدمات، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان – فى حالة إنتاج الخدمات العامة – أن نقيس الكفاءة الاقتصاديّة بمؤشرات السوق، نظراً لعظم إنتاجيتها غير المباشرة مع سائر قطاعات الاقتصاد القومى.

وإذا كانت هناك بعض المشكلات التى تواجه القطاع المنتج للخدمات العامة، كتدنّى نوعية الخدمة، وكبر حجم الخسائر التى تحققها، وعدم الكفاءة فى الإدارة والتسعير.. إلى آخره، فإن هذه المشكلات لايمكن تبريرها فى ضوء طبيعة الاحتكار العام أو طبيعة الملكية العامة، فمعظم هذه المشكلات تعود إلى المناخ العام الاقتصادى الذى يسود فى الدولة وإلى السياسات التى فرضتها الدولة على هذا القطاع.

أما ورقة الدكتور عبد العزيز السقاف، فقد انطلقت من مؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ونسبة الاستهلاك الحكومى الى الدخل القومى، كمقياس لمعرفة مدى التطور الذى بلغه حجم الدولة فى الاقتصادات المختلفة. ورغم ما يعكسه هذا المؤشر من دلالة فى هذا الخصوص، إلا أنه لاتجوز المبالغة فى الاعتماد عليه، خاصة وأن جزءاً كبيراً من هذا الإنفاق (أو الاستهلاك) يتمثل فى مدفوعات تحويليّة يتم إنفاقها فى نهاية الأمر بواسطة الأفراد أو الشركات فى القطاع الخاص.

وبعد أن يشرح لنا ظاهرة نمو حجم القطاع الحكومى وأسبابها وبلوغها الذروة فى بداية الثمانينات، ثم تشهد بعد ذلك انحساراً أو تباطؤاً فى النمو، مشيراً فى ذلك إلى محاولات بيع مؤسسات الدولة والقطاع العام فى الدول الرأسماليّة، وإلى بعض محاولات التطوير الجارية الآن فى الدول التى كانت «الاشتراكية» التى تعطى لعوامل الربحية ولحوافز السوق دوراً أكبر فى إدارة اقتصادياتها، نراه يعرج إلى محاولات التخصصيّة Privatization فى العالم العربى، وينتهى إلى نتيجة هامة مفادها «إن الضغوط التى تشهدها الساحة العربية (وأغلبها ضغوط منشأها الخارج) ستفرض على الحكومات التخلى عن بعض نشاطاتها الهامشيّة التى

يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وستظهر حالات التخصصيّة هنا وهناك، خاصة فيما يتعلق بالشركات العامة الفاشلة التى لا تلبى هدفاً استراتيجياً واضحاً للمجتمع. لذلك ستكون موضة التخصصيّة فى الإطار العربى صغيرة ومحدودة الأثر والأهمية».

أما ورقة الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو، فقد حاولت أن تقيّم دور الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى من خلال ثلاثة معايير انتقاها وهى: مدى استقرار النمو، ومدى تحقيق الأمن الغذائى، والسيطرة على التغيرات التكنولوجية، وذلك من خلال تتبع تجربة هذا التدخل فى ثلاث دول مغربية، هى المغرب وتونس والجزائر، وهو يعتقد أنه بالرغم من الخطوات الايجابية التى حققتها هذه البلدان الثلاثة من خلال تجربة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، برغم تنوّع حصيلة هذه التجربة فيما بينها، إلا أن السياسات الاقتصادية التى طبقتها الدولة فى مجال الاستثمارات الضخمة والإنفاق العام الموجه لتلك المجالات وفى ضوء تواضع الطاقة الضريبية، وأزمة أسعار النفط كان لابد لهذه التجربة أن تنتهى بنمو هائل فى عجز موازنات هذه الدول، وإلى نمو شديد فى مديونيتها الخارجية، الأمر الذى دفع بهذه الدول مؤخراً لأن تطبق سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة أزمات النقد الأجنبى لها ومشكلة ديونها الخارجية المتفاقمة، وهى سياسات أدت إلى إبطاء النمو الاقتصادى، وإلى زيادة تعطيل الطاقات الإنتاجية. وكان النهج الجديد لتلك السياسات، وهو منهج الانفتاح الاقتصادى، يستهدف أساساً تقليل دور الدولة، وزيادة تراكم رأس المال الخاص، والاتجاه تدريجياً من اقتصاد كان يغلب عليه طابع الاقتصاد المختلط، إلى اقتصاد رأسمالى يعتمد أساساً على نظام السوق والميزات النسبيّة فى الاقتصاد العالمى. ثم يعرّج فى النهاية إلى إيضاح ما يمكن لمجلس التعاون المغربى أن ينجزه من فعاليات، فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة و،الطاقة، موضحاً الصعوبات التى تواجه تحقيق هذه الفعاليات، وبالذات المالية والتحديات الخارجية، وإن كان يفصح فى النهاية عن أنه غير متفائل من مجمل سياسة الباب المفتوح ومن الإفادة المحتملة لتجربة التكامل المغربى فى ضوء هذه السياسة.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الملاحظ على الأوراق التى قدمت فى هذه

الجلسة إنها تحاشت الاقتراب من تحليل مفهوم الدولة وطبيعتها فى دول العالم الثالث عموماً، وفى بلادنا العربية خصوصاً. وربما كان ذلك جرياً على تقليد غير حميد تتسم به الدراسات الاقتصادية التقليدية عموماً، وهو الابتعاد عن الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية، باعتبارها تقع خارج نطاق علم الاقتصاد بعد أن تحول إلى علم تجريدى.

والحق أن إشكالية مقولة الدولة فى البلاد النامية تنبع من أن الدولة لم تنشأ فى هذه البلدان على يد بورجوازيات محلية صاعدة مسيطرة - كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية الصناعية، التى تكونت فيها الدول القومية بعد أن تمكنت البورجوازية من توطيد قوتها سياسياً، بالاستيلاء على الحكم، واقتصادياً بزيادة تراكم رأس المال الصناعى وتحوله إلى قوة متمركزة على ذاتها، واجتماعياً، بعد نجاحها فى تفكيك أطر وعلاقات ومؤسسات النظام الاقطاعى. فمثل هذه البورجوازية لا وجود لها فى دول العالم الثالث.

ولهذا ربما يكون أفضل الطرق لتجاوز هذه الإشكالية العلمية هو الاستناد إلى مفهوم «التشكيلة الاجتماعية»، إذ من المعلوم أن تلك البلدان تتسم بتعدد أنماط الانتاج فيها وتعايشها جنباً إلى جنب*. فهناك نمط الإنتاج الرأسمالى المحلى والاجنبى والمشترك، ونمط الانتاج السلعى الصغير فى المدن والريف، ونمط الإنتاج شبه الإقطاعى، فضلاً عن القطاع التعاونى، والقطاع العام. وتتفاوت هذه الأنماط فيما بينها من حيث طبيعة علاقات الملكية والتوزيع، ومن حيث مدى قوتها الاقتصادية والاجتماعية. فمجتمعات العالم الثالث، كانت ولاتزال، تتكون من اندماج مختلط لهذه الأنماط بدرجات متفاوتة. ولكن وسط هذا الاندماج يبرز عادة نمط يحاول أن يفرض هيمنته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية على النظام بأكمله، وتنطبع خصائص الدولة بخصائصه. وهذا هو ما نقصده بمفهوم التشكيلة الاجتماعية، فهى عبارة عن كل معقد يهيمن عليه نمط إنتاج معين. فى ضوء ذلك أعتقد أنه من الأفضل لنا أن نفهم طبيعة الدولة فى مجتمعات العالم الثالث. والدولة - التى تتحدد فى ضوء هذا

(*) راجع للمعقب مؤلَّفه: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٤٨)، ١٩٨٤.

المفهوم – تتّسم بأنها فى مرحلة انتقالية. بمعنى أنها لاتوجد فى صورة خالصة لنمط إنتاجى معين، فهى ليست رأسمالية، وليست اشتراكية، وليست فى نفس الوقت – وفى غالب الأحوال – اقطاعية خالصة. فنمط الإنتاج الرأسمالى لايتمكن من فرض هيمنته على التشكيلة الاجتماعية إلا إذا استطاع أن يفكك ويحلل أنماط الإنتاج الموجودة سابقا، عبر توافر شروطه المحلية (توافر الطبقة العاملة ورأس المال والسوق الموحد). كما أن نمط الإنتاج الاشتراكى لايمكنه أن يتحول الى تشكيلة – ومن ثم ظهور دولته الاشتراكية – إلا إذا استطاع أن يفكك وينهى نمط الإنتاج الرأسمالى.

والتشكيلة الاجتماعية بالبلاد النامية تختلف عن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية والاشتراكية ليس فقط من حيث الخصائص الكميّة لطريقة عملها، وإنما أيضاً من حيث الخصائص النوعية البنيوية التى تنطوى عليها والتى تتوفر فى ضوء موقعها فى نظام العمل الدولى، وفى ضوء ظروفها الداخلية (وعلينا هنا أن نتذكر ما قاله لنا د. أحمد زايد بالأمس). وفى ضوء ذلك، يمكن القول، إن الدولة فى مجتمعات العالم الثالث، ليست أداة لطبقة واحدة، بل إنها تتمتع باستقلال نسبى وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة لانماط الإنتاج المختلفة وإن كانت تميل دائماً لمصلحة النمط الأقوى والصاعد.

تبقى بعد ذلك نقطة هامة، وتبرز دائماً فى الجدل الدائر الآن حول موضوع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وترتبط بما يسمى بالحجم الأمثل للدولة. فالمتحمسون لتحجيم دور الدولة كثيراً ما يتحدثون عن ضرورة الوصول إلى هذا الحجم، دون أن يحددوا المقصود بالأمثلية هنا. وهذا يثير إشكالية لنا. فنحن حينما نتحدث عن وضع أمثل، أو حالة مثلى، أو وضع توازنى أمثل، لابد وأن يكون لدينا معيار أو معايير لقياس هذه الأمثلية. من هنا فالسؤال المثار: هل المقصود بالحجم الأمثل للدولة، هو أن يكون نصيب القطاع الخاص فى عمليات توليد الدخل والناتج والإنفاق أكبر من حجم القطاع العام؟ أم هل المقصود بالحجم الأمثل للدولة هو الرجوع إلى فكرة «الدولة الحارسة» والاقتصار فقط على تأدية الوظائف التقليدية التى كانت تؤديها الدولة فى المراحل الأولى من نشأة الرأسمالية (الأمن الداخلى والخارجى وبعض المرافق العامة ... إلى آخره).

حتى الآن لاتوجد إجابات واضحة لدى أنصار الأمثلية. ولكن أغلب الظن، أن أنصار الليبرالية الجديدة يعنون بتلك الأمثلية الوصول إلى ذلك الوضع الذى يحجم فيه القطاع الحكومى والعام إلى أدنى الحدود. وعند بعضهم يتخذ ذلك مستوى الاقتصار على مشروعات البنية الأساسية والوظائف التقليدية للدولة - وبحيث تكون القوى الأساسية فى عملية تخصيص وتوزيع الموارد، هى قوى السوق ومنطق الربح، جرياً على ما تشير إليه مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية فى صورتها الراهنة.

ونحن وإن كنا نرفض، من جانب، مفهوم «الحجم الأمثل للدولة» بهذا المعنى الليبرالى النيوكلاسيكى، نظراً لفجاجته الايديولوجية، لأنه لايوضح لنا على نحو يقينى ضمانات تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لبلادنا من خلال هذا النمط - حيث إن واقع الخبرة التاريخية والمعاصرة، ينفى ذلك - إلا أننا مع ذلك نرى أن مفهوم «الحجم الأمثل للدولة» كمقولة نظرية يمكن أن يكون مفيداً فى التحليل والنتائج التى تترتّب على طرح إشكالية دور الدولة للبحث فى هذه الندوة.

وفى تصورنا، إنه لن يمكن الوصول إلى تحديد ما يسمى «بالحجم الأمثل للدولة» إلا فى ضوء البحث عن معيار أو هدف نقيس به درجة هذه الأمثلية. وهذا المعيار أو الهدف نحدده فى تحقيق ما يسمى «بالتنميّة المستقلة». والتنمية المستقلة تعنى - فى التحليل الأخير - نفياً للتبعية الاقتصادية وإقامة قاعدة اقتصادية متقدمة ومتمحورة على ذاتها. ونفى التبعية يعنى، فى الحقيقة، القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافىء، التى ترسف فى اغلالها البلاد المتخلفة فى علاقتها بالاقتصاد الرأسمالى العالمى مع ما يتطلبه ذلك من تنويع لبنيانها الإنتاجى ومن سيطرة وطنية على مقدرات الاقتصاد القومى - وبالذات مصادر التراكم المحلية ومنع تسرب الفائض الاقتصادى إلى الخارج. والتنمية المستقلة المترتبة على نفى التبعية للخارج والتى سيكون لها خياراتها تجاه قضايا التمويل والتصنيع والتكنولوجيا، تعنى صياغة مشروع حضارى شامل، يهدف الى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، المالية والمادية والبشرية والطبيعية، ووضعها فى خدمة هيكل اقتصادى متقدم تتحقق فيه شروط التراكم

الذاتى، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادى بعدالة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية التى يضمها الاقتصاد القومى.

بهذا المعنى نكون إزاء استراتيجية مضادة لاستراتيجية التنمية التابعة والمشوهة التى سادت دول العالم الثالث فى ربع القرن الماضى. فهى ليست إذن مجرد تغيير فى أنماط الاستهلاك، أو الاستثمار، أو التصنيع، أو تحقيق النمو المتوازن بين الصناعة والزرعة والخدمات، أو الإغداق على الفئات الاجتماعية الفقيرة ببعض المشروعات والإعانات، أو انتهاج سياسات مالية ونقدية معينة.. إنها فى الحقيقة كل مترابط. إنها نسق اقتصادى اجتماعى سياسى متكامل.

وعلى هذا الأساس نقول، إن كل نمط من أنماط الإنتاج السائدة فى بلادنا، بما فيها القطاع العام، سيتحدد حجمه الأمثل فى ضوء مدى مساهمته فى تحقيق أهداف التنمية المستقلة، التى هى باختصار:

- الاستقلال الاقتصادى ونفى التبعية،
- النمو الاقتصادى،
- الاعتماد على الذات،
- العدالة الاجتماعية.

على أن تحديد الحجوم المثلى للقطاع العام أو الخاص، لتحقيق أهداف التنمية المستقلة هى مسألة نسبية وتاريخية، بمعنى أنها ستتغير من مرحلة إلى أخرى تبعاً للاقتراب أو البعد من أهداف هذه الاستراتيجية، وستتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد أو مجموعة من البلدان.

لكن الإشكالية التى يتعين علينا أن نواجهها هنا، هو أن استراتيجية التنمية المستقلة – التى هى شىء مختلف تماماً عن عمليات التكييف الشائعة الآن – واستمرار بقائها عبر الزمن، سيتطلب ظهور طبقة سائدة، أو إئتلاف سياسى، لقيادتها. وعامل الدولة الذى سيعكس رؤية هذه الطبقة أو هذا الإئتلاف السياسى سيكون عليه أن يواجه المجموعات الأخرى ذات المصالح المتنازعة، وأن يتغلب على التناقضات الحقيقية التى تقف أمام تحقيق تلك الاستراتيجية.

وعلى نحو آخر نقول: إن التنمية المستقلة، بالمعنى الذى حددناه لها، لا

يمكن أن تتحقق عفوياً، أو من خلال المبادرات الفرديّة لكل نمط، أو من خلال آليات السوق والتبادل التى تعمل فيها أنماط الإنتاج السائدة. فهذه الآليات، نظراً لما تعكسه من ظروف داخلية وعلاقات خارجية، عاجزة عن تحقيق نموذج للتراكم يقود عملية التنمية على نحو ينفى التبعية ويعتمد على ذاته. من هنا، فإن المشكلة الرئيسية التى تواجهنا تتمثل فى البحث عن النمط الإنتاجى الذى يمكن – من خلال ما يملكه من سلطة وموقع فى التشكيلة الاجتماعية السائدة – أن يخطط بوعى لتلك التنمية ويقود مسيرتها.

وفى هذا الخصوص، لا يخفى أن الأنماط المتعددة للإنتاج التى توجد جنباً إلى جنب فى بلادنا، تنطوى على مصالح متباينة، وأحياناً متعارضة. كما أن قوتها الاقتصادية فى مجال خلق فرص الدخل والتوظف والاستثمار، تختلف من نمط إلى آخر. من هنا فإنّ حجم العطاء الذى يمكن أن يعطيه كل نمط، فى الجهد المطلوب لتحقيق التنمية المستقلة، هو أمر متفاوت بين هذه الأنماط.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه في ضوء خصائص هذه الأنماط – وتحت شروط معينة – يمكن لهذه الأنماط أن تسهم بأدوار مختلفة فى تحقيق أهداف التنمية المستقلة. بيد أن القضية الأساسية التى تبرز هنا هى: كيف يمكن إيجاد التنسيق والتخطيط وتحديد الأدوار والأطر التى تلزم لتحرك هذه الأنماط على نحو غير متعارض، وفى اتجاه تحقيق الهدف الكبير – وهو تحقيق التنمية المستقلة – وفى نفس الوقت يتاح لكل نمط أن يحقق مصلحته الخاصة؟

وربما يكون أفضل حل لتلك الإشكالية هو ما نسميه «بالتحالف بين هذه الأنماط». لكن هذا التحالف، حتى يسير فى الاتجاه الصحيح، لابد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وهذا القائد – بحكم الواقع والمنطق والتاريخ – لن يكون إلا الدولة والقطاع العام. وليس يخفى أن ذلك يتطلب أن يكون على قمة جهاز الدولة سلطة وطنية ديمقراطية مؤهلة لقيادة هذه التنمية.

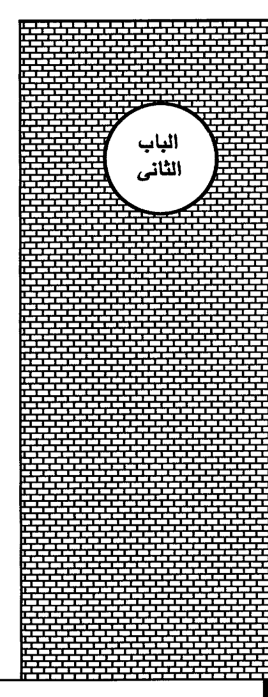
والدولة الوطنية الديمقراطية، التى تحدث عنها أيضاً د. مجيد مسعود يمكنها هنا أن تستخدم شتى الإمكانات التى تساعدها فى أداء وظيفتها الاقتصادية لإنجاز مهمة هذه التنمية. ومن ذلك مثلا نشاطها السياسى والإدارى

والقانونى، وسيادتها على موارد البلاد وثرواتها الطبيعية، وحقّها فى مراقبة نشاط رؤوس الأموال الأجنبية، وتدخلها فى قطاع التجارة الخارجية، وعلاقاتها الدولية.. إلخ.

وكل ذلك يحتاج إلى دولة قوية. لكن المشكلة هنا هى أن جهاز الدولة فى غالبية البلاد النامية، أصبح ضعيفاً – وهو الأمر الذى سمّاه الاقتصادى جونر ميردال بمصطلح الدولة الرخوة Soft State التى يعتبرها أحد أهم صفات التخلف. كما أن جهاز الدولة الآن أصبح يستخدم لخدمة مصالح أقوى الطبقات أو الشرائح الاجتماعية، وتحميل الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ثمن الازمات والكوارث الاقتصادية التى ترسف فى اغلالها معظم دول العالم الثالث فى الوقت الراهن.

ولهذا، ما لم توجد مثل هذه الدولة القوية، ذات التوجه الوطنى والتحررى والديمقراطى، وهى مهمّة يقع تحقيقها على عاتق القوى الوطنية والديمقراطية فى هذه البلدان؛ فليس من المتصور إمكان الحديث عن دور قائد وواع للدولة، أو حتى إمكانية الحديث عن كسر قيود التخلف والتبعيّة، أو تحقيق التنمية المستقلة والتقدم الاقتصادى والاجتماعى لشعوب هذه البلدان.

* * *



تأملات فى هموم مصر الأساسية

المبحث العاشر

على هامش المؤتمر العالمى الثالث للسكان:

مشكلة مصر الجوهرية ..

لاتكمن فى نمو سكانها بل فى طبيعة نظامها الاقتصادى الراهن*

شئنا أم أبينا، لابد من الاعتراف، بداية، أن المشكلة السكانية فى مصر، كما فى غيرها من البلاد النامية، تمثل أحد التحديات الاساسية التى تواجه التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى. بل أكاد أزعم، ان شرعية النظام الاجتماعى، على المدى الطويل، تكمن فى مدى قدرته على مواجهة هذا التحدى. وهذه المشكلة تتسم بأنها معقدة ومركبة وذات طابع نسبى، ومن ثم ليس لها فى الأجل القصير، أو حتى الأجل المتوسط، حل عام وسريع وعاجل كما يزعم البعض. ومن هنا ينبغى لنا فهم هذه المشكلة بمنهج علمى سليم، وأن ننظر اليها نظرة متكاملة، تتناول الابعاد المختلفة لها. وهى أبعاد عديدة ومتداخلة، مثل حجم السكان ومعدلات نموهم، وتوزيعهم الجغرافى، وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وطبيعة النظام الاجتماعى الذى يعيشون فيه ودرجة تقدمه، وطبيعة العلاقة الاقتصادية الدولية التى ينخرط فيها.. الى آخره.

(*) فى الأصل نشرت فى **جريدة العربى** التى يصدرها الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، العدد رقم (٦٢) الصادر فى ٥ سبتمبر ١٩٩٤ – ص ١١.

هذه الابعاد تتكامل وتتفاعل معا لتنسج الوضع الذى تكون عليه المشكلة السكانية، ومن ثم لايجوز التركيز على أحدها موضوعا وحيداً للسياسة السكانية.

وقبل ان نوضح ابعاد هذه المشكلة فى مصر، والمظاهر التى تعبر بها عن نفسها، وماعسى ان نفعله من أجل أن تتجاوز مصر هذه المشكلة، اعتقد انه ينبغى لنا أولا ان نتعرض لفهم طبيعة المشكلة وجوهرها.

حقا، ما أكثر البحوث والدراسات والكتب التى تحدثت عن المشكلة السكانية ومخاطرها. ولكنى أزعم، اننا حتى الآن لم نعط للفهم النظرى العلمى لهذه المشكلة ما يستحقه من عناية، على الرغم من أن نقطة البداية للحل تكمن أولا فى الفهم السليم لها. وبدون الدخول فى تفاصيل لايحتملها هذا المقام، يمكن الاشارة الى اننا هنا فى هذه النقطة امام مدرستين متمايزتين لفهم المشكلة السكانية، وبالتالى امام منهجين مختلفين فى وسائل العلاج.

أما عن المدرسة الأولى فهى المدرسة المالتوسية (نسبة الى روبرت مالتس Thomas R.Malthus) التى ترى أن لب المشكلة السكانية يكمن فى عدم التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة. حيث اعتبرت ان السكان يتزايدون بنسبة متوالية هندسية (٢، ٤، ١٦ .. الخ) بينما ان الموارد الاقتصادية تنمو بنسبة متوالية حسابية (١، ٢، ٣، ٤، ٥ .. الخ). ولهذا، فانه عبر كل جيل – تقريبا – يتضاعف عدد السكان، وتتسع الفجوة بين حجم السكان وحجم الموارد المتاحة لهم، مما يستدعى خفضا فى معدلات نمو السكان حتى يعود التوازن بينهما. وهذه المدرسة ترى ان التكاثر السكانى هو مجرد عملية بيولوجية محضة (مجرد علاقات حسابية بين معدلات المواليد والوفيات والخصوبة) ولا علاقة لها بالظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان. وقد استخدمت أدبيات التنمية التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية هذه النظرية لتبرير أوضاع الفقر والبطالة والتخلف فى البلاد النامية على أساس ان النمو السكانى المرتفع فى هذه البلاد، يضغط بشدة على مواردها المحدودة وينسف كل ما يمكن ان تنجزه التنمية. وعليه، فانه لا أمل إطلاقا أمام هذه البلاد لكى تنطلق فى معارج التقدم، إلا بالقضاء أولا على هذا

الاكتظاظ السكانى، وأن أفضل وسيلة لذلك هى تنظيم النسل من خلال زيادة الوعى والارشاد وتوفير السبل الطبية والدعائية لذلك.

أما المدرسة الثانية، فهى تنظر الى المشكلة السكانية من منظور أوسع وأعمق. وعندها ان السلوك الديموجرافى للبشر لايجوز النظر اليه على انه مجرد ميل غريزى للتكاثر، كما هو الحال فى الكائنات الحية الاخرى (كالحيوانات والنباتات والحشرات) وانما هو سلوك اجتماعى على درجة عالية من التعقيد، لأنه يتوقف على المحيط الاجتماعى الذى يعيش فيه الانسان، ودرجة سيطرته على الطبيعة، ومدى تقدم الفنون الانتاجية، وطبيعة النظام الاقتصادى / الاجتماعى السائد، وعلى مجموعة من العوامل المجتمعية والقيمية، مثل العادات والتقاليد وانساق القيم.. الخ. فكل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها لتؤثر فى النهاية فى السلوك الديموجرافى للانسان. كما تذهب هذه المدرسة الى ان المشكلة السكانية فى البلاد النامية ليست سببا للتخلف، وانما هى نتيجة له. وهى تربط بين هذا التخلف وعلاقات الاستغلال والتبعية التى تعانى منها هذه الدول فى ظل الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وأن جوهر المشكلة لا يكمن فى انها مجرد تناقض يقوم بين النمو السكانى وحجم الموارد المتاحة (كما يقول المالتسيون) بل هى تناقض يقوم بين النمو السكانى وطبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد الذى يعجز عن أن يوفر مقتضيات النمو الاقتصادى الحقيقى والتقدم الاجتماعى للسكان. كما تشير هذه المدرسة الى ان التاريخ قد أثبت أن الرؤية المالتوسية فى حالة التطور الديموجرافى لدول الغرب الصناعى لم تتحقق. وان الدراسات السكانية المعاصرة قد اثبتت ان السكان يميلون، من تلقاء انفسهم الى تنظيم اعدادهم عند مستويات معقولة حينما يرتفع مستوى المعيشة ويتغير نمط الحياة، بمعنى ان السكان متغير ذاتى التنظيم Self-Regulated. وكما ان السكان يؤثرون فى التنمية، فان التنمية تؤثر فى طبيعة النمو السكانى. ومع عدم اغفالهم أهمية الحد من النمو السكانى فى البلاد النامية، فان أنصار هذه المدرسة يرون ان تنظيم النسل وضبطه هى جزء من الوعى الاجتماعى للانسان، الذى يتحدد، بالدرجة الأولى، بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية السائدة. ومن هنا، يكون المفتاح الرئيسى لضبط النسل وتنظيمه هو فى العمل على تغيير هذه الظروف.

يكفى فى هذا الصدد أن نعلم ان متوسط معدل المواليد للأسرة المتعلمة التى تعمل بالمدن وفى الصناعة أقل بكثير من معدل المواليد للأسرة التى تعيش بالريف وتعمل بالزراعة وتعانى من الأمية. بل انه ثبت بالفعل، ان أفضل نتائج حققتها برامج تنظيم الأسرة فى البلاد النامية، كانت فى تلك البلاد التى حققت معدلات معقولة فى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى (حالة الدول المصنعة حديثا)، الأمر الذى يعنى ان التنمية والتقدم هما أفضل وسيلة للحد من النمو السكانى السريع. وأخيرا، يعتقد أنصار هذه المدرسة، ان العدالة الاجتماعية تمثل بعدا رئيسيا فى حل المشكلة السكانية. فقد يتحقق النمو الاقتصادى وتستأثر بثماره قلة من السكان، فى حين تـظل الاغلبية الساحقة تعانى من الفقر والبطالة والجوع، وبالتالى تظل المعضلة السكانية بغير حل.

ونصارح القارئ هنا، بأننا من أنصار المدرسة الثانية.

والآن نتساءل .. ما هى أهم ملامح سكان مصر؟

أولى هذه الملامح، هى الزيادة السريعة التى ينمو بها سكان مصر سنويا. وهى زيادة تعود الى الانخفاض الواضح الذى حدث فى معدل الوفيات دون ان يواكب ذلك انخفاض مناظر فى معدل المواليد. ويصل معدل النمو السكانى لمصر حاليا الى ٢٫٢٪ سنويا. صحيح ان هذا المعدل كان قد انخفض فى العقد الاخير، لكنه مايزال مرتفعا فى ضوء حجم السكان الحالى (٥٨ مليون نسمة). واذا ظل هذا المعدل، دون انخفاض، فانه من المحتمل ان يصل عدد سكان مصر فى نهاية هذا القرن الى ٦٦ مليون نسمة.

وثانى هذه الملامح، هو ان هناك اختلالا بالغ الحدة فى التوزيع الجغرافى لسكان مصر، حيث يعيش هؤلاء على ما نسبته ٣٫٥٪ من مساحة مصر الكلية، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدل الكثافة السكانية فى كل كيلو متر مربع. وتصل هذه الكثافة الى حوالى ١١٦٣ نسمة لكل كيلومتر مربع، طبقا لارقام ١٩٨٠، ومن المتوقع ان تصل الى ٢٠٠٠ نسمة اذا ما استمرا النمو السكانى والتوزيع الجغرافى على حالهما فى عام ٢٠٢٠.

وثالث هذه الملامح، هو طبيعة الهرم السكانى لمصر، والاختلال الحادث

فيه، حيث تتسم قاعدته باتساع صغار السن وضيق وسطه وقمته. ويترتب على ذلك ثلاثة نتائج خطيرة هى:

١- ارتفاع نسبة الاعالة العمرية، أى نسبة مجموع صغار السن وكبار السن الى فئة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٦٠ سنة.

٢- ارتفاع نسبة الاعالة الاقتصادية، أى نسبة مجموع السكان غير النشيطين اقتصاديا الى فئة السكان النشيطين اقتصاديا.

٣- زيادة الاعباء الاقتصادية الممثلة فى الانفاق على الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد قوى الاستهلاك وإضعاف قوى الادخار، فضلا عن تزايد الاستيراد الغذائى.

كما تجدر الاشارة أيضا، الى انه نتيجة لهذا الهرم السكانى الفتى، ستظل معدلات المواليد والخصوبة والنمو السكانى عموما مرتفعة لفترة طويلة قادمة، بسبب زيادة عدد الافراد الذين سيدخلون مرحلة الانجاب، ومهما بذلنا من جهد فى مجال تنظيم الأسرة.

ورابع هذه الملامح، هو ظاهرة تضخم المدن المصرية، حيث ترتفع فيها الكثافة السكانية الى مستويات لا معقولة بالمقارنة مع المدن الكبرى فى الدول الصناعية المتقدمة. وهنا تبرز أمامنا حالة القاهرة والاسكندرية كأمثلة صارخة على ذلك. وهى ظاهرة نجمت عن زيادة الهجرة من الريف الى الحضر، بسبب تركز المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والادارية والثقافية فى هذه المدن، وبسبب تردى أحوال المعيشة فى الريف. وقد نتج عن ذلك تفاقم حجم المشكلات التى يعانى منها سكان تلك المدن (الضغط المستمر على الاسكان والمرافق والخدمات العامة وارتفاع الاسعار، وظهور المناطق العشوائية وعشش الصفيح على أطراف هذه المدن، مع ما لذلك من آثار خطيرة).

وخامس هذه الملامح، هو أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان مصر والتى أصبحت الآن تقاس تحت ما يسمى بمؤشر التنمية البشرية، مازالت منخفضة. وقد جاء ترتيب مصر فى المكانة الرابعة عشرة بعد المائة من بين ١٦٠ دولة فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، واحتلت المكانة الرابعة

والعشرين بعد المائة من بين ١٧٣ دولة فى تقرير عام ١٩٩٣. وهذه مكانة متدنية جداً. وتجدر الاشارة الى ان مؤشر التنمية البشرية هو عبارة عن مقياس مركب نسبى يعتمد على ثلاثة مؤشرات هى: العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل القراءة والكتابة للبالغين، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

هذه هى - تقريبا - أهم ملامح سكان مصر وخصائصهم الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن مصر قد بذلت، فى نصف القرن الماضى، جهودا ضخمة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس، بلاشك، فى تحسين هذه الخصائص، الا ان عدم استمرار هذه الجهود (لاسباب كثيرة لامجال للتعرض لها هنا) قد أبطأ من سرعة تحسين أحوال البشر، بل أن هذه الاحوال قد ساءت فى السنين الأخيرة بسبب حدة الازمة الاقتصادية التى تمر بها مصر الآن.

والسؤال الآن هو: ما هى مخاطر بقاء هذه الخصائص على حالها دون تغيير، وخاصة اذا ظلت جهود التنمية عند مستواها المتواضع الآن فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى؟.

وهنا يمكن - دون الدخول فى التفاصيل - رصد مجموعة المخاطر والآثار السلبية التالية:

١- عدم تحسن مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من الناس. فزيادة السكان بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تعمل على تدهور متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج والهبوط بمستوى معيشته. وتجدر الاشارة هنا، الى انه فى عام ١٩٩٣/٩٢ بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق خلال عام ١٩٩٢/٩١ حوالى ١,٧٪ (طبقا للتقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٣/٩٢)، وهو يقل عن معدل النمو السكانى (=٢,٢٪) مما يعنى أن متوسط دخل الفرد فى هذه السنة قد انخفض بنسبة ٠,٥٪. واذا ادخلنا بعين الاعتبار قضية توزيع الدخل القومى، فان الصورة سوف تزداد قتامة، حيث أدت سياسات الانفتاح الاقتصادى الى اعادة توزيع الدخل لصالح القلة وعلى حساب مصلحة الاكثرية الساحقة من المصريين.

٢- انه فى ضوء بطء النمو الاقتصادى وارتفاع معدل النمو السكانى، ومايتطلبه نمو السكان من تزايد واضح فى حاجاتهم الاستهلاكية، ينخفض معدل الادخار المحلى، وتتسع فجوة الموارد المحلية (الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ ومعدل الادخار المتحقق) وبالتال يتزايد الاعتماد على القروض الخارجية، الامر الذى يؤدى الى تفاقم أزمة الديون وخدمة اعبائها.

٣- نظرا لطبيعة الهرم السكانى لمصر والتزايد السريع فى اعداد السكان، فانه يدخل الى سوق العمل سنويا عدد يتراوح ما بين ٤٠٠ الى ٤٥٠ ألف عامل يبحث عن وظيفة جديدة. ونظرا لضعف معدل الاستثمار وتراخى جهود التنمية، وبخاصة بعد عام ١٩٨٥، ونظرا للسياسات الانكماشية الاقتصادية التى تطبقها مصر منذ عام ١٩٩١، فان ثمة تراكما شديدا حدث فى اعداد المتعطلين عن العمل.

٤- مع تزايد الاحتياجات الغذائية لسكان مصر، ومع محدودية الرقعة الزراعية، وخضوع التوسع الزراعى لقيود المياه وندرة الأراضى الزراعية الصالحة للانتاج، تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى تدبير الغذاء بعد أن تدهورت نسب الاكتفاء الذاتى. وأصبح استيراد الغذاء يلتهم مبالغ محسوسة من حصيلة مصر من العملات الأجنبية، وهو الامر الذى يضعف من قدرتنا على استيراد السلع الوسيطة والانتاجية اللازمة لزيادة الانتاج وخلق الطاقات الانتاجية الجديدة.

٥- أدى ارتفاع الكثافة السكانية واختلال التوزيع الجغرافى لسكان مصر إلى خلق مشكلة إسكان حادة، سواء فى المدن أو الريف، وقد نجم عن ذلك زحف عمرانى خطير على الأراضى الزراعية الخصبة والى التأثير سلباً على امكانات زيادة الانتاج الزراعى.

٦- مع تزايد الضغط السكانى الشديد فى المدن والأرياف وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحى والخدمات العامة، وسوء تخطيط الموقع المكانى للصناعات المصرية، أصبحت مصر تعانى بشدة من التلوث البيئى (تلوث المياه والجو والأرض) مع ما لذلك من نتائج خطيرة.

٧- كذلك حدث ضغط شديد على مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية، مما كان له بالغ الاثر فى تردى مستوى الخدمة الصحية والتعليمية فى مصر. وزاد الامر حرجا حينما قررت الحكومة زيادة الرسوم على هذه الخدمات، وبدء خصخصتها وضعف حجم ما تنفقه الدولة عليها.

٨- وأخيرا، وليس آخرا، فانه مع تدهور مستوى المعيشة واحتدام مشكلة البطالة، تفاقمت فى السنوات الأخيرة ظاهرة أطفال الشوارع وظاهرة عمالة الأطفال. وهى مظاهر غير انسانية وتعكس خللا اجتماعيا واقتصاديا وسكانيا خطيرا.

تبقى بعد ذلك مسألة على قدر كبير من الاهمية، وهى الأثر الذى تباشره برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى تطبقها مصر منذ عام ١٩٩١ على أحوال البشر والتنمية البشرية فى مصر. فهذه البرامج، نظرا لطبيعتها الانكماشية الشديدة، فانها قد أضرت ضررا شديدا بالفقراء ومحدودى الدخل الذين يشكلون الكتلة الاساسية من سكان مصر. فقد تحمل هؤلاء، ومازالوا، التكلفة المرتفعة الناجمة عن تطبيق هذه البرامج، والتى تتمثل فى الغاء (او تخفيض) الدعم الذى كان يخصص للمواد التموينية الغذائية، وفى إرتفاع أسعار منتجات القطاع العام وأسعار النقل والطاقة والملابس والادوية وزيادة الضرائب غير المباشرة وخفض معدلات نمو الانفاق العام الموجه للتعليم والصحة والاسكان الشعبى، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة، والاخذ بسياسة التمويل بالجهود الذاتية، فضلا عن بيع مؤسسات القطاع العام وماسينجم عن ذلك من تسريح للعمالة المصرية.. الى آخره. فكل هذه الامور أضرت بشدة غالبية سكان مصر، حيث انخفضت دخولهم الحقيقية، وضاقت الفرص أمامهم، وتردى مستوى معيشتهم. ومن المتوقع، مع استمرار هذه السياسة، ان تضار التنمية البشرية فى مصر التى تشكل الآن ركيزة عملية التقدم الاقتصادى.

والسؤال الكبير الآن هو: كيف تواجه مصر مشكلتها السكانية؟

وبادىء ذى بدء نقول: ليت مصر تستطيع فى الآونة القادمة من خلال ما ترسمه من سياسة سكانية حكيمة أن تنجح فى تخفيض معدل النمو السكانى، باعتباره أحد العناصر الأساسية فى المشكلة السكانية. لكن المعضلة الأساسية التى تواجهنا فى هذا الخصوص، هى أنه ثبت، نظريا وتاريخيا، أن السكان متغير

ثقيل الحركة، وبطىء التغير، وقد يحتاج الأمر الى جيل، على أقل تقدير، حتى يمكن ان ننجح فى خفض معدل النمو السكانى. من هنا ما أكبر الطموح الذى تتبناه السياسة السكانية فى مصر الآن، وهو إستهداف تخفيض معدل الانجاب من ٣٫٩ مولود لكل أسرة الى ٢٫٥ مولود، لكى ينخفض معدل الزيادة السكانية من ٢٫٢٪ الى ١٫٥٪ فقط سنويا وحتى لايزيد عدد سكان مصر عن ٦٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠.

ولكن نظرا لان المشكلة السكانية لاتكمن، فحسب، فى ارتفاع معدل النمو السكانى وانما تشمل عناصر أخرى لاتقل أهمية، مثل التوزيع الجغرافى للسكان وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن ظهورها واختفاءها رهن فى النهاية بعلاقة السكان بمرحلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلد، فان الخلاص الاكيد من المشكلة يكمن، أولا وأخيرا، فى ان تسرع مصر بخطاها على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى ظل مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والديموقراطية.

وأخيرا، اعتقد انه آن الآوان ان نتخلص من النظرة التقليدية التى تنظر الى الزيادة السكانية على أنها شر محض وعامل سلبى وسيىء وليس فيه أى خير. فالزيادة السكانية هى التى تعطى لمصر أهم عنصر من عناصر وجودها، وهم البشر. كما ان البلد ذى الوفرة السكانية يتميز بأنه يخلق سوقا كبيرة ومتسعة مما يجعل هناك امكانية لقيام صناعات متكاملة ترتكز على طلب دائم ومستمر اذا كانت هناك عدالة اجتماعية فى توزيع الدخل.

ان نواقيس الخطر اذن، يجب ان تقرع بلا هواده، ليس لأن سكان مصر يتزايدون بمعدلات كبيرة، بل ان تلك النواقيس يجب ان تدق بشدة، لان النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى صاغه الانفتاحيون وأدى الى زيادة الديون الخارجية والمحلية والركود والبطالة يحول دون تقدم مصر على طريق أفضل لرفاهية شعبها. ومصر تستطيع ان تحقق المعجزات لو استطاعت ان تحسن استخدام ثروتها البشرية ومواردها الطبيعية والمالية فى اطار نموذج تنموى حضارى شامل يرتكز على قاعدتى الكفاءة والعدل.

* * *



المبحث الحادى عشر

تمهيدا للحوار القومى بمصر:

حتى لا يكون الحوار حرثا فى البحر*

قضـايا مقـترحة للمـناقشة

عندما تسلم الرئيس محمد حسنى مبارك مقاليد الحكم فى بداية الثمانينيات، كانت سحب الأزمة الاقتصادية التى تراكمت فى سماء الاقتصاد المصرى قد بدأت تتكاثف على نحو واضح. كانت أهم هذه السحب، التى بلورت، فى تدافعها عبر الزمن أزمتنا الاقتصادية الراهنة هى: تراكم جبل من الديون الخارجية وارتفاع واضح فى أعباء خدمتها، وعجز مستمر فى ميزان المدفوعات المصرى مع تضاؤل واضح فى حجم الاحتياطيات النقدية الدولية، وتزايد شديد فى اعتمادنا الغذائى على الخارج، وتدهور بليغ فى معدل الادخار المحلى واعتماد مصر اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية لتمويل الاستثمارات المحلية، وعجز كبير فى الموازنة العامة للدولة، وزحف راكض للتضخم المحلى والمستورد، وبطء فى معدل النمو الاقتصادى. من هنا فان الميراث الذى آل لحكم الرئيس مبارك من عصر السادات كان ثقيل الوطأة.

(*)فى الأصل نشرت فى **جريدة العربى** التى يصدرها الحزب العربى الديموقراطى الناصرى بالعدد رقم (٢٩) الصادر فى ١٧ يناير ١٩٩٤. وقد كتبت كمساهمة فى الاعداد للحوار القومى الذى دعى اليه الرئيس محمد حسنى مبارك.

ومما زاد من بلبلة التفكير وعدم وضوح الصورة آنذاك، تلك اللغة التى اتسم بها الخطاب الاعلامى فى أواخر فترة الرئيس أنور السادات والتى كانت تؤكد دوما على سلامة أوضاع الاقتصاد المصرى، واننا سائرون على طريق الرخاء بعد التوقيع على معاهدة كامب ديفيد، وأن موارد مصر التى كانت توجه وتبدد فى الحروب سوف توجه الى اقتصاديات السلام وانعاش الاقتصاد المصرى، وان إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل سوف يجعل المعونات والاستثمارات الأجنبية تتدفق على مصر للاسراع بخطاها على طريق النمو. فى ضوء هذه البلبلة الفكرية والاوهام التى سادت آنذاك، لم يكن غريبا أن يذهب نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فى أواخر أيام السادات للقول، بأن الموازنة العامة للدولة حققت، ولأول مرة في التاريخ المعاصر، فائضا ماليا (بعد أن تم احتساب القروض والمعونات الأجنبية ضمن موارد الموازنة. وهو أمر لايجوز).

ورغم الاندفاعة السريعة على طريق الاستدانة الخارجية إبان فترة حكم الرئيس السادات وما كانت تنذر به من مخاطر وضغوط خارجية شديدة، إلا أن المسئولين فى حكومات السادات كانوا يتفاخرون دوما بأن حصول مصر على تلك المقادير الكبيرة من القروض، وبأسعار فائدة مرتفعة، هو دليل ثقة للدائنين فى سلامة وضع الاقتصاد المصرى. وساد آنذاك وهم مفاده، أنه طالما أن هناك تضخما عالميا وتدهورا فى قيم العملات الدولية، فان مصر حينما تقترض سوف تسدد ما اقترضته فى المستقبل بدولارات منخفضة القيمة، ومن ثم ستستفيد من وراء ذلك إفادة كبيرة. ثم جاءت الأحداث لتؤكد مدى بعد هذه الأوهام عن الحقيقة.

ومما زاد من ثقل وطأة الميراث الذى آل الى حكم الرئيس محمد حسنى مبارك، أنه منذ بداية الثمانينيات، بدأت المصادر الأربعة الكبار للنقد الأجنبى، وهى: تحويلات العاملين المصريين بالخارج، وعوائد تصدير البترول، ورسوم المرور بقناة السويس، والسياحة، بدأت تسجل انحسارا واضحا. وهى المصادر التى كانت تخفف من حدة الأزمة الاقتصادية فى عقد السبعينيات. وكانت طلائع مفكرة من الاقتصاديين المصريين قد حذرت آنذاك من خطورة الارتكان اليها بسبب خضوعها للعوامل الخارجية التى يصعب التحكم فيها، ومن ثم عدم

الاطمئنان لديمومتها. ثم زاد الطين بلة حينما جفت مصادر الاقتراض الخارجي عندما اندلعت أزمة ديون امريكا اللاتينية بتوقف المكسيك وشيلى والارجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية فجأة فى خريف عام ١٩٨٢ . فمنذ ذلك التاريخ بدأت البنوك التجارية دولية النشاط تراجع نفسها وتقبض يدها عن منح القروض، وأصبح الاقتراض منها صعبا للغاية، كما أن الاقتراض من الحكومات غدا أكثر جفافا بسبب حدة الأزمة الاقتصادية التى اندلعت فى كبريات الدول الرأسمالية (ومازالت مستمرة الى الآن). على أن توقيع معاهدة كامب ديفيد جعلت حكومات بعض الدول الرأسمالية الصناعية وأسواق النقد الدولية تتساهل مع مصر فى امدادها بالقروض (وان كانت بأسعار فائدة باهظة) وبعض المعونات الاجنبية (حالة المعونة الامريكية)، ولهذا لم تتأثر مصر كثيرا بحركة الانكماش العالمى الذى حدث فى سوق الائتمان الدولى بعد عام ١٩٨٢ . واستمرت الاستدانة تسير بمعدلات عالية، بشكل يفوق قدرة مصر على مواجهة أعبائها.

وهكذا.. عندما جاء يوم الحساب لتسديد فواتير الديون الضخمة الخارجية التى تكونت أيام السادات، كانت مصادر الأربعة الكبار فى حالة انحسار. ولهذا واجه الاقتصاد المصرى أزمة شديدة فى النقد الأجنبى، إذ نشأ تنافس ضار على موارد مصر المحدودة من العملات الصعبة لدفع أعباء الديون الخارجية من ناحية، ولتمويل واردات مصر الضرورية من ناحية أخرى، وهو تنافس كان يحسم لصالح مواصلة دفع أعباء الديون، ولكن على حساب انكماش الواردات واستنزاف احتياطيات مصر الدولية وتعريض سعر الصرف للجنيه المصرى لضغوط شديدة. وهو وضع كان يرسم فى مجموعة ملامح أزمة اقتصادية قادمة شديدة الوطأة. وكانت أخطر النذر بهذه الأزمة هو انتقال مصر فى بداية الثمانينيات الى مرحلة النقل العكسى للموارد. اذ أصبح حجم ما تدفعه مصر من أعباء لخدمة ديونها الخارجية (الاقساط + الفوائد) يزيد عما يرد اليها من قروض جديدة.

فى ضوء هذا الوضع الاقتصادى الحرج، وعدم وضوح الصورة، وفقدان مصداقية الخطاب الاعلامى الساداتى، حرص الرئيس محمد حسنى مبارك فى أوائل حكمه على ان يتعرف على حقيقة الوضع الاقتصادى المصرى، ومن هنا جاءت دعوته الى عقد مؤتمر اقتصادى على مستوى عال، يضم نخبة مختارة من

الاقتصاديين المصريين. وهو المؤتمر الذى عقد بالقاهرة فى الفترة ما بين ١٣-١٥ فبراير ١٩٨٢، وشارك فى حضور بعض جلساته الرئيس مبارك. كان هناك احساس بأن الأوضاع والسياسات الاقتصادية القائمة تحتاج الى مراجعة لأن الاستمرار فى هذه السياسات سوف يؤدى الى أخطار شديدة ينعكس أثرها ليس على الاقتصاد فحسب، بل ايضا على الاوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية. واتذكر فى هذا الخصوص، انه تم تكوين لجنة للأعداد للمؤتمر لكى تقدم ورقة مشتركة تشرح حقيقة وضع الاقتصاد المصرى، وتطرح رؤيتها لمشكلات مصر الاقتصادية ومقترحات لحلها، تمهيدا لان تتبلور عن المؤتمر فى النهاية استراتيجية تتبناها القيادة السياسية لتضع مصر على طريق أفضل. وقد عرفت هذه اللجنة باسم لجنة الخمسة الكبار التى كانت تضم الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن والدكتور عبد الجليل العمرى والدكتور حسين خلاف والدكتور على الجريتلى والدكتور عبد المنعم القيسونى. كما تكونت أمانة فنية للمؤتمر. وآنذاك اتصل بى الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن لكى اشارك فى هذه الأمانة وقبلت له هذه الدعوة مشكورا. وظلت الامانة الفنية للمؤتمر تجتمع باستمرار فى معهد التخطيط القومى. وفى أحد هذه الاجتماعات طلب منى الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ان اكتب ورقة شاملة عن حقيقة وضع مصر الاقتصادى ورؤيتى للاصلاح الاقتصادى. وتمكنت بالفعل من كتابة ورقة متواضعة كان عنوانها «نحو استراتيجية ملائمة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة» حددت فيها أهم ملامح الوضع الاقتصادى آنذاك وخطورة استمراره، وتحديد أهداف ملائمة للمرحلة القادمة، وتفريع هذه الاهداف الى خطوط تحرك فعلى فى المستقبل من خلال خطين أساسيين هما: المحافظة على الموارد وتنميتها،. وخلق مناخ اقتصادى واجتماعى أفضل. وهى ورقة مازالت اعتز بها حتى الآن رغم مرور اثنى عشر عاما عليها. وقد طبعت ووزعت فى المؤتمر كورقة مساندة. ولكنها لم تطرح للمناقشة.

على أية حال ...

عقد المؤتمر، وحضره ثمانية وأربعون اقتصاديا مصريا. وعلى مدار جلساته المتعددة، ناقش المجتمعون العديد من القضايا الهامة التى كانت تحتاج الى

رؤى ثاقبة لمواجهة قضايا التنمية، مثل قضايا السكان والبطالة والقوى البشرية، والاستثمار، والزراعة والصناعة والاسكان والقطاع العام، والعلاقات الاقتصادية الخارجية (الديون وسعر الصرف) والموازنة العامة والتضخم .. الى آخره. وبحكم تركيبة المؤتمر، ظهرت كثير من الرؤى والأفكار المتباينة، ورغم انه لم يكن هناك اجماع على طبيعة التحديات والمشكلات الجوهرية التى يواجهها الاقتصاد المصرى آنذاك وسبل الخروج منها وفق رؤية استراتيجية، فإن كثيرا من القضايا تم الاتفاق عليها ورفعت للرئيس مبارك، منها على سبيل المثال:

١ - ان التعديلات المقترحة لاصلاح المسار الاقتصادى سوف تتم مع المحافظة التامة على المقومات الرئيسية الحالية للاقتصاد المصرى بقيادة الدولة والقطاع العام والتنسيق بينهما وبين الدور الضرورى للقطاعين الخاص والتعاونى، والاستمرار فى سياسة الانفتاح والتعاون الدولى الخارجى، مع التعديلات التى تزيل ما شابها من سلبيات.

٢- حشد الطاقات القومية الطبيعية والبشرية والمالية والتنظيمية، حكومية كانت أو شعبية، ووضع السياسات الفعالة فى مختلف المجالات وفقا لتخطيط قومى شامل، تلتزم به الدولة والقطاع العام، ويسترشد به القطاع الخاص والفردى بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لاسلوب التخطيط القومى المناسب مما يؤدى الى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات وتحديد الأولويات.

٣- كذلك كان هناك اتفاق فى الرأى على ان تكون التغيرات المطلوبة ذات بعد اجتماعى واضح، وذلك بالتركيز على خلق فرص للعمالة الحقيقية المنتجة بدلا من تكدس التوظيف العاطل، والعمل على تحسين توزيع الدخول ورعاية الطبقات الاقل دخلا، وضمان التنسيق بين عوامل الانتاج المختلفة من رأس المال وادارة وعمالة ماهرة لرفع مستوى الانتاج السلعى خاصة وزيادة الدخل القومى عامة.

٤- لايمكن نجاح اجراءات الاصلاح الاقتصادى، مهما كانت صائبة وصحيحة، الا اذا تهيأ المناخ العام المناسب لها وخاصة من حيث توافر

القدوة الصالحة والقبول الشعبى والقدرة الادارية والرقابة والمتابعة، والانضباط السلوكى والالتزام بالجدية ومقاومة الانحراف والحفاظ على المال العام وكفاءة التنفيذ ونبذ التواكل وزيادة الاعتماد على الذات.

٥- تبنى المؤتمر قضية مكافحة البطالة، والحرص على تحقيق التوظف الكامل كهدف عزيز، باعتبار أن أثمن ما تملكه مصر هم البشر. ولذلك فان تأهيل قوة العمل وتشغيلها يصبح القضية الأولى اقتصاديا واجتماعيا. ويمكن اذا أحسن تدريب هؤلاء الأفراد واعدادهم وتنظيمهم فى مؤسسات منتجة، وادارة هذه المؤسسات إدارة حسنة، فى ظل قوانين ولوائح وأنماط سلوك مناسبة، أن تتحول الزيادة السكانية، من عبء على كاهل الاقتصاد القومى، الى مصدر للقوة والنماء.

٦- كذلك تبنى المجتمعون مفهوما أكثر تطورا للتخطيط، ذلك انه اذا كنا قد درجنا فى مصر على النظر الى التخطيط على أنه يختص فقط بالاستثمارات العينية الثابتة، بينما تعالج السياسات الأخرى المالية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية خارج التخطيط، فان الصحيح هو أن التنمية تشمل الاستثمارات وكذلك السياسات التى تتسق معا فى اطار خطة عامة. وقد دعا المجتمعون الى وضع خطة انتقالية تمتد الى ثلاث سنوات لاصلاح أوجه الخلل والقصور، تمهيدا لاعداد خطة خمسية، مع التأكيد على العناصر والاتجاهات ذات المنظور طويل المدى.

٧- وفى مجال مواجهة عجز الموازنة العامة، نادى المجتمعون بضرورة تخفيض الانفاق العام غير الضرورى، وكذلك الانفاق المظهرى، نظرا لما يستنزفه من موارد ومن تأثير سلبى على معنوية مختلف طبقات الشعب، وضرورة تحسين تحصيل الضرائب دون رفع معدلاتها، حيث ان التهرب الضريبى لايزال كبيرا ويمكن، بالتنظيم والرقابة، زيادة التحصيل وفقا لفئات الضرائب القائمة، مع زيادة الضرائب على الاستهلاك الترفى.

٨- كذلك نوقشت قضية الدعم وسبل ترشيده، وكانت هناك بالمؤتمر معارضة شديدة بعدم المساس بالدعم، الا بعد استنفاد اجراءات الوفر فى أوجه

الاسراف فى الانفاق الحكومى وبقدر ما يتحقق من زيادة فى الأجور وتحسين فى توزيع الدخل، حيث أن الدعم يكفل الرعاية الضرورية للطبقات الشعبية ويحميها من التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد نفقات المعيشة.

٩- أما فيما يتعلق بدعم قطاعات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) فقد اتفق المجتمعون على ضرورة زيادة انتاج هذه القطاعات بما يفي بالاحتياجات الاساسة للشعب وفقا لخطط محددة ومتناسقة ضمن اطار الخطة العامة للدولة. ففى المجال الزراعى لاحظ أعضاء المؤتمر كيف تدهور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية (سبع فدان) وانه يلزم للمحافظة على هذا النصيب حتى عام ٢٠٠٠ ان تكون هناك اضافة تقدر بثلاثة ملايين فدان جديد، وهو ما يعنى ضرورة استصلاح ما بين ١٥٠-١٨٠ ألف فدان سنويا، مع الاهتمام بزيادة الانتاجية وموارد المياه. وفى المجال الصناعى، كان هناك اجماع على أن تكون الأولوية لانتاج السلع الوسيطة اللازمة للانتاج الزراعى والتشييد ولقطاع الصناعة والبترول والقطاعات الأخرى، وتنفيذ برنامج لاحلال الواردات عن طريق صناعات تنتج سلعا ضرورية محلية بدلا من الاستيراد، وذلك على أسس اقتصادية، وفى ظل حماية محدودة ومحسوبة، مع رقابة الأسعار والجودة، واعطيت فى هذا الخصوص الأولوية لاستغلال الطاقة العاطلة واستكمال المشروعات التى قاربت على الانتهاء.

١٠- كذلك يتعين الاشارة الى أن المجتمعين لاحظوا أنه ليس من مصلحة الاقتصاد المصرى ان يظل اعتماده متزايدا على العالم الخارجى، خاصة أن تزايد عبء خدمة الدين واقساطه قد تزيد على موارده السنوية، مما يلقى عبئا على الموارد الذاتية فضلا عن مخاطر الاعتماد على موارد خارجية، فدعوا الى الاقلال من هذا الاعتماد تدريجيا، مع ضرورة اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات وما يتطلبه ذلك من ترشيد للواردات وزيادة فى الصادرات وفى معدل الادخار المحلى. كما برز اقتراح هام بضرورة تخصيص عائد تصدير البترول لتمويل الاستثمارات المحلية.

١١- أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وهو ركيزة أساسية فى الانفتاح الاقتصادى، فقد أشار المجتمعون الى غلبة النشاط التجارى والمضاربات

العقارية على سلوكه فى تلك الآونة واستغلاله مزايا قانون الاستثمار الاجنبى لانتاج السلع الاستهلاكية والكمالية، ولهذا كانت هناك توصية بأن يراعى مستقبلا الموافقة على المشروعات التى تتفق مع سياسة الدولة فى توفير الاحتياجات الضرورية للشعب، ورفع المستوى التكنولوجى، وتشجيع التصدير السلعى، واجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للتنمية والاستثمار، وتفضيل المشروعات التى تقام خارج المدن وفى المناطق الجديدة.

كانت هذه، تقريبا، هى أهم الرؤى التى تمخض عنها المؤتمر الاقتصادى. صحيح انها لم ترسم فى مجموعها استراتيجية شاملة لتنمية مصر ونهوضها، لكنها، فى جميع الأحوال، كانت رؤى طيبة، رسمت فى مجموعها ملامح توجهات اقتصادية واجتماعية أفضل مما كان سائدا فى فترة الانفتاح المنفلت فى عقد السبعينيات.

لكن المثير للدهشة، هو ان المؤتمر عقد وانتهى دون أن تنعكس هذه الرؤى فى اصلاح مسار الاقتصاد المصرى فيما بعد. إذ سرعان ما نسى المؤتمر وتوصياته، وعلقت الأتربة بأوراقه وبحوثه التى كان وراءها جهد ضخم ودراسات عديدة وأفكار مصرية مبدعة، بل يكاد المرء يلحظ، أن كثيرا من تطبيقات الانفتاح فى الثمانينيات جاءت على الضد تماماً مما كان عليه اجماع فى المؤتمر (تزايد الاعتماد على القروض الخارجية، تراجع دور التخطيط، تخلى الدولة عن قيادة التنمية، تفكيك واضعاف القطاع العام تمهيدا لبيعه، إلغاء الدعم وإطلاق حرية تكوين الأسعار، عدم الاهتمام بمشكلة العمالة وزيادة البطالة، مزيد من التفاوت فى توزيع الدخل والثروة.. الى آخره). وكان لابد لذلك كله وما عكسه من سياسات ان يثمر فى النهاية تلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى انتهت بنظام الحكم ان يوقع مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١ اتفاقا من شأنه ان تتولى هاتان المؤسستان رسم وتحديد سياستنا الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى أوصل مصر الآن الى الوضع الحالى.

لا أدرى لماذا تذكرت وقائع المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ حينما برزت دعوة الرئيس مبارك حاليا لاجراء حوار وطنى واسع بين مختلف القوى الوطنية المصرية. فمن الواضح ان طرح مسألة الحوار فى هذه الآونة انما يشير الى أمرين

مهمين، أولهما: ان هناك ازمة اقتصادية واجتماعية ذات تداعيات سلبية شديدة، ومن ثم فان هناك دعوة تطالبنا بكيفية الخروج من تلك الأزمة. وثانيهما ان فلسفة الانفتاح وممارستها الفعلية، بعد عقدين من الزمان، قد عجزت عجزا تاما عن أن تقدم حلا لمشكلات مصر وهمومها، ومن ثم الحاجة الى صياغة فكر مصرى جديد يحدد أولويات القضايا والمشكلات التى يتعين التصدى لها حاليا لوقف حالة التردى، وصياغة رؤية مستقبلية أفضل لمسار الاقتصاد المصرى خلال السنوات المتبقية من القرن العشرين.

وفى ضوء هذا، أظن أن هناك اجماعا وطنيا على أهمية اجراء هذا الحوار، وأظن ايضا ان الاختلاف الاساسى بين المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢ ودعوة الحوار الوطنى ١٩٩٤ يتمثل فى تركيبة المشاركين. فعلى حين غلب طابع التكنوقراط على المؤتمر الاقتصادى، فان الدعوة الحالية كما صرح المسئولون، تتسع لتشمل، بجانب التكنوقراط، القوى والاحزاب الوطنية على اختلاف توجهاتها، فضلا عن ممثلى المؤسسات الرسمية والشعبية والنقابات المهنية والعمالية والعلماء وأساتذة الجامعات والشخصيات العامة. وحتى ينجح هذا الحوار يتعين الا يحجر على رأى يقال او يصادر فكر معين، وأن يكون هناك تمثيل نسبى عادل لكافة الطبقات والشرائح الاجتماعية ومن يمثلها من أحزاب وتنظيمات مدنية وشعبية. ولنترك الافكار تتصارع داخل هذا الحوار حتى يحدث فرز حقيقى لمصالح ممثلى الشعب على اختلاف طبقاته وفئاته الاجتماعية وصولا الى صياغة وثيقة للتحالف الوطنى، تحدد نقاط الالتقاء والتآلف حول القضايا الحيوية والمصيرية التى تهم مصرنا العزيزة.

على أن نقطة البداية الصحيحة - فيما أتصور - لانجاح هذا الحوار، هو أن يبذل جهد كاف حول أجندة الحوار وأن يحدث اتفاق وطنى حول القضايا المطروحة للنقاش والأولويات المعطاة لها. وأن تستعد الأحزاب وكافة القوى الوطنية والديمقراطية والعلماء والمفكرين بدراساتهم وابحاثهم التى تعكس رؤاها فى قضايا الحوار. على انى اعتقد، أنه ليس من المتصور أن يكون لهذا الحوار معنى أو فائدة حقيقية الا اذا كانت المسألة الاقتصادية والاجتماعية فى القلب منه، فمصر الآن تمر بمرحلة حرجة من تطورها الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء ما تنفذه من توجهات للمؤسسات الاقتصادية الدولية، وهى مؤسسات،

بالقطع، لايعنيها، لا فى قليل أو كثير، مسألة تنمية مصر ونهضتها واستقلالها وتحديثها ورفع مستوى معيشة شعبها وتحقيق العدالة الاجتماعية على أرضها... فهذه الأمور وتحقيقها يجب ان تكون ابداعا مصريا خالصا.

وعندما يتمخض عن مؤتمر الحوار الوطنى اجماع، أو تآلف وطنى، حول النقاط والقضايا والأهداف التى حددت للحوار، وتصدر عن ذلك وثيقة، فانه يتعين ان تكون تلك الوثيقة ملزمة لكل الحكومات التى ستتولى مقاليد الأمور مستقبلا. ولكن التوجس الحقيقى الذى يظهر فى هذا الخصوص، هو ان يستمر الحوار لمدة أطول من اللازم فى حين تستمر الحكومة الحالية فى تطبيق سياساتها الراهنة التى يتعين ان تكون ضمن أولويات الحوار الوطنى. واذا حدث هذا، فسيكون الحوار فى واد والحكومة وماتفعله من إعادة هيكلة جذرية لمصر فى واد اخر. وهو أمر قد ينسف فعالية الحوار اصلا وجدواه. ولهذا يبدو لى أنه يتعين أن يكون هناك اطار زمنى محدد للحوار، وأن يكون هناك تحديد مسبق لموعد انعقاد المؤتمر الذى من المتوقع أن يقر الوثيقة التى سيحدث عليها تآلف أو اجماع وطنى.

والسؤال المحورى الآن هو: ماذا يريد المواطنون البسطاء الذين يشكلون أغلبية الشعب المصرى من هذا الحوار؟

انهم يريدون، ببساطة شديدة، أن يحدد هذا الحوار تصورات مستقبلية واعية لكيفية نهوض مصر، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وسياسيا، فى ظل المتغيرات العالمية والاقليمية المتلاحقة التى تخلق امام عيوننا عالما جديدا لامكان فيه للضعيف أو المتخلف أو المنكفىء على ذاته. يتوقع المواطنون البسطاء، أن تتمخض عن الحوار رؤى جديدة، تعيد لمصر دورها الرائد والفاعل الذى كانت عليه فى الماضى، سواء على صعيد الوطن العربى أو على صعيد العالم الثالث. ويريدون أن تنبثق عن الحوار رؤى وطنية وخلاقة ومبدعة لكيفية خلاص مصر من ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية التى جعلت الاقتصاد المصرى حقلا لتجارب سياستها التى ثبت انها تهدف اساسا للدفاع عن مصالح الدائنين ورأس المال العالمى. يريدون من الحوار الوطنى أن ينتهى الى أفكار مبدعة، تستند على نقاط القوة التى تمتلكها مصر – لكيفية استعادة مصر حريتها فى صنع قرارها الاقتصادى بعيدا عن تدخلات هذه المنظمات.

يريد المواطنون ان تتمخض عن الحوار حلول ناجعة للهموم والمشكلات والاوجاع اليومية التى جعلت أحوالهم المعيشية صعبة للغاية، وجعلت غدهم، القريب والبعيد، يكتنفه ضباب كثيف لا يقين فيه. يريدون علاجا لمشكلة الغلاء المستمر الذى جعل دخولهم المحدودة تلهث أمام صاروخ الاسعار ويتدهور مستوى معيشتهم باستمرار. يريدون ان يتمخض الحوار عن رؤى فعالة لعلاج مشكلة البطالة التى حكمت على أبنائهم بالتعطل وفقدان الأمل فى المستقبل. يريد المواطنون البسطاء حلا لمشكلة الاسكان التى باتت فى ضوء آليات السوق ونار الاسعار وانخفاض مستوى المعيشة معضلة لايقدر على حلها الا الأثرياء.. يريدون حماية صناعاتهم الوطنية، سواء ما يملكها القطاع العام أو القطاع الخاص، والدفاع عنها أمام مخاطر تحرير التجارة الخارجية والاغراق والتهريب السلعى، والدفاع عن ملكيتها الوطنية حتى لايزحف الاجانب على تملك ما بنوه من خلال العرق والضرائب والقروض الخارجية التى يدفعون الآن ثمنها الفادح. يريدون مراعاة لقواعد العدالة الاجتماعية التى تشكل ماعرف بالسلام الاجتماعى، وهو ما يعنى وضع حد لهذا التفاوت الصارخ والمستمر فى توزيع الثروات والدخول. يريدون من الدولة ان تلعب دورا فاعلا وقويا فى مجال توفير التعليم وتحديثه وتطوير البحوث الاجتماعية والتقنية، والاهتمام بصحة البشر وحقهم فى بيئة نظيفة وصحية، باعتبار أن ذلك أصبح يمثل الآن ركائز التنمية. وأخيرا، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، يتوقع المواطنون أن يتمخض الحوار عن رؤى صائبة لكيفية مواجهة الارهاب والقضاء على جذوره ومسبباته الحقيقية، مع مزيد من الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

حقا .. ما أحوجنا فى هذه الآونة لهذا الحوار الوطنى، حتى يحدث تآلف وطنى حميم حول قضايا الساعة الحرجة، وحول الصورة التى نتمناها لمصرنا العزيزة فى المستقبل. ما أحوجنا أن يكون التأثير الفعلى لهذا الحوار مختلفا عن تأثير المؤتمر الاقتصادى لعام ١٩٨٢ الذى علقت عليه الآمال الكبار فى حينه، ثم تبين، للأسف، أنه كان حرثا فى البحر.

* * *

المبحث الثانى عشر

كيف يمكن مضاعفة الدخل القومى لمصر

مع تحقيق العدالة الاجتماعية فى عشرة سنوات؟ *

اشار الرئيس محمد حسنى مبارك فى الخطاب الذى القاه يوم ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلسى الشعب والشورى إلى أنه لم يعد كافيا أن تحقق مصر معدلات للنمو الاقتصادى عند حدود تزيد قليلا عن معدلات النمو السكانى، بل يجب ان يكون الهدف الآن هو رفع معدلات النمو الى حدود تزيد على ثلاثة أضعاف معدل النمو السكانى، بما يضمن مضاعفة الدخل القومى المصرى مرة كل عشر سنوات، حتى ينخفض معدل البطالة، ويرتفع مستوى معيشة المصريين، ولتصل ثمار التنمية الى كل فرد على أرض مصر. وقد سألنى بعض الأصدقاء بعد استماعهم لهذا الخطاب: هل من الممكن مضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشرة سنوات قادمة؟ واذا كان ذلك ممكنا ما الشروط الواجب توافرها حتى يمكن تحويل الممكن إلى واقع فعلى؟ واذا افترضنا أنه امكن مضاعفة الدخل القومى المصرى فى غضون عشرة

(*) فى الاصل نشرت بجريدة **العربى** التى يصدرها الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، العدد رقم ٧٣، الصادر فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٤. ص ١١.

سنوات؟ فهل يعتبر ذلك شرطا ضروريا وكافيا لكى يرتفع مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى؟

عند اجابتى على هذه الاسئلة قلت: ان مضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشرة سنوات ليست أمرا ممكنا فحسب، بل انها أمر ضرورى لعلاج مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية. وقد ذكرنى هذا الهدف النبيل بفترة الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات من هذا القرن، وهى الفترة التى شهدت فيها الناصرية ذروة انتصاراتها. فقد كانت مضاعفة الدخل القومى، مرة كل عشر سنوات، هى الهدف الجوهرى الذى انطوت عليه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابان الفترة الناصرية. وهو هدف أمكن تحقيق نصفه خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ من خلال الدور الريادى والقائد الذى لعبته الدولة آنذاك فى تعبئة الموارد وترشيد استخداماتها. ثم جاءت النكسة فى عام ١٩٦٧ وما تلى ذلك من تحويل الموارد لخدمة الاستعداد لمعركة اكتوبر لتحول دون تحقيق هذا الهدف العزيز. ثم جاء الانفتاح الاقتصادى ليقضى تماما على هذا الهدف / الحلم وليمهد الطريق لقوى الفوضى والاضطراب لتعبث بمقدراتنا الاقتصادية، فتزيد من ديوننا الخارجية، وتبعيتنا الاقتصادية للخارج، وتهميش وافقار الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى، وهو الأمر الذى انتهى بنا مؤخرا للوقوع فى مصيدة صندوق النقد والبنك الدوليين وفرض حالة من الركود التضخمى على الاقتصاد المصرى.

على أية حال، ان مصر فى الفترة المقبلة لو تبنت مضاعفة الدخل القومى المصرى مرة كل عشر سنوات، فان ذلك يتطلب إن تحقق سنويا معدلاً للنمو الاقتصادى يساوى ٧٫٢٪ فى المتوسط. فهذا المعدل المرغوب هو الذى يضمن مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات، وهو مايزيد حقا ثلاث مرات عن معدل النمو السكانى حاليا (٢٫٢٪).

والسؤال الجوهرى الآن هو: كيف يمكن تحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو الاقتصادى بمصر؟

والاجابة، ببساطة شديدة: ان ذلك يتحقق لو امكن زيادة الناتج القومى من

السلع والخدمات بهذا المعدل، وهو امر يتطلب القيام بانشاء وتنفيذ جبهة عريضة من المشروعات الانتاجية لكى تزيد طاقة الاقتصاد المصرى على الانتاج. وهذا يعنى فى التحليل الأخيرة ضرورة زيادة معدل الاستثمار والوصول به الى ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بافتراض ان معامل رأس المال الحدى Marginal Capital Output Ratio فى مصر يساوى ٤ :١ (مع العلم بأن هذا المعامل معناه عدد وحدات رأس المال التى تلزم لزيادة الانتاج بمقدار وحدة). فاذا علمنا أن معدل الاستثمار الحالى فى مصر لايتجاوز ١٨٪ سنويا لاستطعنا أن نقدر حجم الفجوة الكبيرة بين معدل الاستثمار المطلوب ومعدل الاستثمار الفعلى (= ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى). وبدون سد هذه الفجوة يصبح من المستحيل علينا أن نحقق هدف مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات.

وليس يخفى، أن الارتفاع بمعدل الاستثمار القومى بمصر الى ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى، باعتباره شرطا ضروريا لمضاعفة الدخل القومى لمصر فى عشرة سنوات، سوف يصطدم بالطابع الانكماشى الذى فرضه علينا صندوق النقد والبنك الدوليين ابتداء من عام ١٩٩١ وهو الأمر الذى تجلى فى مجموعة السياسات النقدية والمالية التى طبقت فى السنوات الثلاث الأخيرة وأدت الى احداث خفض كبر فى الطلب الكلى (الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار). من هنا، فان الارتفاع بمعدل الاستثمار الى المستوى المطلوب لمضاعفة الدخل القومى ستتطلب ضرورة اعادة النظر فى مجمل السياسات الانكماشية التى تطبق حاليا واستبدالها بمجموعة بديلة من السياسات الحافزة على الاستثمار ودفع قوى النمو للامام. ومن هذه السياسات المطلوبة نذكر هنا على سبيل المثال: خفض معدلات الضغط الضريبى، وخفض سعر الفائدة، وزيادة الانفاق العام الاستثمارى، وحماية الانتاج المحلى، وضبط بوابة التجارة الخارجية، وزيادة التوظف والأجور ونصيب العمل، عموما، من الدخل القومى حتى تزداد قوى الطلب المحلى، والقضاء على حالة الركود التى عانى منها السوق المصرى.

على أن اكبر القضايا التى ستواجهنا لمضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشرة سنوات هى الفجوة الواسعة والعميقة الموجودة الآن بين معدل

الاستثمار المطلوب (٢٨٪) ومعدل الادخار المحلى المحقق (حوالى ٨٪) وهى فجوة تقدر حاليا بحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى. اذ ليس من الممكن، ولا من المعقول أن نسعى لمضاعفة دخلنا القومى من خلال الاعتماد المفرط على الموارد الخارجية (الاقتراض الخارجي والاستثمارات الأجنبية) وبحيث تزيد التزاماتنا الخارجية سنويا بما يعادل خمس دخلنا. فلو حدث هذا - افتراضا - فان مضاعفة الدخل ستكون مصحوبة بتزايد شديد فى مديونيتنا الخارجية مع ما سينجم عن ذلك من أعباء، وبارتفاع واضح فى نصيب الأجانب فى ثمار النمو مما يعرض جهود التنمية وامكانات رفع مستوى المعيشة لقيود شديدة، بل وربما يعرضنا ذلك لمزيد من التبعية والضغوط الخارجية.

لقد ظننا فى الماضى، ان التمويل الأجنبى (بما فيه القروض الخارجية) يمكن أن يكون بديلا عن جهد الادخار المحلى، وأن ما يحصل عليه الاقتصاد المصرى من موارد خارجية يمكن سداده مستقبلا دون حدوث متاعب فى السداد. توهما بأن النمو الاقتصادى سيكون أسرع من نمو عبء الديون، بينما جاءت الأحداث والوقائع فى العقدين الماضيين لتؤكد عكس هذا الوهم تماماً. ليس المهم اذن هو الجرى وراء معدلات مرتفعة للنمو الممول بموارد خارجية وبحيث تنساب ثمار هذا النمو للخارج، وانما الأهم من ذلك بكثير هو السعى لتحقيق أعلى معدلات ممكنة للنمو الممول بمصادر تمويلنا المحلى حتى تبقى ثمار النمو داخل حدود بلدنا.

والقضية التى نثيرها هنا لا تتمثل فى: نقترض أو لانقترض؟ نستقبل رأس المال الأجنبى أو لانستقبله؟ فأغلب الظن اننا اذا حرصنا على الارتفاع بمعدل الاستثمار للمستوى المطلوب لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات قادمة، فان ذلك سيتطلب الاعتماد، جزئيا، فى المراحل الأولى، على الموارد الخارجية (قروض واستثمارات أجنبية). اذ ليس من المتصور الارتفاع فجأة بمعدل الادخار المحلى من ٨٪ الى ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى. ولكن يتعين علينا أن نفكر فى، ونسعى الى، أن نجعل أهمية هذه الموارد الخارجية متناقصة عبر الزمن. وهو أمر لن يتأتى الا بحرصنا فى الفترة المقبلة على الارتفاع بمعدل الادخار المحلى والاقتراب به الى المستوى المطلوب لمعدل الاستثمار. على أن

ذلك يتطلب ترشيدا حاسما للاستهلاك فى القطاع العائلى والقطاع الحكومى، وضبط بوابة تجارتنا الخارجية التى أصبحت أكبر مصدر لنمو قوى الاستهلاك السفيه الذى يبدد موارد النقد الأجنبى فيما لا نفع فيه. وفى هذا الخصوص تجدر الاشارة الى أن مصر تملك الآن مصدر قوة للتخفيف من حاجتنا للتمويل الخارجى الذى عادة ما كنا نلجأ اليه لتمويل المكون الأجنبى للاستثمار (أى الواردات الانتاجية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية) وأعنى بذلك أن تستخدم مصر جزءا من الفائض من احتياطياتها الدولية International Reserves التى وصلت الآن الى ما يزيد عن ١٧ مليار دولار، فى تمويل ما سنحتاج اليه من واردات انتاجية فى المرحلة القادمة. وهو الاقتراح الذى بح صوتنا من الدعوة اليه فى الفترة الماضية.

ونعود الآن للشق الثانى من تساؤلات الاصدقاء، وهو هل يمكن اعتبار مضاعفة الدخل القومى المصرى، مرة كل عشر سنوات، شرطا كافيا وضروريا للارتفاع بمستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب المصرى؟

وعند اجابتى على هذا التساؤل قلت فورا: ان هذه المضاعفة شرط ضرورى، ولكنه غير كاف للوفاء بهذا الهدف العزيز. فقد يتضاعف دخلنا القومى ولكن من المحتمل جدا، وبخاصة فى ضوء تصاعد ما أسميه «بالليبرالية المتوحشة» ان يستأثر بثمار هذه المضاعفة فئة قليلة، أو شريحة اجتماعية ضيقة جدا، وبحيث تظل الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى مهمشة، ولاينالها من ثمار هذه المضاعفة شىء يعتد به. ويبدو لى أن هذا هو الأمر الأقرب احتمالا للحدوث فى المستقبل فى ضوء التغيرات الجذرية والتحولات العميقة التى حدثت – وتحدث الآن – فى المجتمع المصرى. خذ هنا على سبيل المثال: تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والابتعاد المتسارع للحكومة عن التدخل فى مجالات الانتاج والتوزيع والتسعير والتوظف. خذ هنا الغاء الدعم وزيادة أسعار السلع والخدمات الضرورية وزيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم الطفيلية. خذ هنا أيضا رضوخ الحكومة لعمليات الخصخصة والقضاء على الملكية العامة للمشروعات والقلاع الصناعية والتجارية الهامة وتسريح العمالة منها، وتهديد مستقبل ملايين العمال والموظفين العاملين بها. فكل هذه الأمور، وغيرها، أدت

الى الاضرار بالمصالح الحقيقية للأغلبية الساحقة من الشعب المصرى، وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال الاشارة الى تزايد نسبة المصريين الذى يقعون الآن تحت خط الفقر المطلق، ومن خلال الاشارة ايضا الى ذلك التدهور السريع الذى حدث فى نصيب الأجور من الدخل القومى المصرى، حيث هبط هذا النصيب الى حوالى ٢٧٪ فى الآونة الراهنة بعد ان كان ٤٨٪ فى عام ١٩٧٢. وكل ذلك يشير بأصبع لاتعرف الاهتزاز، الى غياب بعد العدالة الاجتماعية.

ليس المهم اذن هو مضاعفة الدخل القومى، كهدف فى حد ذاته، اعتقادا بأن مشكلات التوزيع ورفع مستوى المعيشة لأغلبية سكان مصر يمكن أن تحل أوتوماتيكيا من خلال قوى السوق.. فما أبعد هذا الوهم عن الواقع. وانما الأهم من ذلك هو ضرورة ان تكون هذه المضاعفة مصحوبة ومقترنة بالعدالة الاجتماعية، أى بالانحياز للفقراء والمحرومين ومحدودى الدخل، وبحيث يكون لهؤلاء نصيب عادل ومعقول من ثمار النمو الذى تحققه مضاعفة الدخل مرة كل عشر سنوات. وهذا أمر لن يتحقق من خلال ليبرالية السوق، بل من خلال اختيارات سياسية واعية.

تبقى بعد ذلك الاشارة الى أن أخطر ما يتهدد مصر وهى على طريق مضاعفة دخلها القومى مرة كل عشر سنوات ومن أجل ان تحقق الرفاه لشعبها فى ضوء عدالة اجتماعية، هو ما نراه الآن من بيع لقطاعها العام الذى يتكالب حاليا الأجانب للاستحواذ عليه واستغلاله وادارته لحسابهم وتحويل فوائضه فى المستقبل لبلادهم. فذلك سيمثل خصما مباشرا على ممكنات التراكم والنمو وامكانات زيادة مستوى معيشة المصريين المعيشة فى المستقبل.

* * *

المبحث الثالث عشر

تمهيدا للحوار القومى بمصر:

أربعة مشكلات عويصة*

(عجز الموازنة العامة، التضخم، البطالة، المديونية الخارجية)

كانت المشكلة الرئيسية التى واجهت بداية حكم الرئيس محمد حسنى مبارك هى أنه فى الوقت الذى ورث فيه جبلاً شاهقاً من الديون الخارجية وأعباء ضخمة لخدمتها (الفوائد + الاقساط) الامر الذى استدعى مزيداً من الاقتراض الخارجى؛ إلا أن مصادر الإقراض الخارجية السخية كانت قد بدأت فى الجفاف بسبب إندلاع ازمة المديونية الخارجية العالمية عندما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلى عن دفع اعباء ديونها الخارجية فى خريف عام ١٩٨٢، وبعدها بدأت البنوك التجارية دولية النشاط سياسة حذرة وإنكماشية فى إقراضها للبلاد النامية.

كما أن حكومات الدول الغربية قد خفضت كثيرا من قروضها للبلاد النامية، بسبب إستيلاء الكساد الاقتصادى على هذه الدول. ومع ذلك فقد استطاعت مصر، بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياستها الخارجية ودورها فى

(*) تستند هذه المقالة على محاضرة ألقاها المؤلف فى اكاديمية ناصر للعلوم العسكرية يوم ١٩٩٤/٤/١١ وكانت مخصصة لمناقشة موضوع «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وانعكاسات ذلك على كافة اوجه الحياة فى مصر» – الندوة الاستراتيجية (٩٤/٢).

المنطقة وتأييد الغرب لها، استطاعت ان تحصل على كميات كبيرة من القروض الخارجية. واستمرت ديوننا ترتفع، عاماً بعد الآخر، حتى انها وصلت الى ٥١ مليار دولار فى عام ١٩٨٩. وترتب على ذلك تفاقم اعباء خدمتها، الامر الذى سبب لمصر إرهاقا مالياً شديداً، بحيث استحال التوفيق بين الاستمرار فى دفع اعباء هذه الديون من ناحية وضمان الحد الادنى للواردات الضرورية من ناحية أخرى. وانتهى الامر فى مايو ١٩٩١، ونوفمبر ١٩٩١ لقبول شروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى الشروط التى ترجمت فيما عرف تحت مصطلح «برنامج الاصلاح الاقتصادى». وقد انبثق عن هذا البرنامج مجموعة من السياسات التى إلتزمت مصر بتطبيقها.

والآن ...

وبعد مضى ما يقرب من ثلاثة اعوام على تطبيق هذه السياسات، سنحاول هنا ان نلقى إطلالة سريعة على اكبر مشكلات مصر الاقتصادية وهى:

١- مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة

٢- مشكلة التضخم

٣- مشكلة البطالة

٤- مشكلة المديونية الخارجية

١- مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة:

تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة الى مستويات خطيرة فى حقبة الثمانينيات، حتى أنه وصل الى ٢٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٨/٨٧. ومن المعلوم ان هذا العجز نشأ وتطور بسبب تقاعس الايرادات العامة عن مواكبة النمو الحادث فى الانفاق العام. وكانت خطورة استمرار هذا العجز، هو انه يؤدى - عبر وسائل تمويله - إما إلى زيادة التضخم المحلى (عن طريق طبع البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفى للحكومة) وإما الى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته، أو جزء منه، من خلال القروض الخارجية. ومن المعلوم ان السياسة الاقتصادية الجديدة إتجهت الى خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين اساسيين، أولهما هو العمل على زيادة الموارد العامة، وثانيهما هو خفض معدلات نمو الانفاق العام. أما عن المحور الأول فقد

تمثلت سياسات الحكومة فى زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة اسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام. أما المحور الثانى فقد تمخض عن الخفض الشديد فى الدعم السلعى لضروريات الحياة، وتجميد التوظف فى الادارات الحكومية وفى مشروعات القطاع العام، وخفض الانفاق الاستثمارى الحكومى. وكان من الضرورى - والحتمى - انه فى ضوء الحركة الفاعلة على هذين المحورين، ان ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة. وقد أعلن مؤخراً أن نسبة هذا العجز قد انخفضت الى ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

جدول رقم (١٣-١)

العجز الكلى للموازنة العامة المصرية ومصادر تمويله
خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠

	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠
العجز الكلى (مليار جنيه)	١٤٫٤	١٢٫١	١٠٫٧	١٠٫٠
تمويل خارجى	٥٫٦(٣٨٫٩)	٣٫٤(٢٨٫١)	٣٫١(٢٩٫٠)	٢٫٨(٢٨٫٠)
أوعية ادخارية محلية	٢٫٥(١٧٫٤)	٣٫٦(٢٩٫٨)	٢٫١(١٩٫٦)	٣٫٣(٣٣٫٠)
قروض محلية من مصادر أخرى	١٫٣(٩٫٠)	٫٣٩٤(٣٫٣)	٫١٧٠(١٫٦)	٫٣٦٦(٣٫٧)
الجهاز المصرفى	٥٫٠(٣٤٫٧)	٤٫٨(٣٩٫٧)	٥٫٥(٥١٫٤)	٣٫٩(٣٩٫٠)

ملحوظة : مابين قوسن يشير الى نسبة التمويل.
المصدر: البنك المركزى **التقرير السنوى** ١٩٩١/١٩٩٠.

على أن أخطر ما فى السياسة المالية الجديدة هو أذون الخزانة التى طرحت منذ أوائل يناير ١٩٩١. فقد اشترط صندوق النقد الدولى ان تمتنع الحكومة عن طبع المزيد من البنكنوت والحد من الائتمان المصرفى المسموح للحكومة، وان ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الايرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب ان يمول من خلال طرح هذه الاذون فى السوق النقدى المحلى. وقد ادى تطبيق هذه السياسة الى زيادة أسعار الفائدة المحلية زيادة كبيرة حتى يمكن تشجيع اصحاب الفوائض المالية على استثمار أموالهم فى هذا الوعاء الاستثمارى الجديد. وقد نجم عن هذه السياسة:

١- نمو سريع فى حجم الدين العام الداخلى.

٢- زيادة المبالغ التى تخصص فى الموازنة العامة لمواجهة اعباء هذا الدين، مما سيؤدى الى زيادة عجز الموازنة فى الفترات القادمة - انظر الجدول رقم (١٣-٢)

٣- إضعاف الميل للاستثمار فى قطاعات الانتاج المادى، بسبب تفضيل المدخرين توظيف اموالهم فى هذا الوعاء المضمون وذى العائد المرتفع، وبسبب ما أدى اليه رفع سعر الفائدة من زيادة كلفة رأس المال الثابت والجارى.

حقاً، ما أسهل خفض العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال الاجراءات سالفة الذكر، ولكن ما أصعب النتائج التى تمخضت عن ذلك. فقد أدى هذا الخفض (بالاضافة الى زيادة الدين العام المحلى) إلى ارهاق ضريبى شديد للمواطنين، والى زيادة واضحة فى أسعار ضروريات الحياة، وإلى خفض فى مستوى المعيشة للعمال وللطبقة المتوسطة، والى زيادة البطالة وإعاقة الاستثمار المحلى وركود السوق المصرية. من هنا فالتحدى الحقيقى الذى يواجهنا هنا هو: كيف يمكن الحفاظ على نسبة معقولة ومنخفضة لعجز الموازنة العامة (ولانقول القضاء كلية على العجز، حيث ان مبدأ التوازن السنوى للموازنة قد عفى عليه الزمن ولا توجد دولة فى العالم تخطط لهذا) وفى نفس الوقت تعود قوى التراكم والنمو التوظف للاقتصاد المصرى.

٢- مشكلة التضخم :

التضخم كما نعلم هو الارتفاع المستمر والفجائى فى المستوى العام للأسعار، بحيث تفقد النقود قوتها الشرائية خلال هذا الارتفاع وتعجز من ثم عن أداء وظائفها. والتضخم كما هو معروف مرض اقتصادى خطير، إذا أصاب اقتصاداً ما، وعربد فيه، فإنه قمين فى النهاية أن يدمر إستقراره ويعرقل نموه ويهدد أوضاعه الاجتماعية. فالتضخم اذا انطلق من عقاله، واندفع بقوة عاماً بعد الآخر، فإنه يؤدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لانه يعرقل الصادرات ويشجع الواردات وينمى ظاهرة هروب رأس المال للخارج. كما انه يؤثر على الاستثمار سلباً، لأنه يؤدى الى استحالة حساب التكاليف المقدرة للمشروعات الإستثمارية

جدول رقم (١٣-٢)

اثر تحرير سعر الفائدة على الموازنة العامة لمصر

الوحدة مليون جنيه

السـنة	الفائدة على الدين المحلى		اجمالى النفقات العامة		العجز الكلى	نسبة الفائدة الى الانفاق	نسبة الفائدة الى العجز
	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير			
٨٩/٨٨ (فعلى)	٢٤٧٢	--	٣٠١٥٤	--	١١٨٤٧	٨٫٢	٢٠٫٩
٩٠/٨٩ (فعلى)	٢٩٦٩	٢٠٫١	٣٥٦٠٨	١٨٫١	١٣٧٣١	٨٫٣	٢١٫٦
٩١/٩٠ (فعلى)	٤٠٦٩	٣٧٫٠	٥٠٠٦٦	٤٠٫٦	*١٣٦٨٨	٨٫١	٢٩٫٧
٩٢/٩١ (اولى)	٦١٠٠	٤٩٫٩	٥٠٧٦٧	١٫٤	٨٦٠٧	١٢٫٠	٧٠٫٩
**٩٣/٩٢	٩٦٨٤	٥٨٫٨	٥٢٦٧١	٣٫٨	٧٠٧٢	١٨٫٤	١٣٦٫١

* مستبعدا قيمة السندات وقدرها ٦٠٩٠ مليون جنيه التى اكتتبت فيها بنوك القطاع العام لتغطية العجز لديها فى النقد الأجنبى.

** تقديرات الموازنة العامة وفقا لقانون الربط.

المصدر: مجلس الشورى: التقرير المبدئى للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن موضوع: تقييم مبدئى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى (نتائج المرحلة الأولى) ١٩٩٣، ص ٢٢.

والخطط الإنتاجية بسبب عدم إستقرار قيمة النقود، كما انه يشوه اتجاهات الاستثمار حيث يفضل المستثمرون فى ظروف التضخم إستثمار أموالهم فى المشروعات الخدمية ذات العائد السريع. كما أن تأثيره على الادخار سلبى، لانه يخفض من مستوى الدخل الحقيقى ويرفع من الميل للاستهلاك والى سلبية سعر الفائدة الحقيقى. كما انه يؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة، لأنه يرفع من حجم الانفاق العام فى الوقت الذى تنخفض فيه الايرادات الحقيقية للدولة. وحينما تتدهور قيمة النقود فى غمار التضخم تظهر ظاهرة الدولرة Dollarization أى هروب الناس من العملة الوطنية واللجوء إلى العملات الأجنبية (كالدولار) الاكثر ثباتاً فى قيمتها، كمخزن للقيمة المدخرة. أما على المستوى الاجتماعى فآثاره جد خطيرة، لانه يزيد من غنى الاغنياء ويزيد من فقر الفقراء. كما انه ينمى ظاهرة الاقتصاد السرى (الرشوة والفساد الإدارى وعمليات التهريب والسوق السوداء .. الى آخره). وأخيراً، وليس آخراً، يؤدى التضخم إلى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية.

لاعجب، والحال هذه، ان تكون مكافحة التضخم من أولى مهام واهداف الاصلاح الاقتصادى. وقد تحركت السياسة الاقتصادية الجديد بدأب شديد لكى تحد من معدل التضخم (أى خفض المعدل الذى ينمو به المستوى العام للأسعار سنوياً) ولجأت فى ذلك إلى سياسة انكماشية صارمة، كان قوامها التحكم فى نمو عرض النقود (عن طريق زيادة اسعار الفائدة وسياسة السقوف الائتمانية) وخفض عجز الموازنة العامة للدولة. **ونجحت فى ان تخفض معدل التضخم السنوى، ولكن فى مقابل ذلك خلقت هذه السياسة الجديدة حالة من الغلاء الشديد الذى يصعب على كثير من قطاعات الاقتصاد القومى وفئاته الاجتماعية الواسعة التعامل معه.** فزيادة أسعار المنتجات الغذائية والضرورية واسعار الطاقة ونفقات الانتقال ورسوم الخدمات العامة وخفض الدعم والارتفاع بأسعار الفائدة والمواد الخام – المحلية والمستوردة – وإلغاء دعم مستلزمات الانتاج ... الى آخره، كل ذلك خلق حالة من الغلاء الفاحش الذى أضر فى الصميم بقطاعات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتصدير وبمستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المصريين.

جدول رقم (١٣-٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)

(١٠٠=١٩٨٧/٨٦)

البنـد	الوزن النسبى	في نهاية يونيـــة					معدل التغير	
		١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	متوسط سنوى ١٩٩٢-٨٩	١٩٩٣
الرقم العـــام	١٠٠٠٫٠	١٤٦٫٤	١٧٧٫٧	٢١٤٫٥	٢٣٥٫٤	٢٧٠٫٦	١٧٫٢	١٥٫٠
(١) **الطعام والشراب والدخان**	٥٥٧٫٣	١٥٣٫٣	١٨٧٫٤	٢١٨٫٥	٢٣٥٫٩	٢٥٤٫٠	١٥٫٥	٧٫٧
الحبوب والنشويات	٧٥٫٦	١٧١٫٣	٢٤٠٫٦	٢٩٦٫٦	٣٥٠٫٧	٣٥٩٫٥	٢٧٫٠	٢٫٥
اللحوم والدواجن	١٢٥٫٣	١٦٣٫٣	١٧٠٫٦	١٧٥٫٩	١٩٥٫٥	٢٢٤٫٩	٦٫٢	١٥٫٠
الأسماك	٢٣٫٧	١٧٧٫٢	٢٣٢٫٦	٢٣٧٫٥	٢٤٣٫٤	٢٧٦٫١	١١٫٢	١٣٫٤
الألبان والجبن والبيض	٥٨٫٣	١٦١٫١	١٧٩٫٤	٢٠٣٫٩	٢٣٦٫٩	٢٦٤٫٧	١٣٫٧	١١٫٧
الزيوت والدهون	٤٤٫٠	١٥٧٫٤	٢٠١٫٧	٢٣٠٫١	٢٦٣٫٤	٢٩٨٫٩	١٨٫٧	١٣٫٥
الفاكهة الطازجة والمحفوظة	٣٤٫٠	١٢٢٫٦	١٧٩٫٩	٢١٦٫٤	٢٠٩٫٤	١٧٤٫٤	١٩٫٥	(١٦٫٧)
الخضر الطازجة والمحفوظة	٥٤٫٨	١٣٦٫٠	١٤٨٫٣	١٩٤٫٣	١٥٤٫٨	١٨٣٫٦	٤٫٤	١٨٫٦
البقول الجافة	٣٣٫٥	١٣١٫٥	١٦٤٫٠	٢٢٠٫٢	٢٤٥٫٠	٢٠٥٫١	٢٣٫٠	(١٦٫٣)
السكر والأغذية السكرية	٢٩٫٤	١٢٧٫٠	٢١٣٫٠	٢٢٠٫٧	٢٣٩٫٦	٢٥٢٫٢	٢٣٫٦	٥٫٣
المشروبات ومواد المشروبات	٢٣٫٢	١١٣٫١	١٢٠٫١	٢٣٢٫٩	٢٣٢٫٩	٢٣٣٫٩	٢٧٫٢	٠٫٤
السجاير والدخان	٥٥٫٢	١٦٧٫٧	٢٠٧٫٦	٢٢٩٫٨	٢٤٤٫٦	٢٨٠٫٣	١٣٫٤	١٤٫٦
(٢) الملابس والأقمشة	١٠٨٫٧	١٣٥٫٦	١٦٥٫٦	٢٢١٫٨	٢٣٣٫٨	٢٦٠٫٠	١٩٫٩	١١٫٢
(٣) الايجار والوقود	١٠٤٫٩	١١٣٫٣	١٢٨٫٩	١٦٠٫٣	٢٠٢٫٢	٢٣٨٫٩	٢١٫٣	١٨٫٢
(٤) أثاث وأجهزة وخدمات منزلية	٥٠٫٢	١٩١٫٩	٢٤٥٫١	٢٩٨٫٩	٣٣٢٫٢	٤٥٨٫٥	٢٠٫١	٣٨٫٠
(٥) الرعاية الصحية	٢٧٫٠	١٢٩٫٢	١٦٠٫٩	١٨٢٫٦	٢٠٢٫٧	٢٢٦٫٧	١٦٫٢	١١٫٨
(٦) الانتقال والمواصلات	٤٧٫١	١٣٧٫٥	١٧٦٫٨	٢٣٧٫٨	٢٤١٫٠	٣٦١٫١	٢٠٫٦	٤٩٫٨
(٧) الرياضة والتعليم والثقافة	٣٢٫٥	١٥٠٫١	١٧٩٫٧	١٩٦٫٩	٢٤١٫٨	٢٧٢٫٤	١٧٫٢	١٢٫٧
(٨) سلع وخدمات متنوعة	٧٢٫٣	١٣٣٫٩	١٥٠٫٤	١٩٤٫٩	٢١٦٫٣	٢٨٣٫٧	١٧٫٣	٣١٫٢

المصدر: البنك المركزى المصرى - **التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢**، ص ١٤٦.

والسؤال الآن هو: **كيف يمكن خفض معدل التضخم، وفى نفس الوقت تخفيف موجة الغلاء وزيادة قوى الإنعاش والنمو للاقتصاد المصرى**. فليس المهم ان نخفض معدل التضخم مع تردى مؤشرات الاداء الحقيقى للاقتصاد القومى (تدهور معدل الادخار والاستثمار والنمو وزيادة معدل البطالة وزيادة عجز الميزان التجارى وتردى مستوى معيشة المصريين..) وإنما الاهم من ذلك بكثير، هو مكافحة التضخم والحد من آثاره، مع الحفاظ على قوة الدفع لعجلات الانتاج والاستثمار والنمو والتوظف.. هذه هى القضية.

٣- مشكلة البطالة :

لاشك أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التى تواجهها مصر الآن، إن لم تكن أخطرها على الاطلاق. ومنبع الخطورة هنا لايكمن فحسب فى أن تزايد عدد المتعطلين عن العمل - أى الراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه دون جدوى - يمثل إهداراً فى عنصر العمل البشرى مع ما ينجم عن هذا الإهدار من ضياعات اقتصادية، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التى ترافق حالة التعطل، وبالذات فيما بين الشباب، حيث تعد البطالة هى البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال الإرهاب والعنف، وهى أمور برزت بشدة على السطح فى مصر فى الآونة الأخيرة. أضف إلى ذلك، أنه لما كان العمل وما يناظره من أجر هو المصدر الرئيسى والوحيد للدخل لقطاعات واسعة من الشعب المصرى، فإن تزايد البطالة يعنى إنعدام إمكانية الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض فى مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق.

والحقيقة، أن تحدى مشكلة البطالة تعد فى رأينا أحد المقاييس الهامة، إن لم تكن الأهم، لأية برنامج للإصلاح الاقتصادى بمصر، خاصة وأن بلدنا يتسم بنمو سكانى مرتفع نسبياً، وهو الأمر الذى يترتب عليه تزايد وضخامة عدد من يدخلون سوق العمل سنوياً. وأظن أنه لايجوز التهوين من شأن هذه المشكلة، وغض النظر عنها بالتذرع بأنها نتيجة ثانوية أو عارضة أو مؤقتة لهذا الاصلاح؛ أو ان العالم كله يعانى من مشكلة البطالة ونحن لا نمثل إستثناءً فى هذا الخصوص. ذلك أن الواقع يشير إلى، أن نمو البطالة بمصر على هذا النحو

المتسارع فى السنين الثلاثة الاخيرة، وإن كان له جذور عميقة فى الاقتصاد المصرى، إلا أن هذا النمو قد تفاقم بسبب الطبيعة الانكماشة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى تطبقها الحكومة المصرية منذ مايو عام ١٩٩١.

ولا يوجد حتى الآن تقدير موثوق به عن حجم البطالة السافرة فى مصر. وهناك تفاوت كبير فى التقديرات بين المصادر المختلفة. حتى التقديرات التى يصرح بها بعض المسئولين من حين لآخر تنطوى على قدر كبير من التضارب. ويمثل التضارب فى تقدير حجم أو معدل البطالة أحد الجوانب الهامة لهذه المشكلة. اذ لا يمكن التعامل مع هذه المشكلة، ومواجهتها، ووضع السياسات المناسبة لها، إلا إذا كانت هناك صورة حقيقية وكاملة عنها.

وعلى أية حال، لو إستندنا إلى التعدادات العامة الثلاثة للسكان التى اعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، فسوف نجد انه طبقاً لتعداد عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢٫٥٪ من إجمالى القوى العاملة، وفى تعداد عام ١٩٧٦ يقفز المعدل الى ٧٫٧٪، ثم إلى ١٤٫٧٪ فى تعداد عام ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم ١٣-٤). وطبقاً للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩ يرتفع المعدل إلى ١٧٫٥٪. وهذه المعدلات كان يناظرها ١٧٥ ألف متعطل فى عام ١٩٦٠، ٨٥٠ ألف متعطل فى عام ١٩٧٦، ٢٠١١ ألف متعطل فى عام ١٩٨٦، وحوالى ٢٦٧٢ ألف متعطل فى عام ١٩٩٢. وفى ضوء ضعف معدل النمو الاقتصادى وما رافقه من ضعف فى معدل استيعاب العمالة فى السنة الأخيرة، فضلاً عن العمالة المصرية التى عادت إبان حرب الخليج الثانية، وتزايد حالات الكساد والافلاسات فى القطاع الخاص، فإن رقماً فعلياً للبطالة يدور حول ثلاثة ملايين عاطل فى مصر قد يعد أمراً مقبولاً.

على أنه من المهم هنا أن نشير الى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة ولاتشمل البطالة الموسمية، اى هؤلاء الذين يعملون فى موسم (أو مواسم) معينة، ثم يتعطلون بعد ذلك، ثم يعملون .. وهكذا. ومن المفضّل ان نضم لأرقام البطالة هذا النوع من البطالة وكذلك العمالة المهمشة، أى هؤلاء الذن يتعيشون على أجور تافهة من مهن هامشة لا إستقرار فيها. بيد أنه لاتوجد تقديرات عن ذلك.

جدول رقم (١٣-٤)

تطور عدد المتعطلين ومعدل البطالة بمصر
للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦

السنوات	اعداد المتعطلين (بالألف فرد)	معدل البطالة (النسبة الى اجمالى القوى العاملة) ٪
١٩٦٠	١٧٥	٢,٢
١٩٦٢	١١٨	١,٨
١٩٦٤	١٣١	١,٩
١٩٦٨	٢٤٤	٣,١
١٩٦٩	٢١٩	٢,٧
١٩٧٠	١٩٨	٢,٤
١٩٧١	١٥٣	١,٨
١٩٧٢	١٣٥	١,٥
١٩٧٣	١٤٥	١,٦
١٩٧٤	٢٠٩	٢,٣
١٩٧٥	٢٣٣	٢,٥
١٩٧٦	٨٥٠	٧,٧
١٩٧٧	٢٩٦	٢,٨
١٩٧٨	٣٥٤	٣,٣
١٩٨١	٥٨١	٥,٤
١٩٨٢	٥٩٦	٥,٦
١٩٨٤	٦٣٤	٦
١٩٨٦	٢٠١١	١٤,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعدادات العامة الثلاثة (١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦)

وإذا تأملنا فى كتلة البطالة الحالية فى الإقتصاد المصرى فسوف نلحظ أنها تتسم بأربعة خصائص أساسية هى:

١- أن الشطر الأكبر من البطالة يتمثل فى بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم يجدوا حتى الآن فرصة للعمل.

٢- انتشار البطالة بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

٣- إرتفاع نسبة البطالة بين النساء.

٤- اتجاه معدل البطالة للإرتفاع فى الريف فى السنوات الأخيرة.

ومهما يكن من أمر، نحن نعتقد أن مكافحة مشكلة البطالة يجب أن تحتل مكان الصدارة فى جدول أعمال السياسة الاقتصادية فى الفترة القادمة، خاصة وأن البطالة لايجوز النظر اليها على أنها مجرد مشكلة إقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى، والتراخى فى التصدى لها - قبل ان تستفحل أكثر من هذا - سيكون له تداعيات خطيرة ما أحوج مصر أن تتجنبها. وعليه، نحن نعتقد ان مدى التقدم فى علاج هذه المشكلة يجب أن يكون هو **المقياس الأهم** لمدى نجاح أو ملاءمة السياسة الاقتصادية. ولهذا، يبدو لنا، أنه من الخطورة بمكان أن نترك مهمة حل هذه المشكلة للاقتصاديين والتكنوقراط ذوى النظرة الضيقة للأمور والتى ترى أن الحل سوف تتكفل به آليات السوق بعد أن تبتعد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى. فما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة. فلا الخبرة النظرية، ولا التجارب التاريخية تؤكد ذلك. بل على العكس، ثبت أن مشكلة البطالة، تفاقمت فى البلاد الرأسمالية الصناعية ذات الآليات العريقة للأسواق بالقدر الذى تراجعت فيه الدولة عن أهداف التوظف الكامل Full - Employment والاعتماد على ليبرالية السوق. والآن بات من الواضح، انه لامخرج من أزمة البطالة فى مجموعة هذه الدول إلا بتبنى سياسات عمدية تهدف الى علاج هذه الازمة بعد أن باتت البطالة تهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى هذه البلاد (ومن هنا جاءت دعوة الرئيس الامريكى كلينتون مؤخرا لعقد مؤتمر دولى لمناقشة سبل علاج ازمة البطالة). أما فى البلاد النامية، فالبطالة تفاقمت فيها حينما توقفت جهود التنمية، وحينما

إحتدمت فيها أزمة المديونية الخارجية، وتعمقت فى ضوئها أواصر التبعية للاقتصاد الدولى المأزوم. وزاد الطين بله عندما أجبر الدائنون (نادى باريس) والمؤسسات الدولية هذه البلاد على تبنى سياسات ليبرالية السوق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادى وخصخصة قطاعها العام. لا علاج اذن لمشكلة البطالة إلا من خلال تبنى القيادة السياسية لإستراتيجية تنموية بديلة، تضع ضمن أولوياتها مكافحة البطالة كهدف عزيز.

٤- مشكلة المديونية الخارجية :

شئنا أم أبينا، لابد من الاعتراف بأن شطراً مهماً وكبيراً من الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر الآن يعود، فى التحليل النهائى، إلى أزمة المديونية الخارجية التى حاقت بالاقتصاد المصرى. بل لن نتجاوز الحقيقة، إذا قلنا، أن ما نلمسه الآن من ارتفاع فى الأسعار وخفض مستمر فى الدعم وزيادة فى معدلات البطالة وتدهور فى معدلات الاستثمار والنمو، هى جزء من الثمن الذى ندفعه الآن نتيجة إهمالنا لمشكلة المديونية الخارجية لفترات طويلة. ثم جاء الوقت الذى تعين فيه أن ندفع ثمن هذا الإهمال، خاصة بعد أن أصبحت أعباء الديون فى نهاية الثمانينيات تلتهم الشطر الأعظم من موارد مصر بالنقد الاجنبى، وأصبحنا نواجه حرجاً شديداً فى التوفيق بين الوفاء بأعباء تلك الديون وتأمين وارداتنا الضرورية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. ومن هنا جاءت ضرورات إعادة الجدولة فى نادى باريس وما رافق ذلك من ضرورة تطبيق برنامج صارم للاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

لقد كان هناك إعتقاد خاطىء، فى بداية الانفتاح، فحواه، أنه من الممكن تحقيق التنمية وزيادة مستوى المعيشة فى الامد المتوسط بالاعتماد المتزايد على الديون الخارجية دون أن تظهر ضغوط وعوائق فى الأجل الطويل. وكان من جراء ذلك وقوعنا فى هذا النهم الشديد للاقتراض الخارجى. وغاب عن صناع القرار الاقتصادى حقيقة بسيطة، وهى أن الاقتراض بالأمس يعنى ضرورة السداد اليوم؛ وان الاقتراض اليوم يعنى ضرورة السداد فى الغد، وأنه إذا جاء «يوم الحساب» ولم نكن مستعدين للدفع والوفاء بإلتزاماتنا، فلابد وأن نتعرض لضغوط خارجية شديدة من قبل الدائنين.

وليس المجال هنا أن نشرح أسباب أزمة مديونية مصر، وكيف تطورت. ولكن ما يهمنا أساساً فى هذا السياق هو أن نشير إلى ان مصر وهى تواصل تطبيق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى تعلق أهمية كبيرة على إلغاء ٥٠٪ من ديونها الخارجية طبقاً لوعود الدائنين لنا (١٥٪ فى المرحلة الأولى و١٥٪ فى المرحلة الثانية و٢٠٪ فى المرحلة الثالثة، بالاضافة الى ١٤ مليار دولار كان قد تم إلغائها إبان أزمة الخليج). وقد يتراءى للبعض، أنه إذا تم ذلك، فإن أزمة المديونية الخارجية لمصر تكون قد إنتهت، وتخلصنا من عبء هم ثقيل كان يجثم على قلوبنا. ولهذا البعض نقول، ان إلغاء هذا الشطر المهم من الديون يجب النظر اليه على أنه يمثل بداية الحل وليس الحل كله. وأنه إذا شئنا أن نجنب مصرنا العزيزة فى المستقبل مخاطر الوقوع فى أزمة مديونية خارجية جديدة، فلابد من التفكير - الآن وليس غداً - فى مجموعة من الضوابط الحاكمة التى يتعين الامتثال لها بعقلانية كاملة وحكمة شديدة.

ويهمنى فى هذا الخصوص، أن أشير إلى ثلاثة قضايا رئيسية يُتخذ بشأنها الآن سياسات جديدة وذات صلة وثيقة بإحتمالات تجدد أزمة مديونيتنا فى المستقبل القريب.

القضية الأولى، هى قضية تحرير التجارة الخارجية، وبالذات تجارة الاستيراد التى بدأنا فيها منذ فبراير الماضى. ذلك أن هذا التحرير إذا لم يتم بضوابط محددة، فسرعان ما سيقودنا إلى أزمة مديونية جديدة. وهو الأمر الذى سيحدث حينما تزيد وارداتنا بمعدلات تفوق قدراتنا التصديرية التى لم نتمكن حتى الآن من تنميتها على نحو يمكننا من فتح الباب على الغارب لتمويل الزيادة المتوقعة فى الواردات. وستكون محصلة ذلك حتماً هى تفاقم العجز فى ميزاننا التجارى، وهو العجز الذى يفتح الباب لتمويله من خلال الاستدانة. وتفاقم هذا العجز هو البوابة الرئيسية التى نفذت منها أزمة ديوننا فى الماضى القريب. ويبدو أن الأثر السلبى لتحرير التجارة الخارجية على إحتمالات تجدد أزمة المديونية الخارجية مستقبلاً سيتجلى عبر أمرين رئيسين هما:

١- التأثير السلبى لمنافسة السلع المستوردة على المنتجات المحلية

جدول رقم (١٣-٥)

تطور ديون مصر الخارجية (بدون الديون العسكرية)
خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩

مليون دولار

السنوات	الديون العامة والمضمونة	الديون الخاصة غير المضمونة	الديون قصيرة الأجل	اجمالى الديون بما فيها الالترامات لصندوق النقد الدولى	نسبة اجمالى الديون الى الناتج القومى الاجمالى	نسبة إجمالى الديون الى حصيلة الصادرات
١٩٨٤	٢٨٤٧٤	٥٠٠	٥٦٥٣	٣٤٨٨٣	١٢١٫٣ ٪	٢٥٧٫٠ ٪
١٩٨٥	٣٣٠٣٠	٧٥٠	٦١٠٣	٤٠٠٦٧	١٢٧٫٠ ٪	٣٠١٫٠ ٪
١٩٨٦	٣٦٢١٤	٩٤٧	٦٨٥٥	٤٤١٦٠	١٥٩٫٦ ٪	٣٧٥٫٣ ٪
١٩٨٧	٤٢٢٦٣	١٠٩٨	٦٢٦٧	٤٩٨٩٠	١٧٣٫١ ٪	٤٥٥٫١ ٪
١٩٨٨	٤٢١٢٨	١١٣١	٦٥٢٢	٤٩٩٧٠	١٤٥٫٧ ٪	٣٩٩٫٣ ٪
١٩٨٩*	٤٣١٦٣	١٠٨١	٧١٠١	٥١٥٠٥	١٣٨٫٤ ٪	٤٤٢٫٣ ٪

(*) مقدرة

المصدر: البنك الدولى – **جداول الديون العالمية ١٩٩٠/٨٩** ، الديون الخارجية للدول النامية، واشنطن دى،سى ١٩٩٠ الملحق الأول، ص ٩٢.

جدول رقم (١٣-٦)

مبالغ الفوائد والاقساط التى دفعتها مصر لخدمة أعباء ديونها
الخارجية للفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩

مليون دولار

السنوات	الفوائد	الاقساط	اجمالى المدفوعات	معدل خدمات الديون الخارجية	
				٪ من الصادرات	٪ من الناتج القومى الاجمالى
١٩٨٤	١٦٠٨	١٤٦٧	٣٠٧٥	٢٢٫٨	١٠٫٨
١٩٨٥	١٤٥٢	١٥٣٠	٢٩٨٢	٢٢٫٥	٩٫٥
١٩٨٦	١٥٤٩	١١٩٨	٢٧٤٧	٢٤٫٩	١٠٫٠
١٩٨٧	٨٧٦	٥٤٠	١٤١٦	١٥٫٩	٥٫٠
١٩٨٨	١٠٣٣	٧٨١	١٨١٤	١٥٫١	٥٫٣
١٩٨٩*	١٣٦٤	١٤٦٦	٢٨٣٠	٢٤٫٤	٧٫٦

(*) مقدر

المصدر: البنك الدولى – **جداول الديون العالمية ١٩٩٠/٨٩** ، الديون الخارجية للدول النامية، واشنطن دى.سى ١٩٩٠ ، الملحق الأول، ص٩٢، ٩٣ (باللغة الانجليزية)

وتحويل الموارد لصالح المستورد، مما يعنى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى ومايتطلبه ذلك من نقد أجنبى.

٢- تأثير الزيادة المتوقعة للواردات الكمالية وشبه الكمالية على استنزاف موارد البلاد من العملات الصعبة بعد خفض معدلات الضرائب الجمركية على هذه السلع وتقليل بنود القائمة السلبية.

والواقع أن تجنب هذين الأثرين يجب أن يخضع لقاعدة ترشيد الواردات، وحماية الصناعات المحلية، وعدم نمو الواردات إلا فى الحدود التى تسمح بها معدلات نمو الصادرات. إذ ليس من المقبول ولا المعقول أن يكون معدل تغطية حصيلة الصادرات لوارداتنا فى حدود ٢٥٪ فى الوقت الذى نسعى فيه لتحرير تجارة الاستيراد ونترك عجز ميزاننا التجارى يتفاقم تحت شعار «تحرير التجارة».

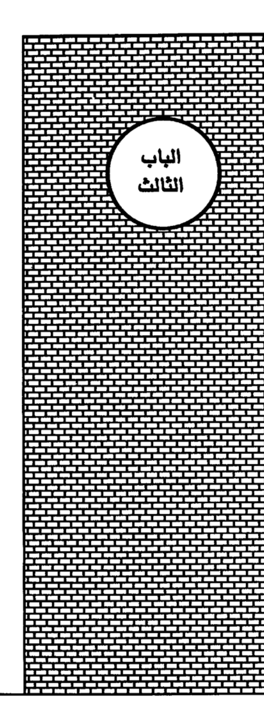
والقضية الثانية، هى مسألة الاستثمارات الأجنبية التى نحاول بشتى الطرق جذبها للعمل بمصر. وهى أمر لايشك أحد فى أهميته خاصة إذا تمخض نشاط تلك الاستثمارات عن خلق طاقات إنتاجية جديدة فى القطاعات السلعية الهامة، وعن إستخدام المواد الخام المحلية وتوظيف العمالة المصرية. على أن هدف هذه الإستثمارات يظل فى التحليل النهائى، هو تحقيق أعلى معدلات ممكنة للربح، وتحويل هذا الربح الى بلادها الأصلية. فإذا كان نشاط هذه الاستثمارات منصباً على الانتاج من أجل السوق المحلية وليس لها نشاط تصديرى، فإن المشكلة التى ستواجهنا هنا هى الأثر السلبى الذى سيحدثه تحويل دخول وارباح تلك الاستثمارات للخارج على زيادة العجز بميزان المدفوعات، ومن ثم الحاجة إلى الاقتراض الخارجى لسد هذا العجز. فهل إستعدت مصر لمواجهة هذا الأثر من خلال تحقيق قفزة واسعة ومخططة لقطاع الصادرات وما يدره من نقد أجنبى لمواجهة أعباء هذا التحويل؟ أم أننا سنعتمد على إستنزاف احتياطيات مصر الخارجية ونعرضها مرة أخرى لمستويات منخفضة وخطيرة؟

والقضية الثالثة، هى قضية بيع القطاع العام للأجانب من خلال مبادلة الديون بتملك أصول هذا القطاع Debt for Equity Swaps. وهى القضية التى يروج لها عدد من التكنوقراط على أساس أنها ستمكن مصر من تسديد

بعض ديونها الخارجية المستحقة بالعملة الصعبة بمقابل من العملة المحلية التى سيستخدمها المستثمر الأجنبى فى شراء بعض أصول القطاع العام. وبذلك تكون مصر قد تخلصت من جزء من ديونها دون الحاجة الى السحب من احتياطياتها النقدية، وتكون أيضا قد تمكنت من خفض عبء مديونيتها ومن ثم تخفيف العجز بميزان المدفوعات. ولهؤلاء نقول: صحيح أن هذه المبادلة سوف تؤدى فى الأجل القصير، الى التخفيف من عبء الدين الخارجى من خلال إلغاء الفوائد والاقساط المستحقة عن الديون التى ستقايض بحقوق ملكية. ولكن لايجوز – ولو للحظة واحدة – أن ننسى أن تحويل الارباح والفوائد والدخول التى سيجريها الملاك الاجانب لبلادهم سوف تؤثر فى الاجل المتوسط على زيادة العجز بميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة ميل مصر للإستدانة، وبخاصة إذا كانت المشروعات التى تمت مقايضتها بالديون لاتنتج من أجل التصدير. ولتجنب هذا الخطر فإن الحكمة الاقتصادية تقتضى ان تسارع الحكومة المصرية بشراء ديونها المعروضة الآن فى أسواق النقد الدولية بسعر خصم يصل إلى ٥٠ ٪، وأن نحظر على الاجانب تملك القطاع العام.

تلك هى القضايا الجوهرية الثلاثة، التى يتعين التفكير فيها ووضع ضوابط حاكمة لها حتى نمنع تأثيرها السلبى على زيادة ديون مصر مستقبلاً. ويبقى بعد ذلك أن نشير إلى أن تجنب تكرار الوقوع فى أزمة مديونية جديدة سيتطلب أيضاً أن تتجه جهود الاصلاح الاقتصادى نحو العمل على زيادة معدل الادخار بمصر. فمادمنا نستثمر بأكثر مما ندخر، فإن الفرق بينهما لابد وأن يمول من خلال التمويل الخارجى. وليس من المقبول ان يكون معدل الادخار بمصر فى حدود ٨ ٪ من الدخل المحلى فى حين أن إستثماراتنا تتجاوز ٢٠ ٪ من هذا الدخل. وهى قضية مازالت تلقى إهمالاً غريباً فى صناعة السياسة الاقتصادية المصرية.

* * *



الباب الثالث

مصر.. وصندوق النقد الدولى

المبحث الرابع عشر

أثر السياسات النقدية والمالية لبرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى

على القطاعات الانتاجية بمصر ١٩٩١-١٩٩٣*

توطئة:

وقعت الحكومة المصرية فى مايو عام ١٩٩١ اتفاقا للتثبيت الاقتصادى Stabilizan Program مع صندوق النقد الدولى واتفاقا آخر للتكيف الهيكلى Structural Adjustment فى نوفمبر من نفس هذا العام مع البنك الدولى. وقد جاء عقد هذين الاتفاقين بعد أن تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت بعد اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ واستمرت حتى نهاية الثمانينات. وكان اهم هذه المشكلات: اتساع العجز بميزان المدفوعات، وزيادة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها بعد أن أصبحت تلتهم معظم حصيلة الصادرات المصرية، وزيادة العجز بالموازنة العامة للدولة، وارتفاع معدل التضخم، وتدهور واضح فى سعر الصرف للجنيه المصرى مع تعاظم ظاهرة الدولرة Dollarization، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى، وزيادة

(*) ورقة قدمت إلى المائدة المستديرة التى نظمها مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) حول: تقييم أولى للتكيف الهيكلى فى مصر (١٩٩١-١٩٩٣) وآفاقه المستقبلية - القاهرة ٧ مايو ١٩٩٤.

معدل البطالة، وتدنى مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المصريين. فضلا عما رافق ذلك من تفاوت حاد وصارخ فى توزيع الدخل والثروة القوميين.

والواقع ان عقد الحكومة المصرية هذه الاتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كان هو الشرط المسبق لاعادة جدولة ديون مصر الخارجية فى نادى باريس. كما ان الالتزام الصارم بالسياسات الاقتصادية الجديدة التى نجمت عن هذه الاتفاقات والمراجعة الدورية لها من قبل هاتين المؤسستين يعد شرطا أساسيا لاسقاط ما نسبته ٥٠٪ من ديون مصر الرسمية (حوالى ١٠ مليار دولار) وللحصول على التسهيلات الائتمانية التى تقررت لمصر من الصندوق والبنك الدوليين.

والآن .. وبعد ثلاثة سنوات من التنفيذ الصارم لهذه السياسات، يحتاج الأمر الى وقفة موضوعية لتقييم الآثار التى نجمت عنها، وبخاصة على قطاعات الانتاج بمصر، وباعتبار أن ذلك يمثل محكا هاماً للحكم على مدى فعاليتها لخروج مصر من أزمتها الاقتصادية.

جوهر برامج التثبيت والتكيف الهيكلى:

وقبل ان نوضح تأثير هذه البرامج على قطاعات الانتاج بمصر، ربما يكون من المفيد أن نلقى أولا اطلالة سريعة على طبيعة هذه البرامج، وجوهرها، والاهداف الحقيقية التى تسعى اليها، مع العلم بأن هناك الآن تنسيق واضح ودقيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فيما يتعلق بتصميم هذه البرامج ومتابعة تنفيذها. وهو التنسيق الذى أصبح يعرف الآن تحت مصطلح المشروطية المتقاطعة Cross - Conditionality الذى يعنى الترابط والتداخل بين شروط كلا المؤسستين. فكثير من الشروط التى يتطلبها عقد القروض مع البنك، أصبحت تنصب على كثير من الأمور والمتغيرات التى تدخل تقليدياً فى صلب اهتمام الصندوق (سعر الصرف مثلا). ولهذا عادة ما يشترط البنك ان يوافق البلد أولا على مايراه الصندوق بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على إعطاء قروضه. كما أن العكس صحيح ايضا بالنسبة لشروط الصندوق.

وسواء تعلق الأمر بوصفه برامج التثبيت الاقتصادى للصندوق أو بوصفه

برامج التكيف الهيكلى للبنك، فان تلك الوصفتين تنطلقان من رؤية موحدة، فحواها ان المصاعب التى تواجهها البلاد النامية (مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادى والبطالة) انما تعود، فى التحلل الاخير، الى اخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية مع اهمال كامل لتأثير العوامل الخارجية (تدهور اسعار الصادرات وارتفاع اسعار الواردات، وتأثير الكساد الاقتصادى العالمى، تفاقم نزعة الحماية، الاضطراب الحادث فى نظام النقد الدولى .. الخ)، وعليه، فانه يتعين على البلد المعين ان يقوم بإحداث تغيرات جذرية وأساسية فى هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الاهداف الاجتماعية.

وفيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم انه يصاغ فى ضوء رؤية نيوكلاسيكية ترى ان الاختلال الخارجى (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، فى التحليل الأخير، وجود فائض طلب Excess Demand يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذى يدفع البلد الى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية. وانه لتلافى مشكلات الاختلال الخارجى ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلى للوصول الى وضع مستقر، قابل للاستمرار، يكون البلد قادرا فيه على تغطية العجز فى الحساب الجارى بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية. من هنا فالانكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية.

ولما كان تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل فى وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة فى الموارد المحلية (زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلى) وبوجود عجز فى الموازنة العامة للدولة، وبارتفاع معدل التضخم – وهى أمور ذات صلة بالاختلال الخارجى، فان منهج الصندوق يتمحور حول مايسمى بادارة الطلب Demand Management الذى يهدف الى خفض معدل نمو الطلب المحلى عن طريق:

١– خفض فجوة الموارد المحلية.
٢– تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلى الاجمالى.
٣– امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.

٤- تخفيض القيمة الخارجية للعملة Devaluation.

اما فيما يتعلق ببرنامج التكيف الهيكلى مع البنك الدولى، فانه ينطلق من افتراض اساسى فحواه، ان المشكلات الاقتصادية وبطء النمو وتفاقم ازمة المديونية تعود الى التشوهات السعرية والى التدخلات الواسعة التى مارستها الحكومة فى النشاط الاقتصادى. وانه يلزم لتجاوز هذا كله الاعتماد على آليات السوق وتحجيم دور الدولة. فآليات السوق كفيله بأن تعمل على إذكاء المنافسة وزيادة الانتاجية واعادة توزيع الموارد على نحو يرفع من كفاءة استخدامها ويجعل البلد قادرا على تلقى الاستثمارات الأجنبية. كما يعارض البنك حماية الصناعة المحلية ويعتقد ان البلاد المنفتحة على العالم الخارجى اكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية. كما يهاجم البنك سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات.

ولهذا، فان برنامج التكيف الهيكلى هو عبارة عن مجموعة التدابير الاقتصادية التى تهدف فى النهاية الى تعديل جذرى فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى من خلال:

١- تحرير الاسعار.

٢- تحرير الواردات والتحول نحو التصدير.

٣- القضاء على الملكية العامة.

وسواء تعلق الأمر بوصفة الصندوق أو وصفة البنك، فان كلا منهما يضع فى المقام الأول مسألة السيطرة على العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة قدرة البلد على دفع ديونه الخارجية وضرورة فتح السوق الداخلى امام الاستيراد والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى لو تحقق ذلك على حساب خفض مستوى المعيشة للاغلبية الساحقة من المواطنين وزيادة البطالة وخفض معدلات النمو والقضاء على الصناعة الوطنية. من هنا يصبح من الوهم، أن نتصور، أن مهام هذه البرامج هو تحقيق التنمية، أو علاج مشكلة البطالة، أو التصنيع، أو زيادة القدرات الذاتية للاقتصاد القومى.. فما أبعد هذه الامور عن مهام تلك البرامج. بل ان التطبيق العملى لتلك البرامج، عادة ما يفضى الى عكس هذه الأمور.

أولا - أثر وصفة الصندوق على قطاعات الانتاج المحلى بمصر:

ينطلق صندوق النقد الدولى من الرؤية النيوكلاسيكية النقدية Monetar-ism التى ترى أن الاختلال الخارجى الذى تعانيه البلاد النامية، ومنها مصر، هو ظاهرة نقدية فى جوهرها. بمعنى ان هذا الاختلال، الذى يرافقه فائض طلب محلى، انما يعكس مغالاة فى التوسع النقدى، باعتبار ان هذا التوسع هو الذى يمول هذا الفائض. ولهذا يتعين، للقضاء على هذا الفائض، تطبيق سياسة نقدية انكماشية. كما يعتقد الصندوق أن المغالاة فى سعر الصرف لها علاقة بتغذية هذا الاختلال، لانها تشجع على زيادة الواردات وتحد من حفز الصادرات، وتتسبب فى فقد الاحتياطيات الدولية وزيادة الديون.

فى ضوء هذه الرؤية، فان حزمة السياسات النقدية والمالية التى انبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت فى حالة مصر، كما فى غيرها من البلاد النامية، عن زيادة محسوسة فى اسعار الفائدة المدينة والدائنة، ووضع سقوف ائتمانية لايتجاوزها الجهاز المصرفى، وخفض القيمة الخارجية للجنيه المصرى مع تحرير التعامل فى سوق الصرف الاجنبى، والعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الانفاق الحكومى (عن طريق تقليل الدعم الى ادنى الحدود، وخفض التوظف الحكومى، والضغط على الانفاق العام الاستثمارى). وعند البحث فى تأثير هذه السياسات النقدية والمالية على الانتاج المحلى، يتعين علينا أن نبحث هذا التأثير من خلال قناتين اساسيتين. القناة الأولى، هى التأثير فى معدل الادخار والاستثمار. والقناة الثانية هى التأثير فى حوافز الانتاج والتصدير.

١ - تأثير السياسات النقدية والمالية الجديدة على الادخار والاستثمار:

عندما يزيد معدل الادخار المحلى يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (اذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلى. وقد افترض الصندوق، ان زيادة اسعار الفائدة، فضلا عن السياسات الاخرى المؤدية لاعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص، سوف تؤدى الى

زيادة معدل الادخار المحلى وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية، ومن ثم خفض معدل الاستدانة الخارجي. وهذا الفرض، فى الواقع، محل شك كبير، فضلا عن ان حصاد التطبيق العملى لبرنامج التثبيت فى حالة مصر لم يؤد الى هذه النتيجة.

أما أن هذا الفرض محل شك كبير، ويمكن دحضة فمسألة سهلة اذا نظرنا الى سعر الفائدة نظرة مزدوجة، لاترى فيه انه مجرد عائد للادخار، وانما هو، فى نفس الوقت، يمثل كلفة لرأس المال. وقد اهمل الصندوق النظرة الثانية لسعر الفائدة واعتقد ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدى الى زيادة معدل الادخار، استنادا الى الحجة الكلاسيكية التى كانت ترى ان سعر الفائدة هو الثمن أو العائد الذى يحصل عليه المدخر مقابل المشقة التى يتحملها نتيجة تضحيته بالاستهلاك الحاضر رغم قدرته عليه. ولهذا، فاذا ارتفع سعر الفائدة، فان الادخار يزيد والاستهلاك يقل. والعكس بالعكس، اى ان الادخار يسير سيرا طرديا مع تغيرات سعر الفائدة.

وتلك فى الحقيقة نظرة جزئية لاتصمد امام النقد. فمن الممكن الرد على ذلك بالاستناد الى التحليل الكينزى لنصل الى نتيجة عكسية، خاصة اذا وضعنا المسألة فى اطار أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمار والدخل من ناحية، وتأثير التغير فى الدخل على الادخار من ناحية اخرى (باعتبار ان المحدد الرئيسى للادخار ليس هو سعر الفائدة وانما فائض الدخل الذى يتبقى بعد الوفاء بحاجات الاستهلاك). فارتفاع سعر الفائدة يخفض من معدل الاستثمار، وانخفاض معدل الاستثمار يؤدى الى خفض معدل نمو الدخل وزيادة معدل البطالة. ونتيجة لذلك ينخفض معدل الادخار. اى ان الرغبة فى الادخار، فى حد ذاتها، لا أهمية لها ما لم تتوفر القدرة عليه ومهما كان سعر الفائدة مرتفعاً.

فى ضوء ذلك، نجد انه لما كانت سياسة زيادة سعر الفائدة التى جاءت فى ركاب اصدار اذون الخزانة قد أثرت سلبا على الاستثمار ورافقها ركود اقتصادى وخفض فى معدلات نمو الدخل وزيادة فى معدلات البطالة، فان تأثيرها على الادخار بمصر يكاد لايذكر. وإلا فهل من المعقول ان يظل معدل الادخار المصرى فى السنتين الاخيرتين فى حدود ٨٪ من الدخل المحلى الاجمالى؟

ان التأثير الذى يمكن ان يرصده الباحث لزيادة سعر الفائدة هو ذلك الحراك الادخارى (ان جاز استخدام هذا التعبير) اى حركة تنقل ارصدة المدخرات الموجودة فعلا، من وعاء ادخارى الى وعاء آخر، حسب التغير فى اسعار الفائدة على الاوعية المختلفة. اما مجموع هذه الارصدة، فاغلب الظن انها لم تزد بسبب حالة الركود والكساد بمصر.

كذلك تجدر الاشارة الى ان سعر الفائدة المرتفع الذى تغله اذون الخزانة، ودخول الحكومة بهذا الحجم الكبير للاصدار، قد جعل الحكومة – تقريبا – هى المقترض الوحيد فى السوق النقدى، ومن ثم حدثت عملية تزاحم Crowding out - حول وسائل التمويل المحلية المتاحة. والمشكلة الاساسية هنا، هى انه بدلا من أن تتحول المدخرات الموجودة فى السوق النقدى والمالى الى استثمار وطاقات اضافية، فان الحكومة استخدمتها لتمويل عجزها الجارى وليس لتمويل الاستثمار العام. أى بعبارة ادق، تم هنا تسييل تلك المدخرات لصالح الاستهلاك الحكومى. وهو أمر أضر بلاشك بالاستثمار والنمو فى مصر. ومن ناحية اخرى يلاحظ ان ارتفاع سعر الفائدة على اذون الخزانة واعفائها من الضرائب قد جعل الاستثمار فى هذه الاذون، من وجهة نظر الاستثمار الفردى، أفضل مجال للاستثمار المربح والمضمون. لهذا لم يكن مصادفة، ان سارعت اجهزة تعبئة المدخرات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى تحقق فائضا، بل وحتى القطاع العائلى، ان تستثمر أموالها فى هذا الشكل الاستثمارى المالى قصير الاجل. ولهذا فقد أضيرت عمليات الاستثمار فى المشروعات طويلة الأجل فى الصناعة التحويلية والزراعة.

وفى الوقت الذى أضير فيه الاستثمار الانتاجى فى القطاع الخاص، فان ذلك لم يعوضه زيادة مناظرة فى الاستثمار العام بسبب الطبيعة الانكماشية لبرنامج التثبيت الاقتصادى. وقد بلغت نسبة الاستثمار الاجمالى الى الناتج المحلى ١٨٫٦٪ فى السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بعد ان كانت ١٩٫٨٪ فى السنة المالية ١٩٩٢/٨١، وسجل نمو الناتج المحلى بأسعار السوق السائدة خلال عام ١٩٩٣/٩٢ معدلا مقداره ١٫٧٪ (وهو يقل عن معدل نمو السكان فى مصر) حسب ماجاء فى التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢

(ص١٣). وجاء هذا النمو أساسا من قطاعات الخدمات التى سجلت فى نموها معدلات تساوى ضعف - تقريبا - معدلات نمو القطاعات السلعية - انظر الجدول رقم ١٤-١).

٢- تأثير السياسات النقدية والمالية الجديدة على الانتاج:

رغم انه من السابق لأوانه وضع كشف حساب للآثار التى نجمت عن السياسات النقدية والمالية التى طبقتها مصر ابتداء من مايو ١٩٩١ على قطاعات الانتاج فى ضوء برنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مع صندوق النقد الدولى، حيث ان دراسة هذه الآثار وتحديد حجمها ومداها يتطلب الانتظار لحين توافر بيانات عنها (وهو أمر غير متاح لنا) الا أنه من الممكن استناداً الى النذر اليسير من البيانات المتاحة، وقياسا على تجارب التثبيت التى تمت فى بلاد نامية أخرى، يمكن للباحث ان يرصد هنا بعض هذه الآثار.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان التأثير الذى نجم عن السياسات النقدية والمالية الجديدة على قطاعات الانتاج قد شمل كلا من القطاعين العام والخاص، وهو تأثير ناجم من الارتفاعات الشديدة التى حدثت فى تكاليف الانتاج ومن الركود الاقتصادى الذى تمخض عن هذه البرامج لطبيعتها الانكماشية.

ومن المعلوم، ان التوجه العام لبرنامج التثبيت ينطلق من المفهوم الليبرالى الذى يراهن على الدور القائد الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص فى الاسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل اكفأ من القطاع العام. وهو دور يعتمد، فى اطاره النظرى، على منطق المنافسة والسوق واعتبارات الربح الضيقة، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة فى آليات العرض والطلب. وفى سياق التمهيد لقبول هذا البرنامج صدرت بمصر عدة قوانين واجراءات تتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص، مثل الاعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الاستثمار الجديدة (لمدة معينة) وتقرير مزايا جمركية، وتسهيل اجراءات تكوين المشروعات، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التى أباحت لرجال الصناعة استيراد مايلزمهم من مواد خام ووسيطة وانتاجية لمشروعاتهم، والغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق، وهو الأمر الذى

جدول رقم (١٤-١)

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لمصر بأسعار ١٩٩٢/٩١

القطاعات	معدل النمو الحقيقى	
	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢
القطاعات السلعية	١٫٧	١٫٦
الزراعة	٢٫٠	٢٫٩
الصناعة والتعدين	١٫٥	٢٫٧
البترول	١٫٨	٤٫١
الكهرباء	٤٫٦	٤٫٦
التشييد	٠٫٧	١١٫٩
القطاعات الخدمية	١٫٩	٢٫٩
النقل والمواصلات	٢٫٠	٤٫٢
قناة السويس	–	٣٫٧
التجارة	١٫٨	٣٫٦
المال	١٫٧	٣٫٤
التأمين	٥٫٣	٢٫٥
السياحة والمطاعم والفنادق	٥٫٣	١١٫٤
معدل الاستثمار	١٩٫٨	١٨٫٦

المصدر: البنك المركزى المصرى – **التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢**، ص ١٠، ١١.

يفترض أنه يؤدى الى ارتفاع معدلات الربح فى اقتصاديات يغلب عليها طابع الندرة. صحيح أن هذه المزايا التى تقررت للاستثمار، كانت فى الأصل قد صدرت لتشجيع جذب الاستثمارات الاجنبية الخاصة، لكن سرعان ما طالب القطاع الخاص المحلى بأحقيته فى التمتع بهذه المزايا، اذ لايعقل ألا يتمتع المستثمر المحلى بما تقرر للمستثمر الأجنبى. من هنا فسرعان ما امتدت هذه المزايا للمستثمرين فى القطاع الخاص. كما أن الغاء قوانين التأميم ورد بعض المشروعات الصناعية التى أممت لأصحابها السابقين، قد أدى الى بروز شريحة اضافية من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية. أضف الى ذلك السماح من جديد للقطاع الخاص الصناعى، بأن يستثمر فى بعض المجالات التى كانت قصرا على القطاع العام.

فكل هذه الاجراءات يفترض – نظريا – أنها تؤدى الى اعطاء البورجوازية المحلية دفعة قوية لاستثمار مدخراتها فى القطاع الصناعى. وقد أدى ذلك بالفعل الى اقبال بعض شرائح البورجوازية على استثمار مدخراتها فى بعض الصناعات التحويلية البديلة للواردات، وبخاصة فى المراحل الأولى للتمهيد لتطبيق هذه البرامج. وهو مانراه واضحا فى الصناعات التحويلية التى أقامها القطاع الخاص فى مدينة العاشر من رمضان و٦ اكتوبر وغيرهما. بيد أنه بنفس القدر الذى تقررت فيه هذه المزايا، سنجد أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، قد تمخض عنها مجموعة من السياسات النقدية والمالية التى تهدم، وبكل قوة، فاعلية عوامل التشجيع التى تقررت لرجال الصناعة المحليين.

ويمكن تقسيم الآثار السلبية التى اثرت على قطاعات الانتاج المحلى سواء فى القطاع الخاص أو القطاع العام والتى نجمت عن السياسات المالية والنقدية الجديدة الى نوعين. النوع الأول، يشمل تلك العوامل التى أدت الى حدوث قفزة هائلة فى تكاليف الانتاج وبنسب هائلة، لاقبل للمنتجين المحليين على تحملها، ولايمكن، مهما بذلوا من جهد جهيد، أن يعوضوا تلك الزيادة عن طريق تحقيق زيادة مناظرة فى نمو الانتاجية، وبخاصة فى الأجل القصير أو المتوسط. أما النوع الثانى من العوامل، فيتعلق بتعريض المنتجات المحلية لمنافسة غير متكافئة عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وهو ما نتناوله فى فقرة تالية.

وفيما يتعلق بالنوع الأول من العوامل التى سببت زلزالا هائلا فى تكاليف الانتاج المحلية نكتفى هنا بالاشارة الى مايلى:

١- زيادة أسعار الفائدة وما أدى اليه ذلك من زيادة واضحة فى كلفة رأس المال الجارى ورأس المال الثابت.

٢- زيادة أسعار الطاقة، ووصولها الى مستويات عالية جدا تحت حجة الاقتراب من الأسعار العالمية.

٣- زيادة أسعار المواد الخام المحلية، بعد أن تخلت الدولة عن دعمها وتركها لآليات العرض والطلب.

٤- ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) وتعويمها، أدى الى ارتفاع فاحش فى كلفة الواردات الوسيطة للصناعات المحلية (المواد الخام ونصف المصنعة وقطع الغيار) ناهيك عن ارتفاع أسعار الماكينات والآلات المستوردة.

٥- زيادة رسوم وأسعار الخدمات الحكومية (المرافق العامة والنقل والاتصالات .. الخ).

٦- الضرائب غير المباشرة التى فرضت على المنتجات الصناعية المحلية.

وعند حساب الآثار التراكمية لهذه السياسات على اجمالى التكاليف المحلية فسوف نجد أنها قد أدت الى زيادة هذه التكاليف بنسب هائلة (تتراوح فيما بين ١٠٠ ٪ وأكثر من ٢٠٠ ٪). ونظرا للطابع الانكماشى الذى انطوت عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلى (لأنها تهدف أساسا الى كبح نمو الطلب المحلى)، فان المنتجين يفشلون فى نقل عبء هذه الزيادة فى التكاليف على عاتق المستهلك المحلى. من هنا تواجه مبيعاتهم بأسواق كاسدة، الأمر الذى يضطرهم الى تعطيل جانب من طاقاتهم الانتاجية، مع مايتبع ذلك من طرد للعمالة ومن تزايد لحالات الافلاس.

ثانيا - أثر وصفة البنك الدولى على قطاعات الانتاج المحلى:

وكما هو الحال بالنسبة لبرامج التثبيت للصندوق، فان الهدف من قروض

التكيف الهيكلي للبنك الدولي التي تمتد من خمس الى عشر سنوات، هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية. ويمكن القول ان رؤية البنك في هذا الخصوص تنطلق من منظومة سياسات اقتصاديات العرض Supply - Side Policies التي تفترض أن آليات السوق والمنافسة تحقق بشكل تلقائي التخصيص الأمثل للموارد. والسياسات التي تتفرع عن هذه الرؤية تصمم بغرض أن تؤدي الى زيادة مباشرة في حوافز وقدرة القطاعات الانتاجية المحلية بهدف تحسين العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات. وهناك، كما قلنا سابقا، ثلاثة قضايا أساسية يركز عليها البنك هي: تحرير الاسعار، وتحرير تجارة الواردات، والتحول نحو التصدير، والقضاء على الملكية العامة Privatization. وسوف نتناول فيما يلي السياسات التي انبثقت عن هذه القضايا من حيث تأثيرها على الانتاج المحلي.

١- أثر تحرير الاسعار:

تعطي قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب. فالبنك يرى ان تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي الى تشويه الاسعار النسبية، ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الانتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل. وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلعي (الطعام المدعوم، والاغذية الرخيصة المستوردة) وضد دعم مستلزمات الانتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي. ويعتقد البنك ان تحرير الاسعار في القطاع الزراعي، بما فيها تحرير أسعار الأراضي وخلق سوق للأرض تتحدد فيها الايجارات بناء على علاقات العرض والطلب، من شأنه ان يرفع من مستوى الانتاج والانتاجية وتحسين توزيع الدخل لصالح الفقراء وصغار الملاك.

أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومة للجمهور، مثل خدمات الانارة ومياه الشرب والصرف الصحي، والاسكان، والصحة، وخدمات الاتصال (التليفون البريد،..) والطرق، الى آخره، وهي سلع لن توفر السوق عرضها بشكل كاف، فان البنك الدولي يطالب،

بضرورة تخفيف العبء المالى لتوفير وتوزيع هذه السلع عن كاهل الحكومات. ويكون ذلك من خلال انسحاب الحكومة من توفير كثير من هذه السلع والخدمات، تاركة اياها، كليا أو جزئيا، للقطاع الخاص، أو على الأقل نقل جانب هام من مراحل انتاجها وتسويقها له، أو عن طريق أن تتعاقد الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاص على انتاجها وتوريدها، ومنح الامتيازات والتصاريح بتقديم بعض هذه الخدمات فى مناطق معينة. كما ينادى، فى صدد تخفيف العبء المالى على الحكومة المدينة، بالاعمال التطوعية من جانب الجمهور لتوفير هذه الخدمات والسلع. كما يمكن للحكومات أن تخفف من هذا العبء، وذلك بفرض رسوم مرتفعة على مستخدمى هذه الخدمات. وقد توصل البنك الى وضع مايشبه (الروشتة) فى امكانات ووسائل نقل كثير من انتاج وتوزيع الخدمات والسلع التى كانت تضطلع بها الحكومات، الى القطاع الخاص.

وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ كثير من هذه الأمور، حيث الغت الرقابة على الأسعار والتدخل فى آليات العرض والطلب (باستثناء بضعة سلع تموينية قليلة) والغت الدعم عن كثير من السلع ومستلزمات الانتاج وزادت أسعار الطاقة ورسوم الخدمات العامة. كما انه من المتوقع ان تستمر الحكومة فى هذه الاجراءات للوصول الى ما يسمى بالتحرير الكامل للاسعار والوصول بها الى مايطلق عليه الاسعار العالمية.

ويهمنا هنا ان نناقش حجة الاسعار العالمية التى ينادى بها البنك باعتبارها المرجعية لقياس مدى سلامة جهاز الاسعار وفاعليته. فالبنك يعتقد انه كلما تحركت الاسعار المحلية - باستثناء أخطر واهم سعر وهو سعر العمل (الأجور) - واقتربت من الاسعار العالمية، فان ذلك سيؤدى الى تنافس الاسواق والتخصيص الامثل للموارد (طبقا لما تقول به النظرة النيوكلاسيكية وأدواتها فى التحليل الحدى). وهذا فى الحقيقة منطق محل نظر، بل ومحل شك كبير.

ذلك ان الافتراض بأن الأسعار العالمية التى تسود بالبلاد الرأسمالية الصناعية أو فى الأسواق العالمية للسلع هى المرجعية الصحيحة لانها تعكس علاقات الندرة والطلب بشكل شفاف ومن ثم تعمل على تخصيص الموارد بطريقة مثلى، هو أمر فيه خطل كبير، الا اذا قبلنا ان تلك الاسعار تتحدد فى

ضوء حالة المنافسة الكاملة الحرة Free Competition (بشروطها المعروفة) وهو فرض لاوجود له اطلاقا فى هذه الدول أو حتى فى الاسواق الدولية التى تسيطر عليها الشركات الاحتكارية دولية النشاط. ومن ناحية اخرى، لا يجب ان يغيب عن الذهن، ان منظومة الاسعار والدخول فى أية بلد هى انعكاس لاحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولهذا لايمكن ان تكون منظومة الاسعار فى الدول الرأسمالية مرجعية لنا، نظرا للبون الشائع بين أحوالنا وأوضاعنا ومشكلاتنا الاقتصادية وتلك التى تسود فى هذه الدول. فالبلاد الرأسمالية التى وصلت الى درجة عالية من التقدم الصناعى يعمل نظام الاسعار فيها تحت ظروف مركبة تتأثر بالقوى الاقتصادية والاجتماعية وبالتشريعات الحكومية والمنظمات ذات المصالح المتباينة والتى لها تأثير على أحوال العرض والطلب، ومن ثم مستويات الاسعار. فهناك الوحدات الانتاجية الكبيرة والمتوسطة التى تعمل فى ظروف الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية. وهناك التشريعات الحكومية التى تحد من قوى الاحتكار. وهناك التنظمات والمؤسسات والقوانين التى تحمى المستهلكين من الغش التجارى. وهناك نظم الاعانات والضمانات الاجتماعية، وهناك الدعم الذى يقدم لبعض القطاعات لتبيع بأسعار مناسبة (القطاع الزراعى ومنتجاته). وفوق هذا وذاك هناك آليات العرض والطلب التى تعمل فى سوق العمل وتؤثر فى سعر العمل (الأجر) مثل نقابات العمال واتحاداتهم ودورها البالغ فى تحديد معدلات الأجور. هناك نظم الأجور التعاقدية، هناك حق الاضراب والاعتصام الذى يكفل للعمال آلية مشروعة للدفاع عن سعر السلعة الوحيدة التى يملكونها، وهى قوة العمل.. الى آخره. معنى هذا ببساطة شديدة، ان الاسعار السائدة فى هذه الدول ليست نتيجة خالصة لقوى السوق الحرة وحدها. بل هى الى حد بعيد **أسعار سياسية اجتماعية** تعكس درجة قوى الاحتكار والمنافسة وتدخلات الدولة فضلا عن تأثير المنظمات العامة والأهلية. من هنا فالقفز على هذه الحقائق والسعى لمحاكاة أسعار السوق العالمية فيه تعسف غير مقبول. وبناء عليه، اذا شئنا تحرير الاسعار بالمعنى التى يسود بالبلاد الرأسمالية الصناعية علينا ان نوفر تلك الظروف التى تعمل فى ضوئها منظومة الأسعار والدخول فى تلك البلاد. فذلك هو لب التحرير الليبرالى للأسواق. فلايجوز اذن ان نتحدث عن تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المنتجات وأن نطلق العنان لها دون أن يواكب ذلك تحرير للأجور،

وإلا فالنتيجة الحتمية لمثل هذا التحرير هى حدوث تغيير جذرى قسرى فى توزيع الدخل المحلى لأصحاب عوائد حقوق التملك على حساب تدهور نصيب الأجور، وبخاصة اذا كانت عملية التحرير هذه تتم فى اطار من الركود الاقتصادى، وهو الاطار الذى تخلقه برامج التثبيت والتكيف الهيكلى.

ومهما يكن من أمر، لاشك ان لتحرير الأسعار أثر مزدوج على حوافز الانتاج، فهذا التحرير، من ناحية، يمكن ان يؤدى الى زيادة معدلات ربح المنتجين، ومن ثم يحفز الانتاج بالزيادة، لكنه، من ناحية أخرى، يرفع من تكاليف الانتاج بشكل واضح. وعندئذ تصبح المسألة التى تحتاج الى حسم هى البحث فى الاثر الصافى لهذا التأثير المزدوج لتحرير الأسعار على الانتاج. فقد سبق ان اشرنا الى ان تحرير الأسعار فى حالة مصر قد أدى الى حدوث زلزال شديد فى تكاليف الانتاج المحلية، الامر الذى ادى الى خضوع دالة الانتاج فى مختلف القطاعات لقانون تزايد التكاليف. ولم تستطع هذه القطاعات ان تتغلب على القفزات التى حدثت فى التكاليف من خلال تحقيق زيادة مناظرة فى مستوى الانتاجية. فهذا أمر يحتاج الى وقت طويل، وربما لتغيير حاسم فى فنون الانتاج وطرائقه. ولهذا سرعان ما انعكس تحرير الاسعار على جنوح اسعار المنتجات النهائية نحو الارتفاع الشديد فى السنوات الثلاثة الماضية. لكن الأسعار المتزايدة للمنتجات النهائية واجهتها سوق راكدة بسبب انخفاض مستويات دخول السكان وزيادة معدلات البطالة. ومن هنا انخفض حجم المبيعات، وتراكم المخزون السلعى غير المرغوب. وهذا أمر واضح فى حالة منتجات الصناعات التحويلية. وعرفت مصر، من خلال ذلك، ولأول مرة، حالة التضخم الركودى Stagflation.

٢- أثر تحرير التجارة الخارجية :

ليس من العسير علينا أن نفهم لماذا يعطى البنك الدولى لقضية تحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات أهمية محورية فى قروض التكيف الهيكلى. فمن ناحية، سيؤدى فتح السوق المحلية باسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلى عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، الى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة الى البلاد النامية، وهى قضية

باتت حيوية بالنسبة لها للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها. ومن ناحية أخرى، من السهل ان نتصور ان تحويل بنيان الانتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال مايدره من نقد أجنبى، تسديد الديون التى اقترضها البلد، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. كما أن تنمية موارد النقد الأجنبى، من خلال استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد.

وفى هذا الخصوص تتفرع عن قروض التكيف الهيكلى مجموعة السياسات التالية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية:

١- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية والغاء القيود على المدفوعات الخارجية (تحرير الحساب الجارى، وفى مرحلة تالية تحرير حساب رأس المال).
٢- احلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.
٣- خفض الرسوم على الواردات.
٤- الغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
٥- التخلى عن حماية الصناعات المحلية.
٦- الغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.
٧- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

وعند البحث فى تأثير هذه الاجراءات على قطاعات الانتاج المحلى يتعين علينا أن نفرق هنا بين الانتاج الموجه للسوق المحلى، والانتاج الموجه للتصدير.

أما عن تأثير هذه الاجراءات على قطاعات الانتاج التى تتوجه للسوق المحلى، فان اطلاق حرية الاستيراد ومنع الحظر والتخلى عن حماية الصناعة المحلية سيكون لها آثار خطيرة على هذه القطاعات، حيث وضعتها فى موقع تنافسى غير متكافىء، خاصة وان هذه القطاعات تعرضت فى السنين الأخيرة لموجة هائلة من ارتفاعات التكاليف بسبب القرارات الحكومية التى تنفذ بها الحكومة ماجاء فى خطاب النوايا. كما ان خفض القيمة الخارجية للعملة بعد تعويم سعر الصرف قد أدى الى إرتفاع تكلفة المواد الوسيطة المستوردة لهذه القطاعات. ناهيك عن مخاطر الاغراق Dumping التى ستتعرض لها المنتجات

المحلية وخاصة فى ضوء إلغاء وإضعاف الرقابة الحكومية (تحت حجة المنافسة وترك آليات العرض والطلب لتعمل).

وربما يبدو من المتوقع، فى ضوء ضراوة منافسة السلع المستوردة، أن يحكم على كثير من الصناعات والانشطة الانتاجية المحلية بالافلاس والغلق، وربما يتحول اصحاب هذه الصناعات والانشطة الى تجارة الاستيراد بسبب سهولة هذا النشاط من ناحية، وارتفاع معدل الربح من ناحية ثانية، وسرعة دوران رأس المال من ناحية ثالثة.

اما فيما يتعلق بأثر اجراءات تحرير التجارة الخارجية على قطاعات الانتاج المشتغلة بالتصدير، فالأمور تبدو اكثر تعقيدا. فبالرغم من ان سياسات البنك فى هذا الخصوص قد صيغت من الناحية النظرية على اساس التوجه للخارج واعطاء دفعة قوية لقطاع الصادرات، فان اجراءات تحرير التجارة الخارجية قد انطوت، فى هذا السياق، على أمور متناقضة أثرت بكل قوة على مصالح المشتغلين فى هذا القطاع.

فمن ناحية، عملت هذه السياسات على الغاء التسويق الحكومى لكثير من محاصيل التصدير الاساسية واباحت للقطاع الخاص تصديرها. كما سمحت الحكومة للمصدرين بتجنيب كل (أو بعض) حصيلة الصادرات بالنقد الاجنبى. كما ان الغاء الرقابة على الصرف جعل المصدرين اكثر حرية فى استخدام حصيلة صادراتهم. وتلك أمور يستفيد منها بلاشك المشتغلين بالتصدير. بيد انه فى المقابل ثمة أمور أخرى انطوت عليها سياسات البنك اضعفت وبكل قوة، القدرة التصديرية التنافسية للبلد، ومن ثم اضرت بمصالح المشتغلين بالتصدير. يأتى فى مقدمة ذلك الارتفاعات الشديدة التى حدثت فى تكاليف الانتاج المحلية نتيجة القرارات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الشأن. وهنا تبرز امامنا سياسة زيادة أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار الطاقة والنقل، والمواد الخام ورسوم الخدمات الحكومية والضرائب غير المباشرة.. الخ. فكل هذه الأمور حملت المنتجين والمصدرين اعباء شديدة لا قبل لهم على تحملها ومن ثم اثرت على

حوافزهم لزيادة خطط الانتاج. ناهيك عن أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى قد ولد تكاليف اضافية للقطاعات المنتجة للتصدير، وهى الزيادة حدثت فى كلفة الواردات الوسيطة التى تحتاج اليها هذه القطاعات. كما ان الغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، التى كانت تضمن اسواقا شبه مستقرة للصادرات التقليدية وغير التقليدية، أضرت كثيرا بمصالح المصدرين.

أما فيما يتعلق بأثر تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى على الصادرات المصرية فان الامر هنا يحتاج الى وقفة موضوعية. فمن المعلوم ان النموذج النظرى الذى يستند اليه التخفيض باعتباره وسيلة لحفز الصادرات، ذهب الى انه حينما يخفض البلد من سعر صرف عملته الوطنية (حيث تصبح وحدة النقد الاجنبى – الدولار مثلا – مساوية لعدد أكبر من وحدات النقد المحلى) فان ذلك سوف يؤدى الى التأثير بشكل ايجابى على جانبى عرض وطلب السلع القابلة للتصدير، شريطة أن يتوفر شرط المرونة، بأن يكون مجموع مرونة العرض المحلى لسلع الصادرات ومرونة الطلب العالمى على هذه السلع لايقل عن الوحدة، وهو الشرط المعروف تحت مصطلح Marshall - Lerner Condition وهو شرط لايتوافر فى غالبية سلع التصدير المصرية. بل أنه حينما توافر هذا الشرط فى حالة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية، فان ظروف التسويق الخارجى وسياسات الحماية والتمييز فى البلدان الصناعية الرأسمالية ضد هذا النوع من الصادرات المصنعة للبلاد النامية، وقفت حائلا أمام فاعلية التخفيض لزيادة الصادرات المصرية (وكلنا سمعنا عن ما يسمى بحرب القمصان التى قامت بها الولايات المتحدة الامريكية ضد مصر مؤخرا).

وعلى أية حال، تشير البيانات المتاحة الى انه باستثناء البترول ومنتجاته، تراجعت حصيلة الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بعام ١٩٩٢/٩١ وكان هذا التراجع واضحا فى حالة السلع الزراعية والسلع الصناعية – انظر الجدول رقم (١٤–٢).

جدول رقم (١٤-٢)

الهيكل السلعى للصادرات

فى عامى ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢

(مليون دولار)

	١٩٩٢/٩١		١٩٩٣/٩٢	
	قيمة	٪	قيمة	٪
الاجمالى	٣٦٣٣٫٥	١٠٠٫٠	٣٤١٧٫٣	١٠٠٫٠
سلع زراعية	٢٥٧٫٥	٧٫١	١٩٨٫٢	٥٫٨
قطن	٣٥٫٤	١٫٠	٣٦٫٨	١٫١
اخرى	٢٢٢٫١	٦٫١	١٦١٫٤	٤٫٧
صناعة البترول	١٦٥١٫١	٤٥٫٤	١٨٠٢٫٩	٥٢٫٨
بترول خام	١١٧٢٫٠	٣٢٫٢	١٢٧٩٫٤	٣٧٫٥
منتجات بترولية	٤٧٩٫١	١٣٫٢	٥٢٣٫٥	١٥٫٣
سلع صناعية	١٤٦١٫١	٤٠٫٢	١١٤١٫٦	٣٣٫٤
صناعة الغزل والنسيج	٥٧٥٫٤	١٥٫٨	٤٤٩٫٧	١٣٫٢
صناعات أخرى	٨٨٥٫٧	٢٤٫٤	٦٩١٫٩	٢٠٫٢
سلع غير موزعة	٢٦٣٫٨	٧٫٣	٢٧٤٫٦	٨٫٠

المصدر: التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٩٣/٩٢ ، **سبق ذكره**، ص ٩٥.

٣- أثر القضاء على الملكية العامة :

طرحت قضية بيع القطاع العام بمصر فى البداية على خجل واستيحاء من قبل بعض التكنوقرواط وأنصار الليبرالية، لكن تصريحات كبار المسئولين كانت تشير فى البداية وتؤكد أن القطاع العام لن يباع نظرا لضخامة رأسمالة وكبر حجم العمالة المصرية الموظفة فيه وطبيعة المجالات الهامة التى يغطيها. ثم بدأ التراجع عن هذا الموقف، حينما أعلن بعض المسئولين أن البيع سينصب

على المؤسسات الصغيرة والأنشطة البسيطة التى انخرط فيها القطاع العام، مثل مشروعات بيع الاغذية وصيد الاسماك وتربية الدواجن ومتاجر التجزئة. وآنذاك، روج الخطاب الاعلامى، بأنه لاضرر من تنازل الحكومة عن مثل هذه المشروعات وبيعها للقطاع الخاص، فهى لاتمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالى أصول القطاع العام. ثم سرعانٍ ما تبين مؤخرا أن المسألة لاتقتصر على بيع مثل هذه المشروعات الصغيرة والخاسرة، بل المسألة ستمتد الى تصفة كل وحدات القطاع العام بالتدرج، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الخاسرة منها والناجحة. وهنا راح الخطاب الاعلامى يروج، بأن هذا البيع سوف يحرر الحكومة من عبء ادارة وتشغيل هذه المشروعات، لكى تتفرغ لما هو أهم من ذلك. وقيل أيضا، أن نقل ملكية هذه المشروعات سيعمل على زيادة كفاءة تشغيلها، لأن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام، بينما الحقيقة الصارخة تقول لنا، أن حالات الفشل والافلاس التى منيت بها مشروعات القطاع الخاص أكثر من حالات التعثر المحدودة التى تعانى منها شركات القطاع العام لاسباب لاذنب لها فيها. وزعم البعض أن هذا النقل فيه توسيع لقاعدة الملكية بين صفوف الشعب (الذى تعيش أغلبيته على حد الكفاف) وبالذات العاملين فى القطاع العام (الذين لايملكون أية فائض يمكنهم من شراء سهم واحد).

وأخيرا اتضح للجميع، أن نزع الملكية العامة للدولة Privatization (وهذه أفضل ترجمة نقترحها لهذا المصطلح بدلا من كلمة الخصخصة المتداولة) اتضح أن تلك قضية جوهرية لايتهاون فيها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وأنها تمثل الآن لب المفاوضات مع هاتين المؤسستين، بعد أن بات الاذعان لهذا البيع ضمن مشروطية اعطاء القروض والتسهيلات الجديدة والسماح باعادة الجدولة وشرط أساسى لالغاء بعض الديون الخارجية. كما تمثل تصفية القطاع العام محورا أساسيا الآن من محاور برامج التكيف الهيكلى. وهناك الآن مايشبه الاجماع بين أنصار الليبرالية المنفلتة على أن الدولة بقطاعها العام وتدخلها فى ضبط ايقاع الحركة فى النشاط الاقتصادى، هى العدو رقم واحد للتنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى. وهو تصور فوضوى وعبثى ولا أساس له من الناحية النظرية أو التاريخية.

ومهما يكن من أمر، نحن ننظر الى قضية بيع القطاع العام - بعيدا عن لغة الخطاب الاعلامى - وباعتبارها محورا أساسيا من محاور اعادة الهيكلة - على أنها تمثل، فى التحليل الأخير، عملية إعادة توزيع للثروة القومية لصالح القطاع الخاص المحلى والاجنبى، وهى بذلك تصب فى هدف اضعاف قوة الدولة فى البلاد لأنها تسلب من الدولة ملكيتها العامة فى مجال الانتاج والتوزيع وتحرمها من الفائض الاقتصادى الذى كانت تعتمد عليه فى تنفيذ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وهنا قد يسارع أنصار البيع والليبرالية المنفلتة بالقول: بأن العالم قد تغير من حولنا، وأن عددا لا بأس به من الدول الرأسمالية الصناعية (بريطانيا، المانيا .. الخ) والدول التى كانت اشتراكية، تقوم الآن ببيع قطاعها العام، وهى فى ذلك لاتميز بين الاجنبى والمواطن المحلى فى حق الشراء.

على ان امعان الفكر قليلا يوضح لنا خطل هذا الفكر. فأولا لايجوز التشبه أو القياس بما حدث ويحدث فى الدول الرأسمالية الصناعية. فشتان بين أحوال مصر ومشكلاتها وطبيعة أحوال ومشكلات هذه الدول. فمصر مازالت تصنف فى عداد البلاد النامية ذات الدخل المنخفض ولم ننجح حتى الآن فى تحطيم قيود التخلف وعلاقات التبعية التى تربطنا بالخارج. ومازلنا نتعامل مع هذا الخارج من موقع ضعيف وغير متكافىء، بسبب تزايد ديوننا الخارجية وتزايد اعتمادنا الغذائى والتمويلى والتكنولوجى على العالم الخارجى. ومازالت طاقاتنا الانتاجية، الصناعية والزراعية والخدمية، تعجز عن سد الاحتياجات الاساسية لغالبية سكان مصر. ومن الممكن أن نمضى أكثر فأكثر لكى نرصد باقى الفروق الجوهرية التى تفصلنا عن هذه الدول، لكى يتضح فساد التشبه بها فى مجال سياساتها الاقتصادية، وبخاصة الموقف من القطاع العام. أضف إلى ذلك، أن هذه الدول بعد أن طبقت سياسة بيع بعض وحدات القطاع العام - فى سياق الليبرالية الجديدة - لم تستطع أن تخرج من أزمتها الاقتصادية، بل زادت الأمور فيها قتامة (تردى معدل النمو الاقتصادى، تفاقم العجز الداخلى والخارجى، تحول البطالة فيها الى مشكلة مزمنة، انخفاض مستوى معيشة العمال والطبقة المتوسطة .. الى

آخره)، وحال الاقتصاد البريطانى هنا خير مثال، حيث كانت مارجريت تاتشر رائدة فى عملية بيع القطاع العام البريطانى.

أما عن الدول التى كانت «اشتراكية»، والتى يسيطر عليها الآن (وبخاصة فى الاتحاد السوفيتى السابق) قوى الفوضى وعصابات المافيا والمضاربات، فالانهيار فيها مذهل للغاية. فهناك انخفاض مريع فى مستوى الدخل، ونمو فلكى فى البطالة، وارتفاع صاروخى للاسعار، ونمو شديد للجريمة فيها، ناهيك عن اندلاع الحروب العرقية والقومية. وهى دول - بالمناسبة - تطبق الآن وصفات الصندوق والبنك الدوليين. ومن هنا لايوجد بها أية لمحة ايجابية تجعلنا نقبل مسايرة ما تفعله بقطاعها العام أو بما يسمى بخططها «للاصلاح» الاقتصادى.

والحقيقة، أن الظهور المفاجىء والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام فى الشهور الأخيرة والترويج لذلك اعلاميا بشكل لافت للنظر، كان يرتبط أيما ارتباط بمسألة توقيع اتفاقنا الثانى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والذى يعد شرطا لالغاء الشريحة الثالثة من الديون الخارجية المستحقة على مصر كما وعدنا الدائنون، وهى تمثل ٢٠ ٪ وتقدر بحوالى ٣٫٧ مليار دولار امريكى فقط. فقد اتضح أن أحد قضايا الخلاف الاساسية التى دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين كانت هى مسألة ضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام. وقد نشرت الصحف ان التأخر فى توقيع اتفاقية المرحلة الثانية يرجع الى انتقاد البنك الدولى للحكومة المصرية بالبطء فى اجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمنى الذى التزمت به الحكومة.

وكان المكتب الفنى لقطاع الاعمال بمجلس الوزراء قد أعد دليلا أطلق عليه «دليل توسيع ملكية القطاع العام» يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧.

وهنا قد يتسائل القارىء: لماذا يصر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على أن تبيع مصر قطاعها العام؟ وهل هناك علاقة بين نية الدائنين فى الغاء

الشريحة الثالثة من ديوننا وبين اصرار هاتين المؤسستين (باعتبارهما يمثلان مصلحة الدائنين) على اسراع مصر ببيع قطاعها العام؟. وبعبارة أدق: هل هناك علاقة بين اسقاط ٣٫٧ مليار دولار من ديوننا وضرورة أن تبيع مصر قطاعها العام فى هذه الآونة؟

واجابتنا على هذه التساؤلات: نعم.. بكل تأكيد ثمة علاقة بينهما. وهذه العلاقة يمكن تحديدها، ببساطة شديدة وبوضوح تام، اذا ما علمنا أن هؤلاء الدائنين، وهم يسقطون هذا القدر من دائنيتهم لمصر، يحاولون أن يعوضوا ذلك، أضعافا مضاعفة، من خلال سيطرتهم على تملك مشروعات القطاع العام عبر آلية مبادلة الديون بأصول ومساهمات فى المشروعات التى تملكها الدولة Debt for Equity Swaps وهى الآلية التى تزايد نطاق العمل بها منذ أن بدأت بعض البنوك التجارية دولية النشاط الدائنة لكثير من البلاد النامية فى طرح بعض ديونها المستحقة على هذه البلاد للبيع فى السوق الثانوى للديون بأسعار خصم مغرية لبعض المستثمرين الذين يقومون بعد ذلك بالتوجه للحكومات المدينة، مطالبين بتحويل الديون المشتراه الى عمله محلية (بسعر الصرف السائد) ثم يقومون بعد ذلك باستخدام هذه الحصيلة فى شراء ما يعرض من أصول القطاع العام للبيع. وكانت هذه الآلية (مبادلة الديون بأصول) تتم ببطء شديد فى عقد الثمانينات، وكانت قاصرة على مبادلة الديون المستحقة لمصادر خاصة Private Sources كالبنوك التجارية ومؤسسات الاقراض الخاصة.

أما الآن، فقد اتسع نطاق آلية مبادلة الديون بأصول لتشمل، ليس فقط الديون المستحقة للمصادر الخاصة، وانما أيضا الديون المستحقة للحكومات، بعد أن اتضح، أن أفضل وسيلة لاسترداد الديون المستحقة على البلاد النامية هى مبادلتها بما تملكه الدولة المدينة من أصول ومشروعات انتاجية. لم يعد الأمر قاصرا اذا على البنوك الخاصة الدائنة (التى تمثل دائنتيها فى حالة مصر نسبة تتراوح ما بين ١٥-٢٠٪ من اجمالى ديون مصر) وانما دخلت الحكومات الدائنة ساحة البيع للاستيلاء على القطاع العام عبر وساطة بنوكها ومستثمريها.

والحق، أن ذلك يمثل تحولا خطيرا فى مسار أزمة الديون الخارجية، وتهديدا لأمن مصر الاقتصادى، لان الديون الخارجية المستحقة للحكومات

الأجنبية تمثل الشطر الاكبر من ديون مصر. وعلى ذلك، لو استمرت عملية مبادلة الديون بمساهمات فى ملكية القطاع العام، فان الأمر الراجح هو أن يتمكن دائنوا مصر من تملك مشروعات القطاع العام بأبخس الأثمان، وفاء لديون مصر.

وقد بدأت بوادر هذا التحول الخطيرة، حينما نشرت الصحف، أن الحكومة الفرنسية قامت فى ابريل ١٩٩٣، من خلال الهيئة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية، المعروفة اختصارا بمصطلح كوفاس (وحجم الديون المصرية المؤمنة من قبل هذه الهيئة يبلغ حوالى ٢٧ مليار فرنك فرنسى أو ما يعادل خمسة مليارات دولار أمريكى) قامت ببيع ماقيمته ١٠٠ مليون دولار لمصارف فرنسية بسعر خصم يصل الى ٥٠٪ من القيمة الاسمية للديون. وفى المقابل، وفى ضوء التزام مصر بالخصخصة، يتعهد البنك المركزى المصرى باعادة شراء هذه الديون من مالكيها الجدد بالجنيه المصرى (طبقا لسعر الصرف السائد) ثم يقوم هؤلاء باستثمار هذه الأموال فى شراء أصول القطاع العام المعروضة الآن فى ساحة البيع بالمزاد العلنى.

ونظرا لما فى هذه العملية من غنم كبير للذين مارسوا هذه الآلية الجهنمية، فقد سارعت بنوك أخرى، دولية النشاط، للمشاركة فى هذه الآلية. حيث تقدم بنك أوف امريكا، وبنوك أخرى، لعرض شراء ديون مصرية عرضتها هيئات حكومية بريطانية وبلجيكية لتأمين الديون. وقد أشارت الصحف، الى انه اذا ما نجحت هذه العملية، فان الحكومة الفرنسية (وحكومات أخرى) قد تقوم بطرح كل الديون المستحقة على مصر للبيع وتحويلها الى ملكية فى مشروعات القطاع العام.

ويبدو الأمر أكثر اغراء، خاصة بعد أن أعلن المكتب الفنى لقطاع الأعمال أسماء الشركات التى سيتم طرحها للبيع خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ وحتى ١٩٩٤/٩٢. وتضم ٨٥ شركة تمثل قلاعا ضخمة فى المجالات السياحية والعقارية والصناعية والتجارية. وقد بدأ طرح هذه الشركات للبيع فى شكل دفعات ثلاثة.

ويبدو لنا، فى ضوء الضغوط الخارجية التى تمارس على مصر للاسراع ببيع قطاعها العام، وفى ضوء خبرة البلاد المدينة التى سبقتنا الى تصفية قطاعها العام (حالة امريكا اللاتينية بالذات)، يبدو لنا أن هذا البيع هو عملية لا علاقة لها اطلاقا بالاصلاح الاقتصادى، ولاعلاقة لها بقضية زيادة الكفاءة فى تشغيل وادارة هذه المشروعات على أسس اقتصادية سليمة (فبعض هذه المشروعات توجد به ادارة اجنبية - الفنادق على سبيل المثال - وتحقق فائضا مرتفعا، ومع ذلك لم تفلت من البيع)، ولاعلاقة لها بمسألة توسيع قاعدة الملكية بين الناس.

وعلى أية حال، أن ما يعنينا هنا هو أن نطرح بعض المخاطر والمحاذير التى من المنتظر أن تواجهها مصر فى القريب العاجل فى حالة بيع مؤسسات القطاع العام للاجانب. وقبل ان نشير الى ذلك، ينبغى أن يرسخ فى الذهن، أن شراء الأجانب لهذه المؤسسات لايمثل - بأى حال من الاحوال - استثمارا جديدا، أى خلق طاقات انتاجية - فكل ما فى الأمر، هو أن هذا الشراء يؤدى الى تغيير شكل الملكية لاصول قائمة بالفعل، من ملكية وطنية عامة الى ملكية أجنبية. وينجم عن ذلك زيادة رصيد مايملكه الاجانب من مشروعات داخل البلد. أما عن المخاطر المتوقعة لتملك الاجانب للقطاع العام المصرى فان أخطرها، فيما أتصور، هو مايلى:

١- أولى المخاطر وأعظمها شأنا، هو خطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية. وهو خطر لايتحدث عنه التكنوقراط وخبراء المنظمات الدولية والمتحمسين للبيع. ولايجوز اطلاقا التهوين من شأنه. ذلك أنه لما كانت هناك علاقة وثيقة بين من يملك الثروة والسلطة السياسية، فثمة خطر لسيطرة رأس المال الاجنبى على الحكم الذى ستصبح له مصالح حيوية داخل مصر. ولسنا بحاجة هنا لأن نؤكد على خطورة هذا الأمر، حيث أن خبرة مصر فى هذا المجال قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ذات دروس وعبر غنية.

٢- أنه مع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للاجانب، الذى تمثل قيمة أصوله حوالى ١٦٠ مليار جنيه مصرى، سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب فى

الدخل القومى المصرى، الامر الذى سيؤثر على مقدار الدخل الصافى المتاح للمصريين، وبالتالى على مستوى معيشتهم.

٣- أن شراء الاجانب لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات فى الأجل القصير - حينما يكون الشراء بالنقد الأجنبى - الا ان ذلك سيفاقم من هذا العجز فى الاجل المتوسط والطويل، حينما يقوم المستثمرون الاجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم الى الخارج. وسيكون هذا التحويل كبيرا كلما زاد نصيب الاجانب فى تملك أصول القطاع العام. وهذا الاثر السلبى على ميزان المدفوعات يبدو جليا فى حالة ما اذا كان انتاج مؤسسات القطاع العام موجها للسوق المحلية ولايسهم فى زيادة التصدير وموارد البلاد بالنقد الاجنبى. ومع بروز هذا الاثر، سيزيد الميل للاستدانة لسد عجز ميزان المدفوعات، والوقوع، من ثم، مرة أخرى فى فخ أزمة المديونية الخارجية، وخبرة دول أمريكا اللاتينية التى سبقتنا فى هذا المجال خير شاهد على خطورة هذا الاثر.

٤- نظرا لأن المشترى الاجنبى سيكون فى الغالب من الشركات العملاقة دولية النشاط Multinationals، ونظرا لما هو معروف عن خطورة هذه الشركات وقدرتها الفائقة على المراوغة والتلاعب فى الافصاح عن حقيقة نتائج أعمالها، فسوف يصعب على الحكومة محاسبتها عن حجم أرباحها واستئداء حق الدولة فى الضرائب. ناهيك عن شبكة الفساد والافساد التى ترافق عادة نشاط هذه الشركات.

٥- فى ضوء حقوق الملكية التى ستترتب للاجانب على الاصول التى قاموا بشرائها، فان هناك خطرا فى ان يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معاد للأمن القومى والاستراتيجى لمصر.

٦- لن يقدم المستثمرون الاجانب على الشراء الا اذا كانت الصفقة مجزية لهم من حيث اسعار شراء أصول القطاع العام، الذى يباع الآن فى ظروف الكساد؛ الامر الذى سيؤثر على أسعار البيع سلبا، والا اذا كان متوسط معدل الربح المتوقع لرأس المال داخل مصر أعلى من نظيره فى المناطق والدول الاخرى.

ومن الواضح أنه فى ضوء المزايا والحوافز السخية التى تقدمها مصر الآن للاستثمار الاجنبى، سيتمكن هؤلاء الأجانب من زيادة معدل الربح من خلال زيادة أسعار المنتجات والتمتع بالاعفاءات المقررة للاستثمار الاجنبى، ومن خلال الاستئثار الاحتكارى بالسوق المصرى ذى السعة الهائلة (٥٨ مليون نسمة).

٧- فى ضوء التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبى) التى سيقوم بها الملاك الأجانب لارباحهم ودخولهم الى بلادهم الاصلية، فانه من المتوقع أن يحدث ضغط شديد على سعر الصرف للجنيه المصرى. ولن تصمد احتياطيات مصر الخارجية التى كونت فى العامين الماضيين لمدة طويلة أمام حركة نزوح التحويلات للخارج. وسيؤدى تدهور سعر الصرف الى اشتعال قوى التضخم بمصر فوق اشتعالها الآن.

٨- تعانى مصر الآن من مشكلة تزايد البطالة. ومن المتوقع أن يعمد الملاك الجدد الى تسريح شطر كبير من العمالة المصرية الموظفة بشركات القطاع العام وزيادة درجة استغلال عنصر العمل المصرى، وتحللهم من القوانين المحلية التى تحمى حقوق العمال. وسيكون لذلك آثار خطيرة اجتماعية، ما أحوجنا ان نتجنبها فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها مصر حالياً. والغريب فى الأمر، أنه فى الوقت الذى يعلن فيه المسئولون أنه لا مساس بحقوق العمال، وانه لن يفصل أى عامل من العمال المشتغلين فى المشروعات التى ستباع، الا ان دليل الحكومة المسمى «دليل توسيع ملكية القطاع العام» قد أعطى للمشترين الحق كاملا فى تحديد سياسة العمالة والأجور فى هذه المشروعات. وجاء فيه: «منح مشترى وحدات قطاع الاعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتى تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أى قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالانتاج، بل سوف تترك لهم الحرية لتحديد الحجم الامثل للعمالة».

تلك هى بعض المخاطر التى تتهدد مصر من جراء بيع القطاع العام للأجانب، وهى مخاطر جسيمة لايجوز التهوين من شأنها.

خاتمة :

تمخضت السياسات النقدية والمالية الجديدة التى طبقتها مصر منذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١، عن آثار انكماشية شديدة على قطاعات الانتاج والتصدير بسبب استهدافها كبح نمو الطلب الكلى. فقد ادت هذه السياسات الى اضعاف قوى الادخار والاستثمار والنمو فضلا عما أدت اليه من تعريض قطاعات الانتاج المحلى لمنافسة غير متكافئة مع السلع المستوردة. كما عرضت هذه السياسات مشروعات القطاع العام لمخاطر جسيمة عبر عمليات الخصخصة. حقا، لقد نجحت هذه السياسات فى استقرار سعر صرف الجنيه المصرى، وكبح نمو التضخم، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وهى أمور هامة فى أى برنامج للاصلاح الاقتصادى. ورغم ان ذلك يمثل تحسنا واضحا فى الوجه النقدى والمالى للاقتصاد المصرى، الا ان الاهم من ذلك بكثير هو العمل على تحسين الوجه الحقيقى للاقتصادى، أى العمل على زيادة معدلات النمو، وخفض معدلات البطالة، وزيادة مستوى معيشة المصريين. وتحقيق ذلك سيحتاج الى اعادة النظر فى هذه السياسات فى المرحلة القادمة.

* * *

هذا الصندوق العجيب .. ومطالبه المدمرة:

أســـرار معركة تخفيض قيمة الجنيه المصرى*

عجيب أمر هذا الصندوق.. فمنذ أن وقعنا فى شباكه، بسبب أزمة ديوننا الخارجية التى تجاهلنا المواجهة الحاسمة لها من منظور وطنى، وهو لايكف عن مطالبه التى لاتنتهى. فما أن تقبل الحكومة الخضوع لمطالبه فى قضية ما وتنفذ بجدية وصرامة ماطلبه، رغم عظم حجم التضحيات (كبح النمو وزيادة البطالة وخفض مستوى المعيشة) إلا ونفاجأ به يطلب المزيد والمزيد، حتى لو كانت مطالبه ضد المنطق العلمى وتتعارض مع ظروف الاقتصاد المصرى، وفساد النظرية التى تستند عليها.

ويبدو أن الصندوق يطبق معنا الآن سياسة «العصا والجزرة» التى توضع أمام الحصان ليلهث فى الجرى وراء الجزرة دون جدوى. والجزرة المعلقة أمامنا، فى هذه الآونة، هى إسقاط الشريحة الثالثة من ديوننا الرسمية التى وعدنا الدائنون باسقاطها إذا سرنا على الصراط المستقيم. وهى شريحة هزيلة جدا، لاتتجاوز مبلغ ٣٫٧ مليار دولار بالقياس الى ما تملكه مصر الآن من احتياطيات دولية (حوالى

(*) فى الاصل نشرت فى **جريدة العربى** التى يصدرها الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، العدد رقم (٥٧) الصادر فى أغسطس ١٩٩٤، ص ١١.

١٧مليار دولار). فقد إتضح مؤخراً، ان هناك قضيتين أساسيتين يطرحهما الصندوق بقوة على الحكومة المصرية، ويبدو أنه لايتهاون فيهما، وإلا فان إسقاط الشريحة الثالثة لن يتم. وهاتان القضيتان هما:

١- ان تقبل الحكومة المصرية خفض قيمة الجنيه بالتدريج بنسبة تتراوح مابين ١٠٪ - ٢٥٪ من قيمته الحالية.

٢- ان تسرع الحكومة المصرية ببيع مشروعات القطاع العام للاجانب طالما أن الرأسمالية المحلية، عاجزة أو غير راغبة، فى الشراء، وان يكون ذلك بالعملة المحلية.

وقبل ان نناقش هذين المطلبين، والعلاقة الجهنمية القائمة بينهما، فى ضوء الظروف الصعبة التى تمر بها مصر الآن، نود الاشارة الى ما سبق أن أكدنا عليه مرارا وتكرارا، وهى أن مطالب الصندوق التى صيغت بشكل محكم فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى، لاتهدف الى تنمية البلد، أو علاج اختلالاته الحقيقية، أو مشكلة البطالة أو لرفع مستوى المعيشة، فهى أمور أبعد ما تكون عن اهتمامات الصندوق ووظائفه. وإنما الهدف، فى التحليل النهائى، يكمن فى الحفاظ على حقوق الدائنين وضمان انفتاح البلد أمام طوفان السلع المستوردة؛ والعمل على خلق المناخ المواتى الذى يرفع من معدل الربح فوق متوسطه العالمى امام حركات رؤوس الاموال الاجنبية التى يمكن ان تجيء للاستثمار بالبلد. وهذه الاهداف الجوهرية التى يسعى اليها الصندوق تتحقق من خلال المزايا التى تمنح لرأس المال الأجنبيى ومن خلال ذلك الوفر الذى يحدث فى موارد الحكومة عن طريق الغاء الدعم وزيادة الضرائب والاسعار وخفض الانفاق العام الجارى والاستثمارى، وسعى البنك المركزى لتكوين جبال مرتفعة من الاحتياطيات الدولية وتحجيم دور الدولة، والاعتماد، بلا أية ضوابط، على آليات السوق وحرية الاستيراد.

كما أن الرضوخ لمطالب الصندوق هو طريق طويل لاينتهى بأجل معلوم. وخبرة الدول التى سبقتنا الى ولوج هذا الطريق، وبالذات دول أمريكا اللاتينية، مصداق على مانقول. من هنا، فقد وقعت حكومتنا فى وهم كبير، حينما أعلنت ان الآلام والتضحيات التى فرضتها على الشعب من جراء سياسات الصندوق،

سوف تنتهى بحلول عام ١٩٩٥ ، اعتقادا منها بأن مانفذته من سياسات قاسية فى السنوات الثلاثة الماضية، ستجعل الصندوق راضيا عنا، وسيسمح لنا بالدخول فى مرحلة الانتعاش الاقتصادى وزيادة معدلات النمو وخفض جبل البطالة. لكن يبدو اننا مقبلون فى المرحلة القادمة على مزيد من الآلام والتضحيات أمام ما اعلنه الصندوق مؤخرا من مطالب جديدة.

ونعود لقضية اسقاط بعض ديوننا الخارجية التى صورتها أجهزة الاعلام كما لو كانت بمثابة تقدير عظيم، ومكافأة سخية، من الدائنين على ما نفذناه بصرامة من سياسات نقدية ومالية فى السنوات الأخيرة. وهو تصور ساذج للأمور، ولا وجود له فى العلاقات الاقتصادية الدولية التى تحكمها المصالح المتصارعة. فهذه العلاقات لاتعرف، لا من قريب أو بعيد، مسألة التقدير والمكافأة. وكل شىء فيها له ثمن، وتكلفة، ومحسوب بدقة تامة. وبعيدا عن تأثير الموقف المصرى إبان حرب الخليج، وهو أمر أثر بلاشك فى اعلان الدائنين لهذا الاسقاط، فان للمسألة بعداً آخر لم يلتفت اليه أحد رغم انه بيت القصيد، وهو ان كل دولار سيسقطه الدائنون من ديوننا الرسمية سوف يحرصون تماما على تعويضه بعشرات الدولارات. فالبلد الدائن الذى سيتنازل عن دولار واحد من ديونه الرسمية المستحقة على مصر مقابل ان تفتح مصر أبواب الاستيراد على الغارب امام سلع هذا البلد، ومقابل ان تسمح مصر لمواطنى هذا البلد بتملك أصول القطاع العام المربح عبر آلية مبادلة الديون بأصول هذا القطاع، فمن المؤكد أن ذلك كفيل بأن يعوضه عن خسارته فى هذا الدولار بعشرات الدولارات. المسألة اذن محسوبة جيدا، وباحكام شديد من قبل الدائنين. من هنا، فنحن نقع فى وهم شديد السذاجة، اذا اعتقدنا أن اسقاط جزء من ديوننا هى هبة، أو مكافأة، أو مساعدة يمنحها الدائنون عن طيب خاطر تقديرا لنا.

ونعود الآن للمطالب الجديدة للصندوق.

اذ مما لاشك فيه أن الحكومة المصرية تواجه الآن حرجا شديدا ازاء مايطلبه الصندوق من خفض جديد فى القيمة الخارجية للجنيه المصرى، خاصة وأن هذه المسألة - تحديدا - ستتعارض مع ماكانت تزهو به حكومتنا فى مجال ذلك الاستقرار النسبى الذى تمتع به سعر صرف الجنيه فى السنتين الاخيريتين.

كما أن ذلك سيتناقض تماما مع ذلك التبرير الذى قدمته الحكومة المصرية لتكوين هذا الجبل المرتفع من الاحتياطيات الدولية (١٧ مليار دولار)، حيث قيل ان استخدام البنك المركزى لهذه الاحتياطيات فى سوق الصرف الاجنبى، هو الذى مكن الحكومة من الحفاظ على سعر الصرف للجنيه. حقا، ان هذا القدر المغالى فيه من الاحتياطيات الدولية الذى كونته الحكومة المصرية فى السنوات الثلاثة السابقة كفيل بأن يمكن البنك المركزى المصرى من الدفاع عن سعر صرف الجنيه لفترات طويلة قادمة، وهو أمر لايشك أحد فى أهميته وحيويته لتحقيق الاستقرار، إلا ان الصندوق يبدو أنه لن يتهاون فى تخفيض سعر الصرف. والحق، ان دلالة ذلك خطيرة للغاية، وهى أن تكوين تلك الاحتياطيات، بهذا القدر المرتفع والمغالى فيه، هو أمر لاعلاقة له بالدفاع عن سعر الصرف للجنيه المصرى.

ونتوقف هنا قليلا لكى نشير الى حقيقة هامة، كثيرا ما يتناساها صانعوا السياسة الاقتصادية لمصر، وهى أن سعر الصرف هو أخطر وأهم سعر فى منظومة الأسعار قاطبة. فهو سعر استراتيجى، لانه يؤثر بالقطع على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فهو يؤثر على المستوى العام للاسعار، وعلى الصادرات والواردات، ومن ثم على ميزان المدفوعات، وعلى عبء المديونية الخارجية، وعلى التحويلات، وعلى اتجاهات الاستثمار، وعلى درجة الثقة فى العملة الوطنية، وعلى حالة توزيع الدخل القومى بين الطبقات والشرائح الاجتماعية.. الى آخره. ولهذا فان أى قرار يتخذ بشأن تغييره يجب ان يحسب بميزان دقيق تماماً، وإلا فان النتائج ستكون وخيمة للغاية.

ان صندوق النقد الدولى يزعم اننا لو خفضنا القيمة الخارجية للجنيه فسوف تنمو الصادرات ويقل معدل نمو الواردات، وبذلك يتحسن عجز ميزاننا التجارى. وتلك هى الحجة الأساسية التى يسوقها الصندوق لتبرير التخفيض. بيد أن هذه الحجة باتت الآن أمراً مضحكا، ولا يصدقها الا ساذج أو جاهل بأمور الاقتصاد. حيث ثبت من واقع الخبرة العملية والخبرة النظرية ان التخفيض يقود، فى الحالة المصرية، الى عكس الحجة التى يزعمها الصندوق. فرغم أننا قد قمنا ابان سنوات الانفتاح بعدة تخفيضات فى سعر صرف الجنيه المصرى، وبنسب

مرتفعة للغاية، الا ان الصادرات المصرية لم تتحسن حصيلتها، وفى الوقت نفسه نمت الواردات بمعدلات كبيرة، وهو الأمر الذى يعكسه حجم العجز فى ميزاننا التجارى (بلغ هذا العجز فى عام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٧٫٣ مليار دولار). والسبب فى ذلك هو أن الشروط الواجب توافرها لكى ينجح التخفيض فى تحسين العجز بميزان المدفوعات (وهى مرونة الطلب العالمى على الصادرات المصرية ومرونة عرضها فى الداخل، ومرونة الطلب المحلى على الواردات ... الى آخره) غير متوافرة بالمرة فى حالة مصر وبخاصة فى ضوء الانكماش الشديد الذى تمر به وفى ضوء حرية الاستيراد وفتح ابواب مصر على الغارب أمام طوفان السلع المستوردة.

على أنه اذا كانت حجة الصندوق حول فاعلية التخفيض لتحسين العجز بميزان المدفوعات هى حجة زائفة، لانها غير عملية وغير ممكنة، وهو أمر لاشك يدركه جيدا خبراء الصندوق، فان السؤال المحورى الذى يثار الآن هو: ما الهدف الحقيقى اذن من هذا المطلب، وبالذات فى هذه الآونة التى استقر فيها سعر الصرف للجنيه؟

الهدف بكل بساطة هو فرض المزيد من قوى الانكماش على الاقتصاد المصرى واعطاء مزايا جديدة للاجانب وبخاصة عند شرائهم للقطاع العام.

أما عن الانكماش، فان التخفيض سوف يحقق هذا الهدف من خلال موجة الارتفاع العام الذى سيحدث فى الاسعار التى ستجىء حتما فى أعقاب التخفيض، حيث سترتفع أسعار السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية المستوردة، مما سيكون له تأثير سلبى فى خفض مستوى الاستهلاك المحلى وإعاقة عجلات الانتاج المصرى وتأجيل خطط الاستثمار. كما سيرافق ذلك المزيد من البطالة وخفض مستويات الأجور والدخول الحقيقية للمصريين. وكل ذلك ربما يؤدى الى مزيد من الوفر فى الموارد لدى الحكومة ولدى البنك المركزى، كما حدث فى السنين الثلاثة الماضية.

على أن أخطر ما سينجم عن التخفيض، هو المكاسب القدرية التى ستتحقق للاجانب. فلو قبلت الحكومة المصرية خفضا فى القيمة الخارجية

للجنيه المصرى بنسبة ١٠٪ أو ١٥٪، فان ذلك يمثل زيادة فورية، بنفس هذه النسب، فى حجم ما يؤول للاجانب من جنيهات مصرية عند تحويلهم لاى مبلغ من الدولارات. واذا سمح للاجانب الدفع بالجنيه المصرى عند شرائهم لشركات القطاع العام، وهو أمر يبدو أنه مقبول من جانب الحكومة الآن، فان الحكومة المصرية اذا قبلت التخفيض فان ذلك يعنى مباشرة انها سوف تبيع لهم مشروعات القطاع العام بنسبة خصم تساوى نسبة التخفيض. فلو افترضنا ان مشروعا عاما من مشروعات القطاع العام قد قيم على أساس انه سيباع بسعر ٣٣٥ مليون جنيه، فان ذلك يعنى ان المستثمر الاجنبى يتعين عليه ان يدفع ١٠٠ مليون دولار أمريكى (على أساس ان سعر صرف الدولار ٣٣٥ قرشا). فاذا قبلت الحكومة تخفيض قيمة الجنيه بأن جعلت سعر الدولار يساوى ٣٥٠ قرشا، فان المستثمر بامكانه فى هذه الحالة ان يشترى المشروع بمبلغ ٩٥٫٧ مليون دولار. وكأن الحكومة فى هذه الحالة قد منحت هذا المستثمر خصما مقداره ٤٫٣ مليون دولار (اذا ظل ثمن المشروع المعروض للبيع كما هو). فهل هذا أمر معقول؟ وهل هذا يتمشى مع قواعد المنطق الاقتصادى؟؟

لقد أعلن الاقتصاديون المصريون على مختلف اتجاهاتهم، ومعهم فى ذلك جمهرة واسعة من رجال الاعمال فى القطاعين الخاص والعام، وكذلك رجال المصارف والمصدرين والمستوردين، اعلنوا رفضهم لسياسة التخفيض، نظرا للمخاطر الجسيمة التى ستلحق بالاقتصاد المصرى وبمصالحهم. ناهيك عما سيلحق المواطنين من تدهور آخر فى دخولهم الحقيقية وخفض فى مستويات معيشتهم. فهل ستستجيب الحكومة المصرية لرأى هؤلاء، أم أنها فى النهاية سترضخ من جديد لمطالب صندوق النقد الدولى، غير عائبة بالرأى العام وبالمصالح الحقيقية للمنتجين والمستهلكين؟

سؤال ستجيب عنه الأيام القادمة.

* * *



المبحث السادس عشر

حول قضية التضخم فى مصر :

من تضخم الطلب
إلى تضخم التكاليف المتعمد

ثمة فاصل حاد يمكن ملاحظته بسهولة بين الأسباب التى كان من المألوف الاعتماد عليها لتفسير الحركة الصعودية للأسعار بمصر قبل عام ١٩٩١ وبين هذه الاسباب بعد هذا التاريخ. فالاسباب التى كنا نعتمد عليها قبل هذا التاريخ لتفسير الضغوط التضخمية فى مصر تندرج تحت ما يسمى بالتضخم الناجم عن جذب الطلب Demand - Pull Inflation، حيث كانت قوى الطلب الكلى (الاستهلاك العائلى + الاستهلاك الحكومى + الاستثمار العام والخاص) تفوق حجم العرض الحقيقى للسلع والخدمات (الناتج المحلى الاجمالى) عند مستوى الاسعار السائد، وهو ماكان يشكل وجود طلب فائض Excess Demand، يدفع الاسعار باستمرار نحو الارتفاع. وقد كان يحد من هذا الارتفاع فى الثمانينات، نسبيا، قدرة مصر على سد جزء من هذا الفائض عن طريق الاقتراض الخارجى، حيث كان هذا الاقتراض، فى التحليل النهائى، بمثابة اضافة مقترضة للموارد (زيادة فى العرض الكلى). وحينما ضعفت قدرة مصر على الاقتراض الخارجى، بعد تزايد أعباء الديون وضعف الصادرات، وتدهور حجم الاحتياطى الدولى لمصر مع استمرار العجز فى ميزان المدفوعات، فان تضخم الطلب بدأ يعبر عن نفسه فى شكل طليق ومتسارع، وهو الامر الذى كان

واضحا فى المعدلات السريعة التى كانت ترتفع بها اسعار السلع وفى التدهور الذى كان يشهده سعر الصرف، وفى تفاقم العجز بالموازنة العامة للدولة قبل عام ١٩٩١. من هنا كان من السهل حساب معدل التضخم فى مصر باللجوء الى الصيغ الرياضية المألوفة التى تذخر بها النظرية النقدية والتى كانت ذات قوة تقديرية عالية فى حساب معدل التضخم.

وبعد أن أبرمت الحكومة المصرية اتفاقها مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١، ومع البنك الدولى فى نوفمبر من نفس هذا العام، لم يعد من الممكن الاستناد الى مقاييس فائض الطلب لقياس وتفسير حركة ارتفاع الاسعار خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤. والسبب فى ذلك هو ان جوهر البرنامجين المعقودين مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كان هو الانكماش، أى خفض معدل نمو الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى. وقد تجلى هذا الانكماش فى ذلك التدهور الواضح الذى سجلته معدلات نمو الاستهلاك العائلى والحكومى والاستثمار العام والخاص، فضلا عن تراخى نمو الواردات وانخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع معدل البطالة. وقد ساهمت فى تحقيق هذا الانكماش حزمة السياسات النقدية والمالية التى انطوت عليها السياسات الاقتصادية الجديدة التى اخذت سبيلها فى التطبيق ابتداء من عام ١٩٩١ (زيادة اسعار الفائدة، زيادة الضرائب، سياسة الاقتراض الحكومى (اذون الخزانة)، السقوف الائتمانية، خفض الدعم، زيادة اسعار السلع والخدمات..). ومن هنا فان فائض الطلب بمصر قد انخفض كثيرا، ان لم يكن قد قضى عليه تماما، وبالتالى لم يعد مسئولا عن تفسير حركة الاسعار.

حقا، أن هذه السياسات قد تبلورت فى مجموعة واضحة من الانجازات، مثل خفض عجز الموازنة العامة للدولة، الاستقرار النسبى الذى شهده سعر الصرف للجنيه المصرى، زيادة الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر. لكن فيما يتعلق بحركة الاسعار، فرغم أن التصريحات الرسمية تشير الى انخفاض معدل التضخم، استنادا الى ما تعكسه الارقام القياسة الرسمية لاسعار المستهلكين فى الريف والحضر (وهى أرقام تعتمد على أوزان نسبية مرجحة لم تتغير منذ سنوات عديدة عن تركيبة الانفاق العائلى) فان الواقع الفعلى لحركة الاسعار بمصر يشير

الى اضطراد تزايدها لأعلى. يكفى فى هذا الخصوص الاستناد الى القفزة التى شهدتها اسعار المواد الغذائية، والأدوية، واسعار النقل والخدمات العامة وأسعار السلع المعمرة والطاقة وأسعار الأراضى والشقق.. الى آخره.

والسؤال الآن هو: اذا كان فائض الطلب قد قُضى عليه تماما – وهو الامر الذى كنا نعتمد عليه لتبرير وقياس التضخم قبل عام ١٩٩١ – فبماذا نفسر اذن الاتجاه الصعودى الراهن للأسعار؟

– الاجابة فيما نعتقد تكمن فى اللجوء الى المنهج الآخر لتفسير الضغط التضخمى، وهو المنهج الذى يفسر ويقيس الحركة الصعودية للاسعار من خلال زيادة التكاليف Cost - Push Inflation. ذلك ان تكاليف الانتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى قد طرأت عليها قفزات شديدة ومحسوسة بعد تطبيق برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولى وبرنامج التكيف مع البنك الدولى فى عام ١٩٩١. يكفى فى هذا الخصوص ان نلقى اطلاله سريعة على اسعار الكهرباء والبنزين وكلفة النقل وزيادة الرسوم على الخدمات العامة وعلى اسعار المواد الخام المحلية، وعلى مستلزمات الانتاج المستوردة (بعد تخفيض قيمة الجنيه) وعلى اسعار الفائدة التى تقترض بها المشروعات. كما لايجوز ان ننسى ضريبة المبيعات التى انعكست مباشرة فى زيادة اسعار السلع والخدمات التى فرضت عليها. وهذه الزيادات السريعة والمفاجئة التى طرأت على تكاليف الانتاج لم تكن لها أية علاقة بظروف العرض والطلب، بل كانت نتيجة لقرارات مركزية اتخذتها الحكومة المصرية ونفذتها كجزء من هذين البرنامجين. من هنا فمسئولية الارتفاع الذى حدث فى الاسعار بمصر فى السنين الثلاثة الماضية تقع بالكامل على تلك القرارات.

صحيح ان الزيادة فى تكاليف الانتاج يمكن عزل تأثيرها عن الأسعار لو أن الانتاجية فى قطاعات الانتاج قد نمت بمعدل مساو على الاقل لزيادة التكاليف. وهو أمر لم يحدث، بسبب ضخامة الزيادة فى تكاليف الانتاج من ناحية، وبسبب احتياج ذلك الى فترة زمنية معقولة تتغير فيها طرائق الانتاج والادارة من ناحية اخرى. من هنا فانه فى ضوء تردى معدل نمو الانتاجية وعدم مواكبتها للنمو الحادث فى تكاليف الانتاج، فان الزيادات التى قررتها الحكومة

فى كثير من بنود الانتاج، قد انعكست مباشرة فى زيادة اسعار السلع النهائية. وقد غذت هذه الزيادة، القوى الاحتكارية التى أصبحت تتحكم فى عمليات توزيع السلع بمصر.

تبقى بعد ذلك مسألة الاجور فى مصر. فكثيرا ما يقال ان الحكومة لاتستطيع ان تزيد الأجور على نحو محسوس (فى ضوء ما تقرره من علاوات سنوية) حتى لايقفز معدل التضخم لأعلى. على ان هذه حجة محل نظر للاسباب الآتية:

١- ان النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى الاجمالى فى تدهور مستمر فى الوقت الذى تزيد فيه، وبسرعة لافتة للنظر، انصبه عوائد حقوق التملك (فى الموازنة العامة لعام ١٩٩٤/٩٣ زاد رقم مدفوعات فوائد الدين المحلى عن رقم الأجور).

٢- ان الأجور الحقيقية بمصر - وبالذات أجور موظفى وعمال الادارات الحكومية والخدمية ومؤسسات قطاع الاعمال - فى انخفاض مستمر بسبب موجة الغلاء وخفض الدعم التى شهدتها مصر فى السنين الثلاثة الماضية.

٣- ان الأجور وان كانت تمثل تكلفة فى قطاعات الانتاج، الا انها فى نفس الوقت تمثل دخلا للانفاق. وعدم زيادة الأجور - وفى ظل اجواء البطالة والكساد التى تعيشها مصر - يدعم من حالة الركود التى تعانى منها السوق المصرية.



المبحث السابع عشر

مخـــاطر
مبادلة الديون بأصول القطاع العام*

كنا، ومازلنا نعتقد، أن أحد المخاطر الجسيمة التى تتعرض لها البلاد النامية المدينة، ومن بينها مصر، هو خطر استيلاء الأجانب على مؤسسات القطاع العام مقابل مبادلة الديون الخارجية بأصول هذه المؤسسات. وقد نشأت فى السنوات الأخيرة آلية جهنمية، أوجدت علاقة خبيثة بين عمليات الخصخصة Privatization وبين تسوية هذه الديون. وهى العلاقة التى تسهل للأجانب الآن سيطرتهم على تملك الأصول الانتاجية الوطنية ذات الملكية العامة عبر عملة شراء الديون واستخدامها فى شراء هذه الأصول Debt For Equity Swaps وهذا ما تم فى كثير من البلاد النامية التى وقعت فى فخ هذه الآلية. ويبدو ان مصر تتعرض الآن لضغوط شديدة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدائنين لقبول سياسة مبادلة الديون بملكية اصول القطاع العام، بعد أن تبين أن الرأسمالية المحلية عاجزة، أو غير راغبة، فى تملك هذه الأصول، وبالذات أصول المشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة بعد تحرير تجارة الواردات وعدم

(*) فى الاصل نشرت فى جريدة **العربى** التى يصدرها الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، العدد رقم (٥٥) الصادر فى ١٨ يولو ١٩٩٤.

وجود تكافؤ بين منتجات هذه المشروعات والواردات البديلة، فضلا عن المشكلات الكثيرة التى تعانى منها هذه المشروعات نتيجة السياسات الخاطئة التى انتهجتها الحكومة تجاه قطاعها العام.

ورغم ان كاتب هذه السطور قد كتب كثيرا فى هذه القضية، الا انه يستأذن فى العودة اليها مرة أخرى لقرع نواقيس الخطر لصانعى السياسة الاقتصادية المصرية للتحذير من المخاطر الجسيمة التى تنجم عن قبول سياسة مبادلة الديون بأصول القطاع العام، وبخاصة فى هذا الوقت الذى تتسارع فيه عملية الخصخصة فى مصر.

ولنبدأ القصة من بدايتها.

فقد ظهرت فكرة مبادلة الديون بأصول القطاع العام باعتبارها أحد المقترحات الجوهرية من وجهة نظر الدائنين كمخرج لأزمة الديون الخارجية للبلاد النامية فى أعقاب اندلاع أزمة الديون العالمية التى نشبت فى خريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلى فجأة – وهى من كبريات الدول المدينة فى امريكا اللاتينية – عن دفع أعباء ديونها. فقد أدى التوقف المفاجىء لهذه الدول عن دفع فوائد وأقساط الديون الى اثارة حالة من الذعر المالى بين الدائنين، وبخاصة البنوك التجارية دولية النشاط التى تعتبر أكبر دائن لهذه الدول. ذلك أن توقف هذه الدول، ذات المديونية الثقيلة، عن دفع أعباء ديونها كان يهدد بحدوث اضطرابات مالية شديدة لهذه البنوك. ولهذا لم يكن غريبا ان يسارع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبنك التسويات الدولية وحكومة الولايات المتحدة بالعمل على احتواء الأزمة من خلال اعادة جدولة ديون هذه الدول ومنحها بعض القروض الميسرة لكى تتمكن، على الأقل، من دفع فوائد ديونها، والدخول فى مفاوضات للاتفاق على برامج جديدة للتثبيت والتكيف الهيكلى. وبذلك أمكن اخماد نيران الازمة من خلال حزمة الانقاذ المالى التى قدمت لهذه الدول، انقاذا للبنوك الدائنة لها من التردى فى هاوية الافلاس.

وعندما اختفى دخان الأزمة، بدأت البنوك التجارية دولية النشاط التى كانت قد تورطت فى منح مقادير ضخمة من القروض للبلاد النامية دون أن

تراعى قواعد الاحتراس المالى ودون أن تأخذ بعين الاعتبار قدرة هذه البلاد على الدفع.. بدأت فى مراجعة نفسها لمنع تكرار هذه الأزمة وتقليل درجة المخاطر التى تتعرض لها، بعد أن تبين ان حجم القروض التى منحت لهذه البلاد قد جاوز، فى كثير من الحالات، رأسمال البنوك. وقد لجأت البنوك الى عدة وسائل لهذا الغرض، منها زيادة رأس المال، وزيادة حجم الاحتياطيات لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها، ووضع معايير شديدة الاحتراس للقروض الجديدة، واتباع سياسات انكماشية ائتمانية.. الى آخره.

على أن أهم ما تراءى للبنوك التجارية دولية النشاط، وهى تراجع نفسها، لكيفية استرداد ديونها وتخطط لسياسات جديدة تمكنها من تحجيم مخاطر ديونها المفرطة التى أعطيت للبلاد النامية، هو لجوء تلك البنوك الى طرح بيع صكوك المديونية الخاصة ببعض البلاد المدينة فى سوق ثانوى للديون Secondary Market بأسعار خصم مغرية من القيمة الأسمية للصكوك. ومنذ ذلك الوقت نشأت آلية جهنمية بين بيع هذه الديون من ناحية، وعمليات الخصخصة من ناحية أخرى، حيث أصبحت القروض تقايض بملكية أصول القطاع العام.

والفكرة، ببساطة شديدة، تتخلص فى أن عملية مقايضة الدين بتملك أسهم أو أصول انتاجية لبعض مشروعات القطاع العام تبدأ حينما يود بنك أجنبى يواجه صعوبات فى استرداد دينه المستحق على بلد ما، ببيع ذلك الدين بسعر خصم مغر الى مستثمر ما. ويقوم البنك بعرض هذا الدين للبيع فى السوق الثانوى للديون (سوق لندن مثلا) وينتظر أن يأتى المشترى. وهنا يدخل أحد المستثمرين، فردا كان أم مؤسسة مالية أو شركة، لكى يشترى هذا الدين، اذا ما توافر قبول البلد المدين الأصلى لمبدأ مبادلة ديونه بملكية بعض أصول القطاع العام. وحينما يحصل البنك (الدائن الأصلى) على السعر يخرج عندئذ من الدائرة (أو العلاقة) ليصبح هذا المستثمر هو الدائن الجديد للبلد. ثم يتقدم هذا المستثمر للبلد المدين ويطلب تحويل الدين، الذى اشتراه من البنك، الى عمله محلية بسعر خصم تحدده الحكومة، ثم يستخدم حصيلة ما توافر له بالعملة المحلية فى شراء بعض المشروعات العامة المعروضة للبيع فى البورصة داخل البلد المدين.

ومهما يكن من أمر، فانه فى ضوء المزايا الضخمة التى تتحقق للمستثمرين من خلال آلية شراء الديون، ثم تحويلها الى عملة محلية للبلد المدين وشراء أصول القطاع العام المعروضة للبيع، فقد تسارع حجم هذه العمليات فى السنوات الأخيرة، وبخاصة فى ضوء تردى أسعار الديون المباعة لطائفة كبيرة من البلاد المدينة. صحيح ان هذه العمليات كانت قاصرة على بيع الديون المستحقة لمصادر خاصة (البنوك التجارية) ولهذا كان نطاقها محدودا فى بداية الثمانينيات. لكن اللافت للنظر الآن، هو أن الديون المستحقة لمصادر رسمية (وتحديدا الديون المستحقة لحكومات البلاد الرأسمالية الصناعية) بدأت أيضا تعرض للبيع وتستخدم فى شراء أصول القطاع العام. ولهذا هناك نمو ملحوظ ومتسارع فى عمليات مبادلة الديون بأصول. يكفى أن نعلم، انه على حين بلغت الديون المحولة فى السوق الثانوى ٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٤، إلا أن هذه القيمة ظلت فى حركة نمو مستمرة حتى وصلت الى ٤٢٫٨ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٢. وقد تزايدت هذه الحركة على نحو واضح بالنسبة للبلاد المدينة التى التزمت بتطبيق برامج صارمة للتثبيت والتكيف الهيكلى. فقد اتاحت هذه البرامج، فى ضوء ماوفرته من امتيازات وضمانات لرأس المال الاجنبى، وما أدت اليه من اضعاف لقوة الدولة، وما رسمته من اطار ليبرالى فوضوى.. اتاحت للعديد من المستثمرين ان يشتروا صكوك الديون بأسعار بخسة وأن يتمكنوا من تحويلها الى مساهمات عينية فى ملكية أصول القطاع العام. وزاد ضغط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على البلاد النامية المدينة فى هذا المجال بعد أن حرصت هاتان المؤسستان على أن تدخل قضية نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص ضمن آليات واجراءات برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، وأصبحت من ثم من ضمن بنود خطاب النوايا.

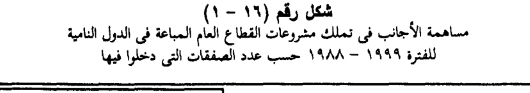
وفى بداية «هوجة» البيع، كان المستثمرون الاجانب مترددون فى الشراء، لانهم كانوا يريدون أن تمنح الدولة التى تبيع أصولها المزيد والمزيد من الضمانات والحوافز والامتيازات لهم، وتهيئة المناخ السياسى والاجتماعى والقانونى الذى يظهر مدى جدية الارادة السياسية للقائمين على أمور البلاد، خاصة وان عمليات البيع لاصول الدولة المملوكة للقطاع العام تواجه غالبا

بمخالفات دستورية، وبمعارضة سياسية واجتماعية شديدة من جانب عدد كبير من الفئات والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية. على انه فى ضوء طبيعة النظم التابعة لهذه البلاد وتحت ضغط وندرة النقد الاجنبى بها، وتفاقم أعباء خدمة ديونها الخارجية، فان معظم حكومات تلك البلاد بدأت تبدى رغبتها للبيع بالنقد الاجنبى خاصة فى حالة المشروعات الكبيرة العامة التى لاتقدر – وربما لاترغب – الرأسمالية المحلية الضعيفة على شرائها. بل انه فى حالات كثيرة تم تفضيل المستثمر الاجنبى عن المستثمر المحلى، تحت حجة ان هذا الاجنبى سوف يأتى ومعه ادارة عصرية وتكنولوجيا حديثة. وقامت كثير من حكومات البلاد النامية، وبطرق غير ديموقراطية وبمخالفات دستورية، بالغاء أو تخفيف القيود والاجراءات التى كانت تحول دون سيطرة الاجانب على اقتصاديات البلاد. ولهذا، وفى ضوء ذلك كله، فمن الملاحظ أن ثمة تزايدا فى شراء الاجانب لمشروعات القطاع العام بالبلاد النامية فى السنوات الأخيرة وبشكل لافت للنظر جدا – انظر الشكل رقم (١٧-١).

ومن أهم الأدوات التى تستخدم الآن فى استيلاء الاجانب على مشروعات القطاع العام هى صناديق الاستثمار، أو ما يسمى بالاستثمار عن طريق الحافظة المالية Portfolio. وجوهر هذه الصناديق لايخرج عن تكوين شركات مالية (مثل صناديق الاستثمار القطرية Country Funds وشركات ايصالات الايداع الامريكية التى تصدرها شركات غير امريكية، أو شركات ايصالات الايداع العالمية (External Stock Offerings (ADRs & GDRs التى تكون مهمتها تجميع الموارد المالية فى شكل أسهم واستخدامها فى شراء الأوراق المالية للشركات المباعة فى البلاد النامية (وغيرها بالطبع) وبهدف المضاربة عليها.

والآن .. ماهى المخاطر الجسيمة التى تنتظر مصر، لو ان الحكومة المصرية قبلت مبدأ تحويل الديون الى ملكية اصول القطاع العام؟

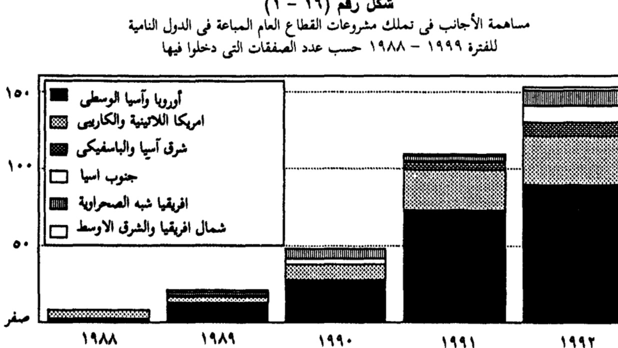
وبادى ذى بدء نقول، انه بعيدا عن الجانب الاقتصادى، فان للقضية المثارة بعداً سياسياً وسيادياً مهما، يجب ان يسبق اى اعتبار، وهو أن تملك الاجانب للقطاع العام المصرى الذى تغطى انشطته الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية بمصر سيقوى من احتمال عودة سيطرة رأس المال الاجنبى على



شكل رقم (١٦ - ١)

مساهمة الأجانب فى تملك مشروعات القطاع العام المباعة فى الدول النامية

للفترة ١٩٩٩ - ١٩٨٨ حسب عدد الصفقات التى دخلوا فيها



Source : Frank Sader, *Privatization and Foreign Investment in the Developing World 1998-92*, working paper, World Bank, October 1993, p.18.

الحكم وعلى مقدرات البلاد، حيث سيصبح للمستثمرين الاجانب مصالح حيوية داخل البلد، وعلينا ألا ننسى ان ثمة علاقة وثيقة بين من يملك الثروة وبين السلطة.

ويجب ان يكون واضحا، انه ليس صحيحا على الاطلاق، ان عملية استبدال الدين الخارجى بأصول القطاع العام ستؤدى الى استثمار جديد، اى خلق طاقة انتاجية جديدة. فكل ما فى الأمر، هو ان تلك العملية ستؤدى الى تغيير شكل الملكية لاصول قائمة بالفعل، من ملكية وطنية عامة، الى ملكية أجنبية. وستؤدى، من ثم، الى زيادة رصيد ما يملكه الأجانب من مشروعات داخل البلد، وزيادة نصيبهم فى الدخل القومى. كما انه فى ضوء حقوق الملكية التى ستترتب للاجانب على الأصول التى قاموا بشرائها، فان هناك خطرا فى ان يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معادٍ للأمن القومى والاستراتيجى لمصر. كما أن أصول القطاع العام، التى ستباع من خلال صناديق الاستثمار الاجنبية، ستكون محلا لعمليات البيع والشراء المستمرة، ومن ثم نهباً للمضاربات المالية من قبل الاجانب. ناهيك عن قوى الاحتكار الاجنبى التى ستتحكم فى المستهلك المصرى (خاصة وأنه لايوجد حتى الآن بمصر قوانين لمكافحة الاحتكار وحماية المستهلك). فضلا عما يتهدد حقوق العمال والموظفين بالقطاع العام من أخطار محدقة مثل خفض الأجور، زيادة ساعات العمل، الحرمان من حقهم فى الارباح والاجازات والادارة، الفصل التعسفى .. الى آخره. وهى الأمور التى بدأت تتحقق بالفعل فى المشروعات العامة القليلة التى بيعت حتى الآن وباتت تهدد السلام الاجتماعى.

واذا كانت الحكومة تسعى الآن، من خلال زيادة الضرائب المرهقة للمستهلكين والمنتجين لزيادة مواردها المالية، فان مايدعو للعجب هنا، هو ان ترتضى بفقدان فوائض مشروعات القطاع العام الناجحة التى تعرض الآن للبيع والتى تدر موارد مستمرة لخزانة الدولة. وفى ضوء سياسة التقشف الشديدة التى يوصى بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لخفض عجز الموازنة العامة والضغط باستمرار على الانفاق العام، فان الحكومة ستضطر الى خفض ما كانت

تنفقه على الاستثمار العام وعلى الخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة، الاسكان الشعبى، الضمانات الاجتماعية ..) بعد أن تفقد فوائض القطاع العام.

تبقى بعد ذلك مسألة على جانب كبير من الاهمية، وهى الاثر الذى سينجم عن مبادلة الديون بأصول القطاع العام على ميزان المدفوعات المصرى ومستقبل المديونية الخارجية لمصر والاحتياطيات الدولية التى تكونت فى السنوات الأخيرة. ذلك ان تحويل الدين الخارجى الى ملكية أجنبية لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات فى الأجل القصير، الا انه سيفاقم من هذا العجز فى الاجل المتوسط والطويل حينما يقوم المستثمرون الاجانب (الذين تملكوا القطاع العام) بتحويل ارباحهم ودخولهم الى الخارج. وقد يكون حجم التحويل هنا أكبر من حجم مدفوعات الاقساط والفوائد على الديون المستبدلة. وهنا يتعرض ميزان المدفوعات مرة أخرى لضغوط جديدة، تؤدى الى زيادة الميل للاستدانة الخارجية.

كما أن التأثير السلبى لتملك الاجانب لمشروعات القطاع العام سيتجلى بشكل واضح فى حالة المشروعات التى تعتمد على منتجات وسيطة مستوردة وفى الوقت نفسه لاتنتج من أجل التصدير، بل للسوق المحلى فقط (مثل مشروعات المياه الغازية). ففى هذه الحالة سيكون هذا التأثير مزدوجا من خلال ماتستنزفه من موارد النقد الأجنبى المخصص لاستيراد مستلزماتها من ناحية، ومن خلال ما تحوله للخارج من أرباح ودخول، من ناحية أخرى.

وبعد ...

ان مبادلة الديون بأصول القطاع العام تنطوى على جوانب خطيرة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهى خطر حقيقى يتهدد مستقبلنا. ومع ذلك، فان الاشارة الى هذا الخطر لاتستتبع القول اننا نعادى رأس المال الاجنبى. فأهلا وسهلا بالمشروعات الاجنبية التى تجىء لمصر لتقيم طاقات انتاجية تسهم فى زيادة الدخل والعمالة والتصدير.. ولا أهلا، ولاسهلا برأس المال الأجنبى الذى يجىء لتملك مابناه الشعب المصرى من طاقات انتاجية عبر نضالاته وتضحياته وجهده فى السنين الماضية.

* * *

المبحث الثامن عشر

الآثار المتوقعة لإعلان قابلية التحويل للجنيه المصرى

تعتبر عمله الدولة العضو بصندوق النقد الدولى قابله للتحويل ما ان تعلن قبولها للالتزامات المنصوص عليها فى المادة الثامنة من ميثاق الصندوق، وهى مادة تنص على امتناع الدولة العضو عن فرض القيود على المدفوعات الجارية بدون موافقة الصندوق، (وان كانت الفقرة الثالثة من المادة السادسة تأتى بحكم صريح خول الدول الاعضاء فرض القيود على حركات رؤوس الأموال). وعموما ثمة معان (أو أنواع) اربع لقابلية التحويل هى:

١- قد تنصرف القابلية للتحويل الى حق المقيمين وغير المقيمين فى تحويل العملة الى مختلف العملات ايا كان الغرض من استعمالها - وهذه هى القابلية الكاملة للتحويل، وفيها تختفى كافة القيود المفروضة على الصرف فى المعاملات الدولية الجارية وعلى انتقال رؤوس الاموال.

٢- وقد ينصرف هذا الحق فقط للانطباق على المعاملات الجارية مع فرض القيود على المعاملات الرأسمالية - وهذه هى القابلية الجارية للتحويل.

٣- وقد تكون حرية التحويل قاصرة على غير المقيمين، وقد تعطى للمقيمين فى حدود معينة، بحسب الاغراض التى يسمح بها فى استخدامها.

٤- وقد تنحصر القابلية للتحويل فى منطقة نقدية (او مجموعة بلدان) معينة دون سواها.

كان الهدف من تضمين ميثاق الصندوق المادة الثامنة، هو العمل على اقامة نظام متعدد الاطراف للمدفوعات الدولية، وهو النظام الذى يتسنى بمقتضاه، من خلال حرية تحويل العملة الوطنية الى عملات أخرى، استخدام الدولة العضو الفائض الذى يتحقق عن المعاملات الجارية مع فريق من الدول فى تسوية العجز الذى يتولد مع فريق آخر.

وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص، الى ان دول غرب أوروبا الرأسمالية كانت قد طلبت من صندوق النقد الدولى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية اعفائها من الخضوع للمادة الثامنة، بسبب طبيعة العجز الهيكلى الذى كانت تعانى منه موازين مدفوعاتها ورفضت اعلان القابلية للتحويل والتخلى عن القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية. حيث اعطت هذه الدول لاعتبارات اعادة التعمير والنمو الاقتصادى أولوية مطلقة تتجاوز اعتبارات القابلية للتحويل وحرية التجارة. وبعد ان حققت هذه الدول معجزاتها الاقتصادية ووصلت باقتصادياتها الى مرحلة التوازن، بدأت فى عام ١٩٥٨ باعلان قابلية تحويل عملاتها والغاء الرقابة على الصرف، خاصة بعد انتهاء مشكلة ندرة الدولار. ثم نجحت هذه الدول، فى مرحلة تالية، فى أن تكون عملاتها من أقوى العملات ودخولها ضمن مكونات الاحتياطيات الدولية. والدرس الهام فى هذا الخصوص، هو أن تلك الدول لم تعلن القابلية للتحويل الا بعد أن تجاوزت مرحلة العجز الهيكلى لمدفوعاتها الخارجية ودخلت مرحلة التوازن والفائض والتواجد فى الاقتصاد العالمى من موقع قوة.

وبشكل عام، فان القابلية للتحويل لايمكن المجازفة باعلانها الا فى ضوء توافر عدة شروط حاكمة:

١- ان يكون هناك توازن فى المدفوعات الخارجية (اختفاء العجز الهيكلى) وان يكون البلد قد تخلص من ازمة ديونه الخارجية، أو على الاقل قادر على خدمة ديونه دون مصاعب.

٢- ان يكون هناك توازن مالى داخلى، يتجلى فى انتفاء الضغوط التضخمية.

٣- ان يكون الاقتصاد المحلى فى حالة نمو مستقر، أى قد نجح فى خلق بيئة مواتية تسمح بتزايد فرص الاستثمار والنمو والتوظف.

٤- ان يكون هناك قدر معقول من الاحتياطيات الدولية يسمح بالمناورة للدفاع عن سعر الصرف وعن الاهداف التى تسعى اليها السياسة الاقتصادية.

وهكذا يمكن القول، ان اعلان القابلية للتحويل هى الذروة لعملية اكتمال النضج الاقتصادى لبلد قطع شوطا لابأس به فى مجال النمو وأصبح يتعامل مع الاقتصاد العالمى من موقع قوة.

وحينما نناقش الآن فكرة اعلان قابلية الجنيه المصرى للتحويل، فانه من المهم رصد الملاحظات الجوهرية التالية:

أولا: انه نتيجة للتغيرات الكثيرة التى طرأت على السياسات النقدية والمالية والتجارية فى العقدين الماضيين، فانه يبدو ان مصر قبلت جزئيا اعلان القابلية للتحويل وذلك بالنسبة للمعاملات الجارية، حيث أزيلت كثير من القيود التى كانت مفروضة على المدفوعات الجارية المتعلقة بالواردات والخدمات. وحتى الآن، فان آثار هذه القابلية الجارية للتحويل على المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصرى سلبية (معدل النمو، حجم العجز التجارى، زيادة فرص التوظف، حجم الاستثمار الاجنبى..).

ثانيا : انه اذا قبلت مصر الآن القابلية الكاملة للتحويل التى مؤداها ازالة جميع القيود المفروضة على كل من المعاملات الجارية والرأسمالية (انتقال رؤوس الاموال) فان الأمر الراجح - بل ربما الأكيد - ان يتمخض عن هذه الخطوة الآثار السلبية التالية نظرا لغياب حزمة الشروط سالفة الذكر:

١- ينتظر ان يتدهور سعر الصرف للجنيه المصرى تدهورا شديدا بسبب ضخامة حجم العجز فى الميزان التجارى (٧ر٣ مليار دولار) وتزايد الميل للاستيراد، وضعف القدرة على التصدير.

٢- مصر ستقدم قريبا على مواصلة دفع اعباء ديونها الخارجية التى اعيد

جدولتها، وهى اعباء ستستنزف قدرا مهما من احتياطيات مصر الدولية وخاصة فى ضوء تدهور مقدرتنا التصديرية وعدم استقرار موارد النقد الاجنبى الاخرى (سعر البترول، تحويلات العاملين بالخارج، السياحة، التحويلات..). وسيؤدى خفض سعر صرف الجنيه المصرى الى ارتفاع عبء المديونية الخارجية.

٣- من المتوقع ان تغذى القابلية الكاملة للتحويل عمليات تهريب وهروب الثروة والدخول نحو الخارج، وهو أمر سيضاعف من احتمال استنزاف احتياطيات مصر الدولية، وتدهور سعر الصرف، وزيادة العجز بميزان المدفوعات.

٤- سيؤدى تدهور سعر الصرف للجنيه المصرى الى العبث بمنظومة الاسعار والدخول النسبية بمصر مع ما لهذا من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

ثالثا : على ان أخطر الآثار التى ستنجم عن اعلان القابلية للتحويل، هو جعل الاقتصاد المصرى ساحة جاذبة لرؤوس الأموال الاجنبية الساخنة الباحثة عن الربح السريع والتى يحركها دافع المضاربات، وبخاصة فى ضوء الارتفاع النسبى الكبير لسعر الفائدة على الجنيه المصرى وما يتمتع به الجنيه حاليا من استقرار نسبى عالٍ فى سعر صرفه، وفى ضوء فتح السوق النقدى والمالى بمصر أمام المستثمرين الاجانب. ولإيضاح ذلك، فإن الامر فى غاية البساطة.

فإنخفاض سعر الفائدة على الدولار فى الخارج سيغرى الكثيرين لاقتراضه وادخاله لمصر وتحويله الى جنيهات مصرية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع على الجنيه المصرى. ولشرح هذه المسألة نسوق المثال التالى. دعنا نفترض أن سعر الفائدة على الاقتراض بالدولار فى الخارج ٥٪ سنوياً، فى حين أن سعر الفائدة على أذون الخزانة المصرية ١٢٪، وأن سعر صرف الدولار تجاه الجنيه فى مصر هو:

واحد دولار = ٣٫٤٠ جنيه مصرى

سوف نفترض ان المستثمر الاجنبى (مستر X) سوف يقترض ١٠٠ دولار من أحد البنوك التجارية فى بلده، ثم سيقوم بإدخال هذا المبلغ الى مصر وليحوله الى جنيهات مصرية بسعر الصرف السائد. وفى هذه الحالة سيحصل على مبلغ

قدره:

١٠٠٠ دولار × ٣٫٤٠ جنيه = ٣٤٠٠ جنيه

وسيشترى بهذا المبلغ أذون خزانة لمدة سنة، فتدر عليه فائدة صافية مقدارها :

$$\frac{١٢ \times ٣٤٠٠}{١٠٠} = ٤٠٨ \text{ جنيه}$$

أى أنه فى نهاية السنة سيكون رصيده بالجنيهات المصرية (٣٤٠٠ + ٤٠٨ = ٣٨٠٨ جنيه). فإذا حولها الى دولارات أمريكية بسعر الصرف السائد فسوف يحصل على:

$$\frac{٣٨٠٨}{٣٫٤} = ١١٢٠ \text{ دولار أمريكى}$$

وسيقوم بدفع دينه بالدولار + الفائدة المستحقة عليه (١٠٠٠ + ٥٠= ١٠٥٠ دولار) ويتبقى له فى هذه الحالة ربحاً صافياً مقداره ٧٠ دولاراً. ولنا ان نتخيل حجم هذه الارباح حينما تكون الأرقام بالملايين.

والدلالة الخطيرة التى ينطوى عليها هذا المثال، هى ان الاقتصاد المصرى بدلاً من أن يقترض الألف دولار من الخارج لمدة سنة بسعر فائدة ٥ ٪، فإنه دفع، عبر القابلية للتحويل، ١٢ ٪، وهو سعر يزيد عن ضعف سعر الفائدة السائد فى العالم.

والفرق الهائل بين السعرين ذهب كربح صافٍ لهذا المستثمر الذكى الذى استغل غفلتنا.

لهذه الاسباب، وربما غيرها، سيكون الاقدام على اعلان القابلية للتحويل للجنيه المصرى، فى الظروف الراهنة، أمراً غير مطلوب، ويتعارض مع مصالح مصر العليا.

* * *



المبحث التاسع عشر

تعليقا على خطاب د. عاطف صدقى فى مجلس الشعب:

مسئولية
الحكومة عن إشعال نار الغلاء*

أثار حريق الأسعار الذى اشتعل بمصر، فى الآونة الأخيرة، وشمل العديد من ضروريات الحياة التساؤل مجددا حول حقيقة معدل التضخم الذى أعلنته الحكومة المصرية، وهو ٦ر٦٪ سنويا. كما أثار هذا الحريق التساؤل حول مسئولية ارتفاع الأسعار، وهل هى حقا مسئولية الأسعار العالمية للسلع المستوردة، أم أنها آليات السوق وقوى العرض والطلب؟ وهل صحيح ان الأسعار الآن أصبحت تعكس التكلفة الحقيقية والندرة النسبية للسلع؟، أم أن هناك آليات وقوى أخرى لعبت دورا لايجوز التهوين به فى هذا الخصوص؟ ولماذا أصر الدكتور عاطف صدقى فى خطابه الذى ألقاه يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ أمام مجلس الشعب على أن يذكر هذا المعدل المنخفض للتضخم بمصر رغم الارتفاع الشديد الذى شهدته الاسعار فى هذه السنة؟

وللاجابة على هذه الاسئلة أستأذن القارئ فى اللجوء أولا الى بعض المسائل الفنية المتعلقة بقياس التضخم وطبيعة القوى التضخمية.

(*) فى الاصل نشرت فى جريدة العربى التى يصدرها الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، فى العدد رقم (٨٠) الصادر فى ٩ يناير ١٩٩٥ – ص ٧.

وبداية يمكن القول، أن هناك فاصلا حادا يمكن ملاحظته بسهولة بين الأسباب التي كان من المألوف للاقتصاديين الاعتماد عليها لتفسير الحركة الصعودية للأسعار بمصر قبل عام ١٩٩١، وبين تلك الاسباب بعد هذا التاريخ.

فالاسباب التي كنا نعتمد عليها قبل هذا التاريخ لتفسير الضغوط التضخمية في مصر تندرج تحت ما يسمى بالتضخم الناجم عن جذب الطلب Demand-Pull Inflation، حيث كانت قوى الطلب الكلي (الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار العام والخاص) تفوق حجم العرض الحقيقي للسلع والخدمات (الناتج المحلي الاجمالي) عند مستوى الاسعار السائد، وهو ما كان يشكل وجود طلب فائض Excess Demand، يدفع الاسعار باستمرار نحو الارتفاع. وقد كان يحد من هذا الارتفاع في الثمانينات، نسبيا، قدرة مصر على سد جزء من هذا الفائض عن طريق الاقتراض الخارجي، حيث كان هذا الاقتراض الخارجي، في التحليل النهائي، بمثابة اضافة مقترضة للموارد (زيادة في العرض الكلي). وحينما ضعفت قدرة مصر على الاقتراض الخارجي في أواخر الثمانينات بعد تزايد أعباء الديون وضعف الصادرات، وتدهور حجم الاحتياطي الدولي لمصر مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات، فان تضخم الطلب بدأ يعبر عن نفسه في شكل طليق ومتسارع، وهو الأمر الذي كان واضحا في المعدلات السريعة التي كانت ترتفع بها أسعار السلع وفي التدهور الذي كان يشهده سعر الصرف، وفي تفاقم العجز بالموازنة العامة للدولة قبل عام ١٩٩١. من هنا كان من السهل آنذاك حساب معدل التضخم في مصر باللجوء الى الصيغ الرياضية المألوفة لفائض الطلب التي تذخر بها النظرية النقدية والتي كانت ذات قوة تقديرية عالية في حساب معدل التضخم. وعموما، فقد كان معدل التضخم بمصر حسب هذه الصيغ لايقل عن ٢٥٪ في عام ١٩٩٠.

وبعد أن أبرمت الحكومة المصرية اتفاقها مع صندوق الدولي في مايو ١٩٩١ ومع البنك الدولي في نوفمبر من نفس هذا العام، لم يعد من الممكن الاستناد الى مقاييس فائض الطلب لقياس وتفسير حركة ارتفاع الاسعار خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤. والسبب في ذلك هو ان جوهر البرنامجين المعقودين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان هو الانكماش، أي خفض معدل نمو

الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى. وقد تجلى هذا الانكماش فى ذلك التدهور الواضح الذى سجلته معدلات نمو الاستهلاك العائلى والحكومى والاستثمار العام والخاص، فضلا عن تراخى نمو الواردات وانخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع معدل البطالة. وقد ساهمت فى تحقيق هذا الانكماش حزمة الساسات النقدية والمالية التى انطوت عليها السياسات الاقتصادية الجديدة التى أخذت سبيلها الى التطبيق ابتداء من عام ١٩٩١ (زيادة أسعار الفائدة، زيادة الضرائب، سياسة الاقتراض الحكومى - أذون الخزانة - السقوف الائتمانية، خفض الدعم، زيادة أسعار السلع والخدمات..). ومن هنا فان فائض الطلب بمصر قد انخفض كثيرا، إن لم يكن قد قضى عليه تماما وبالتالى لم يعد مسئولا عن تفسير حركة الاسعار.

حقا أن آثار السياسات الانكماشية قد تبلورت فى مجموعة واضحة من النتائج الهامة، مثل خفض عجز الموازنة العامة للدولة، الاستقرار النسبى الذى شهده سعر الصرف للجنيه المصرى، زيادة الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر. لكن فيما يتعلق بحركة الاسعار، فرغم ان التصريحات الرسمية تشير الى انخفاض معدل التضخم، استنادا الى ما تعكسه الأرقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الريف والحضر (وهى أرقام تعتمد على أوزان نسبية مرجحة لم تتغير منذ سنوات عديدة عن تركيبة الانفاق العائلى) فان الواقع الفعلى لحركة الاسعار بمصر يشير الى اضطراد تزايدها لأعلى. يكفى فى هذا الخصوص الإشارة الى القفزة التى شهدتها أسعار المواد الغذائية، وأسعار النقل والخدمات العامة وأسعار الطاقة وأسعار الأراضى والشقق .. الى آخره.

والسؤال الآن هو: إذا كان فائض الطلب قد قضى عليه تماما - وهو الامر الذى كنا نعتمد عليه لتبرير وقياس التضخم قبل عام ٩٩١ - فبماذا نفسر اذن الاتجاه الصعودى الراهن للأسعار؟

وللاجابة على هذا السؤال سوف نعتمد على المنهج الهيكلى لتفسير الضغط التضخمى، وهو المنهج الذى يفسر ويقيس الحركة الصعودية للأسعار من خلال التغيرات التى تطرأ على تكاليف الانتاج ومن خلال الظروف التى يتسم بها السوق المحلى، أى مدى خضوعها لحالة المنافسة أو لحالة الاحتكار.

أما فيما يتعلق بتكاليف الانتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى، فقد طرأت عليها قفزات شديدة ومحسوسة بعد تطبيق برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولى وبرنامج التكيف مع البنك الدولى فى عام ١٩٩١. يكفى فى هذا الخصوص ان نلقى اطلاله سريعة على أسعار الكهرباء والبنزين وكلفة النقل وزيادة الرسوم على الخدمات العامة وعلى اسعار المواد الخام المحلية، وعلى مستلزمات الانتاج المستوردة وعلى أسعار الفائدة التى تقترض بها المشروعات. كما لايجوز ان ننسى ضريبة المبيعات التى انعكست مباشرة فى زيادة أسعار السلع والخدمات التى فرضت علها. وهذه الزيادات السريعة والمفاجئة التى طرأت على تكاليف الانتاج لم تكن لها أية علاقات بظروف العرض والطلب، بل كانت نتيجة لقرارات مركزية اتخذتها الحكومة المصرية ونفذتها كجزء من هذين البرنامجين. من هنا فمسئولية الارتفاع الذى حدث فى الاسعار بمصر فى السنين الثلاثة الماضية تكاد تقع بالكامل على تلك القرارات.

صحيح ان الزيادة فى تكاليف الانتاج يمكن عزل تأثيرها عن الأسعار لو أن الانتاجية Prodcutivity فى قطاعات الانتاج قد نمت بمعدل مساو على الاقل لزيادة التكاليف. وهو أمر لم يحدث بسبب ضخامة الزيادة فى تكاليف الانتاج من ناحية، وبسبب احتياج ذلك الى فترة زمنية معقولة تتغير فيها طرائق الانتاج والادارة من ناحية اخرى. من هنا فانه فى ضوء تردى معدل نمو الانتاجية وعدم مواكبها للنمو الحادث فى تكاليف الانتاج، فان الزيادات التى قررتها الحكومة فى كثير من بنود تكاليف الانتاج، قد انعكست مباشرة فى زيادة اسعار السلع النهائية.

ان الزيادة الهائلة التى حدثت فى أسعار السلع والخدمات بمصر فى السنوات الثلاثة الأخيرة كانت اذن نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج بسبب القرارات الحكومية المتلاحقة. على أن اللافت للنظر هو أن تلك الزيادة السعرية قد اقترنت بحالة من الركود الاقتصادى الواضح، حيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلى (لم تتجاوز نسبة ١٫٥ ٪ بالاسعار الثابتة)، وهو الأمر الذى عرض الاقتصاد المصرى، ولأول مرة فى تاريخه المعاصر، لظاهرة الكساد التضخمى Stagflation، أى لظاهرة تعاصر الركود والبطالة مع ظاهرة التضخم فى آن واحد.

والأمر المثير للدهشة، هو أن الحكومة تنظر الى الارتفاع المتواصل للاسعار على أنه المرادف لعملية «تحرير الاسعار»، استناداً إلى فكر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى يرى انه كلما ارتفعت الاسعار، دل ذلك على اننا نتحرك على طريق الاصلاح المنشود الذى يستهدف جعل أسعار المنتجات والسلع المصرية مساوية للأسعار العالمية باستثناء أخطر وأهم سعر، وهو سعر العمل (الأجور). فالذين يتحدثون عن الأسعار العالمية باعتبارها مرجعية لمستوى الأسعار المحلية لايتحدثون اطلاقا عن أسعار عنصر العمل المصرى. فليس هناك لديهم أى مانع من ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات إلا سعر العمل المصرى. وهذا هو بيت القصيد فى مايسمى بعملية تحرير الاسعار، حيث ينخفض معدل الأجر الحقيقى، ويهبط ثمن العمل المصرى للحضيض، فى الوقت الذى تتزايد فيه دخول أصحاب عوامل الانتاج الاخرى (أصحاب الأراضى ورؤوس الأموال). وقضية تحرير الاسعار، بهذا المعنى، ليست فى الحقيقة إلا عملية إعادة توزيع للدخل القومى لصالح القلة وعلى حساب مصالح أغلبية سكان مصر، وهم من كاسبى الأجور والمرتبات.

أما البعد الآخر الذى يتعين اللجوء اليه لتفسير انفلات الاسعار فى الآونة الأخيرة فهو البعد المتعلق بطبيعة السوق المحلية. فمع ابتعاد الدولة عن التدخل فى آليات العرض والطلب، والغاء الدعم السلعى، وتراجع منافذ التوزيع الحكومية والسماح للقطاع الخاص باستيراد كثير من السلع التى كانت تستوردها الحكومة، وترك الحبل على الغارب للتجار والموزعين والمستوردين لتحديد مستوى الأسعار التى يبيعون بها، ومع غيبة القوانين التى تحمى المستهلك المصرى من الغش التجارى ومن قوى الاحتكار المحلية، برزت على سطح المجتمع المصرى شريحة اجتماعية طفيلية من التجار والمضاربين والغشاشين الذين راحوا يفتعلون الازمات وخلق الاسواق السوداء عن طريق التحكم فى عرض السلعة، ومن ثم، تحديد أسعارها عند مستويات مغالية فيها بغية تحقيق مكاسب قدرية وخيالية على حساب خفض مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى. ولعل حالة «سوق السكر» بمصر وما حدث بها من أزمات مفتعلة فى الشهر الاخير من عام ١٩٩٤ خير مثال فى هذا الخصوص، حيث اتضح ان هناك ستة أفراد فقط يتحكمون فى هذه السوق.

تبقى بعد ذلك مسألة الأجور وعلاقتها بالاسعار، حيث ان إنفجار الاسعار فى السنين الثلاثة الأخيرة قد أضر أيما ضرر بأوضاع الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.

واذا كانت الحكومة تتباهى الآن بانجازاتها فى مجال خفض عجز الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف للجنيه المصرى وتكوين هذا الجبل المرتفع من احتياطيات مصر الدولية (١٧٫٥ مليار دولار) فان أبناء هذه الطبقات هم الذين تحملوا كلفة هذه الانجازات، وحان الآن موعد تعويضهم عن هذه المعاناة بالعمل على زيادة الأجور والمرتبات. لكن الحكومة المصرية مازالت تعترض على ذلك بالقول أنها لاتستطيع ان تزيد الأجور على نحو محسوس وأكثر مما تقرره من علاوات سنوية هزيلة، حتى لايزيد معدل التضخم. والحقيقة ان تلك حجة مردود عليها من عدة جوانب:

١- فالأجور والرواتب لاتمثل عنصر التكلفة الوحيد فى قطاعات الانتاج المختلفة، فهناك التكاليف الثابتة (كلفة رأس المال والأرض) والتكاليف المتغيرة (تكاليف الطاقة والمواد الخام وقطع الغيار.. الخ) وكثير من عناصر هذه التكاليف زادت بشكل اكثر مما زادت به الأجور النقدية. بل أن هناك قطاعات انتاجية لايمثل فيها بند الأجور إلا رذاذا ومع ذلك انفجرت أسعارها بمعدلات خيالية، وأسعار الكهرباء هنا خير مثال.

٢- ان النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى الاجمالى فى تدهور مستمر، فى الوقت الذى تزيد فيه، وبسرعة لافتة للنظر، أنصبة عوائد حقوق التملك. وهذا يعنى ان هناك عملية اعادة لتوزيع الدخل القومى تجرى فى أحشاء المجتمع المصرى المصرى لصالح القلة. ما بالنا اذا علمنا، أن النصيب النسبى لكاسبى الأجور والمرتبات بمصر - وهم يشكلون أغلبية الشعب المصرى - قد إنخفض من ٤٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٣ الى ٢٧٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢. وهل يعلم القارئ أن الرصيد الذى خصصته الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤/٩٣ للوفاء بمدفوعات فوائد الدين العام الداخلى يزيد عن الرصيد النقدى الذى خصصته للأجور والمرتبات؟

٣- ان الأجور وان كانت تمثل تكلفة فى قطاعات الانتاج، إلا أنها تمثل، فى نفس الوقت، الدخل الرئيسى لأغلبية الشعب المصرى، ومن ثم تشكل المصدر الاساسى للطلب المحلى. وتدهور الأجور وعدم زيادتها - وفى ظل أجواء البطالة والكساد التى تعيشها مصر حاليا - يدعم من حالة الركود التى تعانى منها السوق المصرية. ان المنطق الاقتصادى يملى علينا اذن ضرورة النظر الى الأجور نظرة مزدوجة، باعتبارها كلفة من ناحية، ودخلا ومصدرا للانفاق من ناحية أخرى. ولكن يبدو ان حكومتنا تنظر للأجور على انها مجرد عبء مالى يجب تحجيمه كلما أمكن ذلك.

ومهما يكن من أمر، اذا كانت الأسعار فى العام الماضى ١٩٩٤/٩٣ قد ارتفعت ارتفاعا فاحشا وخاصة فى الربع الأخير من هذه السنة، فلماذا أصر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء على أن يذكر فى بيان الحكومة الذى القاه فى مجلس الشعب يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ أن معدل التضخم بمصر فى هذا العام لم يتجاوز ٧٪؟.

أعتقد أن ذلك الاصرار ربما يكون إعلانا لنية الحكومة عن النسبة الهزيلة (حوالى ٧٪) التى ستسمح بها للأجور أن تزيد هذا العام كعلاوة للغلاء. وهى نسبة أقل، من المؤكد، من نسبة ارتفاع الاسعار، مما يعنى ان الحكومة ستصر فى العام الحالى الجديد على مواصلة السير على طريق الانكماش والتقشف وتحميل كاسبى الأجور والمرتبات كلفة هذا السير.

* * *

المبحث العشرون

النتائج المحتملة لبيع القطاع العام*

فى مقالته الرائعة التى نشرها بالأهرام فى ٢ مارس ١٩٩٦ تحت عنوان: «دردشة حول بيع القطاع العام»، إنتهى الدكتور عبد العظيم رمضان إلى مجموعة هامة من النتائج التى تستحق منا إمعان الفكر والمناقشة على أوسع نطاق قبل أن تقدم الحكومة على بيع القطاع العام. ولعل أهم هذه النتائج هى:

١- «انه لايهم فى العملية الانتاجية أن تكون وسائل الانتاج فى يد الدولة أو فى يد القطاع الخاص، وانما المهم أن تكون فى يد إدارة ناجحة». وعليه، «فإنه لادخل إطلاقاً لنوع الملكية، وما إذا كانت عامة أو خاصة، فى الربح، وإنما الأساس فى الربح والخسارة هو نوع الإدارة». ونضيف نحن من جانباً، تأكيداً لصحة هذه المقولة بالقول: أليست قناة السويس وبنوكنا الأربعة الوطنية ملكية عامة وتدر انهاراً من الدخول والأرباح والعوائد بسبب الادارة الناجحة التى تتولى مقاليد الأمور فى هذه المؤسسات العامة؟

٢- «انه بفضل القطاع العام تحولت مصر فى عصر عبد الناصر من دولة

(*) نشرت فى جريدة الاهرام الصادرة فى ٨ مايو ١٩٩٦.

ضعيفة، يجثم على أرضها الاحتلال وتنصاع لأوامر الامبريالية والاستعمار، إلى دولة مهابة تناطح الدول الكبرى وتغير مصير التوازن الدولى»... و«انه لولا القطاع العام فى عصر السادات لما أمكن لمصر ان تدخل حرب اكتوبر وتنزل بالجيش الاسرائيلى أول هزيمة فى تاريخه»... و«ان القطاع العام فى عصر مبارك هو الذى مكن نظامه السياسى من تجديد مصر وإعادة بناء البنية التحتية ونقل مصر إلى العصر الحديث...».

٣- أن بيع القطاع العام يضعف النظام ولايقويه ... «وقد يستريح نظامنا السياسى حاليا ببيع القطاع العام، ولكن الثمن الذى سوف يدفعه فى المستقبل سوف يكون ثمناً غالياً».

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى والثانية فلا أحسب أن أحداً يستطيع أن يجادل فى قوة المنطق ونصاعة الحقيقة الكامنة ورائهما، أللهم إلا هؤلاء المكابرين الذين يطبلون لأيديولوجية النظام الرأسمالى بشكل متهافت. ويشارك هؤلاء، بالطبع، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة لمصر وجهابزة نادى باريس الذين يعتقدون أن بيع القطاع العام للأجانب يمثل أحد الحلول الناجحة لأزمة الديون الخارجية فى ضوء إستراتيجية مبادلة الديون بملكية أصول القطاع العام.

فكل هؤلاء شاركوا، ومازالوا، فى حملة ضارية لمحاولة إقناع الناس بأن القطاع العام هو سر مشكلاتنا الاقتصادية (الغلاء والبطالة والديون الخارجية ونمو الدين الداخلى... الى آخره) وأن «الدولة» هى العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى لمصر.

ولن أتعرض فى هذه المقالة لمناقشة هؤلاء. إذ أحسبنى أننى لن أضيف جديداً لما ذكره الدكتور عبد العظيم رمضان وكثير من المفكرين المصريين حول أهمية القطاع العام ودوره التنموى فى مصر. وإنما بودى فقط أن أتعرض للنقطة الثالثة التى أنهى بهاد د. عبد العظيم رمضان مقالته وترك القارئ بعدها حائراً، حينما ذكر أن الثمن الذى ستدفعه مصر فى المستقبل سيكون غالياً إذا ما باعت الحكومة القطاع العام. **فمن المؤكد ان القارئ قد تساءل بعد قراءة هذه المقالة الرائعة: ماهو هذا الثمن؟**

وعند الاجابة على هذا السؤال الجوهرى، ينبغى أن نناقش أولا الحجج التى قيلت مؤخراً بشأن تبرير هذا البرنامج الواسع للخصخصة الذى تزمع الحكومة ان تنفذه على وجه السرعة (فى غضون عشرة شهور). حيث ذكر البعض أن الحكومة لايمكنها بعد الآن أن تتحمل الخسائر التى تحققها مشروعات القطاع العام، لأن ذلك سيؤدى إلى نتيجتين غير مرغوب فيهما وهما: إما زيادة الضرائب لتمويل هذه الخسائر، و/أو الاقتراض من العالم الخارجى وبالتالى زيادة مديونيتنا للخارج.

وإذا إفترضنا، جدلاً، أن هذه الحجة صحيحة، فإنه يترتب عليها نتيجة منطقية وحتمية وهى أن تقوم الحكومة ببيع الشركات الخاسرة فقط، والاحتفاظ بالشركات الناجحة التى تحقق موارد مستمرة لمالية الدولة. بيد أن هذه الحجة سرعان ما تتهاوى فى ضوء ما أعلنته الحكومة من بيع الشركات الناجحة قبل الخاسرة. من هنا فالسؤال الذى يتبادر للذهن وينتظر إجابة حاسمة هو: **لماذا إذن تبيع الحكومة المشروعات الناجحة إذا كان الهدف هو تجنب تمويل الخسائر؟؟.**
كذلك تنبغى الاشارة إلى أن تبرير بيع مشروعات القطاع العام لتجنب الخسائر يفترض ضمناً أن القطاع العام فى مجموعة يخسر، وبالتالى يمثل نزيفاً مستمراً للموازنة العامة للدولة. وهذا أمر غير صحيح بالمرة. فالقطاع العام فى مجموعة (أى جملة مشروعاته فى القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والمالية والسياحية...) يحقق فائضاً بالمليارات لمالية الدولة. حقاً، ما أكثر المشكلات التى كان يعانى منها القطاع العام وكانت مسئولة عن تدنى عوائده أو تحقق بعض الخسائر (مثل العمالة الزائدة التى كانت تفرضها الحكومة، الأسعار الجبرية المنخفضة على منتجاته، ذهاب الفائض الاقتصادى الذى كان يحققه إلى الموازنة العامة للدولة وحرمانه من ثم من إعادة تجديد أصوله أو توسعة طاقاته الانتاجية، ضعف كفاءة الادارة المعينة ... الى آخره). والشطر الاكبر من هذه المشكلات لم يعد لها وجود الآن. وتحولت كثير من الشركات التى كانت تحقق خسارة الى شركات تحقق أرباحاً. كما ارتفع كثيراً معدل العائد. صحيح، مازالت هناك بعض الشركات التى تعانى من تدنى عوائدها أو تحقيقها لبعض الخسائر. ومعظم هذه الخسائر سببها الرئيسى ليس طبيعة الملكية، وإنما السياسات

الاقتصادية التى طبقتها الحكومة في الماضى القريب ووضعت هذه الشركات فى أوضاع مالية سيئة (مثل زيادة أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الطاقة والوقود بمعدلات هائلة وسريعة وفجائية، زيادة أسعار المواد الخام والواردات الوسيطة وقطع الغيار بسبب تخفيض قيمة الجنيه المصرى، المنافسة غير المتكافئة مع القطاع الخاص المحلى ومع السلع المستوردة المماثلة .... الى آخره). وهذه، بالمناسبة، هى نفس المشكلات التى يعانى منها القطاع الخاص أيما معاناة وتسبب خسائر جسيمة لكثير من مشروعاته، بل وإفلاسها فى كثير من الاحيان، ولهذا يطالب القطاع الخاص الآن بإعادة النظر فى هذه السياسات.

ونعود الآن لسؤالنا: ما الثمن الغالى الذى ستدفعه مصر حال تنفيذ هذا البرنامج الواسع والمتسرع للخصخصة، خاصة فى ضوء السماح للأجانب بالشراء.

ونسارع هنا بالقول، أن البعض إذا كان يبرر الآن البيع على أساس أنه سيجنب الحكومة من زيادة الضرائب أو زيادة الديون الخارجية، فإننا نتصور - على العكس من ذلك تماماً - **أن البيع سوف يؤدى إلى مزيد من الضرائب وإلى مزيد من الإستدانة من العالم الخارجي؛ خاصة فى ضوء المزايا والاغراءات السخية التى تقدمها الحكومة لتسريع عملية البيع.**

ولكن كيف؟

الأمر فى منتهى البساطة. فبالنسبة لاحتمال زيادة الضرائب عقب «تخلص» الحكومة من القطاع العام، فإن هذا الاحتمال وارد تماماً، لأن هذا البيع سيؤدى إلى حرمان الدولة من الموارد الضخمة التى كانت تحصل عليها من وراء ملكيتها لمشروعات القطاع العام الناجحة. وقد يؤدى هذا إلى مزيد من عجز الموازنة العامة. وعندما يحدث ذلك، فإنه إذا شاءت الحكومة أن تحافظ على وظائفها التقليدية - وهو أضعف الايمان - بالاضافة إلى انفاقها على التعليم والصحة والاسكان والمرافق العامة، فإنه من الصعوبة بمكان أن تتجنب زيادة الضرائب لتعويض الموارد التى خسرتها من جراء البيع، أو أن يتراجع دورها فى المجالات آنفة الذكر، وهو الأمر الذى سيضعف تماماً من دور الدولة التنموى ومن دورها الاجتماعى. وقد حدث ذلك فى دول كثيرة سبقتنا إلى هذه التجربة.

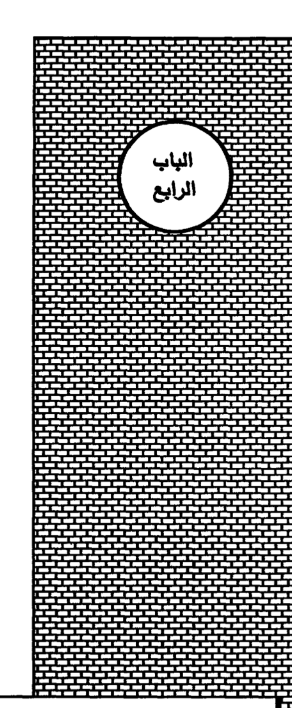
أما عن الديون الخارجية، فإنها سوف تزيد فى المستقبل القريب خاصة إذا اشترى الأجانب الشطر الأكبر من المشروعات المعروضة للبيع. ذلك أن الاجانب الذين تملكوا أصول القطاع العام سيعمدون (وهذا أمر طبيعى) إلى تحويل دخولهم وأرباحهم للخارج، ولابد أن يؤثر ذلك سلباً على ميزان المدفوعات وبخاصة إذا كانت المشروعات المباعة تنتج للسوق المحلية وتستورد مواداً وسيطة ولاتسهم فى الصادرات. وفى مثل هذه الحالة من المتوقع تماماً ان يتعرض سعر صرف الجنيه المصرى للضغوط نتيجة لنزوح الارباح للخارج. وقد تواجه الحكومة هذا الأثر بالسحب من الاحتياطيات الدولية التى تكونت فى السنوات الأربعة الماضية (وبلغت ١٨٫٥ مليار دولار). وحينئذ ستستنزف هذه الاحتياطيات بسرعة، وسرعان مايتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وتزيد، من ثم، الحاجة للإستدانة من الخارج، ونعود للوقوع، مرة أُخرى، فى فخ المديونية الخارجية ومايجره علينا ذلك من ويلات ومصائب. ونحن لانشير الى هذه النتائج من فراغ، ولكن فى ضوء الخبرة النظرية العلمية وقياساً على تجارب الخصخصة والبيع للأجانب التى تمت فى المكسيك والارجنتين وتركيا وغانا وفنزويلا وسيرى لانكا ... الى آخره. **حيث كان لبيع مشروعات القطاع العام للأجانب أثر مدمر على أسعار صرف عملاتها وعلى استنزاف احتياطياتها الدولية وزيادة عجز موازين مدفوعاتها، ومن ثم زيادة حاجتها للاقتراض الخارجي.**

على أن الثمن الغالى الذى توقعه د.عبد العظيم رمضان لن يقتصر على زيادة الضرائب وما تمثله من إرهاق متزايد للشعب المصرى، أو على زيادة الديون الخارجية لمصر فحسب، بل هناك أخطار أخرى لاتقل ضرراً. يأتى فى مقدمة ذلك خطر عودة سيطرة رأس المال الاجنبى على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والتجارية والمالية. وهو خطر لايجوز التهوين من شأنه، خاصة وأن الحكومة لم تحدد المجالات المسموح ان يتملك الاجنبى فيها وما هى المجالات التى لاتجوز له. مع العلم ان مقتضيات الامن القومى تتطلب ذلك. أضف إلى ذلك، أن الحكومة لم تضع حدوداً لنسب المشاركة الاجنبية، وتركت الاحتمالات قوية لأن يتملك الاجنبى المشروع المباع بكامله (أى بنسبة ١٠٠٪)، الامر الذى ينطوى على مخاطر الاحتكار الاجنبى ونسف قوانين

التمصير التى تعد أحد المعالم المضيئة فى تاريخ نضال الشعب المصرى. ولايجوز أن ننسى أن هناك علاقة وثيقة بين من يملك الثروة والسلطة. وخبرة مصر فى هذا المجال قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ذات دروس وعبر غنية.

ولن نحاول فى نهاية هذه المقالة تكرار ما هو معلوم من أن الخصخصة ستؤدى إلى إضعاف قوة الدولة وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار وحرمان العمال من المكتسبات التى حصلوا عليها وزيادة نصيب الأجانب من الدخل القومى المصرى ... الى آخره. فتلك أمور باتت بديهية. ولست أدرى، لماذا تصر الحكومة على أن تتخلص من القطاع العام كما لو كان «خطيئة» لابد من مواراتها التراب وبسرعة، فى حين اننا الآن، وأكثر من أى وقت مضى، فى حاجة ماسة للحفاظ على القطاع العام ومايمثله من ثروات، حتى لاتتفاقم مشكلات مصر الإقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المستقبل القريب.

* * *



احتياطيات مصر الدولية..مرة أخرى

المبحث الحادى والعشرين

إحتياطيات
مصر الدولية .. إلى أين ؟*

حضرات الزملاء الافاضل، أيها الحضور الكريم، أسعد الله مساءكم. أود أولاً أن أشكر المجلس الأعلى للثقافة على تنظيمه لهذه الندوة وعلى دعوته الكريمة لى للإلتقاء بكم لكى نتحدث فى موضوع هام ومهمل، وهو موضوع الإحتياطيات الدولية، ذلك الموضوع الذى برز إلى سطح الرأى العام فى هذه السنة حينما أعلنت الحكومة المصرية الارقام الخاصة بحجم الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر الآن.

والواقع ان هذا الموضوع هام جداً، لان الاحتياطيات الدولية، كما تعلمون، تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومى، اذ يمكن النظر إلى تلك الاحتياطيات على أنها صمام أمن تلجأ اليه الدولة، ممثلة فى السلطة النقدية، حينما يحدث عجز طارئ ومؤقت فى ميزان المدفوعات، فتستخدم هذه الاحتياطيات لكى تتجنب سياسات اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة ولكن كان

(*) نص المحاضرة التى القاها المؤلف فى ندوة «الاحتياطيات الدولية لمصر» التى نظمها المجلس الاعلى للثقافة بمصر يوم الاحد ١٩٩٤/١٢/١١ ، وقد أدمجنا فيها نصوص الاجابات على الاسئلة التى وجهت للمؤلف فى هذه الندوة وقد رأس الجلسة الدكتور أحمد رشاد موسى.

يتعين عليها أن تنفذها فى حالة غيبة هذه الاحتياطيات، ومن بين هذه السياسات، غير المرغوبة، تخفيض حجم الواردات، وخفض القيمة الخارجية للعملة Devaluation ومايستتبع ذلك من آثار انكماشية، أو الإقتراض الخارجى قصير الأجل ذى الكلفة المرتفعة. فكل هذه السياسات غير المرغوبة يمكن للدولة أن تتجنبها، لو أنها كانت تملك قدراً معقولاً من الاحتياطيات الدولية. اذاً، يمكن القول، أن هناك منافع معينة تنجم عن هذه الاحتياطيات. أضف إلى ذلك، ان البلد الذى يملك قدراً ملائماً من الاحتياطيات عادة يتمتع بصلات جيدة مع أسواق النقد الدولية، فيستطيع ان يقترض من هذه الأسواق بشروط جيدة، لأن وجود تلك الاحتياطيات عند مستويات معقولة يعد من علامات الجدارة الائتمانية. فى ضوء هذه المنافع المتعددة التى تنجم عن امتلاك الاحتياطيات الدولية، فإن السلطات النقدية فى كل دول العالم تحرص على تكوينها.

ورغم أهمية الاحتياطيات الدولية إلا أن هذا الموضوع كان – الى عهد قريب – مهملاً. فالدراسات والبحوث التى كتبت فى هذا المجال محدودة جداً. وحتى اهتمام السلطات النقدية بهذه الاحتياطيات ظل ضئيلاً جداً، ولفترة طويلة، حتى عام ١٩٨٢. وبعد هذا التاريخ أعيد الاعتبار لهذا الموضوع. ففى هذا العام انفجرت – كما تعلمون – أزمة الديون الخارجية حينما توقفت المكسيك وشيلى والارجنتين عن دفع ديونها. ومنذ ذلك العام طرحت قضية الاحتياطيات الدولية نفسها بقوة فى مجال البحوث والسياسات الاقتصادية. والحقيقة ان هذا الإهمال الذى عانت منه قضية الاحتياطيات الدولية كان له – قبل هذا التاريخ – مايبرره. فقبل عام ١٩٨٢ كان بإمكان البلاد النامية ان تقترض، وتحصل على حاجتها من السيولة من أسواق النقد الدولية التى كانت تعج آنذاك بأحجام ضخمة من الاموال السائلة بسبب تدوير الفوائض النفطية ونتيجة لنمو ما يسمى بالسوق الأوربية للدولار Eurodollar. وآنئذ لم تكن البنوك المركزية تشعر بحاجة لتكوين الاحتياطيات الدولية، لأن تكوين تلك الاحتياطيات ينطوى على تكلفة (تكلفة الاحتفاظ بالسيولة) فى حين أن أسواق النقد الدولية كانت مستعدة على الدوام بأن تمدها بالمقادير التى تحتاج اليها حينما تنشأ الحاجة لذلك.

على أن الأمور تغيرت تماماً بعد عام ١٩٨٢ حينما انفجرت أزمة الديون الخارجية للبلاد النامية، فمنذ هذا التاريخ بدأت البنوك التجارية دولية النشاط تتبع سياسات إنكماشية، وأصبح من الصعوبة بمكان ان تقترض البنوك المركزية للبلاد النامية، أو أن تحصل على السيولة بمجرد الطلب، مثلما كان عليه الحال قبل عام ١٩٨٢. كذلك يتعين علينا أن نلاحظ، أن الإهتمام بقضية الاحتياطيات الدولية قد تزايد على نحو واضح فى خضم عمليات إعادة جدولة الديون. ذلك أن الارتفاع بحجم هذه الاحتياطيات فى البلد الذى يطلب إعادة جدولة ديونه أصبحت ضمن الاهداف الجوهرية التى تسعى اليها برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وهى البرامج التى اصبح تنفيذها شرطاً ضرورياً لقبول إعادة الجدولة. وتبدو أهمية هذا الارتفاع – من وجهة نظر الدائنين – اذا ماعلمنا أن البلاد النامية المدينة كانت قد استخدمت احتياطياتها الدولية فى سداد أعباء ديونها الخارجية، وهو الأمر الذى عرّض تلك الاحتياطيات للإستنزاف.

هكذا، وعلى هذا النحو طُرحت قضية الاحتياطيات الدولية بهذه الابعاد وفى هذا السياق الذى تأزمت فيه قضية الديون الخارجية للبلاد النامية. ومنذ ذلك التاريخ ثمة فيض جارف من الدراسات والأبحاث التى نشرت ودار جدل واسع بشأنها. وهو جدل لن نتعرض له هنا، فالمجال، بطبيعة الحال، لايسمح بذلك. ومايهمنا الآن هو الحديث – تحديداً – عن قضية الاحتياطيات الدولية لمصر، وهى موضوع هذه الندوة.

والواقع أن الرأى العام فى مصر قد فوجىء فى هذه السنة بالأرقام التى أعلنتها الحكومة المصرية والتى اشارت إلى ان هناك نمواً دراماتيكياً قد حدث فى حجم الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر الآن. ففى عام ١٩٩٠ بلغ حجم الاحتياطيات الدولية لمصر – قبل ان توقع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتذهب لمفاوضات نادى باريس، بلغ حوالى ١٩٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل تقريبا ٢ مليار دولار، وإذا بهذا الرقم يقفز فى غضون ثلاث سنوات أو اكثر قليلا، ليصل الى ١٧,٣ مليار دولار. بل أنه طبقاً لما صرح به السيد الدكتور وزير التعاون الدولى أول أمس ونشرته الصحف المصرية، ان الرقم يصل الآن الى ١٨ مليار دولار. وطبعاً هذا رقم ضخم جداً

ومغالى فيه. ولا أقصد بذلك انه رقم غير صحيح، فأغلب الظن ان الرقم صحيح. إنما السؤال الذى يقفز إلى الذهن الآن هو: كيف تكون هذا الرقم فى غضون هذه الفترة القصيرة؟ وهل هذا الرقم يعكس مستوى آمن ومعقول للاحتياطيات الدولية لمصر؟ أم أن هذا الرقم أكبر من اللازم؟ ولماذا كونت السلطة النقدية فى مصر هذا الرقم أصلاً؟

هذه الأسئلة طرحها الرأى العام بمصر، وخصوصاً بعد المقالة التى نشرتها فى فبراير من هذا العام بجريدة الأهالى، وكان عنوانها: مصر تستطيع الآن أن تقول.. لا. وكما تعلمون، فإن الجدل حول هذه القضية قد تفرع الى عدة مسائل هامة، كان من ضمنها مسألة من يملك هذه الاحتياطيات، هل يملكها البنك المركزى، أم ان هذه الاحتياطيات، فى التحليل النهائى، هى ودائع للشركات والبنوك والافراد، وبالتالى لاتستطيع الحكومة أن تتصرف فيها، كما قال بعض الاقتصاديين؟ والمسألة الأخرى التى برزت فى هذا الجدل تتعلق بمستوى هذه الاحتياطيات، وهل يحقق هذا المستوى وضعاً آمناً للاقتصاد المصرى؟ أم أن هذا المستوى اكثر من اللازم ومغالى فيه؟ وما هى بدائل الاستخدام الأمثل أو الأفضل للجزء الفائض من تلك الاحتياطيات بدلاً من تجميده فى شكل سائل أو أقرب للسيولة؟

وبادىء ذى بدء، لابد أن يكون واضحاً، أنه لكى نناقش هذه المسائل، فإن دقة المفاهيم وإنضباطها من الأهمية بمكان. ذلك لانه حينما طرحت قضية الاحتياطيات الدولية للمناقشة وبخاصة على صفحات الصحف المصرية وأدلى فيها بعض الاقتصاديين والخبراء بآرائهم، لاحظنا أن هناك خلطاً عجيباً قد حدث فى المفاهيم، وأعنى بذلك – تحديداً – ذلك الخلط الذى حدث عند بعض الاقتصاديين، بين مفهوم الاحتياطى الدولى وبين مفهوم الإحتياطى القانونى. وهو خلط أثار غباراً حول وضوح القضية المطروحة للمناقشة. فالاحتياطى القانونى كما نعلم هو عبارة عن نسبة من ودائع البنوك التجارية يتعين ان تحتفظ بها لدى البنك المركزى فى شكل احتياطى ولاتتقاضى عن ذلك فائدة (هذه النسبة فى حالة مصر ١٥ ٪). والهدف من الإحتفاظ بهذا الاحتياطى هو تأمين سيولة البنك من ناحية، واستخدام هذه النسبة كأداة من أدوات السياسة النقدية

(التأثير على عرض النقود وسعر الفائدة). ومن البديهى، ان هذه الاحتياطيات لايملكها البنك المركزى، وإنما هى فى التحليل الأخير، ملك للبنوك التجارية، ولا تدخل، بأى حال من الاحوال، فى عداد الاحتياطيات الدولية للبلد. ويبدو أن الذين قالوا ان الاحتياطيات الدولية لاتملكها السلطة النقدية، ولاتستطيع بالتالى أن تتصرف فيها، كانوا يخلطون بين الاحتياطى القانونى والاحتياطيات الدولية. وهو خلط فادح لايجوز.

أما الاحتياطيات الدولية، فهى تشير إلى معنى محدد ودقيق، وهو تلك الأموال السائلة وشبه السائلة التى تملكها السلطة النقدية (البنك المركزى) ويمكن اللجوء اليها عند الضرورة، واستخدامها بالسرعة الممكنة، حتى يمكن تجنب سياسات غير مرغوبة، حينما يحدث عجز طارئ ومؤقت فى ميزان المدفوعات. وهذا هو المعنى الذى تشير اليه ادبيات صندوق النقد الدولى والمأخوذ به عالميا وفى كل مكان. وتتكون الإحتياطيات الدولية بهذا المعنى من أربعة مكونات، هى:

١- الحيازات الرسمية من العملات الاجنبية الحرة التى يملكها البنك المركزى Official Holding of forign Exchange وهى عملات حرة أو قابلة للتحويل، مثل الدولار الامريكي والجنيه الاسترلينى والمارك الالمانى والين اليابانى والفرنك الفرنسى.. الى آخره.
٢- الذهب الموجود بالبنك المركزى.
٣- صافى موقف الدولة لدى صندوق النقد الدولى.
٤- حقوق السحب الخاصة.

هذه العناصر الأربعة السابقة تشكل مايُسمى بالاحتياطيات الدولية. وهى بحسب هذا التكوين، وبحسب تعريفها السابق، لابد وان تكون ملكاً للسلطة النقدية (البنك المركزى). اى ملكاً للحكومة. واذا لم تكن ملكاً للسلطة النقدية فلايجوز اعتبارها احتياطيات دولية، لانه فى هذه الحالة لاتستطيع هذه السلطة إستخدامها بحرية وبالسرعة المطلوبة عندما تنشأ الضرورة لذلك.

وانتقل الآن للكلام عن الكيفية التى زادت بها احتياطيات مصر الدولية

فى غضون الفترة القصيرة الماضية. فقد سبق ان قلت لحضراتكم، ان رقم هذه الاحتياطيات قد ارتفع من ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ الى حوالى ١٨ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٤. فكيف تحققت هذه القفزة فى هذه الفترة القصيرة نسبياً؟

هناك فى الواقع مجموعة من العوامل التى تفاعلت فيما بينها وخلقت إمكانية للسلطة النقدية لتكوين هذا الرقم الكبير للاحتياطيات الدولية لمصر. وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة سوف نذكر هنا حدثين هامين لعبا دوراً مهماً فى هذا الخصوص.

* الحدث الأول هو حرب الخليج عام ١٩٩١. فقد كان للموقف السياسى لمصر والدور الذى لعبته أن أُلغى جانب لابأس به من ديون مصر الخارجية. ولعلكم تذكرون الدين العسكرى الذى ألغته الولايات المتحدة الامريكية وكان فى حدود ٦٫٧ مليار دولار، فضلاً عن الديون العربية التى الغتها الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وكانت فى حدود ٦٫٥ مليار دولار. وفى عام ١٩٩١ ذهبت مصر لنادى باريس، ووقعنا فى مايو ١٩٩١ الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولى، وفى نوفمبر من نفس العام وقعنا الاتفاق مع البنك الدولى، وعلى ضوء ذلك أمكن إعادة جدولة معظم ديون مصر الخارجية. وكان من نتيجة ذلك كله، أن مبالغ خدمة الديون الخارجية لمصر قد انخفضت كثيراً، وهى المبالغ التى كانت قد وصلت الى ٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٠. ولهذا فحينما اسقطت بعض الديون، وأعيد جدولة المتبقى، حدث وفر كبير فى النقد الاجنبى.

* أما الحدث الثانى، فقد تمثل فى الزيادة التى حدثت فى عرض النقد الاجنبى بمصر فى السنوات الثلاثة الماضية. ففى اثناء حرب الخليج وما بعدها جاءت لمصر مقادير لابأس بها من الأموال العربية. كما أن السياحة قد انتعشت فى غضون هذه الفترة (قبل أن يضربها الإرهاب). ولايجوز أن ننسى أيضا، أنه نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصرى وزيادة سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ان زادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج وحدث عملية تحويل لابأس بها من الودائع بالدولار الى الودائع بالجنيه. أضف إلى ذلك أيضاً ان برامج

التثبيت والتكيف الهيكلى التى طبقتها مصر من جراء اتفاقها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد انطوت على قوى إنكماشية ادت الى تباطؤ نمو الطلب على الدولار (وغيره من العملات الاجنبية) لاغراض الاستيراد والاستثمار. فكل هذه العوامل أسهمت بدرجة محمودة فى زيادة عرض النقد الاجنبى، بشكل عام، خلال هذه الفترة وجعلت هناك فائض عرض Excess Supply فى سوق الصرف الاجنبى بمصر، وهو الفائض الذى عمدت الحكومة، ممثلة فى بنكها المركزى، أن تشتريه وتراكمه فى شكل احتياطيات دولية. ومن يتأمل فى بيانات البنك المركزى المصرى عن مشترياته من سوق الصرف الاجنبى (من البنوك وشركات الصرافة) سيجد أنها مبالغ كبيرة جداً، وصلت فى أحد السنوات الى ٨ مليار دولار أمريكى.

هذه العوامل التى أجملناها، تحت هذين الحدثين السابقين، شكلت الأرضية الخصبة أو الامكانية المرتفعة التى تفسر هذا النمو الفلكى الذى حدث فى احتياطيات مصر الدولية فى غضون السنين الثلاثة الفائتة.

تبقى بعد ذلك الاشارة إلى تلك الآلية الخطيرة التى كشف النقاب عنها الاستاذ على نجم المحافظ السابق للبنك المركزى المصرى، والتى إستطاعت الحكومة المصرية من خلالها ان تمول مشتريات البنك المركزى من النقد الاجنبى. فقد تبين أن الحكومة المصرية كانت تصدر أذونات خزانة فى الفترة الماضية بأكثر من حاجتها الفعلية لسد العجز بالموازنة العامة، وكانت تضع الفرق الفائض فى حساب لها بالبنك المركزى بسعر فائدة أقل بنقطتين من سعر الفائدة السائد فى السوق وتستخدم رصيد هذا الحساب فى تمويل مشتريات النقد الاجنبى من سوق الصرف.

وهكذا، فإنه عبر هذه الظروف والعوامل والآلية تمكنت السلطة النقدية بمصر من تكوين هذا الرقم الكبير للاحتياطيات الدولية. طبعاً، وكما تعلمون، من المفترض ان تكون هناك علاقة موجبة بين نمو الاحتياطيات الدولية من ناحية، وبين نمو الدخل ونمو الصادرات من ناحية أخرى. لكن المفارقة المدهشة فى حالة مصر، أن هذا النمو الكبير الذى حدث فى الاحتياطيات الدولية قد تكون فى السنين الثلاثة الماضية فى ظل انكماش وركود اقتصادى

وخفض شديد فى مستوى معيشة المصريين وفى ظل زيادة البطالة وعدم نمو الصادرات. ولهذا نقول، ان الكلفة الاجتماعية للزيادة التى حدثت فى احتياطيات مصر الدولية كانت مرتفعة جداً.

ومما يضاعف من هذه الكلفة وعبئها، أن هذه الاحتياطيات، حتى تقوم بوظائفها المعروفة، فإنها لابد وأن تتجسد فى أصول سائلة أو أقرب إلى السيولة، حتى تكون جاهزة عند الطلب ويمكن استخدامها بالسرعة المطلوبة. ولهذا السبب فإنها تستثمر فى أشكال إستثمارية قصيرة الأجل، وبالتالى فإن العائد المالى عليها يكون قليلاً بالمقارنة مع ذلك العائد الذى كان من الممكن أن تغله لو أنها كانت مستثمرة فى أشكال إستثمارية طويلة الأجل. اذ من المعلوم ان سعر الفائدة قصير الأجل يكون أقل من سعر الفائدة طويل الأجل. من هنا نقول، أن التكلفة المالية التى تحملتها مصر فى سبيل الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات فى شكل سائل أو أقرب الى السيولة، هى تكلفة مرتفعة. ويمكن حساب هذه التكلفة عن طريق معرفة حاصل ضرب رقم هذه الاحتياطيات فى الفرق بين سعر الفائدة طويل الأجل وسعر الفائدة قصير الأجل (بإفتراض ان كل هذه الإحتياطيات مستثمرة فى أشكال قصيرة الأجل).

وعلى أية حال، فإنه حينما طُرح موضوع الاحتياطيات الدولية على الرأى العام وبخاصة بعد اعلان الحكومة المصرية عن رقم هذه الاحتياطيات، تساءل البعض: ما هو المستوى الآمن والأمثل، أو المعقول، لتلك الاحتياطيات التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى؟ وهل لديكم ايها الاقتصاديون معايير معينة يمكن على هداها لصانعى السياسة الاقتصادية أن يحددوا هذا المستوى؟

وللاجابة عن هذا التساؤل نقول: نعم، يوجد معايير عن ذلك. وإذا نظرنا إلى الادبيات الاقتصادية فى هذا الموضوع، فضلا عن خبرة البلاد الاخرى، فسوف نجد أن العادة قد جرت على اعتبار ان نسبة للاحتياطيات تتراوح فيما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ من وردات البلد تعتبر مستوى آمن ومعقول. وهذه النسبة يمكن ان تترجم فى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات. وعموماً، فإنه خلال الفترة التى امتدت فيما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى إندلاع أزمة الديون الخارجية فى بداية عقد الثمانينيات، كان ينظر إلى رقم ٣ شهور تغطية

للواردات على أنه يعبر عن مستوى آمن ومعقول للاحتياطيات الدولية. بمعنى انه لو أن الاحتياطيات الدولية للبلد تكفى لتمويل الواردات لمدة ثلاثة شهور فى السنة، فإنها تعد فى مستوى جيد. ولما كانت واردات مصر فى حدود ١٢ مليار دولار سنوياً، فإنه طبقاً لهذا المقياس فنحن محتاجون الى ثلاثة أو اربعة مليارات كإحتياطيات دولية. ولكننا حينما نطبق هذا المقياس على حالة مصر الآن فسوف نجد ان احتياطيات مصر تغطى ١٨ شهراً من الواردات. وهذا رقم، فى الحقيقة، لايوجد له مثيل فى اية دولة من دول العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء. وإذا لجأنا الى بيانات البنك الدولى لكى نحيط علماً بنسبة الاحتياطيات الدولية فى مختلف دول المعمورة لما وجدنا دولة تقترب من تلك النسبة التى تحققها مصر الآن. فعلى سبيل المثال نجد انه فى الولايات المتحدة الامريكية (وهى اغنى دولة فى العالم) تغطى الاحتياطيات الدولية ٢٫٦ شهراً للواردات، وفى اليابان ٢٫٤ شهراً، وفى المملكة العربية السعودية (أغنى دولة عربية الآن) ٢٫٤ شهراً.

فى ضوء هذه الحقائق، نستطيع أن نقرر، بكل ثقة، أن هناك إفراطاً شديداً قد حدث فى تكوين هذه الاحتياطيات بمصر فى السنوات الثلاثة الأخيرة. والسؤال الذى يثور الآن هو: لماذا كونت مصر هذه الاحتياطيات الضخمة؟ وما الحكمة وراء تكوينها، خاصة وان تكوين تلك الاحتياطيات قد تم فى مناخ يغلب عليه الانكماش (انخفاض معدل النمو الاقتصادى، انخفاض مستوى المعيشة، زيادة معدل البطالة)؟

هذا هو السؤال الجوهرى الذى أدعوكم معى للتفكير فيه.

اذ لايخفى على حضراتكم، ان الحكومة تزهو بهذا الارتفاع الشديد الذى حدث فى احتياطيات مصر الدولية وتنظر اليه على انه نجاح كبير لسياساتها فى السنوات الثلاثة الفائتة. وأنا أعتقد ان تكوين هذه الاحتياطيات المغالى فيها سيكون حقاً نجاحاً للحكومة لو أنها استطاعت أن تستخدم تلك الاحتياطيات، وفى اللحظة الراهنة بالذات، لكى تخفف من ضغوط «الخارج» علينا وأن نقول له .. لا. وهذا الخارج اعنى به – تحديداً – الدائنين وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. فهؤلاء يطالبونا أن تنفذ مصر الآن مجموعة من السياسات غير المرغوبة، بل أقول الضارة بالاقتصاد المصرى. ومن بين هذه السياسات، تخفيض القيمة

الخارجية للجنيه المصرى، وقد كانت تلك معركة حسمها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك حينما أعلن رفض مصر لهذا المطلب. وكذلك بيع القطاع العام، بسرعة، حتى لو ادى هذا الى بيعه بابخس الاثمان وللأجانب. هناك أيضاً المطالبة، مرة أخرى، بزيادة أسعار الكهرباء والطاقة، وإلغاء الدعم نهائيا، وتعديل قوانين الايجارات لكى تتمشى مع آليات العرض والطلب .. إلى آخره. وتلك أمور، فى الحقيقة، لو أذعنا فى قبولها وتنفيذها فإنها من المؤكد ستؤدى الى آثار اقتصادية واجتماعية ليس من صالح مصر أن تحدث.

ودعونى أشير أيضاً، إلى أن المفاوضات بيننا وبين الدائنين والمنظمات الدولية تتعثر الآن، لانهم يزعمون اننا نتباطىء فى تنفيذ «الاصلاحات الاقتصادية». وسمعنا كثيراً أنهم لن يسقطوا الشريحة الثالثة من ديوننا الخارجية ما لم ننفذ السياسات السابقة، وهى شريحة تقدر بحوالى ٦ر٣ مليار دولار أمريكى. من هنا فإن سر الضغط الخارجى علينا هو الوعد بإلغاء هذه الشريحة التى لاتتجاوز هذا الرقم فى حين أن مصر تملك الآن ١٨ مليار دولار كإحتياطيات دولية. هذا يعنى، أن بإمكان مصر أن ترفض تلك المطالب وهذه الضغوط إذا دفعت هذه الشريحة وصرفنا النظر عن إسقاط الدائنين لها.

ومهما يكن من أمر، فإنه بإمكان الحكومة المصرية ان تستخدم ورقة الاحتياطيات الدولية فى هذه اللحظة التى تتعرض فيها مصر للضغوط الخارجية لكى تحصل على شروط أفضل فى المفاوضات مع الدائنين والمنظمات الدولية.

وخلاصة القول، اننى أزعم أنه قد حدث افراط فى تكوين الاحتياطيات الدولية، وأن أعلى رقم يمكن تصوره لتلك الاحتياطيات لمصر هو ٦ مليار دولار، أى ما يغطى ستة شهور واردات، فى حين ان المعدل السائد هو ثلاثة شهور كما قلنا من قبل. اذن هناك فائض فى هذه الاحتياطيات يصل الي ١٢ مليار دولار، فماذا نحن فاعلون بهذا الفائض؟ خاصة وان هناك احتمالا لأن تفقد مصر هذه الاحتياطيات بسرعة فى أوجه لانفع منها فى ضوء التحرير المتسارع لتجارتنا الخارجية وفى ضوء إقتراب موعد سداد ديوننا الخارجية بعد إنتهاء سنوات إعادة الجدولة.

هنا، أزعم أيضا، اننا لابد وان نمتلك رؤية مصرية لكي نستخدم هذا الفائض إستخداماً أفضل. وقد إنتهى تفكيرى فى هذا الخصوص الى ان مصر تستطيع أن تستخدم هذا الفائض لتحقيق مسألتين على قدر كبير من الأهمية وهما:

١- شراء الديون الخارجية المستحقة على مصر، المعروضة الآن للبيع فى السوق الثانوى للديون بسعر ٥٠٪ من قيمتها الاسمية، وهو أمر يمكن أن يسهم فى تخفيف الضغوط الخارجية على مصر.

٢- زيادة معدل الاستثمار لكى يتحرك الاقتصاد المصرى من الوضع الراكد الذى يعانيه الآن.

وعندما طرحت القضية للمناقشة على صفحات الصحف المصرية قال بعض الاقتصاديين ان هناك حقاً مغالاة وإفراط قد حدث فى تكوين الاحتياطيات الدولية لمصر، خاصة وان ذلك قد تم فى ظل أوضاع انكماشية (انخفاض معدلات النمو، وتدهور مستوى المعيشة وزيادة أعداد المتعطلين) واقترحوا ان تستثمر هذه الاحتياطيات فى الخارج فى مجالات إستثمارية طويلة الأجل لكى نحصل على عائد أعلى. وهذا الرأى يتفق مع توجهات البنك الدولى الذى ذكر فى تقريره الأخير عن الاقتصاد المصرى إقتراحاً شبيهاً بهذا الاقتراح.

والحق أقول لكم، إنه اذا حدث ذلك، فإن هذا سيكون كارثة لمصر.

لماذا؟

للاسباب الآتية:

١- اذا قامت الحكومة المصرية بإستثمار الفائض من الاحتياطيات الدولية فى الخارج فهذا يعنى، بشكل مباشر، أنه يوجد بمصر الآن فائض فى رؤوس الأموال، وانها تحولت لأن تكون دولة مصدره لرأس المال، فى حين أن الواقع يقول، أن مصر فى أشد الاحتياج حالياً لاستثمار هذه الأموال فى الداخل. واذا كنا نعيب على القطاع الخاص انه يستثمر كثيراً من أمواله فى الخارج، وأن هناك هروب لرأس المال Capital Flight الخاص يقدر بحدود تتراوح ما بين ٦٠-١٢٠ مليار دولار، وهو أمر أضعف من موارد مصر

وإمكانات نمو الاقتصاد المصرى؛ فإن حكومتنا لو إستثمرت هذه الأموال الفائضة للاحتياطيات فى الخارج فإننا فى هذه الحالة سنتكلم عن ظاهرة هروب رأس المال العام للاستثمار بالخارج. وستكون هذه مفارقة محزنة وعجيبة. وأنا ممن يزعمون انه من الأفضل لمصر أن تستثمر هذا الفائض لزيادة القدرة الاستثمارية فى الداخل وليس الخارج.

٢- وذهب بعض الاقتصاديين الى أن تكوين هذا الرقم المرتفع للاحتياطيات الدولية هو أمر مهم لجذب الاستثمارات الاجنبية لمصر. وهى قضية تراهن عليها السياسة الاقتصادية الحالية حيث تحاول، بشتى الطرق، تشجيع قدوم هذه الاستثمارات لمصر. ويعتقد هؤلاء، ان الاستثمارات الاجنبية ستأتى للبلد اذا كان فيه احتياطيات دولية ضخمة، حيث ان ضخامة هذه الاحتياطيات سيعطى الاطمئنان للمستثمر أن بإمكانه أن يحول أرباحه وأصوله للخارج، فهى ضمانة لهذا التحويل. ولهذا فإن صناع السياسة الاقتصادية يأملون من خلال تكوين هذه الاحتياطيات المرتفعة ان تتدفق لمصر مقادير كبيرة من الاستثمارات الأجنبية. على ان البحوث والاحصائيات المتاحة تؤكد على انه لاتوجد علاقة بين حجم الاحتياطيات الدولية وبين حجم ما يجتذبه البلد من إستثمارات أجنبية. والذى يتأمل فى البيانات المتاحة المتعلقة بحركات رؤوس الأموال على الصعيد العالمى فى السنين الأخيرة سوف يدرك ان البلاد النامية التى جذبت أكبر حجم للاستثمارات الاجنبية لم تكن هى البلاد التى حققت أعلى نسبة للاحتياطيات الدولية. كما ان البلاد التى ترتفع فيها نسبة الاحتياطيات الدولية لم تكن هى- بالضرورة - البلاد التى جذبت أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية. وهناك دول حققت مستويات عادية للاحتياطيات الدولية، ومع ذلك استطاعت ان تجتذب مقادير كبيرة من تلك الاستثمارات (حالة ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا والبرازيل...). ان العامل الحاسم، المحدد بشكل جوهرى، لانسياب الاستثمارات الاجنبية الخاصة إلى هذا البلد أو ذاك، يظل فى التحليل النهائى هو معدل الربح المتوقع (طبعا بإفتراض توافر العوامل الاخرى، كالامان والاستقرار... الى آخره).

٣- وهناك طائفة أخرى من الاقتصاديين الذين ساهموا فى النقاش قالوا بأن صناع السياسة الاقتصادية بمصر قد كونوا هذا الرقم المرتفع للاحتياطيات الدولية بهدف الدفاع عن سعر الصرف للجنيه المصرى. وذهبوا للقول، بأن هذا الاستقرار النسبى الذى شهده الجنيه المصرى فى السنوات الثلاثة الاخيرة - وبالذات تجاه الدولار الامريكى - كان يعود الى الاحتياطيات الدولية لمصر. فمن خلال هذه الاحتياطيات دخل البنك المركزى المصرى بائعاً أو مشترياً للدولار، حسبما اقتضت الحاجة، لكى يلطف من حدة التقلبات فى سوق الصرف الاجنبى ويحافظ على سعر مستقر للدولار فى حدود تتراوح مابين ٣٣٥-٣٣٩ قرشاً للدولار.

وليس يخفى ان الدفاع عن سعر الصرف والحفاظ على استقراره يعد من الأمور الهامة جداً فى السياسة الاقتصادية. فهذا السعر كما تعلمون يمثل أخطر الأسعار قاطبة فى الاقتصاد القومى، بل يمكن القول، أنه سعر استراتيجى، لانه يؤثر بشكل مباشر على كثير من المتغيرات الهامة، مثل المستوى العام للاسعار، والادخار والاستثمار، وحالة ميزان المدفوعات، وعبء الديون الخارجية... الى آخره .. الى آخره. ولهذا فإن إستقرار هذا السعر يمثل علامة هامة من علامات الصحة الاقتصادية، ولهذا تعتمد البنوك المركزية فى مختلف دول العالم على الاحتياطيات الدولية لاستخدامها، كلما اقتضت الضرورة ذلك، فى الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية. ولايستطيع أحد ان ينكر، ان البنك المركزى المصرى قد استخدم، فى بعض الاحيان، تلك الاحتياطيات للدفاع عن سعر صرف الجنيه المصرى. ولكن من المؤكد ان تحقيق هذه الوظيفة / الهدف لاتتطلب تركيم ١٨ مليار دولار كإحتياطيات دولية. وكل ما يتطلبه الامر لتحقيق هذه الوظيفة / الهدف هو مبلغ لايتعدى حجم العجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات المصرى، وهو عجز لايزيد فى أسوأ الحالات عن ٦ مليار دولار، بإعتبار ان ذلك يمثل فائض الطلب Excess Demand على النقد الأجنبى فى سوق الصرف الاجنبى.

وأود أن اناقش هنا قضية علاقة سعر الصرف للجنيه المصرى بالصادرات المصرية. وهى القضية التى اثيرت بشأن دخول البنك المركزى لشراء وبيع

الدولار فى سوق الصرف. فهناك من يرى، ان المزيد من خفض قيمة الجنيه (أى المزيد من رفع قيمة الدولار) هى مسألة ضرورية لتشجيع الصادرات المصرية. وتلك، فى الحقيقة، مقولة محل نظر. ذلك أن العامل الجوهرى المحدد لزيادة الصادرات ليس هو سعر الصرف، بل القدرة على التصدير. وهذه تتحدد ببنيان الإنتاج القومى، وجودة السلع وأسعارها، والموقع التنافسى فى السوق العالمى. ان خفض قيمة الجنيه المصرى فى السنوات الثلاثة الماضية هى مسألة بعيدة كل البعد عن مسألة تشجيع الصادرات المصرية، وإلا لكانت الصادرات المصرية قد شهدت فى الفترة الماضية قفزة هائلة فى ضوء التخفيضات الكثيرة التى حدثت للجنيه. بل العكس هو الذى حدث، حيث انخفضت قيمة كثير من صادراتنا السلعية والخدمية. فالحقيقة ان هذا الخفض فى قيمة الجنية كان وثيق الصلة بخفض الطلب الكلى وتحقيق الانكماش الاقتصادى، وهو ماكان يسعى اليه برنامج التثبيت مع الصندوق وبرنامج التكيف مع البنك الدولى.

والسؤال الذى يثور الآن: ماذا لو أن البنك المركزى لم يدخل فى السنين الثلاثة السابقة مشترياً للدولار من سوق الصرف بمصر، ماذا كان يمكن أن يكون عليه سعر الدولار؟

وعند الاجابة على هذا السؤال نستطيع ان نقرر، انه فى ضوء السياسة الانكماشية التى نفذتها الحكومة المصرية فإن سعر الدولار، مقوماً بالقروش المصرية، أصبح مغالى فيه واكثر من السعر الذى تحدده قوى العرض والطلب الحقيقية، وانه لو ان هذا السعر ترك لكى تحدده هذه القوى، فإن السعر كان سيتراوح فيما بين ٢٥٠-٢٨٠ قرشاً للدولار.

وقد يتساءل البعض: هل من مصلحة الاقتصاد المصرى ان ينخفض سعر الدولار؟ واجابتى على ذلك: نعم، هناك مصلحة للاقتصاد المصرى لأن ينخفض سعر الدولار للأسباب التالية:

١- ان هذا الخفض سوف يؤدى إلى خفض المستوى العام للأسعار، وبالتالى خفض معدل التضخم. وتلك مسألة أصبحت تهم كل قطاعات الاقتصاد المصرى (القطاعات المنتجة، القطاع المصدِّر، القطاع العائلى...)

٢- ان خفض سعر الدولار سيؤدى إلى زيادة الاستثمار. حيث أنه يؤدى بشكل مباشر إلى كلفة كافة المكون الاجنبى للاستثمار. وزيادة الاستثمار مسألة حيوية للغاية لخروج مصر من أزمتها الاقتصادية.

أما سياسة المغالاة فى ارتفاع سعر الدولار، والمغالاة فى خفض قيمة الجنيه المصرى، فسوف تؤدى إلى المزيد من الانكماش، لأن زيادة سعر الدولار تؤدى الى تخفيض الواردات ونقص الاستثمار وخفض الاستهلاك. وكل ذلك يتمخض عنه وفر فى موارد الحكومة والاحتفاظ بهذه الموارد فى شكل احتياطيات. وهذا هو الهدف الجوهرى الذى يهدف اليه برنامج التثبيت، الامر الذى يضمن الدفاع عن حقوق الدائنين والمستثمرين الأجانب.

تبقي بعد ذلك نقطة هامة أشار اليها الاستاذ علي نجم، وهي قضية هروب وتهريب الأموال للخارج. وأنا أزعم - بكل تواضع - بأننى كنت أول من أجرى هذه التفرقة بين الاموال الهاربة والأموال المهربة. والمقصود بالمال الهارب Capital Flight هو المال الذى يخرج من البلد بطريقة مشروعة ويتحرك للاستثمار فى الخارج بحثاً عن عائد أفضل وضمانات أكبر. وتلك ظاهرة لها علاقة وثيقة بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية، مثل سعر الفائدة الحقيقى، سعر الصرف، معدلات العبء الضريبى، مناخ الاستثمار... إلى آخره. وهذه أموال يمكن ان تعود الى بلادها اذا تغيرت هذه المتغيرات. أما الاموال المهربة، فهى الأموال التى تخرج من البلاد بطريقة غير مشروعة، وغالبا ما تكون هذه الاموال قد تكونت بطرق ملتوية وغير قانونية. وهى لذلك تشكل ظاهرة مجرمة قانوناً ولاعلاقة لها بالمتغيرات الاقتصادية بالداخل. وهناك أمثلة كثيرة على ظاهرة الأموال المهربة منها:

* الأموال التى يقترضها بعض الافراد من البنوك ويهربون بها للخارج.

* الأموال التى يجمعها بعض الافراد من مدخرات المصريين تحت أشكال هلامية لشركات الاستثمار ويضعونها باسمائهم بالخارج.

* الاموال الناجمة عن تجارة الممنوعات (كالمخدرات..) ويضعها اصحابها فى البنوك بالخارج ... إلى آخره.

فكل هذه الأموال التى تخرج من البلاد، وتستثمر بالخارج هى أموال مهربة ولاعلاقة لها بمناخ الاستثمار أو بسعر الصرف أو بمعدل التضخم أو بالضرائب. وقد خرجت ولن تعود أبداً، لأن أصحابها يدركون جيداً إنهم حينما يعودون بهذه الأموال الى بلادهم فإنهم سيكونوا محل مساءلة قانونية. وظاهرة الاموال المهربة ذات صلة وثيقة بالفساد. وهى ظاهرة موجودة فى كل البلاد النامية المدينة. وقد ثبت أن جزءاً كبيراً من ديون أمريكا اللاتينية قد نهب من خلال آليات الفساد ووضع بأسماء بعض الافراد بالخارج.

ومن ذلك يتضح، انه ليس كل مال مصرى موجود بالخارج مهرّب. فهناك أموال هاربة فحسب، مثل الأموال التى يملكها المصريون فى الخارج، وتمثل ثروات مشروعة لهم ويستثمرونها فى اشكال استثمارية مختلفة، أو الأموال التى يستثمرها الجهاز المصرفى فى أسواق النقد الدولية.

وأعود مرة أخرى لمقترحاتى التى ذكرتُها بشأن ما أراه إستخداماً أفضل للجزء الفائض من احتياطياتنا الدولية، وهو جزء لايقل عن ١٢ مليار دولار أمريكى. فقد اقترحت أن تستخدم الحكومة المصرية جزءاً من هذا المبلغ فى شراء بعض ما يعرض للبيع من ديوننا الخارجية فى السوق الثانوى للديون. ويتراوح سعر هذه الديون ما بين ٤٨-٥٠٪ من قيمتها الاسمية Face Value، مما يعنى ان بإمكان مصر أن تشترى دولار الديون بخمسين سنتاً. وهو أمر يحقق مكاسب رأسمالية Capital Gains ضخمة. صحيح ان مايعرض من ديون مصر الخارجية للبيع كان قاصراً حتى وقت قريب على شطر صغير من هذه الديون، وهى الديون المستحقة لمصادر خاصة Private Sources كالبنوك التجارية. ولكن الأمر إتسع الآن ليشمل أيضا بيع الديون الرسمية (المستحقة لحكومات أجنبية). وهى فرصة ذهبية لنا ينبغى ان نغتنمها لخفض حجم ديون مصر الخارجية وأعبائها، بإعتبارها هم ثقيل، ومصدر للضغوط الخارجية علينا. وميزة هذا الإقتراح أنها تمنع آلية خبيثة طالما حذرت منها فى كتاباتى، ألا وهى آلية تحويل الديون الى ملكية أصول القطاع العام Debt for Equity Swaps فالمستثمر الاجنبى الذى يشترى الدين الخارجى المستحق على مصر بنصف قيمته من السوق الثانوى للديون يصبح هو الدائن الجديد لمصر، ويتوجه للبنك المركزى ويطلب تحويل

دينه الى قيمة حاضرة Present Value (بسعر خصم معين) وتحويل تلك القيمة الى جنيهات مصرية فى ضوء سعر الصرف السائد، ثم يستخدم حصيلة هذا التحويل فى شراء أصول القطاع العام المعروضة للبيع فى البورصة. وبذلك يكون قد اشترى أصول شركات القطاع العام بأبخس الاسعار. وتلك فى الحقيقة آلية خبيثة تنتهى بتحويل الدين من شكله المالى إلى شكل ملكية الاجانب للاصول الإنتاجية للبلد، وهو أمر سيؤثر، بلا شك، على ميزان المدفوعات مستقبلاً حينما يبدأ المستثمر فى تحويل أرباحه ودخوله لبلده الأصلى. هذه الآلية الخبيثة لتحويل الديون لملكية الاجانب لاصول القطاع العام لم نلتفت اليها فى مصر ولم نتبين مدى خطورتها رغم مرارة التجربة التى مرت بها الارجنتين والمكسيك وشيلى... الى آخره فى هذا المجال. وشراء الحكومة المصرية لديونها المعروضة للبيع يمنع هذه الآلية.

أما المجال الآخر الذى أقترحته لاستخدام الفائض من احتياطيات مصر الدولية فهو أن تقوم الحكومة المصرية بإستخدام جزء من هذا الفائض فى تمويل برنامج للانعاش الاقتصادى. ويكون ذلك من خلال زيادة معدل الاستثمار القومى. وقد طالب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابهِ الذى القاه فى إفتتاح الدورة الاخيرة لمجلسى الشعب والشورى، طالب بأن يضاعف الدخل القومى المصرى مرة كل عشرة سنوات، مما يعنى ان متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى يجب ان يكون ٧٫٢٪ سنوياً لكى نحقق هذا الهدف (مضاعفة الدخل مرة كل عشر سنوات). وتحقيق هذا المعدل يتطلب أن يكون معدل الاستثمار القومى السنوى ٢٨٪ من الدخل القومى فى حين أن المعدل الفعلى الآن لايتجاوز ١٨٪. أى أن هناك فرقاً يعادل ١٠٪ من الدخل القومى لابد من تدبيره.

خلاصة القول إذن، إننا محتاجون لموارد إذا شئنا أن نحقق ما طالب به السيد الرئيس. ومن البديهى أنه من غير الوارد أن اضاعف الدخل القومى المصرى من خلال الاقتراض الخارجى (نظراً للمشكلات الضخمة التى خلقها هذا الاقتراض لمصر) أو أن أتوهم ان الذى سيتولى هذه المهمة هو الاستثمار الاجنبى. إذا لابد وأن يرتفع معدل الاستثمار القومى من خلال الاعتماد المتزايد

على الذات. وهنا يمكن استخدام جزء من الفائض من الاحتياطيات الدولية لتحقيق زيادة يعتد بها فى معدل الاستثمار القومى، مع العمل، فى نفس الوقت، على الارتفاع بمعدل الادخار المحلى. وتنبع أهمية إستثمار فائض الاحتياطى الدولى فى هذا المجال من أنه يحل لنا مشكلة طالما عانينا منها فى الماضى وهى مشكلة المكون الاجنبى للاستثمار الذى تبلغ نسبته فى حالة الاقتصاد المصرى ٣٠٪، وهو ما يعنى، على سبيل المثال، أن إستثماراً قدره ١٠٠ مليون جنيه سيتطلب تدبير ما يعادل ٣٠ مليون جنيه بالعملة الاجنبية لتمويل الواردات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمار. ونظراً لان احتياطيات مصر الدولية مكونة بالعملات الاجنبية، فإن الاعتماد عليها فى هذا السياق يحل لنا مشكلة المكون الاجنبى للاستثمار، خاصة وان موارد مصر من النقد الاجنبى فى المستقبل القريب ليس من المتوقع لها أن تزيد زيادة يعتد بها. فالمعونات الاجنبية من المحتمل جداً أن تنقص، وايرادات البترول ورسوم المرور بقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج هناك تحفظات كثيرة على احتمالات نموها فى المستقبل القريب. كما أن الاستثمار الاجنبى لم يجىء لمصر حتى الآن بالقدر الذى نطمع فيه. لهذا كله، لامناص من الاعتماد على الفائض من تلك الاحتياطيات لزيادة قدرة مصر على النمو وخفض معدلات البطالة وزيادة مستوى المعيشة. ناهيك عن ضرورات إستخدام تلك الاحتياطيات لتخفيف الضغوط الخارجية على مصر.

ويبقى فى النهاية أن أقول، انه اذا حرصت السلطة فى مصر على أن تستمر فى طريق تركيم الاحتياطيات الدولية، والارتفاع بها بشكل مستمر، فلا مخرج أمامنا إلا بتخفيض معدل الاستثمار المحلى – وهذا أمر غير مرغوب فيه نظراً لما يترتب عليه من آثار سلبية – أو أن نقترض مرة أخرى من الخارج. لكن الاقتراض من الخارج فى الوقت الذى نمتلك فيه موارد لابأس بها يصبح حماقة كبيرة.

* * *

مساهمة فى الجدل الدائر حول قضية الاحتياطيات الدولية:

من يملك
إحتياطيات مصر الدولية...؟*

منذ أن نشرت جريدة الاهالى مقالتى : «مصر تستطيع الآن ان تقول.. لا»، فى عدد ٢ فبراير ١٩٩٤ وهناك ردود فعل كثيرة بين صفوف الاقتصاديين المصريين حول ما جاء فى المقالة من أفكار. كما أن السيد الرئيس محمد حسنى مبارك تفضل وأشار إلى ان إحتياطى العملات الحرة الموجودة بالبنك المركزى المصرى لايمكن بعثرته يميناً أو شمالاً لأنه يمثل ضرورة اقتصادية ومالية للبلاد، خاصة وأن مصر لم يكن لديها فى أى وقت من الأوقات مثل هذا الرصيد. وقد تفضلت الاهالى بدعوتى للرد على ما أثير فى المقالة من أفكار. وها أنذا أستجيب للدعوة مع بالغ شكرى لكل من أدلى بدلوه فى الدلاء.

والحكاية، ببساطة شديدة، هو أننى لاحظت أن هناكِ نمواً فلكياً ومتسارعاً فى رقم الاحتاطيات الدولية لمصر. حيث ارتفعت هذه الاحتياطيات من ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩١ إلى حوالى ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٣، مما يعنى أنها تضاعفت ثمانية مرات فى هذه الفترة الوجيزة. وإعتماداً على المؤشر المقبول فى الدراسات والمقارنات الدولية، وهو عدد شهور الواردات التى تغطيها

(*) فى الأصل نشرت **بجريدة الاهالى**، العدد ٦٥٢ الصادر فى ٦ أبريل ١٩٩٤.

الاحتياطيات (وهو عدد يتراوح ما بين ٣-٤ شهور) يتبين ان مصر الآن تحقق نسبة سيولة دولية لامثيل لها فى أية دولة فى العالم، فى الغرب أو الشرق، فى الشمال أو الجنوب، حيث أصبحت هذه الاحتياطيات تغطى ١٨ شهراً للواردات.

ونظراً لأن هذه الاحتياطيات هى جزء مهم من ثروة مصر القومية، وتمثل موارد نادرة، وأنها تكونت بآلام وتضحيات ضخمة تحملها الشعب المصرى فى السنوات الثلاثة الاخيرة، فإنى أعتقد اننا نملك الآن فرصة ذهبية لكى نستخدم الشطر الزائد (واكرر: الشطر الزائد) من هذه الاحتياطيات لمواجهة ضغوط المنظمات الدولية علينا وفى تحريك الوضع الراكد للاقتصاد المصرى. وقد اقترحت لهذا الاستخدام مجالين أساسيين هما:

١- شراء الديون الخارجية المصرية

٢- زيادة الاستثمار المحلى لرفع معدل النمو وخفض معدل البطالة.

وقلت، أننا إذا لم ننتهز هذه الفرصة ونمتلك رؤية مصرية واعية لتوظيف الفائض من هذه الاحتياطيات لخدمة قضايانا الاقتصادية والاجتماعية، فإن رصيد هذه الاحتياطيات سرعان ما سيستنزف فى مجالات أقل نفعاً وبخاصة فى ضوء التحرير المتسارع لتجارة الواردات وجمود الصادرات المصرية واعلان حرية تحويل الجنيه المصرى وقرب إنتهاء إعادة جدولة الديون الخارجية وعودتنا للسداد قريباً.

وخلال الحوار الذى دار بين الاقتصاديين المصريين على صفحات الصحف المصرية حول ما جاء فى مقالتى، برزت فى هذا الحوار قضيتان أساسيتان وهما:

١- من يملك هذه الاحتياطيات.

٢- الاستثمار الأمثل لتلك الاحتياطيات.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، قال بعض الاقتصاديين أن الحكومة المصرية لاتملك هذه الاحتياطيات وان البنك المركزى المصرى لايملك حق إستخدامها، حيث ان الذى يملك هذا الحق هم مالكي هذه الاحتياطيات، وهم الافراد والشركات والبنوك. وهنا نتوقف قليلا لنقول، أن دقة الألفاظ والمفاهيم من الأهمية بمكان ونحن نناقش هذا الموضوع. إذ يجب ان يكون واضحاً فى

الذهن تماماً ما المقصود تحديداً بهذه الاحتيياطيات. والذين قالوا أن تلك الاحتياطيات لاتملكها الحكومة (ومن يتوب عنها: البنك المركزى) قد خلطوا بين ودائع البنوك لدى البنك المركزى (وهو ما تشترطه نسبة الاحتياطى القانونى التى تلزم كل بنك تجارى أن يحتفظ لدى البنك المركزى وبدون فوائد برصيد دائن بنسبة معينة ١٥٪ مما لدية من ودائع) — وهى أرصدة لايملكها البنك المركزى، وبين الاحتياطيات الدولية. وأنا لم أتحدث إطلاقاً عن ودائع البنوك لدى البنك المركزى.

أما الاحتياطيات الدولية International Reserves (مدار حديثنا) فهى عبارة عن مجموع الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية زائداً ما يملكه البنك المركزى من رصيد ذهبى، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلاً عن صافى مركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى. تلك هى العناصر الأربعة التى تشكل موقف الاحتياطيات (أو السيولة) الدولية للبلد. ومن الواضح تماماً، ان ما تمثله هذه العناصر من موارد هى ملك للبنك المركزى وتكون من ثم تحت تصرفه، وإلا ماكان بإمكانه ان يستخدمها عند الضرورة، وبالسرعة المطلوبة، لمواجهة الاختلال (العجز) العارض فى ميزان المدفوعات أو للدفاع عن سعر الصرف.

وحتى نرسخ فى الذهن حقيقة ان هذه الاحتياطيات ملك للسلطة النقدية المصرية، وليست ملكاً للافراد أو الشركات أو البنوك، نشير هنا الى حجم مشتريات البنك المركزى المصرى للدولار من الفائض الذى تحقق فى سوق الصرف بمصر فى السنين الثلاثة الأخيرة، وهو الفائض الذى تكون نتيجة زيادة موارد السوق من ناحية، والسياسات الانكماشية التى طبقتها الحكومة المصرية من ناحية أخرى. فقد أشار التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٩٣/٩٢ إلى ان صافى مشتريات البنك فى عام ١٩٩٢/٩١ بلغت ٨٫٤ مليار دولار، وصافى مشترياته فى عام ١٩٩٣/٩٢ بلغت ٥٫٢ مليار دولار. وليس من المعقول، أو من المتصور، ان يكون البنك المركزى قد إشترى هذه الدولارات لحساب الافراد أو الشركات أو البنوك، وإنما للحكومة المصرية بإعتباره ممثلا عنها. اذن، حينما ندعو لاستخدام الفائض المفرط لهذه الاحتياطيات فيما نتصور أنه أنفع وأجدى

لمصر؛ فنحن نستند فى دعوتنا على موارد حقيقية تملكها الحكومة المصرية، وبالتالى يمكنها التصرف فيها.

أما عن قضية الاستخدام الأمثل للفائض من تلك الاحتياطيات، فقد أشار بعض الاقتصاديين الى أنه بدلاً من أن يستخدم فى أصول خارجية قصيرة الأجل ونحصل من وراء ذلك على عائد مالى منخفض، فإنه من الافضل إستثمار هذا الفائض فى أصول خارجية أطول أمداً وأعلى عائداً. ونحن نختلف مع هذا الرأى تماماً، لعدة أسباب. أولها **ان استثمار الاحتياطيات بالخارج فى استثمارات طويلة الأجل يعنى أن مصر تتحول الآن لأن تكون دولة ذات فائض فى رأس المال وأنها تصدره للاستثمار الخارجى. وهذا وضع سيكون شاذاً فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها مصر الآن. ففى ظل أحوال الركود وتزايد البطالة نحن نحتاج إلى زيادة الاستثمار داخل مصر وليس خارجها.** وإذا إستجابت الحكومة المصرية لهذه الفكرة سيكون شأنها فى ذلك شأن المستثمر الفرد الذى يفضل بحساباته الضيقة أن يستثمر أمواله خارج مصر لأن عائد ومناخ الاستثمار أفضل. وليس من المقبول، ولاالمعقول، أن يكون سلوك حكومتنا كسلوك المستثمر الفرد. أضف إلى ذلك أن إستثمار شطر من الاحتياطيات الدولية فى أصول خارجية طويلة الأجل سينزع عن هذا الشطر صفة كونه إحتياطيات دولية، نظرا لغياب شرط السيولة والأمان والإبعاد عن المخاطر. وبالتالى، اذا حدث هذا، فلن ينصرف الحديث الى «استثمار الاحتياطيات» وإنما إلى «إستثمارات مصر الخارجية». **والمفارقة المدهشة، والغريبة فى نفس الوقت، هى إننا إذا كنا نتكلم حالياً عن ظاهرة هروب رأس المال الخاص للخارج بإعتبارها ظاهرة سيئة لانها تحد من قوة الاستثمار بمصر، فسوف نتحدث عندئذ - حال الأخذ بهذه الفكره - عن ظاهرة هروب رأس المال العام للاستثمار خارج مصر.** وهذا أمر سيكون لاشك شاذاً وغير مقبول.

ونعود الآن للبديل الأفضل، من وجهة نظرنا، فى توظيف الفائض من الاحتياطيات فى مجال شراء الديون الخارجية المستحقة على مصر، وزيادة الاستثمار المحلى. أما عن شراء الديون، فلسنا نجد مبرراً واحداً يفسر لنا سر إحجام الحكومة المصرية عن شراء هذه الديون التى تباع الآن بأسعار خصم

تتراوح مابين ٤٨-٥٠٪ من قيمتها الإسمية، خاصة وان الحكومة تسمح للافراد المحليين والاجانب بالدخول فى صفقات البيع. فهذه فرصة ذهبية لخفض مديونية مصر الخارجية (سر البلاء الذى عم على البلاد) وفى نفس الوقت لتحقيق ارباح رأسمالية Capital Gains لأن كل دولار مديونية سوف نسدده بخمسين سنتاً؟ أليس فى ذلك دعم لموارد الدولة وموقفها المالى؟. لقد اعترض البعض على اقتراحنا هذا بالقول، لماذا نشترى الديون فى الوقت الذى تسقط فيه. ويبدو أن هؤلاء لايدرون، انه حتى بعد إسقاط نسبة الـ ٥٠٪ من ديوننا الرسمية، سيظل هناك جبل شاهق من الديون المستحقة على مصر لايقل عن ٢٥ مليار دولار وستحتاج خدمة اعبائها لاستنزاف قدر كبير من احتياطياتنا. ان دواعى المنطق والرشد الاقتصادى تدعونا لأن ندخل مسألة شراء الحكومة للديون المصرية ضمن مفاوضاتنا مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى اطار برنامج تسوية الديون، خاصة وأن دولاً كثيرة نجحت فى هذا.

أما المجال الآخر الذى اقترحناه لتوظيف الفائض من الاحتياطيات الدولية، فهو زيادة حجم الاستثمارات المحلية، بإعتبار ان زيادة حجم الطاقات الانتاجية تمثل أهم ركائز خروج مصر من أزمتها الاقتصادية الراهنة. وميزة هذا الاقتراح ان الشطر الذى سنستخدمه فى زيادة الاستثمار المحلى سيحل لنا مشكلة تدبير المكون الاجنبى للإستثمار (وهو فى حالة مصر ٣٠٪) أى العملات الاجنبية اللازمة لإستيراد الآلات والتجهيزات المطلوبة للإستثمارات الجديدة. ونحن ندعو هنا ان تكون زيادة الاستثمار لكلا القطاعين الحكومى والخاص. صحيح، ان هذا يتطلب زيادة لمعدل الادخار المحلى (الذى لايتجاوز ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى). لكن علينا ألا ننسى ان هناك ممكنات لهذه الزيادة، خاصة وأن البنوك المصرية مكدسة الآن بالأموال التى تبحث عن فرص ناجحة للتثمير.

وحتى اذا إستبعدنا فكرة اللجوء لاستخدام جزء من احتياطياتنا المفرطة فى تمويل برنامج استثمارى للإنعاش الاقتصادى، أعتقد ان هناك حتمية ستظهر فى الاجل القريب لضرورة اللجوء لهذه الاحتياطيات لاستخدامها فى تمويل المكون الاجنبى للاستثمارات المدرجة فى الخطة الخمسية الحالية

(١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦). فهناك احتمالات كبيرة لانخفاض حجم العملات الاجنبية التى ستتاح لمصر فى الفترة القادمة بسبب تدهور أسعار وحصيلة البترول وانخفاض تحويلات العاملين فى الخارج وموارد السياحة فضلاً عن توقع انخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية. ولهذا سيكون الملاذ الحتمى، لو شئنا أن نواصل تنفيذ الخطة والاهداف المدرجة بها، هو استخدام الفائض من احتياطيات مصر الدولية. أما إذا أصرت السياسة الاقتصادية الحالية على المحافظة على هذا الجبل المرتفع لتلك الاحتياطيات، فإن هناك بديلين أحلاهما مر، وهو إما ان نضطر لمزيد من الاقتراض، ومن ثم الارتفاع بمديونية مصر الخارجية، وإما ان نضطر لخفض معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى.

وبعد...

ان هناك ثمرة ناضجة تكونت على شجرة الاقتصاد المصرى، فمتى نجنى هذه الثمرة ونستفيد منها، قبل أن تأتى الصقور الجارحة فتخطفها منا؟

* * *

المبحث الثالث والعشرين

أى نوع من الإستثمارات الأجنبية تحتاج مصر؟ *

فلنحذر من رأس المال المضارب

أظنُ أن مصر، شأنها فى ذلك شأن البلاد النامية، تتطلع شوقاً لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية. وهناك من يظن، أن التعديل الحكومى الأخير قد جاء بغرض التغلب على الصعوبات التى تقف أمام مصر فى سعيها لجذب هذه الاستثمارات. بل هناك من يعتقد أن هذا الكم الهائل من مشروعات القطاع العام المعروضة الآن، وعلى نحو متعجل، للبيع، أن هو إلا إسترضاء واغراء لرؤوس الأموال الاجنبية الخاصة للمجىء لمصر. وليس بخاف أن هناك الآن سباقاً محموماً بين البلاد النامية والدول التى كانت إشتراكية فيما تقدمه من حوافز ومزايا واغراءات للاستثمارات الأجنبية تشجيعاً على إستقدامها إلى هذه البلاد. وثمة اعتقاد واسع الإنتشار، بأن هذه الاستثمارات يمكن أن تلعب دوراً كبيراً فى مجال التنمية والتقدم، نظراً لما يأتى فى ركابها من موارد تمويلية وتكنولوجيا متقدمة وإدارة عالية المستوى، وبذلك يمكن أن تسهم بشكل فعال فى زيادة حجم الناتج والدخل والتوظف. وقد تزايد هذا السباق وزاد انتشار هذا الاعتقاد بعد أن بات واضحاً، إبتداءً من بداية عقد الثمانينيات، أن

(*) نشرت فى جريدة **العربى**، العدد الصادر فى ٢٢ أبريل ١٩٩٦، ص ١٠.

عصر الإستدانة السهلة (١٩٧٣-١٩٨٢) قد ولى إلى غير رجعة بعد أن خلق أزمة مديونية عالمية صعبة، وأن سد فجوة الموارد المحلية بالبلاد النامية (اى الفرق بين الاستثمار المنفذ والإدخار المحقق) أصبح يعتمد على مدى قدرة البلد على جذب الموارد الخاصة. ومنذ اندلاع ازمة المديونية العالمية فى ١٩٨٢ بدأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يروجان لفكرة اساسية، فحواها، ان ماتحتاج اليه البلاد النامية ليس ذلك القدر الكبير من الأموال العامة، كالمنح والقروض المقدمة من جهات رسمية، بل تحتاج إلى الأموال الخاصة؛ وأنه لكى تحصل هذه البلاد على هذا النوع من الأموال يتعين عليها أن تخلق البيئة المناسبة والتغيرات الهيكلية التى تحفز مجيء هذه الأموال إلى هذه البلاد، خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة تتنافس مع البلاد النامية فى جذبها لهذه الأموال.

وأيا كان الأمر، فإننا لو تأملنا فى هيكل الأموال الأجنبية التى إنسابت إلى البلاد النامية منذ النصف الثانى للثمانينيات وحتى الآن، فسوف نلحظ حقاً، أن الأموال الخاصة (بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أصبحت تشكل نسبة لايستهان بها فى هذا الهيكل. يؤكد ذلك ان إجمالى الموارد الصافية على إختلاف انواعها التى تدفقت الى البلاد النامية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢ قد قدر بحوالى ٦٦٥ مليار دولار أمريكى، منها ١٨١ مليار دولار فى صورة إستثمارات أجنبية مباشرة وبما نسبته ٢٧٪ من هذا الاجمالى. واكثر من ذلك، انه خلال الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٤ تزايدت قيمة الاستثمارات الاجنبية الخاصة التى انسابت الى البلاد النامية بأكثر من ثلاثة مرات، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٢٨٫٦ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٩ إلى ٨٤٫٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٤. وتعتبر منطقة جنوب آسيا والباسفيكى من أكبر مناطق العالم جاذبية لتلك الاستثمارات، ويبرز داخلها - على وجه الخصوص - الصين الشعبية بإعتبارها غولا يمتلك قدرة هائلة على جذب هذه الاستثمارات (جذبت الصين حوالى ٣٤ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٤ وبما نسبته ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية الخاصة التى انسابت الى كل البلاد النامية).

ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن الحجم المطلق للحركات الدولية للاستثمارات الاجنبية الخاصة المتجهة إلى البلاد النامية إنما يتوقف على ظروف عرض هذه الاستثمارات وظروف الطلب عليها:

١- أما عن ظروف العرض، فإنها تتحدد بالأحوال الاقتصادية بالدول المصدرة لهذه الاستثمارات. فحينما يضرب الكساد هذه الدول ويتباطأ النمو الاقتصادى وتنخفض أسعار الفائدة، وتظهر من ثم مشكلة فائض فى رؤوس الأموال، فإن ذلك يؤدى إلى خروج تلك الأموال من بلادها بحثاً عن معدلات أعلى للعائد فى البلدان الاخرى.

٢- اما عن ظروف الطلب على هذه الاستثمارات، فإنها تنعكس فى النهاية فى معدل الربح المتوقع أن تغله هذه الاستثمارات فى البلاد المستضيفة لها. فحينما يكون هذا المعدل مرتفعاً، لاى سبب من الاسباب، كلما أدى ذلك الى تحفيز انسياب تلك الاستثمارات الى الدول التى يكون فيها هذا المعدل مرتفعاً للاستفادة من فروقات هذا المعدل ومعدل الربح الداخلى فى البلاد الأم لهذه الاستثمارات.

ورغم ان قدرة كل بلد نامى فى جذبه للاستثمارات الأجنبية الخاصة تتحدد، بشكل عام، فى ضوء هذين العاملين، إلا أن هناك شروطاً موضوعية عامة وذاتية تلعب دوراً مهماً فى تحديد هذه القدرة. أما عن الشروط الموضوعية العامة فتتمثل فى وجوب الاستقرار السياسى والامنى، وتمتع البلد بدرجة محمودة من الاستقرار النقدى (أى عدم وجود عجز كبير فى الموازنة العامة ومعدل مقبول للتضخم) وإستقرار سعر صرف العملة ووجود قدر ملائم ومعقول من الاحتياطيات الدولية، وحرية تحويل الارباح للخارج، فضلا عن المزايا والحوافز التى يقدمها البلد لرؤوس الأموال الأجنبية. أما عن العوامل الداخلية الذاتية بالبلاد النامية التى تجذب هذه الاستثمارات وتجعل نشاطها مربحاً فإنها تتفاوت من بلد لآخر. فبعض هذه البلاد يكون مغرياً لتلك الاستثمارات بسبب ما يتمتع به هذا البلد من سوق واسعة، حيث يكثر عدد السكان وتتزايد القوى الشرائية. ومن امثلة ذلك حالة الصين والهند وڤيتنام واندونيسيا مصر وتايلاند وماليزيا. وقد تكون جاذبية البلد للاستثمار الاجنبى كامنة فى قربها الجغرافى من الأسواق الواسعة المجاورة،

مما يجعلها مؤهلة لان تكون مركزاً للاستثمارات المنتجة للتصدير. وهناك بلاد تكون مغرية لرؤوس الأموال الأجنبية نظراً لما يوجد بها من مصادر غنية للمواد الخام (كالنفط والغاز والمعادن والخامات الزراعية...). وهناك بلاد يكمن اغرؤها للاستثمارات الاجنبية فيما تتمتع به من إنخفاض واضح فى تكاليف الانتاج، مثل إنخفاض أجور عنصر العمل وكلفة الطاقة وأسعار الأراضى... الى آخره.

فى ضوء كل هذه العوامل يتحدد موقع أى بلد على خريطة الإستثمارات الأجنبية العالمية، **فأين موقع مصر على هذه الخريطة؟ وأى نوع من الاستثمار تحتاجه مصر؟**

وبادئ ذى بدء سنجد أنه على الرغم من أن مصر تمتلك كثيراً من عوامل الجذب، الذاتية والموضوعية للاستثمارات الأجنبية الخاصة، إلا أن ماجاء اليها من هذا النوع من الموارد الخارجية حتى الآن يمثل رذاذاً، رغم اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وتقديم الكثير من الحوافز والمزايا السخية للمستثمرين الاجانب.

على أن المفارقة المدهشة فى هذا الخصوص، هو **أن متوسط قيمة ماتدفق لمصر من إستثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ وهى الفترة التى تفاقمت فيها أزمة الديون الخارجية وتزايد عجز الموازنة العامة وجنح فيها معدل التضخم الى آفاق عليا وتقلبت خلالها أسعار صرف الجنيه المصرى وتدهورت احتياطيات مصر الدولية، نقول بالرغم من كل ذلك بلغ هذا المتوسط ٩٥٩ مليون دولار أمريكى، فى حين انخفض هذا المتوسط إلى ٦٢٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ (طبقاً لبيانات التقرير العالمى للاستثمار لعام ١٩٩٥) وهى الفترة التى نفذت فيها مصر السياسات الصارمة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى**. وتلك قضية تحتاج منا أن نتوقف عندها كثيراً لانها تثير الشك حول فعالية هذه السياسات فى تقوية قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وانه لأمر مؤسف حقاً ألا تتجاوز قدرة مصر ما نسبته ٥٪ من قدرة الصين الشعبية، وحوالى ٣٧٪ من قدرة اندونيسيا على جذب هذه الاستثمارات فى الآونة الراهنة (انظر بيانات الجدول ٢٣-١).

جدول رقم (٢٣-١)

تطور قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة
التى تدفقت للصين واندونيسيا ومصر خلال الفترة ٨٩-١٩٩٤

مليون دولار

السنوات	الصين	اندونيسيا	مصر
١٩٨٩	٣٣٩٣	٦٨٢	١٢٥٠
١٩٩٠	٣٤٨٧	١٠٩٣	٧٣٤
١٩٩١	٤٣٦٦	١٤٨٢	٣٥٢
١٩٩٢	١١١٥٦	١٧٧٧	٤٥٩
١٩٩٣	٢٧٥١٥	٢٠٠٤	٤٩٣
١٩٩٤	٣٣٨٠٠	٣٠٠٠	٤٣٥
الاجمالى	٨٣٫٧١٧	١٠٫٠٣٨	٣٫٧٣٢

المصدر: الامم المتحدة - التقرير العالمى للاستثمار لعام ١٩٩٥.

وإذا إفترضنا أن مصر فى الفترة القادمة سوف تراجع نفسها لكى تقوى من قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهى قضية ليست سهلة وتحتاج الى ابداع مصرى، وتساءلنا: أى نوع من الاستثمارات تحتاج اليه مصر؟.

ان التأمل فى الأنواع المختلفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تتدفق الى البلاد النامية يجعلنا نميز هنا بين أربعة انواع أساسية هى:

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الممثلة فى عمليات تحويل الدين الخارجى Debt Conversions وهى عملية تبدأ بشراء المستثمر الاجنبى لبعض صكوك ديون مصر الخارجية التى تباع فى الأسواق الثانوية العالمية للديون بسعر خصم يصل الى ٥٠٪ من القيمة الأسمية للدين، ثم يقوم بعد ذلك بتحويل هذا الصك إلى جنيهات مصرية بسعر الصرف السائد بعد أن يتحمل سعر الخصم، على أن يقوم بعد ذلك بشراء بعض مشروعات القطاع العام المعروضة الآن للبيع. وهذه أخطر أنواع الاستثمارات الأجنبية، لأنه لم يتمخض عنها أية زيادة فى

الطاقات الانتاجية لمصر، ولأنها مكنت الاجانب أن يشتروا أصول القطاع العام بحوالى نصف قيمته. أضف إلى ذلك، انه خلال هذه العملية يتم تحويل الدين المالى المؤقت، الذى كان سينتهى بدفع آخر قسط، الى دين مؤبد، حيث تعتبر ملكية الأجنبى لأصول مصرية نوعاً من الالتزامات الخارجية التى ترتب له حقوقاً على الاقتصاد المصرى طالما ظلت ملكيته قائمة. وقد بلغت الديون التى تم تحويلها منذ أواخر ١٩٨٩ حوالى ٣٫٢ مليار دولار أمريكى. ولااعتقد ان مصر بحاجة لأن تتوسع فى هذا النوع من الاستثمارات، بل أرى – على العكس – ان دواعى الرشد الاقتصادى والمحافظة على وطنية الثروة الاقتصادية لمصر، تتطلب إيقاف تلك الاستثمارات.

٢– أما النوع الثانى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فينشأ عن طريق **عمليات الخصخصة** Privatization حيث يمكن للمستثمر الأجنبى أن يتملك أصول القطاع العام المعروضة للبيع إما عن طريق المزاد العلنى أو عن طريق الشراء من البورصة. ورغم أن ذلك يمثل من وجهة نظر المستثمر الاجنبى إستثماراً، إلا أنه من وجهة نظر مصر لايمثل أية استثمار، حيث لم يتمخض عن هذه العملية أية زيادة فى الطاقات الانتاجية. ولاتعدو العملية ان تكون مجرد تغيير فى شكل الملكية لصالح الاجنبى، مع ما يترتب على ذلك من التزامات مستقبلية وآثار سلبية. ولا أعتقد أن مصر بحاجة إلى هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية نظراً لآثاره الوخيمة على ميزان المدفوعات وعلى احتياطيات مصر الدولية فى المستقبل القريب.

٣– أما النوع الثالث **فهو الاستثمار فى الحافظة المالية** Portfolio Investment ويتخذ الآن شكل صناديق الاستثمار القطرية أو شكل شركات إيصالات الايداع الامريكية التى تصدرها شركات غير أمريكية أو شكل شركات إيصالات الايداع العالمية. وهى عبارة عن شركات مالية مهمتها حشد مدخرات المستثمرين وتوجيهها للاستثمار فى أوراق مالية مختاره. ولاتقوم هذه الشركات بالاستثمار فى خلق طاقات إنتاجية جديدة. وقد تزايد نشاط هذا النوع من الشركات فى البلاد النامية، وبخاصة تلك البلاد التى توجد بها أسواق مالية

متسارعة النمو وتتداول فيها أسهم شركات القطاع العام. وقد تم امتلاك شركات القطاع العام فى كثير من البلاد النامية عن طريق نشاط هذه الشركات. كما ان تحركات هذا النوع من الاستثمارات تحكمه في الغالب التقلبات التى تحدث فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف فى الاسواق العالمية. ولهذا لايمكن التعويل عليها كثيراً لأنها خاضعة لعوامل يصعب التحكم فيها. كما أن خطورة هذا النوع من الاستثمار تتمثل فيما تخلقه من مضاربات فى الأسواق المالية المستضيفة لها. كما ان الحركات الفجائية لدخولها وخروجها كثيراً ما يسبب حالات من عدم الاستقرار المالى والنقدى (ولنتذكر هنا ما حدث فى المكسيك). لهذا نحن ندعو للحذر والحيطة عند استقبال هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية حتى نجنّب الاقتصاد المصرى المخاطر الجسيمة التى تتمخض عن نشاطها.

٤- أما النوع الرابع والأخير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فيتمثل فى إقامة المصانع والمؤسسات الجديدة التى تمثل إضافة حقيقية لطاقات البلد الانتاجية، ومن ثم يكون لها تأثير ايجابى على زيادة الناتج والدخل والتوظف فى البلد المستضيف، سواء تم ذلك فى مجال الصناعات التحويلية أو فى المجال الزراعى أو الخدمى. وهذا فيما أتصور هو أهم أنواع الاستثمارات الاجنبية التى تحتاجها مصر فى الآونة القادمة وينبغى التركيز عليه بشكل رئيسى. بيد أنه لكى تعظم إفادة البلد من هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية ينبغى أن يكون هناك تصور مسبق عن أولويات المشروعات الهامة التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى، وأن يكون هناك تناسب بين حجم المزايا والحوافز المعطاه لرأس المال الاجنبى وتنفيذه لهذه المشروعات. فلا يعقل أن يتساوى مشروع أجنبى لانتاج الآيس كريم مع مشروع أجنبى يعمل فى مجال استصلاح الأراضى والامن الغذائى. ونظراً لان إقامة هذا النوع من الاستثمارات سيكون غالبا على يد الشركات متعددة الجنسيات، فإنه من المهم ان تكون هناك ضوابط وطنية تضمن الاستفادة العادلة لمصر من نشاط هذه الشركات.

وعلى أية حال ...

يبدو أن مصر فى ضوء البرنامج الهائل للخصخصة الذى أعلنته الحكومة والذى سيتم بمقتضاه بيع اهم واكبر قلاع الاقتصاد المصرى فى مجال الصناعات التحويلية والثقيلة والفنادق والإسكان والمتاجر.. الى آخره، وترحيبها المفرط بالاجانب لهذا الشراء، فإن مصر ربما تكون مرشحة لاستقبال مقادير لابأس بها من الأموال الاجنبية قصيرة الاجل والتى ستتخذ شكل استثمارات أجنبية عن طريق تحويل الدين والخصخصة واستثمار الحافظة المالية. **وغالبا ما سيكون دافع تلك الاستثمارات هو المضاربة والاستحواذ على الأصول الانتاجية الهامة وذات الربحية المرتفعة وتحويل عوائدها للخارج.** ثم هناك تخوف حقيقى من تأثير هذه الأموال على الكتلة النقدية وفقدان السيطرة عليها ومايتبع ذلك من إرتفاع فاحش فى الأسعار، وبالذات أسعار الأراضى والعقارات. كما قد يرتفع سعر صرف الجنيه المصرى وعلى النحو الذى ربما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لبعض صادراتنا غير التقليدية. **كذلك هناك تخوف حقيقى من دخول رؤوس الأموال الأجنبية للمضاربة فى السوق المحلى من خلال صناديق الاستثمار القطرية والاستثمار فى الحافظة المالية، ثم خروجها المفاجىء من السوق، مسببة فى ذلك اختلالات حادة.** وهو خوف يتزايد فى حالة عدم وجود حدود عليا لنسب تملك الاجنبى، أى الحد الاقصى لحصة المستثمر الاجنبى فى الشركات المباعة.

وفى النهاية ينبغى أن يرسخ فى الذهن، أن الموارد الأجنبية، أيا كان نوعها ومصدرها، لا يمكن ان تكون بديلاً عن جهد الموارد الوطنية، وأن التنمية من المستحيل ان تتحقق فقط بفعل القوى الخارجية.

* * *

المبحث الرابع والعشرين

صدق أو لاتصدق :

مصر تتحول إلى دولة مصدّرة لرأس المال *

يبدو أننا نعيش، ومنذ فترة، حالة من التدهور العقلى التى تفوق أى تصور، فى عصر يمكن وصفه بأنه عصر الخيبة، على حد تعبير الاستاذ صلاح عيسى. والخيبة هنا تعنى السماح بضياع الفرص وعدم إدراك عناصر القوة التى نملكها، والتفريط فى هذه العناصر بحيث تتحول الى عناصر ضعف، وتكرار ذلك بشكل يعكس درجة عالية من الحماقة وعدم الرشد. أما عن حالة التدهور العقلى التى نعيشها الآن فتتمثل فى تلك الطائفة من الافكار التى تروجها ماكينة الإعلام وحملة طبول الدعاية لسياسات الانفتاح. وهى أفكار تتسم بأنها ضد العقل والمنطق، وضد الواقع والحقائق، وضد التاريخ، وضد التقدم، وضد السيادة الوطنية، وضد التحرر والاستقلال... ويتم ترويج هذه الافكار بشكل فج تحت شعارات زاعقة مثل: التحرير الاقتصادى، والانفتاح على العالم، والشفافية، والتكيف مع التغيرات العالمية. وهى شعارات قد تبدو براقة وجميلة ولايستطيع أى عاقل أن يرفضها. بيد أن تحويل هذه الشعارات الى حقائق واقعية ملموسة تتطلب تبنى عكس مايروج له من أفكار. والسمة الجوهرية لهذه الأفكار أنها

(*) نشرت فى **جريدة العربى** فى العدد الصادر فى ٣ يونيو ١٩٩٦، ص ١٠

فجة، لاتحترم عقل المواطن ولاحتى مشاعره، وأنها ذات نزعة أيديولوجية يمينية بالغة التطرف، كما أنها تفترض الغباء المطلق، والحماقة المفرطة، للمواطن الذى تتوجه اليه. كما ان هذه الأفكار تعتمد فى ذيوعها وإنتشارها على الكذب وقلب الحقائق، وافتراض التآكل الشديد لذاكرة المواطن.

والحقيقة أن هناك كماً كبيراً من الأمثلة الشهيرة التى تؤكد حالة التدهور العقلى هذه. خذ مثلا تلك الفكرة التى ظلت طبول الدعاية تدق عليها مدة طويلة من الزمن إلى ان تحولت إلى سياسة حقيقية، والتى كانت تنص على أن إلغاء الدعم وزيادة الاسعار فى مصلحة المستهلك المصرى، وأن الفقراء ومحدودى الدخل لن يضاروا من وراء هذه السياسة؟!

خُذ أيضا الفكرة التى تقول، ان القطاع الخاص ومبادراته الفردية هو قاطرة النمو الوحيدة، وأن «الدولة» هى العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، ولهذا يجب تحجيمها وعودتها إلى وظائفها التقليدية، بل وحتى هذه الوظائف يستحسن أن يضطلع بها القطاع الخاص؟!

أو خُذ، مثلا، الفكرة التى تقول، ان برنامج «الاصلاح الاقتصادى» الذى طبقناه منذ مايو ١٩٩١ وحتى الآن، هو برنامج مصرى مائة فى المائة. فى حين أنه نسخة نمطية من برامج التثبت الاقتصادى والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى البرامج التى تفرض على كافة البلاد المدينة التى تطلب إعادة جدولة ديونها والتفاوض مع نادى باريس؟!

أو خذ، مثلا، الفكرة التى تنص على أن حرية التجارة (أساساً حرية الاستيراد) هى من أساسيات الاصلاح الاقتصادى حتى ولو أدت الى تهديد الانتاج المحلى وزيادة الطاقات العاطلة وغلق وتدمير الصناعات المحلية وزيادة البطالة؟!

خُذ أيضا الفكرة التى تنتشر الآن وتقول، أن بيع قلاع الصناعة المصرية والبنوك وشركات التأمين والفنادق الفخمة والمتاجر الكبرى التى يملكها القطاع العام إنما يتم بغرض توسيع نطاق الملكية بين أفراد الشعب المصرى، وانه لاخوف من شراء الأجانب لأصول الثروة المصرية، فليس هناك إحتمال لعودة سيطرتهم على مقدرات البلاد؟!

خُذ أيضا تلك الفكرة التى يتم الترويج لها على نطاق واسع والتى تتعلق بتشجيع المعاش المبكر بين عمال وموظفى القطاع العام، حيث يتم الدعاية لها على أساس أنها فى مصلحة هؤلاء العمال والموظفين، فى حين ان الجميع يعلم أن وراء هذه الدعوة مطالبة راغبى شراء القطاع العام بضرورة التخلص من هذه العمالة؟!

أو خُذ مثلا، الفكرة التى تقول، أن من مصلحة المستثمر المصرى أن يستثمر أمواله بالخارج إذا كانت ستدر له عائداً أعلى، وكأن المصلحة الفردية الضيقة باتت هى الأساس، حتى ولو تعارضت مع نداء ومصلحة الوطن؟!

خُذ أيضا الفكرة الجهنمية التى راجت مؤخراً، وتقول أن بند خدمة فوائد الدين العام الداخلى الذى تفاقم بسبب الطرح النهم وغير المنضبط لأذون الخزانة فى ضوء السياسة المالية الجديدة بعد عام ١٩٩١، يمثل الآن نسبة كبيرة من الانفاق الحكومى، وسيكون سبباً فى تفاقم عجز الموازنة العامة فى المستقبل، وأنه لمواجهة خطر هذا التفاقم ينبغى للحكومة ان تبيع القطاع العام وتسدد من حصيلة بيعه الدين العام الداخلى. وكأن الشعب المصرى ينبغى عليه أن يدفع ثمن حماقة السياسة المالية الراهنة بنزع ملكية قطاعه العام؟!

...

هذه فقط مجرد عينة بسيطة من ترسانة الأفكار المغلوطة التى راجت فى حياتنا مؤخراً، وأخذت، للأسف، سبيلها الى التطبيق. ورغم الحصاد المر لها فى الواقع المصرى، اقتصادياً واجتماعياً، إلا أن حملة طبول الدعاية، ومعهم فى ذلك ماكينة الاعلام، قد حولوا هذه المرارة إلى عسل كاذب. وهو الأمر الذى يؤكد حالة الخيبة المستمرة التى نعيشها.

والآن ...

استأذن القارئ فى أن ينصب كلامى على أحد القضايا الهامة التى تبين كيف نسمح بأن تتحول إحدى عناصر القوة التى نملكها الى عنصر ضعف، ويشاع بأن ذلك يمثل إنجازاً عظيماً، وأعنى بذلك قضية الاحتياطيات الدولية لمصر International Reserves، وهى القضية التى أثرناها منذ عامين تقريبا، وكانت جزءاً من اهتمامات الرأى العام المصرى فى تلك الفترة.

والحكاية، ببساطة شديدة، هو أننا لاحظنا – بناء على التصريحات الرسمية فى وسائل الاعلام المصرية – أن احتياطيات مصر الدولية قد قفزت من حوالى ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩١ إلى حوالى ١٨٫٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٥، مما يعنى انها تضاعفت تسع مرات خلال هذه الفترة الوجيزة. وهذه الاحتياطيات كما نعلم تتكون من:

١- الحيازات الرسمية التى يملكها البنك المركزى من العملات الأجنبية.

٢- الرصيد الذهبى لدى البنك المركزى.

٣- ما تملكه الدولة من وحدات حقوق السحب الخاصة (وسيلة دفع دولية إبتكرها صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٧٠).

٤- صافى مركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى، وهو ما يمثل حجم الاقتراض غير المشروط Unconditional من الصندوق، ويمكن اعتباره، من ثم، ضمن مكونات السيولة الدولية للبلد.

ومن الواضح تماماً أن هذه العناصر الأربعة يملكها البنك المركزى، ومن ثم تكون تحت تصرفه لاستخدامها عند الضرورة، وبالسرعة الممكنة لمواجهة أية اختلال (عجز) طارئ فى ميزان المدفوعات، أو للدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية، أو لتحاشى تطبيق أية سياسات اقتصادية غير مرغوبة (مثل تقييد الواردات، أو تطبيق سياسات انكماشية). من هنا، فإن الاحتياطيات الدولية – حتى تقوم بوظائفها – ينبغى أن تتجسد فى أصول سائلة أو شبه سائلة. ولهذا فإن تكوينها ينطوى على تكلفة (تكلفة الاحتفاظ بالسيولة وأشباهها)، ومن ثم ينبغى أن يكون هناك تناسب دقيق ومحسوب بين تكلفة تكوين هذه الاحتياطيات وبين مقدار المنافع المتوقع تحقيقها منها. ومن هنا تحتل قضية «المستوى الامثل» للاحتياطيات مكانة مركزية فى السياسة النقدية للبلد. فلا ينبغى أن يكون هناك قصور أو إفراط فى تكوينها.

وقد ذكرتُ مراراً فى دراسات أخرى لى، وفى مجالات عديدة، أنه طبقاً للمعايير الدولية، فإن المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية لمصر يتراوح فيما بين ٥-٦ مليار دولار على أساس ان هذا القدر يغطى ستة شهور من واردات

مصر، وهو مستوى آمن ومعقول جداً (كان المستوى التقليدى يعادل ثلاثة شهور) بينما ان الاحتياطيات الفعلية الراهنة لمصر تغطى الآن ١٨ شهراً من شهور الواردات. وبناء عليه فإن هناك إفراطاً قد حدث فى تكوين هذه الاحتياطيات يقدر بحوالى إثنى عشر مليار دولار. وآنذاك إعتقدت – ومازلت – ان هذا الرقم الضخم من الاحتياطيات يمثل كنزاً كونته حكومة د.عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق، بآلام وتضحيات شاقة تحملها الشعب المصرى إبان السنوات الصعبة (١٩٩١–١٩٩٥)، لأن نفقة الفرصة البديلة لتلك الاحتياطيات كانت مرتفعة للغاية. وهى نفقة يمكن قياسها فى شكل الزيادة – التى ضحينا بها – والتى كان من الممكن ان يرتفع بها مستوى الاستثمار والاستهلاك والاستيراد والتوظف، ومن ثم، الناتج المحلى الاجمالى، لو لم نقم بتركيم تلك الاحتياطيات.

وذكرتُ، مراراً أيضاً، اننا نمتلك، فى ضوء هذا القدر الهائل من الاحتياطيات الدولية، فرصة ذهبية يتعين اغتنامها، وتتمثل فى استخدام الشطر الزائد من هذه الاحتياطيات (ومقداره ١٢ مليار دولار) لمواجهة ضغوط المنظمات الدولية علينا، وفى تحريك الوضع الاقتصادى الراكد فى مصر. وقد اقترحت لهذا الاستخدام مجالين رئيسيين هما:

١– أن تشترى الحكومة المصرية ديون مصر الخارجية التى تعرض فى الأسواق الثانوية للديون بسعر يصل إلى ٥٠٪ من قيمتها الأسمية، وبذلك ستحقق أرباحاً رأسمالية Capital Gains حيث ستتمكن من تسوية دولار المديونية بخمسين سنتاً. ويالها حقاً من فرصة عظيمة، بح صوتى من دعوتى المستمرة لاستحث الحكومة المصرية على إغتنامها.

٢– تمويل برنامج للانعاش الاقتصادى من خلال استثمار جزء من الشطر الزائد من الاحتياطيات، حتى نرفع من معدلات نمو الناتج والدخل ونزيد من فرص التوظف ونقلل، من ثم، من معدلات البطالة. وميزة هذا الاقتراح أنه سوف يحل مشكلة المكون الأجنبى للاستثمار (فى حالة مصر يمثل حوالى ٣٠٪) وهى المشكلة التى كانت تعرقل تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية الهامة بسبب عدم توافر النقد الأجنبى.

ومهما يكن من أمر، لقد كان تكوين هذه الاحتياطيات بهذا القدر المرتفع جداً، وبهذه السرعة فى وقت قصير نسبياً، انجازاً هائلا لحكومة د.عاطف صدقى، رغم الآلام العظيمة التى تكبدها الشعب المصرى من وراء ذلك (زيادة الأسعار والضرائب، تجميد التوظف الحكومى، تفاقم البطالة، تدهور مستوى المعيشة، تردى معدل النمو الاقتصادى...). **ولاشك ان تلك الاحتياطيات تمثل الآن جزءاً عزيزاً من ثروة مصر القومية، ولهذا لابد من استخدامها بميزان دقيق وطبقاً لمعايير محددة.** وكنت، ومازلت، أعتقد اننا إذا لم ننتهز فرصة تكوين هذه الاحتياطيات ونمتلك رؤية وطنية واعية لتوظيف الفائض منها لخدمة قضايانا الاقتصادية والاجتماعية، فإن تلك الاحتياطيات سرعان ما ستستنزف فى مجالات أقل نفعاً، وبخاصة فى ضوء التحرير المتسارع لتجارة الواردات وزيادة عجز ميزاننا التجارى وقرب انتهاء تجميد ديوننا الخارجية وعودتنا للسداد قريباً، وبسبب تزايد تحويلات خدمة اعباء رؤوس الأموال الاجنبية فى المستقبل القريب فى ضوء توقع شراء الاجانب لشطر مهم من القطاع العام المعروض الآن للبيع، وقد تستنزف فى تهدئة سوق الصرف حينما يرتفع سعر صرف الدولار ونتعرض لموجة من المضاربات على الجنيه المصرى.

والآن ...

وبعد مضى مايزيد عن العامين، منذ أن أثرنا هذه القضية الهامة، فإن السؤال المثار الآن هو: إلى أين وصلت هذه الاحتياطيات، وكيف تستخدمها الادارة النقدية؟

هنا نجد أنه بالنسبة للشق الأول من السؤال، يبدو أن صناع القرار الاقتصادى مازالوا يعتقدون ان مصر بحاجة الى كل هذا الجبل المرتفع من الاحتياطيات، رغم ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل نمو الناتج الحقيقى الاجمالى. كذلك من غير الواضح ما اذا كانت الادارة النقدية لمصر سوف تستمر فى الارتفاع بهذه الاحتياطيات فى المستقبل فوق هذا الجبل، أم انها اكتفت بهذا القدر؟ اذ لاتوجد هناك أهداف معلنة، أو سياسة واضحة، فى هذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بمصير هذه الاحتياطيات وكيف تستخدمها الادارة النقدية، فإن المفارقة المدهشة فى هذا المجال، وطبقاً لتصريحات المسئولين (انظر عدد المصور رقم ٣٧١٤ الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ والعدد الصادر فى أول مارس ١٩٩٦) **ان البنك المركزى المصرى قرر وضع هذه الاحتياطيات فى بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى لكى يستثمرها لنا فى ضوء ضوابط تضمن اكبر قدر من الامان والسيولة مع تحقيق أقصى عائد ممكن، وهو عبارة عن أذون على خزائن لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا أو على شكل سندات طويلة الأجل على هذه الدول. كذلك يتضح من هذه التصريحات، ان العائد على هذه الاحتياطيات يدر مبلغاً يتراوح ما بين ٨٠٠ مليون الى مليار دولار سنوياً (مما يعنى ان متوسط العائد السنوى يتراوح فيما بين ٣ر٤٪-٤ر٥٪) وهو مبلغ غطى تقريباً القسط السنوى للديون المستحقة علينا.**

ولنا فى هذا الخصوص ثلاثة ملاحظات أساسية:

١- أنه ليس من الحكمة أن نضع كل البيض فى سلة واحدة، أعنى بذلك وضع كل الاحتياطيات فى بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى لكى يستثمرها لنا، فثمة مخاطر ربما تواجهنا فى المستقبل، منها خطر التجميد إذا نشب أى خلاف مصرى أمريكى. ومجرد استشعارنا لهذا الخطر قد يؤثر على سياستنا الخارجية، حيث نحرص على ألا نغضب أمريكا.

٢- واضح من هذه التصريحات، أن هناك جزءاً من احتياطيات مصر يستثمر فى أشكال طويلة الأجل (سندات حكومية) مما يخرج هذا الجزء عن كونه احتياطياً، لأن المال الاحتياطى كما نعلم يجب ان يكون مجسداً فى أشكال استثمارية سائلة أو شبه سائلة (قصيرة الأجل). وبهذا المسلك تكون الادارة النقدية قد جعلت مصر - وياللدهشة - بلداً مصدراً لرأس المال.

٣- ان استثمار شطر من الاحتياطيات الدولية لمصر فى الخارج فى مجالات استثمارية طويلة الأجل يمثل وضعاً شاذاً وغريباً ويتناقض تماماً مع الظروف الصعبة التى تمر بها مصر الآن. ففى ظل حالة الركود الاقتصادى والغلاء والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، **نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار داخل مصر وليس خارجها**. واذا كنا نعانى من ظاهرة هروب رأس المال Capital

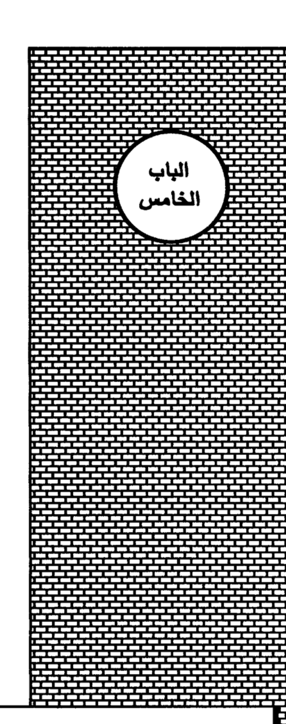
Flight الخاص للاستثمار خارج مصر بإعتبارها ظاهرة سيئة تحد من إمكانات التراكم والنمو لمصر، فهل يجوز لنا الآن الحديث أيضا عن ظاهرة هروب رأس المال العام للاستثمار خارج البلاد؟ وهل يمكن القول - بعد أن أصبح العائد من استثمار هذه الاحتياطيات بالخارج يدر عائداً ماليا يكفى لسداد أعباء الديون الخارجية لمصر - أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد نجحت فى إنشاء صندوق لخدمة الدين على الرغم من الاحتياج الشديد لمصر لاستثمار أموال هذا الصندوق فى الداخل؟

على أية حال...

لقد كان تكوين تلك الاحتياطيات، بهذا القدر الكبير، وبهذه السرعة فى وقت قصير نسبياً، دليلا قوياً على أن مصر تملك قدرة ممكنة هائلة على تكوين الفائض الاقتصادى، ومن ثم قدرة عظيمة على الاستثمار والتمويل الذاتى. وإذا أضفنا الى ذلك، حجم الأموال الخاصة التى خرجت من مصر للاستثمار بالخارج (يقدرها البعض بمبلغ يتراوح ما بين ٦٠-١٢٠ مليار دولار) وأخذنا أيضا بعين الاعتبار حجم الودائع الودائع الضخمة التى تستثمرها بنوكنا المحلية في الخارج (يقدرها البعض بنسبة ٨٠٪ من حجم الودائع) وبخاصة فى السنين الأخيرة، لاتضح لنا **أن ما يسمى بالتحرير المالى الذى تحقق فى ضوء برنامج التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى وبرنامج التكيف الهيكلى مع البنك الدولى، قد أدى إلى تجريف مقادير هائلة من الموارد والمدخرات المصرية نحو الخارج، بعد إلغاء الضوابط والتقاليد المصرفية والنقدية التى كانت تحول دون هذاالتجريف.**

ويبقى فى النهاية أن نشير إلى أن قصة الاحتياطيات الدولية الراهنة لمصر تؤكد على أن مشكلة التمويل ليست مشكلة مالية بقدر ما هى مشكلة إجتماعية وسياسية، **وأن المسألة لاتكمن فى ضآلة معدل الادخار المحلى بقدر ما تكمن فى الأسباب المسئولة عن هذه الضآلة.**

* * *



ربع قرن على حرب اكتوبر المجيدة

المبحث الخامس والعشرين

ربع قرن على حرب أكتوبر المجيدة:

الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر ١٩٧٣

عالمياً وإقليمياً ومحلياً*

توطئة:

يحق لنا أن نحتفل بذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على حرب أكتوبر ١٩٧٣. فقد كان الأداء المتميز للعسكرية المصرية فى هذه الحرب، والاستعداد الباهر لها، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ومارافقها من حركة عالية للتضامن العربى، علامة مضيئة فى تاريخ هذه البقعة الحيوية من العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين. كما كان لهذه الحرب نتائجها العديدة وتداعياتها المختلفة، على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى النحو الذى يدعونا للقول ، بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت علامة فاصلة، ونقطة تحول تاريخى فى الوطن العربى. من هنا فإن تلك الحرب ماتزال كتاباً مفتوحاً، وخزاناً ضخماً للمعرفة، ملئ بالعبر والدروس التى ما أحوجنا أن نتذكرها ونستفيد منها دوماً فى المرحلة الراهنة التى تمر بها مصر وسائر أجزاء الوطن العربى.

(*) فى الأصل دراسة قدمت الى ندوة عقدتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا يوم ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ لمناقشة موضوع: «الآثار والنتائج الاقتصادية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ على المستوى الدولى والاقليمى والمحلى» بمناسبة مضى عشرين عاماً على تلك الحرب.

وستحاول هذه الورقة أن تركز على جانب معين من الآثار التى أفرزتها حرب أكتوبر، وهى الآثار الاقتصادية وما جاء فى ركابها من تطورات وتغيرات، والدلالة العميقة التى انطوت عليها. على أن المشكلة المنهجية التى تواجهنا فى هذا الخصوص، هو أنه بعد مضى عشرون عاماً على هذه الحرب، كيف يمكن لنا- بعد هذه الفترة الطويلة نسبياً- أن نحدد تلك الآثار التى تعزى إلى هذه الحرب ونفصلها عن تلك التغيرات الأخرى التى حدثت فى هذه الفترة. فما أكثر التغيرات التى حدثت، عالمياً ومحلياً وإقليمياً فى هذه المدة وما أعمق ما بينها من صلات وعلاقات. ولذا سنحاول هنا، سعياً وراء تحديد الآثار المباشرة لحرب أكتوبر أن نجعل تحليلنا منصباً على السنوات العشرة التى تلت هذه الحرب ومابها من تغيرات وآثار يمكن ردها، بدرجة عالية من الثقة، إلى هذه الحرب. وسوف نتناول ذلك على ثلاثة أصعدة:

أولاً - الصعيد العالمى.
ثانياً- الصعيد الإقليمى.
ثالثاً- الصعيد المحلى.
وها نحن نتناول ذلك تباعاً.

أولاً- آثار حرب أكتوبر على الصعيد العالمى:

لعل أهم آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ على الصعيد العالمى هو ذلك الارتفاع المدهش الذى طرأ على أسعار النفط إبان الأيام الأولى لهذه الحرب وماتلاها حتى بداية الثمانينيات، فلأول مرة فى تاريخ علاقة الشمال بالجنوب ، تتخذ مجموعة صغيرة من البلاد النامية، وهى البلاد الأعضاء فى منظمة الأوبك، قراراً يهز، وبقوة شديدة، مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية التى تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط المستورد. فبعد أن كان برميل النفط قبل هذا القرار يدور سعره حول دولار واحد للبرميل، إذا به يقفز من خلال صدمتين سعريتين (الأولى فى عام ١٩٧٤/٧٣ والثانية فى عام ١٩٨٠/٧٩) إلى ما يقرب من ٣٥ دولاراً للبرميل. واستطاعت هذه الدول بالتنسيق والتضامن فيما بينها أن تحطم آنذاك قوى الاحتكار البترولية العالمية التى ظلت حتى أوائل عقد السبعينات من هذا القرن تتحكم فى عمليات إنتاج وتسويق ونقل وتصنيع وتكرير وتسعير هذه المادة الخام

الاستراتيجية. وتمكنت البلاد الأعضاء فى الأوبك أن تحقق من وراء ذلك حصيلة ضخمة من العملات الأجنبية. فزادت فيها مستويات الدخول القومية زيادة هائلة. والحقيقة أن هذا التحسن الهائل الذى حدث فى دخول بلاد الأوبك يجب النظر إليه على أنه كان بمثابة إعادة توزيع للدخل على الصعيد العالمى لصالح هذه البلاد، بعد أن ظلت ترزح طويلا تحت نير الاستغلال الاحتكارى للشركات البترولية العالمية الكبرى (عددها سبعة) فى ضوء علاقات التبادل غير المتكافئ لهذه المادة الحيوية فى السوق العالمى.

على أن الشيئ المبهر فى هذه الخطوة لم يكن قاصراً على الارتفاع الكبير الذى حدث فى سعر النفط عالمياً، وإنما أيضا ذلك الموقف التضامنى العظيم الذى اتخذته البلدان العربية المصدرة للنفط بحظر تصديره إلى الدول الغربية التى ساندت إسرائيل أثناء إندلاع معارك حرب أكتوبر. وبذلك تمكن العرب، ولأول مرة فى تاريخهم، من استخدام سلاح النفط فى معاركهم القومية، وهو الأمر الذى أحدث رعباً شديداً بين صفوف الدول الرأسمالية الصناعية نظراً لخطورة هذه المادة الاستراتيجية بالنسبة لهم. فالنفط لا يمثل بالنسبة لهذه الدول مجرد مادة أساسية للطاقة الرخيصة، بل مادة جوهرية تعتمد عليها الصناعات البتروكيماوية التى تستند إليها مئات، بل الاف، من الصناعات التحويلية. لهذا سارعت هذه الدول إلى اتباع سياسات مضادة، وتدابير إنتقامية، بهدف إضعاف قوة الأوبك. وكانت أهم هذه السياسات هى:

١- إنشاء وكالة الطاقة الدولية التى اهتمت بتنمية مصادر جديدة للطاقة.

٢- تشجيع استخدام بدائل الطاقة الأخرى (الفحم، الغاز، طاقة الرياح، الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية...).

٣- العمل على تكوين مخزونات بترولية كبيرة لإضعاف الطلب العالمى فى فترات لاحقة.

٤- تشغيل إنتاج حقول البترول فى بلاد غير أعضاء بالأوبك والتى كانت حدية Marginal (غير اقتصادية قبل ارتفاع أسعار النفط مثل حقول دول الشمال:بريطانيا وهولندا..).

٥- بذل المحاولات لشق جبهة الأوبك من خلال اشعال وتعميق الخلافات بين أعضائها.

وهى الأمور التى انتهت فى النهاية إلى إضعاف فاعلية الأوبك تماماً فى الآونة الأخيرة، وإلى الحد الذى دفع بالكثيرين للحديث عن أفول عصر ثورة النفط وعن «موت الأوبك».

على أن ارتفاع سعر النفط عالمياً، قد نجمت عنه مجموعة ضخمة من الآثار على الصعيد العالمى. وهى آثار كانت من القوة والفاعلية بحيث رسمت فى تفاعلاتها جزءاً كبيراً من الخصائص التى اتسم بها سير الاقتصاد العالمى، وبالذات فى حقبة السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن. ومن أبرز هذه الآثار مايلى:

١- إن ارتفاع أسعار النفط بهذه القفزة المدهشة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠/٧٩، قد أدى إلى تعميق ظاهرة الكساد التضخمى Stagflation التى كانت تعانى منها اقتصادات البلاد الرأسمالية الصناعية، حيث زادت فيها معدلات البطالة فى الوقت الذى ازداد فيه التضخم إشتعالاً، نظراً لما أدى إليه ارتفاع سعر الطاقة من زيادة محسوسة فى تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع فى ظروف كسادية كان يمر بها العالم الرأسمالى آنذاك.

٢- إن بلوغ سعر برميل النفط إلى هذا المستوى المرتفع الذى وصل إليه فى تلك الفترة قد أدى إلى زيادة عجز موازين مدفوعات كثير من الدول الرأسمالية الصناعية والبلاد النامية، وبخاصة تلك التى تعتمد اعتمادا كبيراً على النفط المستورد لسد إحتياجاتها النفطية (مثل دول أوروبا الغربية). ولهذا سارع صندوق النقد الدولى إبتداءً من عام ١٩٧٣ بابتكار ماسمى بالتسهيلات النفطية Oil Facilities (إنتهى العمل بهذا التسهيل فى الربع الأول من عام ١٩٧٦). وبمقتضى هذا التسهيل قام الصندوق بخلق إئتمان يمكّن الدول الصناعية من تمويل الزيادة التى حدثت فى كلفة الواردات البترولية. وقام الصندوق من أجل تدبير موارد هذا التسهيل من الاقتراض من سبع دول تتمتع بوجود فوائض مالية كبيرة (منها إيران والكويت وعمان والسعودية وفنزويلا).

٣- وكرد فعل معاكس لقرار الأوبك برفع أسعار النفط، لجأت الدول الرأسمالية الصناعية، وفى ضوء سيطرتها الاحتكارية على أسواق السلع العالمية، لجأت إلى زيادة أثمان السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية التى تستوردها دول الأوبك وبلاد العالم الثالث. ولننظر، على سبيل المثال ، إلى الارتفاع الفاحش الذى حدث فى الأسعار العالمية للمواد الغذائية التى تستوردها هذه البلاد (أنظر الجدول رقم ٢٥-١). فقد ارتفع متوسط سعر طن القمح من ٦٨ دولار فى عام ١٩٧١ إلى ١٨٤ دولار فى عام ١٩٨٠. كما ارتفع متوسط سعر طن الأرز من ١١٩ دولار إلى ٣٩٤ دولار، سعر طن السكر من ١٢٨ دولار إلى ٥٥٣ دولار، والأسماك المجمدة من ٤٤٥ دولار إلى ١٢١١ دولار، على التوالى خلال نفس الفترة. وهذا الاتجاه التصاعدى للأسعار يمكن ملاحظته أيضا بالنسبة لأسعار الشعير والذرة وزيت النخيل واللحم البقرى. والحق، أنه لم تكن هناك آنذاك أية مبررات اقتصادية (تغير أحوال الطلب أو العرض)لهذه الزيادة الكبيرة والمفاجئة لأسعار هذه السلع. فلم يكن هناك ضغط طلب Demand-Pull مفاجئ على هذه السلع، ولازيادة محسوسة مفاجئة فى تكاليف إنتاجها Cost-Pusch لتبرير هذا الارتفاع السعرى. وقد تمكنت الاحتكارات العالمية، من خلال هذا التصرف الإنتقامى أن تسترد جانباً حقيقياً من الموارد التى خسرتها من جراء زيادة أسعار النفط عالميا (أنظر أيضاً الشكل رقم ٢٥-١).

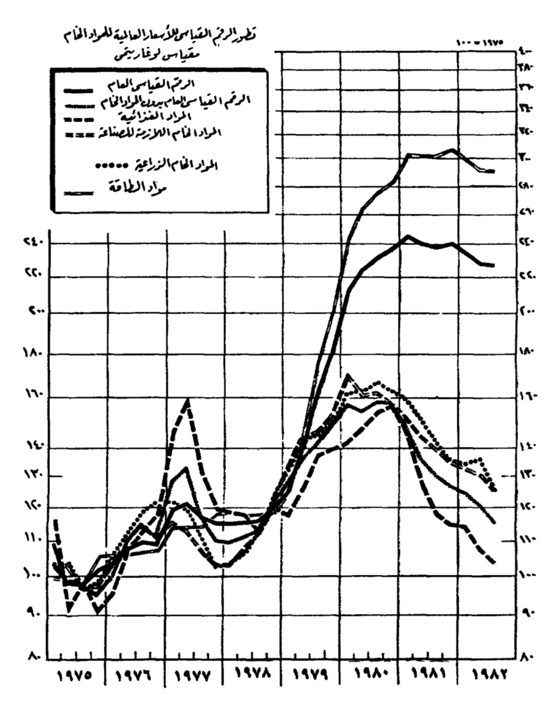
٤- فى ضوء الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الدخول القومية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وفى ضوء محدودية الطاقة الاستيعابية للفوائض النفطية لتلك الدول ، فقد حرصت الدول الرأسمالية الصناعية على إعادة تدوير تلك الفوائض إليها . وشجعها فى ذلك صندوق النقد الدولى. وكانت وسائل جذب تلك الفوائض متعددة، منها زيادة سعر الفائدة وإطلاق حرية التعامل والمضاربة فى الأسواق المالية والنقدية، وحفز دول الأوبك على استثمار فوائضها فى تملك الأراضى والعقارات وأسهم بعض الشركات الصناعية والتجارية وإنشاء بنوك عربية فى دول الغرب الصناعى... إلى آخره. ونتيجة لهذا التدوير الذى حدث لتلك الفوائض، فإن البلدان الرأسمالية الصناعية استطاعت أن تحقق من وراء ذلك مكاسب ضخمة، منها:

جدول رقم (٢٥-١)
تطور متوسط الأسعار العالمية للواردات الغذائية للبلاد العربية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٠

دولار / للطن

السلعة	متوسط السعر للفترة ٦١-١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	متوسط معدل التغير السنوى ٧١-١٩٨٠
القمح	٦٥	٦٨	١٠٦	١٦٩	١٥٣	١٢٥	١٣١	١٨٤	٩٫٥٤
دقيق القمح	٨٥	٩١	١٣٥	٢٣٧	٢١٤	١٩١	١٩٩	٢٨٣	١١٫٤٧
الأرز	١٢١	١١٩	٢٢٥	٣٧٥	٢٧٩	٢٨٠	٣٧٢	٣٩٤	١١٫٧٧
الشعير	٥٨	٦٠	٩٤	١٤٠	١٣٨	١٣٢	١٣٧	١٧٤	١١٫٣١
الذرة	٥٥	٦٣	٩٢	١٣٥	١٢٣	١١١	١١٧	١٤٩	٨٫٤٥
السكر	١١٦	١٢٨	١٨٩	٥٥٦	٣٧٦	٢٩٥	٣٣٩	٥٥٣	١٣٫١١
زيت النخيل	٢٠٨	٢٢٤	٢٥٥	٤٦١	٤٦٢	٥١٤	٥٥٤	٥٦٤	١٣٫٠٠
اللحم البقرى	٦٠٠	١٠٤٦	١٦٦١	١٧٢٥	١٦٥٣	١٨٥٤	٢١٧٤	٢٥٤٢	٩٫١٥
الأسماك المجمدة	٣١٠	٤٥٥	٦٦٥	٧٤٥	٨٩٤	١٠٤٩	١١٢٨	١٢١١	١٢٫٠٨

Source: FAO Agiculture Series, No. 14: *The State of Food and Agriculture 1981*. World Review, Rural Poverty in Developing Countries and Means of Poverty Alleviation; Rome 1982,p.140



شكل رقم (٢٥ - ١)

انفلات الأسعار فى السوق العالمى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢)

* سد عجز موازين مدفوعاتها ودون الحاجة إلى تحمل تكلفة يُعتد بها، أو اللجوء إلى سياسات إنكماشية غير مرغوبة.

* استخدام تلك الفوائض فى الأوجه الاستثمارية المختلفة، وعلى الأخص إعادة إقراضها بأسعار فائدة مرتفعة.

أما عن البلاد النفطية صاحبة تلك الفوائض، فإنها وإن كانت قد حصلت على عائد مالى من جراء توظيف تلك الاستثمارات فى البلاد الرأسمالية الصناعية، إلا أن هناك مخاطر وخسائر كبيرة نجمت عن إيداع واستثمار هذه الفوائض بالخارج، منها:

* التدهور والتقلب الذى يحدث فى أسعار (قيم العملات الاجنبية الموجودة بها تلك الفوائض (انظر فى مدى تقلب هذه العملات الشكلين رقم ٢٥-٢، ٢٥-٣.

* عدم استقرار العائد على تلك الفوائض.

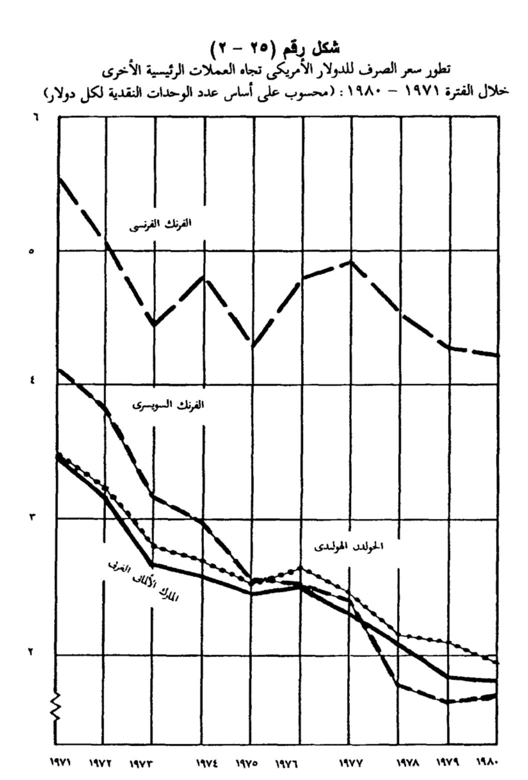
* الخسائر التى نجمت عن إعطاء ديون لبلدان العالم الثالث، وهى ديون بات الآن مشكوك فى استردادها.

* مخاطر تجميد تلك الفوائض حينما ينشب أى خلاف أو نزاع بين أصحاب هذه الفوائض والعواصم الغربية المستثمرة فيها (كما حدث بالنسبة لتجميد الأرصدة الإيرانية والعراقية والليبية..)

٥- كذلك ترتب على ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وماجاء فى ركابه من موجة عاتية من التضخم العالمى(ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية) ترتب على ذلك زيادة فى عجز موازين مدفوعات البلاد النامية المستوردة للنفط والتى يرتفع فيها الميل لاستيراد الغذاء والسلع الضرورية الأخرى. صحيح أن دول الأوبك خصصت صندوقاً خاصاً لمساعدة البلاد النامية المستوردة للنفط والتى تضررت من ارتفاع سعره عالمياً. لكن من الصحيح أيضاً، أن تلك المساعدات لم تعوض إلا جزءاً بسيطاً من خسائر هذه البلاد. ولذلك ظل عجز موازين مدفوعاتها يتسع باستمرار. وقد لجأت

شكل رقم (٢٥ - ٢)

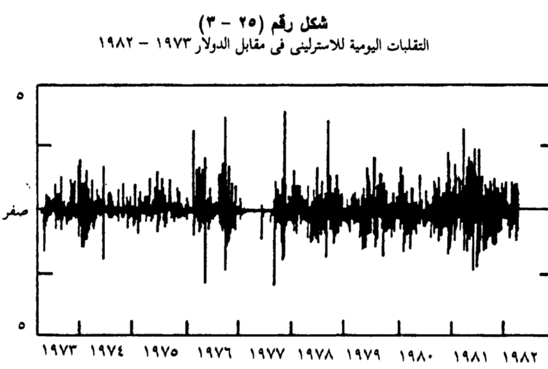
تطور سعر الصرف للدولار الأمريكى تجاه العملات الرئيسية الأخرى
خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ : (محسوب على أساس عدد الوحدات النقدية لكل دولار)



Source: Autorenkollektive: *Währungsprobleme des heutigen kapitalismus,* Dietz Verlag, Berlin 1982, s.137.

شكل رقم (٢٥ - ٣)

التقلبات اليومية للاسترليني فى مقابل الدولار ١٩٧٣ - ١٩٨٢



Source: IMF *Annual Report 1982* (Washington, D.C., 1982), chart 14.

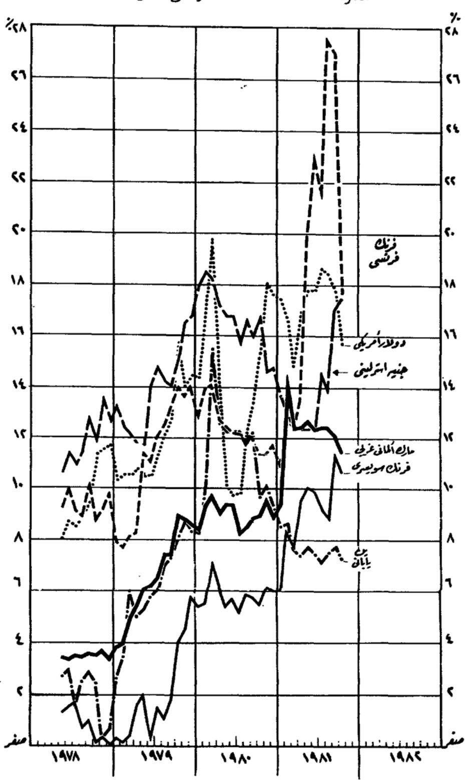
هذه البلاد لسد هذا العجز الى الاقتراض الخارجي. وقد تمكنت خلال فترة السبعينيات من أن تحصل على مقادير هائلة من القروض الأجنبية، وخاصة بعد أن خرجت الأسواق النقدية والمصارف دولية النشاط عن قواعد الاحتراس المصرفى والإئتمانى، فأعطت هذه البلاد كميات ضخمة من الأموال، بأسعار فائدة مرتفعة ومعوّمة (أنظر الشكل رقم ٢٥-٤). ومنذ ذلك الوقت ظهرت الحلقة الجهنمية للديون، وهى الحلقة التى ظلت تتسع باستمرار لتفرز فى النهاية أزمة مديونية عالمية غير قابلة للحل حتى الآن. (بلغ حجم الديون الخارجية المستحقة على البلاد النامية حوالى ١٩٥٠ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨).

ثانيا - آثار حرب أكتوبر على الصعيد الإقليمى:

قلنا آنفاً، أن حرب أكتوبر أبرزت درجة عالية من التضامن العربى على صعيد المنطقة. وقد تجسد ذلك فى نطاق الاستعداد لها بحشد الطاقات الاقتصادية والعسكرية والبشرية، وفى الدعم الذى تقرر فى مؤتمر قمة الخرطوم للدول التى أحتلت أراضيها، وفى حظر تصدير النفط إلى الدول المؤيدة للعدوان الإسرائيلى أبان هذه الحرب. كما كان لهذه الحرب تأثير بليغ فى زيادة تضامن دول الأوبك لتحرير النفط من قبضة الاحتكارات العالمية البترولية، وتمكنت الدول المنتجة والمصدرة للنفط من مضاعفة أسعاره أكثر من أربع مرات خلال سنة واحدة وأن تقفز بسعر البرميل إلى ٣٥ دولاراً فى عام ١٩٨٠/٧٩. وقد تمكنت دول الأوبك بذلك أن تحدث تعديلاً جوهرياً فى علاقات التبادل اللامتكافئ بينها وبين بلاد العالم الرأسمالى الصناعى، وأن تعيد توزيع الدخل العالمى لصالحها، ومنذ ذلك الوقت تنامت الطموحات العربية والأعمال القومية باستمرار هذا التضامن واستخدام النفط كأداة فى المفاوضات الدولية لصالح الدول العربية جميعاً، وتوظيف عوائده المرتفعة فى تمويل خطط التنمية العربية. بيد أن هذه الآمال العربية سرعان ما أحبطت، وتعرض التضامن العربى للتفكك. فبعد أقل من شهر واحد من إنتهاء حرب أكتوبر تم رفع الحظر النفطى. كما استعادت المراكز الرأسمالية الصناعية سيطرتها بالكامل - تقريبا- على هذه المادة مرة أخرى (وبخاصة فى أعقاب حرب الخليج الثانية) وتحولت السوق

شكل رقم (٢٥ - ٤)

الارتفاع الجنوني لسعر الفائدة في الأسواق الأوروبية لرأس المال خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ : السعر على اساس ثلاثة شهور



النفطية من سوق كان يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها المشترون. وكان الثراء النفطى الذى حل بمجموعة الدول العربية النفطية قد بدأ يحدث تأثيراته وتداعياته الشديدة فى المنطقة، وهى التداعيات والتأثيرات التى كانت من القوة بحيث دعت عدداً من المفكرين إلى القول، بأن المنطقة العربية قد تحولت من «عصر الثورة» إلى «عصر الثروة». وهى قضية ذات شجون لن نخوض فيها الآن. وحسبنا أن نشير فى هذا المقام فقط إلى الآثار الاقتصادية لحرب أكتوبر التى نجمت على الصعيد الإقليمى. وفى هذا الخصوص يمكن رصد مايلى:

١- أدى ارتفاع أسعار النفط عالمياً إلى حدوث زيادة ضخمة فى الموارد التى تحققها البلاد العربية النفطية، وهى بلاد تتسم بأنها محدودة فى سكانها وفى مواردها الأخرى. يكفى أن نعلم، أن الدول العربية الستة المنتجة والمصدرة للنفط (الامارات،السعودية، الكويت، العراق. قطر، ليبيا) قد ارتفعت عوائدها النفطية من ٢٠٫٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٣، إلى ٥٥٫٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول رقم ٢٥-٢). ونتيجة لذلك حدث انقسام حاد، وتباين شديد، فى مستويات الدخول بين البلدان العربية. وإنشطر الوطن العربى إلى بلاد نفطية غنية وبلاد غير نفطية أو متوسطة الدخل. ونظراً لذلك تبدلت مواقع البلاد العربية من حيث ترتيبها بحسب ما تحقق من دخل أو ناتج. فمصر التى كانت تأتى فى المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث ما تحققه من ناتج محلى إجمالى خلال الستينيات وحتى أوائل السبعينيات إذا بها تحتل المرتبة السادسة فى عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠. والسعودية التى كان يأتى ترتيبها فى المرتبة الخامسة فى عام ١٩٦٠، إذا بها نتيجة للطفرة البترولية تحتل المرتبة الأولى فى عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠ - (انظر الجدول رقم ٢٥-٣).

٢- فى ضوء الثراء النفطى، تمكنت الدول النفطية العربية من زيادة مستويات الاستهلاك العام والخاص والاستيراد السلعى والخدمى. كما قامت بتنفيذ دفعة قوية من الاستثمارات العامة، وبخاصة فى مجال البنية الأساسية وإنشاء المدن الجديدة وبعض الصناعات التحويلية، وبالذات البتروكيماوية وصناعة مواد البناء والتشييد . وبذلك تسارعت فيها معدلات النمو الاقتصادى على نحو غير مسبوق فى تاريخها. بيد أنه نظرا لضعف هذه الدول فى مجال قطاع

جدول رقم (٢٥-٤)

تطور تحويلات العاملين فى الخارج كنسبة من المتحصلات غير المنظورة ومدفوعات الواردات فى بعض الأقطار العربية

(مليون دولار)

القطر	السنة	تحويلات العاملين (١)	المتحصلات غير المنظورة (٢)	مدفوعات الواردات (٣)	نسبة١ :٢ (نسبة مئوية)	نسبة١ :٣ (نسبة مئوية)
الأردن	١٩٨١	١٠٤٧	٢٢٨٥٫٧	٢٨٢٢٫٣	٤٥٫٨	٣٧٫١
	١٩٨٤	١٢٣٦	٢٢٦١٫٨	٢٤٧٤٫٨	٥٤٫٦	٤٩٫٩
تونس	١٩٨١	٣٥٧	١٥٣٥٫٩	٣٤١٢٫٥	٣٣٫٤	١٠٫٥
	١٩٨٤	٣١٧	١٣٢٣٫٣	٢٨٨٧٫٥	٢٣٫٩	١١٫٠
الجزائر	١٩٨١	٤٠٦	١٢٥٩٫٣	١٠٠٨٧٫٧	٣٢٫٢	٤٫٠
	١٩٨٤	٣٢٩	٩٦٣٫٥	٩٢٣٤٫٣	٣٤٫١	٣٫٦
سوريا	١٩٨١	٥٨١	١١٧٢٫١	٤٨٤٢٫٨	٤٩٫٦	١٢٫٠
	١٩٨٤	٣٢٧	١٠٣٤٫٣	٣٨٠١٫٨	٣١٫٦	٨٫٦
مصر	١٩٨١	٢١٨١	٥١٦٧٫١	٧٩١٨٫٠	٤٢٫٢	٢٧٫٥
	١٩٨٤	٣٩٦٣	٤٧٩٢٫٨	٩٢٤٩٫٧	٥٢٫٩	٤٢٫٨
المغرب	١٩٨١	١٠١٣	١٧٨٨٫٧	٣٨٣٩٫٣	٥٦٫٦	٢٦٫٤
	١٩٨٤	٨٧٢	١٧٠١٫٦	٣٥٦٨٫١	٥١٫٢	٢٤٫٤
اليمن الديمقراطية	١٩٨١	٣٥٢	٥٢٠٫٠	٦٤١٫٠	٦٧٫٧	٥٤٫٩
	١٩٨٤	٤٩٤	٦٠٩٫٥	٨٢٤٫٥	٨١٫٠	٥٩٫٩
اليمن العربية	١٩٨١	٩٢٦	١١٣٣٫٥	١٧٣٣٫٤	٨١٫٧	٥٣٫٤
	١٩٨٤	١٠١٢	١٢٣٤٫٧	١٤٠١٫٩	٨٢٫٠	٧٢٫٢

Source: The World Bank; *World Development Report* (Various Issues).

جدول رقم (٢٥-٣)

ترتيب الأقطار العربية حسب حجم الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠

الترتيب	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
١	مصر	مصر	السعودية	السعودية
٢	الجزائر	الجزائر	العراق	الجزائر
٣	المغرب	السعودية	الجزائر	العراق
٤	العراق	ليبيا	ليبيا	الامارات
٥	السعودية	المغرب	الامارات	ليبيا
٦	الكويت	العراق	مصر	مصر
٧	السودان	الكويت	الكويت	المغرب
٨	لبنان	السودان	المغرب	سوريا
٩	تونس	سوريا	سوريا	السودان
١٠	سوريا	لبنان	تونس	الكويت
١١	اليمن	تونس	قطر	تونس
١٢	ليبيا	الامارات	الأردن	عمان
١٣	الأردن	اليمن	عمان	اليمن
١٤	الصومال	الأردن	ليبيا	قطر
١٥	قطر	قطر	اليمن	الأردن
١٦	البحرين	عمان	البحرين	لبنان
١٧	الامارات	الصومال	الأردن	البحرين
١٨	موريتانيا	البحرين	الصومال	الصومال
١٩	عمان	موريتانيا	موريتانيا	موريتانيا
٢٠	جيبوتى	جيبوتى	جيبوتى	جيبوتى

المصدر: ١٩٦٠-١٩٧٠ : د. محمود الحمصى: خطط التنمية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية.
أما ارقام الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ فمصدرها جامعة الدول العربية وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد اعداد مختلفة.

المقاولات والتنفيذ وعدم وجود طاقات إنتاجية للسلع الوسيطة، فقد تولت الشركات عابرة القارات تنفيذ الشطر الأكبر من إقامة شبكة البنية الأساسية وتلك الصناعات. وحققت بذلك أرباحاً ضخمة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فى كثير من الحالات لم يكن معيار الاستثمار أو الصناعة هو الميزة النسبية على مستوى الوطن العربى أو حتى على مستوى البلاد النفطية نفسها، بل مدى وفرة الأموال. وقد سعت هذه البلاد إلى إقامة وتنمية نفس الصناعات التى توجد فى بلاد عربية أخرى، مما أدى إلى زيادة تنافسية الاقتصادات العربية وليس إلى تكاملها.

٣- فى ضوء محدودية عدد السكان فى البلاد العربية النفطية، وفى ضوء حاجتها الشديدة لاستكمال النقص فى قواها العاملة - وهو النقص الذى بدا واضحاً عندما تبنت هذه البلاد برامج ضخمة للاستثمارات العامة - فقد تدفقت إليها موجات كبيرة من العمالة العربية وغير العربية بعد أن أصبحت منطقة جذب شديدة لها نظراً للأجور المرتفعة السائدة فيها، وبعد أن سمحت البلاد العربية (وغير العربية) الفقيرة لخروج هذه العمالة الماهرة وغير الماهرة بسبب احتياجها للتحويلات النقدية التى سيحققها هؤلاء لبلادهم. وهى تحويلات كانت من الأهمية بمكان، فى فترة من الفترات، لتلك البلاد، وأصبحت تمثل أهم مصدر للنقد الأجنبى فيها، بل وأحد أهم بنود المتحصلات غير المنظورة فى البلاد المرسلة لهذه العمالة (أنظر الجدول رقم ٢٥-٤)

٤- صاحب عملية الثراء النفطى وزيادة مستويات الدخول بالبلاد العربية النفطية حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاستهلاك. صحيح، أن هذه التغيرات قد حدثت أولا فى البلاد العربية النفطية من خلال استيراد الاستهلاك الترفى والسلع الكمالية. لكن هذا النمط الاستهلاكى سرعان ما انتشر فى البلاد العربية الأخرى عن طريق العمالة الفنية وغير الفنية التى تتنقل بين البلاد العربية، حاملة معها هذا النمط من البلاد التى يعملون فيها إلى بلادهم الأم. وكان لذلك تأثير شديد فى زيادة الواردات الكمالية واستنزاف موارد النقد الأجنبى فى أمور لا تتمشى مع أولويات المرحلة ومشكلاتها. كما كان لاستشراء هذا النمط الاستهلاكى تأثير بليغ فى زيادة عجز موازين مدفوعات البلاد المرسلة للعمالة، ومن ثم زيادة ديونها الخارجية.

جدول رقم (٢٥-٤)

تطور تحويلات العاملين فى الخارج كنسبة من المتحصلات غير المنظورة ومدفوعات الواردات فى بعض الأقطار العربية

(مليون دولار)

البلد	السنة	تحويلات العاملين (١)	المتحصلات غير المتطورة (٢)	مدفوعات الواردات (٣)	نسبة١ :٢ (نسبة مئوية)	نسبة١ :٣ (نسبة مئوية)
الأردن	١٩٨١	١٠٤٧	٢٢٨٥٫٧	٢٨٢٢٫٣	٤٥٫٨	٣٧٫١
	١٩٨٤	١٢٣٦	٢٢٦١٫٨	٢٤٧٤٫٨	٥٤٫٦	٤٩٫٩
تونس	١٩٨١	٣٥٧	١٥٣٥٫٩	٣٤١٢٫٥	٣٣٫٤	١٠٫٥
	١٩٨٤	٣١٧	١٣٢٣٫٣	٢٨٨٧٫٥	٢٣٫٩	١١٫٠
الجزائر	١٩٨١	٤٠٦	١٢٥٩٫٣	١٠٠٨٧٫٧	٣٢٫٢	٤٫٠
	١٩٨٤	٣٢٩	٩٦٣٫٥	٩٢٣٤٫٣	٣٤٫١	٣٫٦
سوريا	١٩٨١	٥٨١	١١٧٢٫١	٤٨٤٢٫٨	٤٩٫٦	١٢٫٠
	١٩٨٤	٣٢٧	١٠٣٤٫٣	٣٨٠١٫٨	٣١٫٦	٨٫٦
مصر	١٩٨١	٢١٨١	٥١٦٧٫١	٧٩١٨٫٠	٤٢٫٢	٢٧٫٥
	١٩٨٤	٣٩٦٣	٤٧٩٢٫٨	٩٢٤٩٫٧	٥٢٫٩	٤٢٫٨
المغرب	١٩٨١	١٠١٣	١٧٨٨٫٧	٣٨٣٩٫٣	٥٦٫٦	٢٦٫٤
	١٩٨٤	٨٧٢	١٧٠١٫٦	٣٥٦٨٫١	٥١٫٢	٢٤٫٤
اليمن الديمقراطية	١٩٨١	٣٥٢	٥٢٠٫٠	٦٤١٫٠	٦٧٫٧	٥٤٫٩
	١٩٨٤	٤٩٤	٦٠٩٫٥	٨٢٤٫٥	٨١٫٠	٥٩٫٩
اليمن العربية	١٩٨١	٩٢٦	١١٣٣٫٥	١٧٣٣٫٤	٨١٫٧	٥٣٫٤
	١٩٨٤	١٠١٢	١٢٣٤٫٧	١٤٠١٫٩	٨٢٫٠	٧٢٫٢

المصدر: عن تحويلات العاملين فى الخارج، أنظر تقارير:
The World Bank, *World Development Report* (Various Issues),

٥- نظراً للثراء الشديد الذى حل بالدول العربية النفطية مع وجود مقادير ضخمة من الفوائض المالية النفطية فقد أصبحت هذه الدول من أكبر دول العالم الثالث- إن لم يكن دول العالم قاطبة- شراءً للسلاح. وكانت صفقات السلاح لهذه الدول أحد أكبر مصادر استنزاف تلك الفوائض (أنظر الشكل رقم ٢٥-٥). ولعل اغراق المنطقة العربية فى حروب إقليمية مستمرة بعد حرب أكتوبر (مثل الحرب الإيرانية العراقية، وحرّب الخليج الثانية، واستمرار النزاع العربى الإسرائيلى، فضلاً عن الحرب فى جنوب السودان، والنزاع فى الصحراء المغربية، والنزاع بين ليبيا وتشاد...) من الأمور التى كان الغرب الرأسمالى يذّكيها لكى تستمر المنطقة فى شراء السلاح الذى يعد مصدراً أساسياً من مصادر الدخل والتصدير والربح والتوظف بالبلاد المنتجة له.كذلك يلاحظ أنه بالإضافة إلى المبالغ الضخمة التى انفقت فى شراء السلاح، فإن البلاد العربية النفطية قد لجأت إلى استخدام جزء كبير من فوائضها المالية فى زيادة مقتنياتها من الذهب باعتباره إحتياطياً نقدياً. وكانت هذه البلاد خلال فترة السبعينيات اكبر دول العالم شراءً للذهب. وكان لذلك تأثير بليغ فى ارتفاع سعر الذهى عالمياً. يكفى أن نعلم أنه خلال الفترة التى تكالبت فيها هذه البلاد على شراء الذهب بكميات كبيرة فى السبعينيات، قفز السعر العالمى لأوقية الذهب من ١٦١ دولار فى عام ١٩٧٣ إلى ٨٥٠ دولار فى ديسمبر عام ١٩٨٠ عقب الصدمة البترولية السعرية الثانية (١٩٨٠/٧٩). ثم بدأ سعر الذهب عالمياً يتدهور بعد ذلك على نحو سريع ووصل سعره إلى ٢٩٥ دولار للأوقية فى عام ١٩٨٥ (بعد انهاء صفقات الشراء الكبيرة). وحققت البلاد العربية النفطية من وراء ذلك خسائر رأسمالية ضخمة (تأمل الجدول رقم ٢٥-٥).

٦- أما بالنسبة للبلاد العربية غير النفطية- المتوسطة وضعيفة الدخل- فقد تأثرت سلبياً بنتائج حرب أكتوبر وماواكبها من إضطرابات فى الاقتصاد العالمى. فارتفاع سعر النفط عالمياً (وجزء من هذه البلاد مستورد للنفط، مثل اليمن)وزيادة الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، قد أدى إلى تدهور شروط تبادلها التجارى Trems of Trade فى ضوء تردى أسعار صادراتها، مما أدى إلى زيادة عجز موازينها التجارية واضطرارها إلى استنزاف

جدول رقم (٢٥ - ٥)

تطور السعر العالمى لأوقية الذهب الخالص بالدولار الأمريكى

خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٥

السنة		السعر النقدى لأوقية الذهب	سعر السوق الحر للأوقية
١٩٤٦		٣٥٫٠	٣٥٫٠
١٩٥٠		٣٥٫٠	٣٥٫٠
١٩٦٥		٣٥٫٠	٤٢٫٠
١٩٦٨	ديسمبر	٣٥٫٠	٤٠٫٤٦
١٩٧١		٣٨٫٠	٩٧٫٠٧
١٩٧٣		٤٢٫٢٢	١٦١٫١٣
١٩٧٥		٤٢٫٢٢	١٢٩٫٢٢
١٩٧٦		—	١٦٠٫٣٥
١٩٧٧		—	٢٤٥٫٠٠
١٩٧٨	أكتوبر	—	٢٥٢٫٠٠
١٩٧٩		—	٣٠٤٫٠٠
١٩٧٩	يوليو	—	٤٠٢٫٠٠
١٩٧٩	سبتمبر	—	٤٣٦٫٠٠
١٩٧٩	أكتوبر	—	٥١٤٫٠٠
١٩٧٩	ديسمبر	—	٨٥٠٫٠٠
١٩٨٠	يناير	—	٥١٠٫٠٠
١٩٨٠	مايو	—	٦٠٠٫٠٠
١٩٨٠	يونيو	—	٤٩٩٫٠٠
١٩٨١	مارس	—	٣١٣٫٠٠
١٩٨٢		—	٤٥٦٫٩٠
١٩٨٣	الربع الثانى	—	٤١٦٫٠٠
١٩٨٣	الربع الثالث	—	٤٠٥٫٠٠
١٩٨٣	الربع الرابع	—	٣٨١٫٥٠
١٩٨٤	الربع الأول	—	٣٨٨٫٥٠
١٩٨٤	يونيو	—	٣٧٣٫٠٥
١٩٨٤	أغسطس	—	٣٤٨٫٢٥
١٩٨٤	سبتمبر	—	٣٤٣٫٧٥
١٩٨٤	أكتوبر	—	٣٣٣٫٥٠
١٩٨٥	فبراير	—	٢٩٥٫٧٥

الأرقام من ١٩٤٦ حتى مارس ١٩٨١ مصدرها:

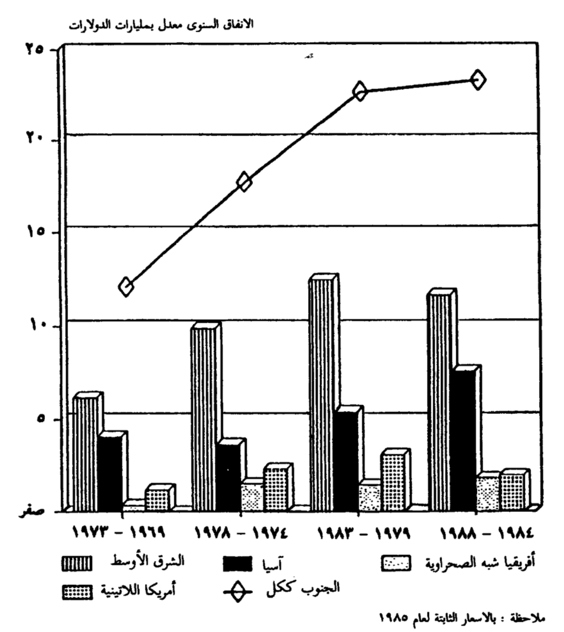
Klaus Kolloch: Gold. *DollarWährungskrise*, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1981,S.157.

أما الأرقام من ١٩٨١ حتى أكتوبر ١٩٨٤ فمصدرها.

IMF: *International Financial Statistics*, Vol.xxxii, No. 12, December 1984,p.47.

شكل رقم (٢٥-٥)

إستنزاف الفائض الاقتصادى بالدول النامية عن طريق استيراد السلاح



ملاحظة : بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥

Source: International Peace Research Institute, *World Armaments and Disarmament*, SIPRI, Yearbook, 1989, Taylor and Francis, London 1989.

احتياطياتها النقدية والضغط على وارداتها، ثم لجؤها إلى الاقتراض الخارجى بشكل مستمر، وهو الأمر الذى أدى إلى وقوعها فى فخ المديونية الخارجية، ثم تعرضها فى الثمانينات لضغوط الدائنين (نادى باريس ونادى لندن وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى). أنظر كيف تطورت ديون هذه البلاد فى الجدو رقم (٢٥-٦). وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على حين ارتفعت مستويات النمو والدخل والتوظف فى البلاد العربية النفطية فإن هذه المستويات - فى ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية - قد تعرضت لتدهور شديد فى البلاد العربية غير النفطية، مما زاد من حدة الفروق الدخلية والمعيشية بين بلاد الوطن العربى.

٧- كذلك لا يجوز أن ننسى أنه فى أعقاب حرب أكتوبر والدخول فى عصر الثراء النفطى، شهدت المنطقة العربية نشاطا ملموساً فى مجال إنشاء المشروعات العربية المشتركة، سواء تلك التى مولتها المنظمات المالية العربية (مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، ومنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط/ الأوابك،..الخ) أو تلك التى مولت من خلال الحكومات العربية. كما قام المستثمرون العرب بالقطاع الخاص بإنشاء العديد من المشروعات فى بلاد عربية غير نفطية. كما أقيمت بعض المشروعات بمساهمات عربية ودولية. وقد غطت هذه المشروعات عدة مجالات، منها الصناعات الاستخراجية والتحويلية والمشروعات الزراعية، والتمويل والفنادق والنقل والمواصلات والبناء والتشييد... إلى آخره. صحيح أن تلك المشروعات قد واجهها الكثير من الصعوبات والمشكلات، لكن لايجوز التهوين من شأن فاعلية الكثير منها- (انظر الجدول رقم ٢٥-٧). وبالإضافة إلى ذلك، توج الجهد الإنمائى العربى المشترك بوضع «استراتيجية العمل العربى المشترك» التى صدرت فى قمة عمان/نوفمبر ١٩٨٠ وصادق عليها الملوك والرؤساء العرب. وكذلك «ميثاق العمل الاقتصادى القومى». وهي المواثيق التى استهدفت وضع خطة قومية للعمل العربى المشترك. بيد أن تلك الخطة اجهضت على مراحل، وتم التخلى عن الالتزام بها بسبب ما شاب التضامن العربى والعمل العربى المشترك من شروخ وتصدعات، وبخاصة فى ضوء تزايد النزاعات القطرية الضيقة وبسبب بروز التكتلات العربية الإقليمية (مجلس التعاون

جدول رقم (٢٥-٦)
تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية ونسبتها إلى إجمالى ديون العالم الثالث خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٦

السنة / المجموعات والأقطار	١٩٧٠(٢)	١٩٨١(٣)	١٩٨٥(٤)	تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦(٥)
الأقطار المصدرة للنفط:				
الامارات العربية المتحدة	—	—	١٢,٠٣١	١٣,١١٠
البحرين	—	—	٠,٩١٣	٠,٩٤٠
الجزائر	١,٩٨٦	٢١,٦٨٦	١٧,٢٣٥	١٦,٣٣١
السعودية	—	—	—	—
العراق	٠,٣٤٣	—	٩,٥٥٦	١٠,٨٩٣
عمان	—	٠,٨٤٢	٢,٢٢٥	٢,٦٠٢
قطر	—	—	٠,٨٧٠	٠,٩٩٨
الكويت	—	—	—	—
ليبيا	—	—	٤,٣٧٠	٤,٧٠٣
الأقطار متوسطة الدخل:				
الأردن	٠,١٦٠	٢,٢٧٧	٣,٦٩٢	٣,٨٩٠
تونس	٠,٨٢٠	٤,٥٩٩	٦,٢٦٣	٦,٨٢٤
سوريا	٠,٢٦٢	٣,٩٧٨	٥,٥٦٠	٦,٧٧٠
لبنان	...	٠,٣٨٥	٣,٠٤١	٣,٤٣٧
مصر	١,٨٦٦	١٧,٦٨٦	٣٨,٩٢٥	٤٢,٥٧٨
المغرب	٠,٩٠٥	١٠,٦٧٨	١٥,٣٦٠	١٦,٩٨٠
الأقطار الأقل نموا:				
جيبوتى	—	—	٠,٢٣٠	٠,٥٦
السودان	٠,٣٤٧	٦,٠٠٤	٧,٢٣١	٨,٩٩٠
الصومال	٠,١١٠	١,٣١٦	١,٧٥٣	١,٩٢٣
موريتانيا	٠,٠٨٣	١,٥٢٥	١,٥١١	١,٦٢٢
اليمن الديمقراطية	٠,٠٤٩	١,٧٤٧	١,٢٩٢	١,١٤٠
اليمن العربية	—	١,٧٤٧	٣,٦٧٣	٢,٨٦٣
إجمالى ديون الأقطار العربية	٦,٩٣١	٧٤,٤٧٠	١٣٤,٦٢١	١٤٦,٨٣٩
إجمالى ديون العالم الثالث(١)	٦٣,٥	٥٩٢,٥	٨٦٥,٠	٩٢٠,٠
نسبة إجمالى ديون الأقطار العربية إلى إجمالى ديون العالم الثالث (نسبة مئوية)	١٠,٩	١٢,٦	١٥,٦	١٦,٠

(—) غير متوافرة.

(١) تجدر الإشارة إلى أن عدد هذه الأقطار التي توافرت عنها بيانات ٨٦ قطراً بالنسبة إلى عامى ١٩٧٠ و١٩٨٠.

(٢) World Bank, World Debt Tables: *External Public Debts of LDCs* (Washington, D.C:The Bank,1974).

(٣) World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Counteies*,1982/83 (Washington, D. C: The Bank, 1982).

(٤) AMEX- Bank International, AMEX Review and other Banking sources.

(٥) المصدر نفسه.

جدول رقم (٢٥-٧)

توزيع المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها

(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة				مشروعات عربية دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨١٩١	١٩	١٤٧٢٨٠٠	٣١	٣٦٧٣٠٧	١٦	١٥٦٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٦٩٧٥	٣٦	٣٧١٠٦٣٤	٥٣	٣٤٠٦٤٥٨	٤٥	٢٧٩٩٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦٤٢٨	١٢	١٦٠٤١٥٦	٢٥	٢٨٢٢٠٠	٩	٣٧٦٠٦
تمويل (*)	٥٤	٢٠٩٩٣٩٨	٦٩	٦١٦٧٩٠٥	٥١	٨٥٠٣٠٣	١٠٤	٥٤٢٤٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥٥٣٥	١٠	٢٩٤١٠٠	١٧	٣٠٥٩٣٠	١٢	١٨٨٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩٣٧٥	١٥	٣١٣٠٠٥٠	١٥	١٢٠٩٥١	٣	٦٤٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١٠٤٠	١١	٣٣٠٠٠٠	٢١	١٣٥٤٤١	١	٢٥٣٠
خدمات	١١	٥٣٨٠٤	٩	١٦٩٥٧٧	١٥	٢٠٩٢٥	١١	١٧٩٤٠٠
الإجمالي	٢١٠	٥٥٠٠٧٤٦	١٨١	١٥٨٧٩٢٢٢	٢٣٨	٥٤٨٩٥١٥	٢٠١	٨٨٥٢٤٢٨

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

المصدر: سميح مسعود: المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، مجلة المستقبل العربي. سبتمبر ١٩٨٧.

الخليجى، الوحدة المغاربية، دول مجلس التعاون الرباعى/مصر والعراق والأردن واليمن). وأخيراً بسبب الشرخ الكبير الذى حدث فى الجدار العربى بإحتلال العراق للكويت فى ١٩٩٠، واندلاع حرب الخليج الثانية وماجاء فى ركابها من تصدع للنظام العربى الإقليمى برمته.

وهكذا يمكن القول ، أن ثورة أسعار النفط التى اشتعلت إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها قد أحدثت مجموعة ضخمة من الآثار، سواء على صعيد البلاد النفطية نفسها، أو على صعيد البلاد العربية غير النفطية. وهذه الثورة وما جاء فى ركابها من موارد كانت قد بعثت آمالاً كبيرة حول تنمية المنطقة وتنامى العمل العربى المشترك. لكن هذه الثورة سرعان ما خمدت، والآمال العربية سرعان ما أحبطت. فمنظمة الأوبك التى عبرت فى بدايتها عن قوة التضامن للدول المصدرة للنفط دبت فيها الخلافات والتصدعات واضعفت من فاعليتها سياسات الطاقة التى اتبعتها دول الغرب الصناعى، وتم تحويل سوق النفط من سوق كان يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها المشترون. كما أنه نتيجة لضعف وهشاشة الاقتصاد العربى وضعف موقعه فى الاقتصاد العالمى. فإن دول الغرب الصناعى قد استطاعت أن تحتوى الفوائض النفطية، وأن تستنزفها من خلال صفقات السلاح، ومن خلال المغالاه فى الأسعار التى تستورد بها البلاد العربية، ومن خلال النشاط المتنامى للشركات المتعددة الجنسية. والآمال العربية أحبطت بسبب زيادة حدة الفروق بين البلاد العربية التى ظهرت فى عصر الثروة النفطية، الأمر الذى أدى إلى زيادة التناقضات بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، وتنامى النزعة القطرية، والاتجاه نحو الكتل الإقليميةعلى حساب مشروع التكامل العربى.

ثالثاً - اثار حرب أكتوبر على الصعيد المحلى:

للإحاطة بالآثار الاقتصادية التى نجمت عن حرب أكتوبر على الاقتصاد المصرى يتطلب الأمر منا الرجوع إلى الوراء قليلاً، وتحديداً إلى حرب يونيو ١٩٦٧. فحينما سكتت مدافع الحرب فى يونيو ١٩٦٧ واجهت الاقتصاد المصرى صعوبات جمة وقاسية. فقد ترتب على تلك الحرب فقدان مصر لجانب كبير من مواردها الذاتية من العملات الأجنبية بسبب غلق قناة السويس،

واستيلاء العدو على حقول البترول فى سيناء المحتلة (مما اضطر مصر لاستيراد البترول فيما بعد) وتوقف موارد السياحة. هذا فى الوقت الذى نمت فيه الحاجة إلى هذه العملات لتمويل الواردات الضرورية ولدفع أعباء الديون الخارجية. وضاعف من حرج الموقف جمود الصادرات المصرية بسبب تعثر عملية التنمية وبسبب الاستعداد لحرب أكتوبر، وتأثير ذلك على نمط تخصيص الموارد.

وكانت ظروف المرحلة التى تلت حرب يونيو ١٩٦٧ قد أضافت، بجانب أعباء التنمية، عبئاً جديداً وباهظاً، وهو عبء إعادة بناء القوات المسلحة والاستعداد لحرب جديدة لتحرير سيناء. وكان التوفيق بين هذين البعدين يمثل محكاً لمدى مقدرة الاقتصاد المصرى آنذاك، خاصة وان زعيم مصر الراحل جمال عبد الناصر رفع فى تلك الآونة شعار «ماأخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة». كما كان هناك تأكيد على ضرورة مواصلة التنمية، جنباً إلى جنب مع الاستعداد للحرب، وأنه من الضرورى التوفيق بين اقتصاد الحرب واقتصاد التنمية. وجرى الحديث كثيراً عن ضرورات التغيير (برنامج ٣٠ مارس)، والمحافظة على ما حققه الشعب المصرى من مكاسب خلال معاركه الطويلة ضد الاستعمار والاقطاع والاستغلال الخارجى.

واستطاعت مصر أن تواجه، جزئياً، هذا الموقف الاقتصادى الصعب، الذى تمثل فى عجز التمويل- وبالذات التمويل بالنقد الأجنبى- من خلال الدعم الذى تقرر فى مؤتمر الخرطوم وعن طريق القروض والمساعدات والودائع التى حصلت عليها من الدول العربية الشقيقة (انظر الجدول رقم ٢٥-٨) وأيضا من خلال القروض والمساعدات التى حصلت عليها من الدول التى «كانت اشتراكية» وبعض مصادر التمويل الإقليمية والعالمية. وحينما مات زعيم مصر الراحل جمال عبد الناصر كانت ديون مصر الخارجية المدنية ١٫٧ مليار دولار، وإذا أضفنا إلى ذلك الديون العسكرية، فإن إجمالى ديون مصر يصل إلى ٣ مليار دولار فى عام ١٩٧٠.

على أنه فى ضوء الأعباء الكبيرة التى ألقيت على كاهل الاقتصاد المصرى آنذاك، وعدم كفاية موارد التمويل لمواجهة أعباء الحرب وأعباء التنمية، يمكن القول بأن الاستعداد لحرب أكتوبر قد دفعت ثمنه أساساً عملية

جدول رقم (٢٥ - ٨)

المساعدات التى قدمتها الدول العربية لمصر

خلال الفترة ٧٣-١٩٧٦

نوع المساعدة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
منح وهبات	٧٠٠	١٫٢٤٣	١٫٠٠٢	٧٠٠
قروض نقدية وودائع	١٧٥	٣٦٠	١٫٧٥٠	٢٨٥
قروض لتمويل مشروعات	٣٠	٠٠٠	٢٢	٨٧
الاجمالى	٩٠٥	١٫٦٠٣	٢٫٧٧٤	١٫٠٧٢

Source: Khalid Ikram, Egypt: *Economic Management in a Period of Transition* . (London & Baltimore: The John Hopkins University Press.

التنمية. حيث انخفض معدل الاستثمار من ١٧٫٢٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٣٪ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣. ولهذا تدهور معدل النمو الاقتصادى، بينما ظل مستوى الاستهلاك الخاص كما هو، فضلاً عن الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الانفاق العسكرى. على أنه بالرغم من ذلك كله كان معدل البطالة فى مصر يدور حول نسبة ٢٪ من إجمالى القوى العاملة بسبب التزام الدولة بتعيين الخريجين وزيادة مدة بقاء المجندين بالخدمة العسكرية.

وعلى أية حال؛ فإنه نتيجة لعدم كفاية موارد التمويل وزيادة ميل مصر للاستيراد، خاصة بعد الإعلان عن تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أعقاب حرب أكتوبر، فإن ذلك أدى إلى بدء ظهور التدهور والمتاعب فى ميزان المدفوعات المصرى. ومن هنا كان اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجى قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة (تسهيلات الموردين والقروض المصرفية) فى عصر الرئيس أنور السادات. وكانت تلك بداية مأساة أزمة الديون الخارجية التى خنقت مصر اقتصادياً فيما بعد. وحينما مات الرئيس السادات كانت ديون مصر الخارجية وصلت إلى ١٥ مليار دولار.

والآن...

إذا إنتقلنا إلى فترة ما بعد حرب أكتوبر وتساءلنا: ما الآثار التى نجمت عن هذه الحرب على الاقتصاد المصرى، فإنه يمكن هنا رصد مجموعة الآثار التالية:

١- أول هذه الآثار المباشرة، هو ذلك التدهور الشديد الذى أصبحت عليه شبكة البنية الأساسية للاقتصاد المصرى. فقد كان من شأن إنهاك هذه البنية فى الاستعدادات الحربية وعدم كفاية موارد التمويل اللازمة لعمليات الاحلال والتجديد والصيانة والتوسع، دور كبير فى تردى كفاءة هذه البنية. وقد تمثل ذلك فى الحالة التى كانت عليها شبكة الطرق والمواصلات والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والتليفونات والاتصالات... إلى آخره. وهو أمر أدى إلى إضعاف كفاءة الإنجاز فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى، نظراً للتأثير الشديد الذى تباشره شبكة البنية الأساسية على مستوى الإنتاجية فى هذه القطاعات.

٢- لم تستفد مصر من الفورة التى حدثت فى أسعار البترول عالمياً إبان حرب أكتوبر، بسبب استمرار العدو الإسرائيلى فى احتلال حقول البترول فى سيناء المحتلة واستنزافه لهذه الحقول لحسابه. واستمرت مصر فى استيراد البترول إلى أن تحررت سيناء واستعادت مصر حقها فى تشغيل هذه الحقول بعد اتفاقية كامب ديفيد. ثم أصبحت عوائد تصدير البترول أحد أهم مصادر العملات الأجنبية لمصر بعد ذلك.

٣- كانت حرب أكتوبر والاستعداد المستمر والمضنى لها، واحتياجها لزيادة أعداد المجندين عاملاً أساسياً فى استيعاب البطالة المحتملة التى كان من الممكن أن تظهر خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ نظراً لانخفاض معدل الاستثمار القومى وانخفاض فرص العمل المنتج. ذلك أن ارتفاع عدد المجندين (وبالذات من كان منهم من خريجى الجامعات والمعاهد الفنية) وزيادة مدة بقائهم فى الخدمة العسكرية قد أدى إلى ضآلة معدل البطالة آنذاك. وسنلاحظ أنه فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد وتخفيض عدد القوات المسلحة المصرية وخفض مدة الخدمة العسكرية كان له- فيما بعد- تأثير بليغ فى زيادة معدل البطالة بمصر، حيث ظل هذا المعدل فى ارتفاع مستمر فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد.

٤- فى ضوء تدهور موارد مصر من العملات الأجنبية فى الوقت الذى برزت فيه الحاجة الملحة لهذه العملات، وفى ضوء الحاجة الشديدة التى كانت عليها الدول النفطية العربية للعمالة الفنية وغير الفنية، فقد سمحت السلطات فى مصر بخروج أعداد كبيرة من العمالة للعمل فى هذه الدول ومن مختلف التخصصات. وقد تباينت فى ذلك تقديرات حجم هذه العمالة. فمثلاً سنجد أن المجلس القومى للسكان قدر حجم هذه العمالة فى عام ١٩٨٥ بحوالى ٢ر١ مليون فرد، فى حين كان تقدير منظمة الإسكوا ١ر٢ مليون فرد، وتقدير المجالس القومية المتخصصة ٦ر١ مليون فرد، فى نفس هذا العام. ومهما كان من أمر هذه التقديرات، فإنه من الثابت أن تحويلات هؤلاء العاملين إلى مصر من العملات الأجنبية أصبحت ضمن أهم مصادر هذه العملات. وقد ارتفعت قيمة هذه التحويلات من ١٨٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ إلى ٧ر١ مليار دولار فى عام ١٩٧٨، وبلغت الذروة فى عام ١٩٩٠/٨٩ حيث وصلت إلى ٧ر٣ مليار دولار.

٥- فى ضوء توقعات السلام التى بدأت تتصاعد فى أعقاب حرب أكتوبر والإعلان بأن تلك الحرب ستكون هى آخر الحروب مع إسرائيل وأن الموارد الاقتصادية يجب أن تتجه للتنمية، أعلنت القيادة السياسية آنذاك «ورقة أكتوبر» فى عام ١٩٧٤ التى حاولت أن ترسم إطاراً نظرياً لسياسة الإنفتاح الاقتصادى. وقد ركزت هذه الورقة على فكرتين أساسيتين. الأولى هى ضرورة تنقية التجربة المصرية من كل السلبيات التى أعاقت حركتها، والثانية هى ضرورة المواءمة بين حركة العمل الوطنى فى المجال الاقتصادى وبين الظروف والمتغيرات الجديدة التى يعيشها العالم. وفى الفكرة الأولى جرى الحديث عن إصلاح القطاع العام وتوفير المناخ الذى يمكن القطاع الخاص من تدعيم وتنمية نشاطه الإنتاجى. وفى الفكرة الثانية جرى الحديث عن أن الاقتصاد المصرى فى أمس الحاجة إلى الموارد الخارجية التى تلزم لرفع معدلات النمو الاقتصادى وأنه من الممكن الحصول على الموارد من فوائض الدول العربية المصدرة للبترول، ومن خلال الترحيب بالاستثمارات الأجنبية الخاصة، ومن خلال إنشاء المناطق الحرة وجعل مصر مركزاً مالياً دولياً.



زعيم مصر الراحل جمال عبد الناصر

ومنذ ذلك الوقت، صدرت كثير من القوانين التى غيرت طبيعة هيكل الاقتصاد المصرى بشكل تدريجى. حيث صدر القانون الشهير رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة مع تقرير امتيازات وضمانات كبيرة للاستثمارات الأجنبية الخاصة. ثم سرعان ما بدأ القطاع الخاص يشكو وينادى بأحقيته فى التمتع بتلك الامتيازات والضمانات. وتم له ذلك متى كان مشاركاً مع رأس المال الأجنبى. ثم توالت بعد ذلك القوانين والتعديلات فى جميع الجبهات (نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، صدور قانون جديد للنقد الأجنبى، تعديل قوانين الضرائب والجمارك، تفكيك الإطار المؤسسى للقطاع العام وإباحة مشاركته مع رأس المال الأجنبى، السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية. ....إلى اخره، إلى آخره). وتراجع دور التخطيط القومى، وتم إلغاء جهاز تخطيط الأسعار. وبدأت قوى السوق المشوهة تعمل عملها فى النظام. وتحدث المسئولون آنذاك أن القطاع العام سوف ينكمش دوره ليقتصر فقط على إنشاء شبكة البنية الأساسية، على أن يتولى القطاع الخاص- المحلى والأجنبى- كافة الأنشطة وفى مختلف المجالات. وبدا جليا أن الدولة قد استهدفت من تبنى سياسة الانفتاح التخلى عن قيادة عملية التنمية .

وخلال فترة السبعينيات ساد اعتقاد مؤداه أن عصر الانفتاح والسلام سوف يأتى بموارد خارجية ضخمة للاستثمار في مصر ، وإن ذلك سوف يكون بديلاً عن الاقتراض الخارجى، وأنه من المتوقع أن يتحسن العجز فى ميزان المدفوعات المصرى. وسرعان ما تبين أن ذلك مجرد أضغاث أحلام. فالاستثمارات الأجنبية الخاصة لم يتدفق منها لمصر سوى رذاذ بسيط لايتناسب مع ضخامة الامتيازات والضمانات الكبيرة التى تقررت له . كان من الواضح أن رأس المال الأجنبى مازال متردداً، وكان يود الاستيثاق من مدى جدية سياسة الانفتاح. وكان يتطلع إلى مزيد من التنازلات والمزايا والامتيازات، مدعياً، أن إصلاح المسار الاقتصادى بمصر يجب أن يسير على نحو أسرع وبخاصة فى مجال ابتعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وتحديد العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتغلب على البيروقراطية وتحسين شبكة البنية الأساسية... إلى آخره. أما القطاع الخاص المحلى الذى علقت عليه الدولة آمالاً كباراً فقد راح يستغل أمواله

ومدخراته فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وبالذات فى السلع الاستهلاكية المعمرة، وفى المضاربة على الأراضى وبناء العمائر الفاخرة، مستغلاً فى ذلك أزمات السوق ومشكلة الإسكان وموجة التضخم واستخدام مدخرات العاملين المصريين بالخارج.

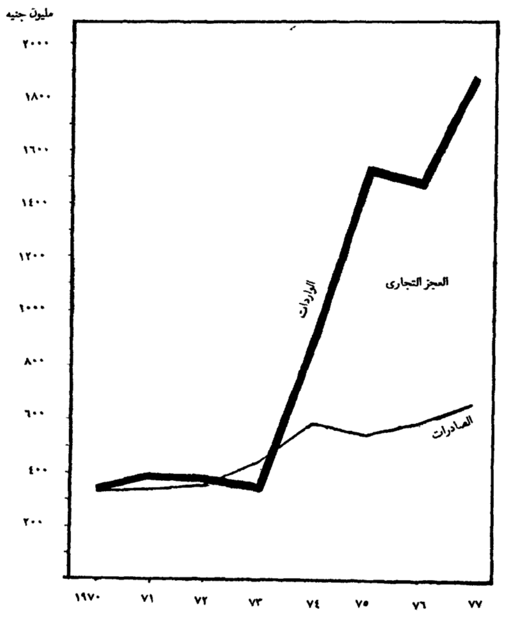
على أنه تجدر الإشارة هنا إلى إنه خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٧٧ إتجه العجز فى الميزان التجارى للإتساع بشكل هائل نتيجة لإجراءات تحرير تجارة الاستيراد وزيادة اعتماد مصر على العالم الخارجى فى تدبير الغذاء والسلع الوسيطة والاستثمارية ، هذا فى الوقت الذى ظلت فيه الصادرات المصرية فى حالة جمود (أنظر الشكل رقم ٢٥-٦). كما زاد أيضا عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات عاماً بعد الآخر مما استدعى زيادة الاستدانة الخارجية، وبالذات الاستدانة قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة، وسرعان ما بدأ جبل الديون يعلو، خالقاً معه أعباءً ضخمة (الفوائد والأقساط). يكفى أن نعلم أنه فى عام ١٩٧٥ إضطرت مصر أن تدفع ٢٠٨٤ مليون دولار لخدمة أعباء هذا النوع من الديون، وهو ما كان يعادل ٧٨٪ من إجمالى حصيلة صادراتنا فى هذه السنة. وكان من الطبيعى والحال هذه أن يؤدى الافراط فى الاستدانة الخارجية قصيرة الأجل إلى وقوع مصر فى أزمات حادة للسيولة النقدية فى عامى ١٩٧٦و١٩٧٧، الأمر الذى أجبر المسئولين بمصر اللجوء إلى صندوق النقد الدولى والاذعان لشروطه وشروط المجموعة الاستشارية التى تكونت للاقتصاد المصرى. وتم الاتفاق مع الصندوق على وضع برنامج للاستقرار الاقتصادى، كانت أهم معالمه إلغاء الدعم السلعى وزيادة أسعار الضروريات زيادة كبيرة ومفاجئة مما أدى إلى احداث ١٧و١٨ يناير ١٩٧٧.

وعلى أية حال ، فإن موقف السيولة الخارجية لمصر كان قد تحسن كثيراً خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ نتيجة لظهور ما سمى «بالأربعة الكبار» وهى حصيلة تصدير البترول ورسوم المرور فى قناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج والسياحة (انظر الشكل ٢٥-٧). وقد قفز إجمالى العملات الأجنبية المتأتية من هذه المصادر الأربعة من ٢١٧٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٦ إلى ٧٥٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٨١/٨٠ وبمتوسط معدل نمو سنوى يقدر

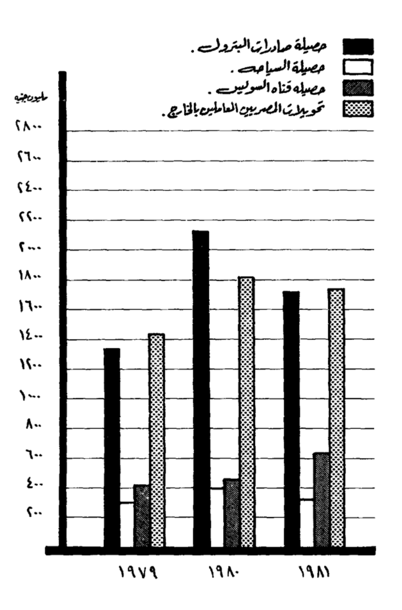
شكل رقم (٢٥-٦)

(انفجار العجز التجارى: الصادرات والواردات

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧)



المصدر : البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٢ - العدد الأول ١٩٧٩، ص ٣٣



شكل رقم (٢٥-٧)

تطور موارد مصر من العملات الأجنبية من الأربعة الكبار

خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١

بحوالى ٤٠٪ (أنظر الجدول رقم ٢٥-٩) وأصبحت حصيلتها تمثل ٧٢٪ من إجمالى حصيلة الصادرات الكلية لمصر. والحقيقة أن التسارع الذى حدث فى حصيلة هذه المصادر الأربعة كان يعود، إلى حد بعيد، إلى القفزة الكبيرة التى حدثت فى أسعار البترول عالمياً فى عام ١٩٧٩، وهو العام الذى سجل هبوطاً واضحاً فى الدعم العربى والقروض المقدمة من الدول العربية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد. وكان لارتفاع حجم هؤلاء الأربعة الكبار تأثير لا بأس فى تقليل العجز بالحساب الجارى لميزان المدفوعات، فهبطت نسبته من ٢٢٪ فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٢/٨١.

جدول رقم (٢٥-٩)

المصادر الأربعة الكبار للعملات الأجنبية لمصر
خلال الفترة ٧٦-١٩٨٣/٨٢

مليون دولار

السنة	قناة السويس	تحويلات العاملين	البترول	السياحة	الإجمالى
١٩٧٦	٣١١	٧٥٥	٦٤٤	٤٦٤	٢١٧٤
١٩٧٧	٤٢٨	٨٩٧	٧٢٠	٧٢٨	٢٧٧٣
١٩٧٨	٥١٤	١٧٦١	٧٠٢	٧٠٢	٣٧٧٩
١٩٧٩	٥٨٩	٢٤٤٥	١٨٧٨	٦٠١	٥٥١٣
١٩٨١/٨٠	٧٨٠	٢٨٥٥	٣١٧٩	٧١٢	٧٥٢٦
١٩٨٢/٨١	٩٠٩	١٩٣٥	٣٣٢٩	٦١١	٦٧٨٤
١٩٨٣/٨٢*	٩٧٥	١٩٥٠	٢٨٢٥	٥٧٠	٧٣٢٠

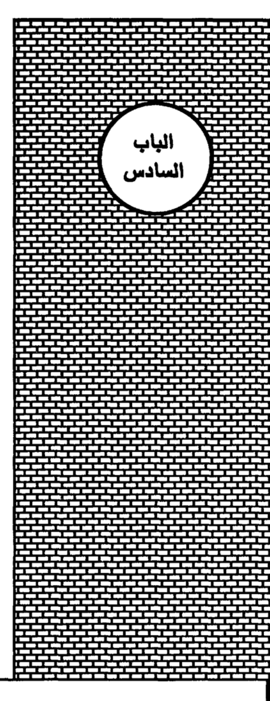
(*) بيانات تقديرية.

المصدر: البنك الدولى، المصدر سالف الذكر ص ١٢٦.

أن القفزة الكبيرة التى حدثت فى موارد مصر من العملات الأجنبية فى هذه الفترة قد أعطت النظام الاقتصادى جرعة قوية من المساندة فى مواجهة مشكلة اختناق النقد الأجنبى. ولهذا أحدثت نوعاً من الاسترخاء فى المواجهة الحقيقية لمشكلة اختلال ميزان المدفوعات، وأشاعت جواً من الطمأنينة لدى المسئولين فيما يتعلق بضمان استمرارها والقدرة على الاقتراض الخارجى. وتركت الدولة قطاع التجارة الخارجية يتصرف بحرية شبه مطلقة، وبالذات فى مجال استيراد السلع الكمالية والترفية، ولم تعط الدولة أهمية تذكر لقطاعات التصدير غير التقليدية . وغاب عن المسئولين آنذاك أن الموارد المتحققة من هؤلاء الأربعة الكبار غير مضمونة بسبب خضوعها لعوامل خارجية لانستطيع أن نؤثر فيها.

على أن الأمر الغريب، هو أنه فى الوقت الذى زادت فيه موارد مصر من العملات الأجنبية خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٢، زاد اقتراض مصر الخارجى زيادة كبيرة جداً، حيث وصلت ديون مصر إلى ٧ر٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٢. وهذا وضع شاذ وآلية خبيثة زرعت فى جسد الاقتصاد المصرى فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى بسبب استمرار العجز بميزان المدفوعات لعدم ضبط بوابة تجارتنا الخارجية وهو الامر الذى أدخل مصر - فيما بعد - فى النفق المظلم للديون الخارجية.

* * *



اضواء على الفكر الاقتصادى المعاصر

المبحث السادس والعشرين

ثلاثون عاماً على مشكلة الادخار*

كتاب : مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية.
تأليف : رمزى زكى
الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر
الطبعة: الأولى ١٩٦٦ – القاهرة

في مثل هذه الأيام، ومنذ ثلاثين عاماً مضت، صدر لى أول كتاب فى حياتى العلمية، وكان بعنوان: «مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية». وقد صدر عن الدار القومية للطباعة والنشر فى خريف ١٩٦٦، ويقع فى ٣٨٤ صفحة من القطع الكبير. وكان سعره ٤٥ قرشاً للنسخة العادية و٥٥ قرشاً للنسخة المجلدة. وهو سعر رخيص جداً، حتى بالقياس إلى الأسعار التى كانت سائدة آنذاك. ولا عجب فى هذا. فقد كانت ثورة يوليو حريصة على توفير وسائل الثقافة والفنون والآداب للناس بأسعار زهيدة وفى متناول الجميع. وكتب مقدمة هذا الكتاب أستاذى الراحل الدكتور أحمد حسنى أحمد الذى وافته المنية وهو فى قمة العطاء العلمى. وكان الإهداء المرصود فى الصفحة السابعة من الكتاب يقول: «إلى كل مخلص فى بلدى».

كنت منذ أيام أتصفح هذا الكتاب، وتذكرتُ المناخ العام الذى صدر فيه، فعادت بى الذكرى إلى تلك الأيام الجميلة الوردية. وآنذاك كنت شاباً فى مقتبل العمر، مضى على تخرجه من الجامعة ثلاثة سنوات ضمن أول فوج من

(*) نشرت فى جريدة العربى العدد الصادر يوم الاثنين ١٨ نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٢.

الخريجين لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وعقب تخرجى عملت معيداً فى معهد التخطيط القومى. وقد كتبت هذا الكتاب وأنا أدرس فى مرحلة «دبلوم المعهد فى التخطيط والتنمية». ولازلت أتذكر كيف كنت، وفى غمرة الحماس للبحث العلمى الملتزم بقضايا المجتمع، أعمل ليلاً ونهاراً بلا ملل أو كلل، وفى أحيان كثيرة كنت أواصل الليل بالنهار فى المعهد، ولا أغادره إلا فى ساعة متأخرة من الليل. وكان المعهد فى تلك الآونة فى بداية نشأته، وكان يتكون من ثمانية شقق فى عمارة متوسطة الارتفاع فى شارع محمد مظهر بالزمالك، بالإضافة إلى مركز بحوث العمليات والحاسب الآلى الذى كان يشغل الطابق الأرضى فى إحدى العمارات فى شارع شجرة الدر بالزمالك. ورغم ضآلة الامكانات المادية والمكانية والبشرية للمعهد فى ذلك الوقت، فإنه فى الحقيقة كان قلعة شامخة، تشع علماً ومعرفة، حيث كان يعج بالنشاط العلمى المكثف. ومازلت أذكر المناقشات والمحاضرات والمطبوعات العلمية ذات المستوى الرفيع التى تتم فى المعهد وتتناول قضايا التخطيط والتنمية والتصنيع ورفع مستوى معيشة المصريين. كان المعهد قد أنشئ لكى يكون أعلى جهة استشارية لمجلس الوزراء فى مجال التخطيط وإعداد الخطط الاقتصادية القومية، بالإضافة إلى دوره فى التدريب وإجراء البحوث والدراسات. وكان المعهد الذى أنشئ آنذاك كثمرة لجهود أستاذنا الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، يضم فى جهازة العلمى نخبة من الخبراء والاقتصاديين الذين كانوا فى بداية مشوارهم العلمى وتملؤهم حماسة شديدة فى العطاء العلمى لخدمة مصرنا العزيزة، أذكر منهم الأساتذة الأفاضل: د. محمد محمود الأمام، والمرحوم د. أحمد حسنى أحمد، ود٠ عاطف السيد، ود. فوزى رياض فهمى، ود. محمد على الشناوى، ود. عبد الخالق ذكرى، والمرحوم د. عز الدين همام، والمرحوم د. زكى شعيرة، والمرحوم د.صليب روفائيل والمرحوم د.محرم وهبى، ود. صلاح حامد، ود. مختار حمزة. وكان يتردد عليه من الخارج للمشاركة فى أنشطته المختلفة باقة من أساتذة الجامعة مثل المرحوم د. محمد زكى شافعى، ود.سعيد النجار، ود. خليل حسن خليل، ود. نزيه ضيف، ود. عبد العظيم أنيس، ود.مدنى دسوقى مصطفى، ود. صلاح الجندى، ود. محمد على الحضيرى، ود.أحمد الموازينى... إلى آخره. كما كان يعمل به، فى بداية الستينيات، كوكبة من

الخبراء والاقتصاديين الكبار الأجانب، مثل الاقتصادى السويدى الشهير بنت هانسن، والاقتصادى الهندى عبد القيوم، ودكتور مانفريد انجرت ودكتور كورت زاك ودكتور لينزل من جمهورية المانيا الديمقراطية. وتردد عليه أيضاً فى زيارات مختلفة لإلقاء بعض المحاضرات كوكبة من ألمع خبراء واقتصاديى العالم آنذاك، مثل الاقتصادى النرويجى الشهير راجنر فريش، والفرنسى شارل بتلهايم، والتشيكى أوتاشيك... وغيرهم كثيرون.

وأعود لكتابى الذى صدر فى هذه الآونة التى كنا نتنفس فيها أحلام التحرر الوطنى والاستقلال والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، وتراودنا أمانى الغد الوردية وتملؤنا حماسة البناء للمستقبل فى ظل مشروع النهضة المصرية الذى صاغته ثورة ٢٣ يوليو عبر مسيرتها ومعاركها الضاربة ضد قوى التخلف والاقطاع والاستعمار والهيمنة الخارجية. وقد صدر الكتاب عقب الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى غطت الفترة ١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤ وحققت الأهداف المرجوة منها. وكانت مصر تستعد آنذاك لوضع الخطة الخمسية الثانية التى كان يفترض أن تكون خطة بناء الصناعات الوطنية الثقيلة، والتى كان من المفترض عند انتهائها أن يكون الدخل القومى المصرى قد تضاعف بالقياس إلى عام ١٩٦٠/٥٩.

كنت أتساءل وأنا أتصفح هذا الكتاب منذ أيام: ما الذى دفعنى آنذاك إلى تأليف هذا الكتاب؟ ولماذا اخترت بالذات هذا الموضوع؟ وما موقفى الآن من الأفكار التى وردت فيه؟ وحينئذن تذكرت، أن الذى دفعنى لتأليف هذا الكتاب هو تجاوبى الحميم مع ذلك الإحساس المرهف والصحيح الذى كان لدى القيادة السياسية فى ذلك الوقت بضرورة الارتفاع بمعدل الإدخار المحلى كشرط أساسى لكى نتمكن من بناء تنمية مستقلة، معتمدة على الذات، ومتحررة من الضغوط الخارجية. وهو الاحساس الذى ترسخ من خبرة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى. وقد كنت، ومازلت، على يقين لايتزعزع، أنه لاخير فى البحث العلمى إذا لم يكن مرتبطاً فى النهاية بخدمة قضايا المجتمع. وكانت قضية الادخار الوطنى وأهميته فى تمويل التنمية أحد القضايا الأساسية التى أثيرت آنذاك، حيث كثرت الإشارة إليها فى الخطاب السياسى للنظام وفى أجهزة الإعلام المختلفة

آنذاك. فقد كان هناك إدراك عميق لدى النظام، أنه كلما تحققت التنمية المصرية بالاعتماد المتزايد على موارد التمويل المحلية عبر الزمن، كلما أمكن بالتالى خلق نموذج ذاتى للتراكم يعكس القوى المحلية ذات المصلحة فى تحقيق تلك التنمية وبما يمكنها من صياغة واختيار مشروعاتها وأولوياتها دون ضغوط خارجية، فى إطار واضح من السيطرة الوطنية على موارد البلاد وثرواتها. كذلك كان هناك إدراك، بأنه كلما قلّت فجوة الموارد المحلية، أى الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ ومعدل الادخار المحلى المتحقق، كلما قلت الحاجة إلى التمويل الأجنبى وتجنب مشكلاته، وكلما ابتعد البلد عن مخاطر الوقوع فى براثن المديونية الخارجية. ومما رسّخ من هذا الإدراك، أن تجربة تمويل السد العالى آنذاك كانت قد أكدت، بما لايدع مجالاً للشك، أن التمويل الأجنبى كان – ومايزال– خاضعاً للاستقطاب السياسى ويتم غالباً بشروط غير منزهة عن شبهات التدخل فى الشئون الداخلية والتأثير فى الأهداف والتوجهات الاجتماعية للبلد.

وكان من الأمور المبهرة آنذاك، أن مصر استطاعت أن تحقق الهدف الجوهرى للخطة الخمسية الأولى (وهو زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٠ ٪) من خلال تمويل ٧٢ ٪ من استثمارات الخطة عن طريق المدخرات المحلية، وهو مقياس مرتفع للاعتماد على الذات. وكانت القيادة السياسية قد أثبتت، فى تلك الآونة، أن تدبير الموارد اللازمة لتحقيق الخطة ليست فى الحقيقة مشكلة مالية Financial بقدر ما هى مشكلة اجتماعية Social وذات طابع سياسى، حيث أمكن الارتفاع بمعدل الادخار المحلى آنذاك إلى ١٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن قطع النظام شوطاً كبيراً على طريق الجهود الواعية الرامية للارتفاع بهذا المعدل من خلال:

١– الاستغلال الرشيد، فى حدود الممكن آنذاك، لأرصدة مصر الاسترلينية التى كانت قد تراكمت لدى بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبلغت حوالى ٤٢٠ مليون جنيه استرلينى.

٢– تمصير وتأميم الشركات الأجنبية المسيطرة التى كانت تستولى على جزء كبير من الفائض الاقتصادى المصرى وتصدره لبلادها الأم، وهو الأمر الذى كان يخفض كثيراً من معدل الادخار المحلى.

٣- تأميم قناة السويس وتحويل عوائدها لصالح الاقتصاد المصرى.

٤- تأميم البنوك وشركات التأمين، وهى أقوى الأجهزة فى تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها لخدمة أغراض الخطة.

٥- دعم وتطوير صناديق التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات.

٦- التأميمات التى طالت شركات القطاع الخاص واستخدام فوائضها فى تمويل استثمارات خطة التنمية.

٧- ترشيد الاستهلاك القومى من خلال تنظيم وتوجيه قطاع التجارة الخارجية، وبالذات تجارة الاستيراد، على النحو الذى يوفر النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ الخطة.

٨- ابتكار أشكال جديدة لتنمية وتعبئة المدخرات المحلية، يأتى فى مقدمتها إصدار شهادات الاستثمار بفئاتها المختلفة.

ومهما يكن من أمر، فقد أكدت تجربة الارتفاع بمعدل الادخار المحلى فى مصر من حوالى ٩٪ (فى المتوسط) خلال فترة الخمسينات إلى حوالى ١٥٪ فى نهاية السنة الخامسة من الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٤) أكدت صحة أدوات التحليل التى استخدمناها فى دراسة مشكلة الادخار فى البلاد النامية، وهى الأدوات التى ابتكرها الاقتصادى الشهير بول باران Paul A.Baran، الأب الروحى للفكر التنموى المستنير، عندما فرق بين الفائض الاقتصادى (الادخار) المتحقق Actual وبين الفائض الاقتصادى (الادخار) الممكن Potential. فالفائض (الادخار) المتحقق فعلا فى البلاد النامية فى ظل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد، ضئيل ولاشك فى هذا، بيد أن حجم الفائض (الادخار) الممكن يفوق بكثير حجم المتحقق، لو أمكن أحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لتحول الادخار الممكن إلى ادخار فعلى. وقد استطاعت مصر فى النصف الأول من الستينات أن تحول جزءاً كبيراً من طاقتها الادخارية الممكنة، إلى طاقة إدخارية فعلية، بعد أن طبقت الإجراءات الضرورية لذلك. ولهذا، كانت الفكرة الأساسية التى حاول الكتاب أن يلفت النظر إليها عبر صفحاته المختلفة، هى تلك الفكرة التى تقول: أنه بالرغم

من ضالة حجم ومعدل الادخار المحلى بالبلاد النامية من الناحية الواقعية، إلا أن إمعان النظر فى المسألة يوضح لنا أن القضية ليست ندرة المدخرات بقدر ما هى الأسباب التى تربض وراء قلة المدخرات. وهى فكرة مازلت أدافع عنها حتى الآن.

ورغم الارتفاع المحمود الذى طرأ على معدل الادخار المحلى المصرى فى نهاية سنوات الخطة الخمسية الأولى، إلا أن النظام آنذاك كان يستهدف تحقيق المزيد من هذا الارتفاع خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (التى لم تنفذ) وذلك حتى تقل حاجة مصر للاقتراض الخارجى من ناحية، وحتى يمكن الوفاء بسداد التزامات الديون الخارجية التى كانت مصر قد حصلت عليها آنذاك من ناحية ثانية، وحتى يمكن توفير الاحتياجات التمويلية للاستثمارات اللازمة للخطة الخمسية الثانية للارتفاع بمعدل النمو وزيادة مستوى المعيشة من ناحية ثالثة. وكان ذلك يمثل أحد التحديات الرئيسية التى كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتحدث عنها فى تلك الاونة. وقد وجد هذا التحدى صياغته النظرية فيما عرف آنذاك بمشكلة المعادلة الصعبة فى ميثاق العمل الوطنى. وكانت هذه المعادلة تنص على: [أن التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى مادياً وإنسانياً. هذه المعادلة هى: كيف يمكن أن نزيد الإنتاج، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات، هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة].

والمعنى المحدد الذى كانت تشير اليه هذه المعادلة هو: كيف يمكن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة فى آن، خصوصاً وأن المعادلة التوازنية للدخل (وهى: الدخل = الادخار + الاستهلاك) تشير إلى تناقض يصعب حله، وهو أنه إذا زاد الادخار نقص الاستهلاك، وإذا زاد الاستهلاك نقص الادخار، فكيف نزيد من الادخار والاستهلاك معاً؟ وقد لاحظت، أثناء تصفحى للكتاب مؤخراً، أننى قد خصصت الجزء الأخير منه لتقديم مساهمة نظرية لحل المعادلة الصعبة.

وقد بحثتُ فى هذا الجزء تجارب النمو والتنمية فى كل من العالم

الرأسمالى والعالم الاشتراكى وانتهيت إلى أن تلك التجارب لم تستطع أن تحل المعادلة الصعبة، حيث كان لتحقيق النمو/أو التنمية ثمناً باهظاً دفعته شعوب هذين العالمين فى البداية، ثم أمكن، فى مرحلة لاحقة، الارتفاع بمستوى المعيشة. ثم ناقشت الحلول التى كانت مطروحة آنذاك فى الفكر التنموى والتخطيط المصرى، وهى إمكانات حل المعادلة عن طريق تنظيم النسل، وتنظيم الاستهلاك القومى. وقدمت فى النهاية الرؤية التى توصلت إليها، وهى إمكان حل المعادلة الصعبة عن طريق الادخار من الدخل المتزايد، أى تخصيص النسبة الكبرى من الزيادة التى ستحدث فى دخلنا القومى، خلال فترة الخطة، للادخار، وعلى أن تخصص النسبة الباقية للاستهلاك القومى. وهذا يعنى، أن حل المعادلة الصعبة يكمن فى الارتفاع بالميل الحدى للادخار (أى نسبة ما يخصص من الزيادة فى الدخل للادخار) حيث أن دوران عجلات التنمية فى الفترات اللاحقة سيتمخض عنه حتماً ارتفاع فى الميل المتوسط للادخار بما لايضيق فى الوقت ذاته عن الارتفاع، ارتفاعاً وئيداً ومخططاً، للاستهلاك القومى. وبهذه الطريقة فإن معدل الادخار (اللازم للتكوين الرأسمالى وسداد أعبائنا الخارجية) سيرتفع، فتزيد بالتالى الاستثمارات والدخل القومى، وفى نفس الوقت يرتفع الاستهلاك فى السلع والخدمات مما يرفع من مستوى المعيشة. ومهما يكن من أمر هذه الرؤية وغيرها من الرؤى التى وردت فى هذا الكتاب، فقد خرجت بدرس هام من وراء تأليف هذا الكتاب فى هذه المرحلة المبكرة من تكوينى العلمى، وهى أنه من المهم جداً فى عملية البحث العلمى كيفية توظيف أدوات المعرفة التى يملكها الباحث فى إعادة إنتاج معرفة الواقع بشكل يجعلنا أكثر فهماً له، وأكثر معرفة به وبإمكانات تغييره إلى أوضاع أفضل.

وعلى أية حال...

فقد توالت الأحداث بعد صدور الكتاب بشكل دراماتيكى. فقد اندلعت حرب اليمن، وتحملت مصر فيها أعباءً ضخمة، ثم حدث عدوان ١٩٦٧، وتوقف تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، وإنتكست جهود التنمية والتخطيط. وسافرت للخارج فى سبتمبر ١٩٦٧ لاستكمال دراستى وأنا أحمل فى عقلى مشكلة الادخار. وعدت فى أوائل السبعينيات بعد انتصار حرب أكتوبر، وبدء

الدخول فى مرحلة الإنفتاح الاقتصادى وماحدث فيها من انتكاسات وتراجعات. لكن الأمر الجدير بالملاحظة، هو أننى عدت لأجد أن مشكلة الادخار بمصر قد تدهورت على نحو فظيع، فقد تدهورت قدرتنا تماماً على الادخار (وصل معدل ادخارنا فى بعض سنوات الثمانينيات إلى الصفر) واتسعت فجوة مواردنا، ونما بالتالى عجز ميزان المدفوعات، وهو الأمر الذى انعكس فى ذلك النهم الشديد للاقتراض الخارجى. وأدمن النظام فى مصر «تعاطى» القروض الأجنبية وعلى النحو الذى خلق لنا فى النهاية أزمة مديونية خارجية صعبة المراس (وصلت ديوننا الخارجية إلى ٥١٫٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٩). وانتهى الحال بالنظام لأن يذهب إلى نادى باريس طلباً لاعادة جدولة هذه الديون، وأن يرضى بأن تنتقل صناعة القرار الاقتصادى والاجتماعى من مستواها الوطنى المحلى إلى مستوى الخارج، أى مستوى الدائنين والمنظمات الدولية كشرط لإعادة الجدولة.

ويالها من مفارقة مدهشة ومحزنة فى الوقت نفسه.

فقد كان همنا الوطنى فى النصف الأول من الستينيات هو كيفية حل مشكلة الادخار وتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة. أما «همنا» الوطنى فى النصف الأول من التسعينيات فقد أصبح هو إعادة جدولة ديوننا الخارجية وكيفية كسب رضا الدائنين والهيئات الدولية، حتى ولو كان الثمن هو وقف التنمية، والتضحية بمستوى معيشة المصريين، وبيع القطاع العام للأجانب!



المبحث السابع والعشرين

البنك الدولى: دراسة نقدية*

تأليف : شيريل بيار
ترجمة : احمد فؤاد بلبع
الناشر: دار سينا
طبعه: ١٩٩٤ – القاهرة

ترجع شهرة مؤلفة هذا الكتاب، شيريل بيار، إلى منتصف السبعينيات من هذا القرن حينما نشرت كتابها المعروف «فخ الديون، صندوق النقد الدولى والعالم الثالث» فى عام ١٩٧٤ فى سلسلة بنجوين(١). وهو الكتاب الذى ترجم إلى عدة لغات، ومنها لغتنا العربية(٢) وكشفت فيه النقاب عن الدور المشبوه– حسب تعبيرها– الذى يقوم به صندوق النقد الدولى فى بلاد العالم الثالث. وكانت شهرة هذا الكتاب نابعة من المنهج النقدى غير التقليدى، الذى اعتمدت عليه المؤلفة فى دراستها لأزمات موازين المدفوعات والخيارات المختلفة لأساليب حلها، وللآثار الاجتماعية والسياسية لروشتة الصندوق، ودعمت رؤيتها بدراستها لحالات معينة للبلاد النامية التى تعاملت مع الصندوق لمواجهة تلك الأزمات، وكيف أن تلك الروشتة أوقعتها فى مصيدة برامج التثبيت الاقتصادى التى انتهت إلى زيادة أزمات موازين المدفوعات وإلى استيلاء الشركات الأجنبية على المشروعات المحلية، وتعرض القطاع الخاص المحلى للضغوط الشديدة التى شلت حركة نموه. فالتخفيض الذى يحدث فى القيمة

(*) فى الأصل نشرت فى مقدمة هذا الكتاب.

الخارجية للعملة، يرفع من تكلفة الواردات الوسيطة الضرورية للمشروعات المحلية، وتحرير الواردات تستفيد منه الدول الرأسمالية الصناعية بزيادة صادراتها إلى هذه االبلاد؛ فى حين يسلب من الرأسمالية المحلية سوقها المحلى. والانكماش الذى تنطوى عليه هذه البرامج يخفض من الطلب المحلى والمبيعات بدرجة كبيرة، وبذلك تتعرض مؤسسات القطاع الخاص للانكماش، وربما للإفلاس، وتصبح، من ثم، لقمة سائغة فى متناول الشركات الأجنبية. كما أن مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم وخفض التوظيف الحكومى والإنفاق العام وزيادة الأسعار من شأنها أن تلحق الضرر بالمستهلكين والفقراء ومحدودى الدخل. والهدف من وراء ذلك كله هو خفض مستوى الطلب الكلى المحلى من أجل توفير فائض للتصدير يساعد على دفع أعباء الديون الخارجية.

وقد خلصت شيريل بيار فى هذا الكتاب إلى نتيجة مهمة، مفادها أن صندوق النقد الدولى يفترض أن البلاد التى تقبل روشته يمكنها أن تخطط للمستقبل على أساس أنها سوف تواصل الحصول على مقادير ضخمة من العون إلى أجل غير محدود، وعليه، فالصندوق فى الحقيقة لايقدم لهذه البلاد نصائح أو سياسات تفيدها من أجل خفض وارداتها، والوقوف على أقدامها اقتصادياً، وإنما يدربها لكى تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايدة من القروض الجديدة، شريطة أن يثبت البلد المعنى أنه موافق على أن يتولى الصندوق فرض سياساته الاقتصادية والاجتماعية على البلد فى المستقبل، وهو الأمر الذى أثبتت التجارب أنه يؤدى إلى تكرار أزمات موازين المدفوعات وعمليات «الإنقاذ المتكررة» إلى أجل غير محدود فى إطار دائرة مفرغة. وحسب تعبير شيريل بيار: «وهكذا يتوجب على البلدان الفقيرة أن تركض، أسرع فأسرع، لكى تبقى فى المكان ذاته».

وبعد ثمانية أعوام من صدور هذا الكتاب، قامت المؤلفة بنشر كتابها الحالى عن البنك الدولى، وهو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولى. ورغم أن المؤلفة قد حرصت على تقديم مساحة زمنية واسعة فى تحليلها عن مجموعة البنك الدولى (البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD ووكالة التنمية الدولية

IDAومؤسسة التمويل الدوليةIFC) منذ نشأته فى الأربعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، وتحليل سلطته المالية ومصادر التمويل التى يعتمد عليها، ومواقع القوة التى تسيطر عليه، وشروطه التى حددها للإقراض من موارده؛ إلا أن تحليلها قد انصب أساساً على سياسات البنك مع البلاد النامية فى السبعينيات، وهى الفترة التى تولى فيها روبرت مكنمارا رئاسة البنك وهوليس تشنرى رئاسة أقسام البحوث بالبنك. ومن المعلوم أنه خلال هذه الفترة، تحديداً، كثر حديث البنك فى دراساته ومطبوعاته عن قضايا التوزيع والنمو(٣) والاحتياجات الأساسية(٤) والفئات الاجتماعية الأجدر بالرعاية، والفقر فى العالم الثالث(٥). وهى قضايا لم تكن تدخل فى اهتمامات البنك خلال الخمسينيات والستينيات فى ضوء منهجه التقليدى الذى كان يعتمد على تمويل مشروعات بعينها. ثم انتقل البنك بعد ذلك فى السبعينيات إلى منهج القروض القطاعية التى خصصت لتنمية قطاعات محددة (مثل قطاع الطاقة، القطاع الصناعى، الزراعة والتنمية الريفية، مشروعات المأوى فى المدن... إلى آخره). وقد خصصت شيريل بيار الشطر الأعظم من كتابها لدراسة قروض البنك فى هذه القطاعات التى منحت لبعض البلاد النامية من حيث شروطها وطرق تنفيذها والآثار التى نجمت عنها.

على أن القضية الأساسية التى عنيت بها الباحثة تتمثل فى التساؤل الآتى: كيف استخدم البنك قوته المالية الضخمة فى التطبيق العملى فى ضوء الخبرة المجمعة من المشروعات التى مولها فى القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وما الغرض الحقيقى الذى يسعى إليه مستعيناً بقوة المليارات من الدولارات التى يتصرف فيها سنوياً؟ وكانت إجابتها الحاسمة هى: أن الهدف النهائى للبنك هو مساعدة رأس المال الدولى الخاص فى توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح فى العالم الثالث. ووسيلته فى ذلك هى تمويل بناء شبكة البنية الأساسية فى تلك المناطق، وهى أمر يلزم لأى استثمار إنتاجى، والضغط على الحكومات المقترضة لتقديم الامتيازات والحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبى الخاص، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة ما يعرض فى السوق العالمى، مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية التى تسيطر على التجارة الدولية. وتشير المؤلفة إلى أن البنك يستخدم، بالإضافة إلى ذلك، ضغوطه لتنفيذ هذا الهدف

عن طريق حجب القروض عن الحكومات التى تؤمم الممتلكات الأجنبية، ومعارضته لقوانين الحد الأدنى للأجور، ومناهضة النشاط النقابى وكل التدابير التى من شأنها زيادة حصة العمل من الدخل القومى. وهى تشير إلى أنه لضمان ذلك كله يعارض البنك سياسة الحماية للمشروعات الصناعية أو التجارية الوطنية، «وانتزاع السيطرة على جهاز الدولة فى بلاد العالم الثالث من أيدى العناصر الوطنية والتقدمية التى تحد من تغلغل رأس المال الدولى ولوضع تلك السلطة فى خدمته».

وسوف يلاحظ القارئ، وهو يتابع التحليل الموثق، بخبرة التجارب، الذى قامت به المؤلفة للقروض القطاعية التى قدمها البنك الدولى لبعض البلاد النامية خلال حقبة السبعينيات، سوف يلاحظ أن الخيط الرئيسى الذى كانت تمسكه فى كل ثنايا تحليلاتها هو موضوع الفقر. فقد كانت معنية بالدرجة الأولى بدراسة أثر تنفيذ المشروعات التى مولها البنك فى القطاعات المختلفة على الفقر وأحوال الفقراء فى هذه البلاد.

وفى هذا الخصوص تدخل شيريل بيار فى جدل ممتع مع أفكار البنك عن الفقر والفقراء، فطبقاً لتصريحات روبرت مكنمارا، أن مشكلة الفقر تتمثل فى أن «النمو لا يصل إلى الفقراء على قدم المساواة مع غيرهم، وأن الفقراء لا يسهمون فى النمو بدرجة ذات مغزى». أى أن الفقراء هم فقراء لأن تقدم بلدهم قد «نسيهم» وأبعدهم عن المشاركة فى النمو. لكن المؤلفة ترى أن معظم هؤلاء الفقراء قد أسهموا بنصيب وافر فى «التقدم المزعوم» بينما كان نصيبهم من هذا «التقدم» هزيلا وتافهاً. وتشير فى هذا السياق، على سبيل المثال، إلى أن الكثيرين منهم قد أسهموا، على غير رغبة منهم، بالأرض التى اعتادوا فلاحتها والتى استولت عليها الشركات الكبيرة المحلية أو الأجنبية. كما أنهم أجبروا على العمل فى المزارع الكبيرة بأجور زهيدة، وأن عملية «التنمية» التى أسهموا فيها، وما انطوت عليه من علاقات، هى المسئولة عن فقرهم.

وإذا كان البنك الدولى قد أكد فى كل مطبوعاته ودراساته عن الاقتراض الموجه لمكافحة الفقر، على أنه لا سبيل لمساعدة الفقراء إلا عن طريق المعونة التى تزيد من مستوى إنتاجيتهم، وأن عملية إعادة توزيع الثروة والدخل لا يمكن

أن تساعد فى تحسين أحوال الفقراء؛ إلا أن شيريل بيار تعتقد أن «تزايد الإنتاجية ليست حلا لمشكلات العمالة والفقر فى المجتمع الرأسمالى الحديث». فالإنتاجية التى هى عبارة عن كمية السلع التى ينتجها العامل فى فترة زمنية معينة، يمكن زيادتها بوسائل مختلفة، مثل أيام عمل أكثر وجهد أكبر من جانب العامل، أو عن طريق تنظيم سير العمل بكفاءة إدارية أعلى، أو بإدخال الآلات الحديثة التى تضاعف نتائج العمل... إلى آخره. هذه الإنتاجية التى يمكن أن تتزايد بهذه الطرق المختلفة لا تؤدى، بالضرورة، فى مجتمع يقوم على الملكية الخاصة إلى زيادة دخول الأجراء، بل ربما تؤدى إلى المزيد من إملاقهم. ففى القطاع الزراعى، مثلا، فإنه فيما عدا الحالات التى تعانى من ندرة القوى العاملة، ترى شيريل بيار أن «المقياس المهم للإنتاجية ليس ما ينتجه أعضاء الوحدة الإنتاجية، وإنما ما تنتجه الأرض نفسها وتوزيع الناتج على المشاركين فيه». فالإنتاجية فى المزارع الإنتاجية الكبيرة مرتفعة بسبب الاستخدام الموسع للماكينات وقلة عدد العمال لكل هكتار. ولكن بالرغم من هذه الإنتاجية المرتفعة، فإن الأجراء فى هذه المزارع بالبلاد النامية لا يستفيدون من ذلك، وأجورهم تظل عند مستوى بالغ الانخفاض، وأحياناً لا يحصلون على أجورهم إلا خلال مواسم معينة فى السنة، على حين يستأثر ملاك هذه المزارع بثمار تلك الإنتاجية المرتفعة فى صورة أرباح ضخمة. وتخلص شيريل بيار من ذلك إلى القول بأن «توسع هذا النوع من الزراعة العالية الإنتاجية لا يمكن أن يحل مشكلات الفقر.. وهى مشكلات تعد، فى جزء منها، نتيجة الإنتاجية المتزايد للوحدات الكبيرة». على أن الصورة تختلف، حسب رأيها، فى المزارع الصغيرة، حيث تتزايد إنتاجية ودخول المشتغلين بمجرد إعادة توزيع الأرض. ففى هذه الحالة يكون باستطاعة الأسرة المشتغلة بالزراعة أن تستأثر مباشرة بما تحققه من زيادة فى الإنتاجية، شريطة ألا تكون مدينة أو مثقلة بالديون. لكن البنك الدولى يعارض سياسة الإصلاح الزراعى القائم على إعادة توزيع الأرض. وتفسر المولفة ذلك على أساس «أن الحكومات المقترضة تخضع فى غالبيتها لسيطرة النخبة المالكة للأرض، ولأن إعادة التوزيع يمكن أن تهدد مصالح رأس المال الدولى والمحلى».

وبهذا المنطق نفسه تؤكد شيريل بيار على أن زيادة الإنتاجية فى المصانع ذات الملكية الخاصة سواء تم ذلك عن طريق الاستخدام المتزايد للآلات أو عن طريق زيادة البذل والاجهاد من قبل الأجراء؛ لا يحتم على أصحاب المصانع أن يكافئوا مستخدميهم على زيادة الإنتاجية بإعطائهم أجوراً أعلى. فمن ناحية، عادة ما يؤدى الاستخدام الموسع للالات الحديثة إلى الاستعاضة عن العمال المهرة ذوى الأجور المرتفعة بعمال قليلى الأجر وغير مهرة. ومن ناحية أخرى، مادامت الأجور تتحدد بحالة العرض والطلب، فإن الجيش الاحتياطى الضخم للعمل (البطالة) سيبقى على معدل الأجور السائد عند مستوى شديد الانخفاض.

ومهما يكن من أمر، تعتقد المؤلفة أنه على الرغم من المحاولات التى بذلها بعض مفكرى البنك ومنظريه خلال حقبة السبعينيات؛ لتصميم طرق ومشروعات للوصول إلى أفقر الفقراء، فإنهم لم يعثروا على أية حلول مرضية داخل إطار فكرهم الرأسمالى. صحيح أن تنفيذ مشروعات البنك قد أدى إلى خلق فرص للعمل، إلا أن البنك مع ذلك «كثيراً ما مارس نفوذه للإبقاء على المستوى المنخفض للأجور بغية تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمؤسسات المعنية بالتصدير».

ويبقى فى النهاية أن نشير إلى أنه على الرغم من مضى ما يقرب من عشر سنوات على نشر هذا الكتاب- وهى فترة جرت فيها مياه كثيرة فى النهر وتغيرت خلالها سياسات البنك تغييراً كبيراً - فإن الكتاب، مع ذلك، تظل له أهمية للمفكرين والباحثين ورجال السياسة المعنيين بقضايا التمويل الخارجى وأزمات الديون والتبعية. ذلك أنه على الرغم من عظم التغيرات التى حدثت فى سياسات البنك وشروطه فى التمويل بعد نشر هذا الكتاب، إلا أن جوهر التوجه العام للبنك ظل كما هو، وهو دعم ومساندة رأس المال الدولى الخاص فى سعيه وتوسعه إلى مناطق الاستثمار ذات الربح المرتفع فى البلاد النامية وإبقاء التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تحت سيطرته، مع ما يتطلبه ذلك من تغيرات فى مواقع القوى الاجتماعية والسياسية فيها، بل إن هذا الهدف أصبح أكثر وضوحاً وأشد انعكاساً فى سياسات الإقراض الجديدة التى طورها البنك فى ضوء ما يسمى بقروض التكيف الهيكلى(٦). فمع تصاعد أزمة الديون الخارجية للبلاد النامية فى

حقبة الثمانينيات، سارع البنك لمؤازرة صندوق النقد الدولى لإدارة هذه الأزمة وتطويقها ومنع انفجارها من خلال إخضاع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد المدينة لمطالب الدائنين ورأس المال الدولى. وسرعان ما تخلى البنك عن نهج قروضه القطاعية التى كانت تنصب على فرض الشروط المالية والاقتصادية المتعلقة بالقطاع الذى تخصص له القروض، والتحول إلى التأثير فى مجمل شروط الأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى البلد المعنى(٧). فقد أصبح البنك على قناعة بأن القروض التى يقدمها لتمويل المشروعات، أو تلك التى تخصص لتمويل برامج قطاعية، لن يكتب لها النجاح وضمان تسديد أعبائها إلا إذا تم تحقيق تغيرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وتغيير النظام المؤسسى لإدارة الاقتصاد القومى والانفتاح بقوة على الخارج فى ضوء ليبرالية متطرفة تستبعد الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى وتبيع قطاعها العام، وتعتمد على آليات العرض والطلب وتقديم مزايا سخية للاستثمار الأجنبى.(٨) وأصبح البنك يستخدم قروضه البسيطة التى يقدمها للدول النامية المدينة لكى يغير، وبشكل جذرى من الأهداف والسياسات الوطنية التى طبقت فيها إبان فترة الاستقلال النسبى الذى تمتعت به هذه البلاد عقب نوال استقلالها الوطنى وانفصالها عن النظام السياسى للامبريالية(٩).

وهكذا، يتم الآن، عبر مشروطية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إخضاع البلاد النامية وإعادة احتوائها وتطويعها لمطالب النمو فى المراكز الرأسمالية الصناعية، حتى ولو أدى ذلك إلى فقدانها لاستقلالها الوطنى وتزايدت فيها أحوال الركود والبطالة والفقر وتدهورت أحوال المعيشة للغالبية العظمى من سكانها(١٠). وأصبح الصندوق والبنك الآن يعملان بتنسيق كامل ودقيق فيما بينهما تجاه البلاد النامية، إلى الحد الذى زالت فيه – تقريبا – الفواصل والفروق فيما بينهما، وبحيث أصبح من الوارد، طبقاً لبعض الآراء، أن يتم توحيدهما ضمن مؤسسة عالمية واحدة.

وبعد...

إن نشر هذا الكتاب، باللغة العربية، سيسهم بالتأكيد فى تعميق فهمنا للبنك الدولى من حيث سياساته وشروط قروضه ونتائج أعماله فى البلاد النامية

وبخاصة فى حقبة السبعينيات. ومن حسن حظ القارئ أن الذى قام بترجمته هو الأستاذ أحمد فؤاد بلبع، صاحب الأسلوب ناصع البيان والدقة المتناهية فى الترجمة. وهو أمر تشهد له ترجماته السابقة التى أغنى بها المكتبة العربية.

الهوامش

(١) ظهر الكتاب تحت عنوان:

Cheryl Payer: "The Debt Trap- The IMF and The Third World, Penguin Book, 1974.

(٢) صدرت الطبعة العربية تحت عنوان: «فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولى والعالم الثالث»، ترجمة بيار عقل، دار الطليعة، بيروت، أغسطس ١٩٧٧ .

(٣) انظر فى ذلك:

H.B. Chenery, et.al: "Redistribution With Growth", Oxford University Press, 1976.

(٤) انظر فى هذا الموضوع على سبيل المثال:

World Bank, Education and Basic Human Needs, Staff Working Paper No. 450, April 1981.

(٥) للحصول على أفكار البنك عن قضايا الفقر فى العالم الثالث فى هذه الفترة أنظر:

Mahbub ul Hag: "The Poverty Curtain", Colombia University Press, New York, 1976.

صدرت عن الهيئة العامة للكتاب فى عام ١٩٧٧ ترجمة عربية لها الكتاب قام بها أحمد فؤاد بلبع مع مقدمة بقلم الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله، وذلك تحت عنوان: «ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث»

(٦) Structural Adjustment Loans (SALs)

(٧) لمزيد من التفاصيل فى الوقوف على التحولات التى طرأت على سياسات الإقراض للبنك انظر المقدمة التى كتبناها لكتاب زكى العايدى – التاريخ السرى للبنك الدولى، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩-٣٢.

(٨) لتفاصيل أكثر راجع: رمزى زكى – الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربى – القاهرة ١٩٩٣، ص ١٩٨٣-٢٦٦ .

(٩) انظر فى ذلك:

P.Mosley, J.Harrigan and J.Toye: "Aid and Power", The World Bank and Policy - Based Lending, Vol. I: Analysis and Policy Proposals, Routledge, New York, 1991. London.

(١٠) انظر مؤلفنا : الليبرالية المستبدة .. مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

المبحث الثامن والعشرين

التاريخ السرى للبنك الدولى*

تأليف : زكى العايدى
الترجمة والنشر: دار سينا
طبعه: ١٩٩٢-القاهرة

هذا كتاب مثير للفكر، غنى بالمعلومات، زاخر بالحقائق المجهولة، وغريب فى رسالته التى يود أن يبعث بها للقارئ. فهو يتحدث عن أكبر قوة مالية عالمية مؤثرة فى عصرنا هذا، وهو البنك الدولى. تلك القوة التى تطورت على نحو مذهل وجعلت البنك يتحكم فى خيارات شعوب دول العالم الثالث فى مجال تنميتها الاقتصادية وطريقها المستقل للتقدم الاقتصادى والاجتماعى. بل أن هذه القوة، كما يصفها مؤلف هذا الكتاب، قد جعلت البنك «يضغط على سيادة الدول» ويصل إلى الحد الذى يضع فيه اقتصادتها «تحت الوصاية» ويفرض «رقابته على المصروفات العامة»؛ بل وعلى «حق الجلوس فى مجلس الوزراء» على حد تعبير المؤلف.

والإشارات الضوئية التى ستلمحها بصيرة القارئ وهو يطالع هذا الكتاب المثير تتجه لكشف النقاب عن كيفية تطور البنك إلى هذا الحد الذى جعله يتمتع بهذه القوة المؤثرة فى دول العالم الثالث- رغم أن المبالغ التى يقرضها لهذه الدول تمثل نسباً تافهة من إجمالى الاستثمارات التى تحققها- وإيضاح

(*) فى الأصل نشرت كمقدمة للطبعة العربية لهذا الكتاب.

آليات هذه القوة وخباياها ومرتكزاتها الفكرية والنظرية. حقاً، أنه حينما أنشئ البنك ضمن ترتيبات مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٦- والذى كان آنذاك مجرد مؤسسة صغيرة (١) بالمقارنة بالهيئة الضخمة التى يمثلها اليوم- لم يكن أحد يتخيل أن تتحول قوة البنك إلى هذا القدر أو ذلك من الضخامة والقوة فى عالمنا الراهن، وإلى الحد الذى دفع بالاقتصادى المعروف هارى جونسون لأن يصفها بأنها «أصبحت مؤسسة رئيسية لحكومة عالمية (٢)». فلم تكن تلك القوة ظاهرة أو ممكنة آنذاك. وكان بإستطاعة البلاد النامية حديثة الاستقلال فى عالم ما بعد الحرب العالمية والتى تبنت برامج طموحة للتصنيع والتنمية ورفعت شعارات الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وزيادة مستوى المعيشة، كان باستطاعتها أن تبتعد عن التعامل مع البنك - فى فترة الخمسينيات والستينيات- تجنباً لشروطه وتوجهاته التى كانت لا ترضى عن أية سياسة وطنية مستقلة تميل لإعطاء القطاع العام قوة دافعة وقائدة للتنمية وتعتمد على التخطيط الاقتصادى كوسيلة لإدارة وتوجيه النشاط الاقتصادى وتطمح فى تحقيق هذا القدر أو ذاك من اعتبارات العدالة الاجتماعية. (النموذج الواضح هنا مصر إبان الخمسينيات حينما رفضت الضغوط السياسية التى كان يضعها البنك لتمويل مشروع السد العالى).

أما الآن ، فالمثير للدهشة، هو أنه من النادر أن نجد بلداً نامياً يفلت من القبضة المؤثرة للبنك .

لقد انشئ البنك الدولى للتعمير والتنمية فى ضوء ميثاق بريتون وودز، وبناء على المقترحات الأمريكية، لكى يستكمل مهام صندوق النقد الدولى التى انحصرت أساساً فى قضايا الأجل القصير (التغلب على مشكلات عجز موازين المدفوعات وتنظيم أحوال سعر الصرف والسيولة الدولية). أما مهام البنك فتتعلق بالآجال الطويلة. حيث كان الغرض من إنشائه هو تقديم القروض طويلة الأمد لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء والتى تساعدها فى عمليات التعمير والبناء لاقتصاداتها المدمرة أو المخربة، وحفز وتشجيع الامكانات والموارد الإنتاجية فى البلاد النامية. كما جاء ضمن أهداف البنك، تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة فى القروض والاستثمارات

الأخرى التى يقوم بها القطاع الخاص بالشروط المناسبة، والعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية. ثم تدعمت قوة البنك بإنشاء مؤسستين تابعتين له، هما رابطة التنمية الدولية International Development Association ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporationبناء على مقترحات لجنة روكفلر فى الخمسينيات من هذا القرن وأثناء رئاسة أيوجين بلاك للبنك.

ومنذ لحظة ميلاد البنك وحتى الآن، استحوذت البلاد الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته وتحديد سياساته وتخصيص موارده، وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية فى رأسماله، وبالتالى على الشطر الأعظم من القوة التصويتية فى البنك (طبقاً لقاعدة التصويت المرجح بحجم الأنصبة فى رأسمال البنك). ورغم أن رأسماله المدفوع لم يتجاوز ٢٠٪ من رأسماله المرخص، إلا أن قوته المالية قد تعاظمت على نحو مذهل بسبب قدرته الهائلة على الاتصال بأسواق المال العالمية وتجميع ما يحتاجه منها من موارد من خلال سنداته التى يطرحها فى هذه الأسواق (سندات قصيرة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل). ونظرة سريعة على تاريخه، تشير إلى أن البنك، فى التحليل الأخير، هو مجمع عالمى لرؤوس الأموال الفائضة بالدول الرأسمالية والتى تبحث، من خلال البنك، عن فرص للربح المضمون، ذلك أنه فى كثير من الأحيان تفضل الدول الرأسمالية الكبرى اقراض أموالها الفائضة للبنك بدلا من اعطائها فى شكل قروض ثنائية حكومية للدول التى تحتاج للاقتراض، حيث أن البنك باعتباره وكيلاً للمستثمرين يتمتع بسلطات قوية، ويحرص على أن تكون مشروعاته التى يمولها مضمونة. كما أنه يدقق بشكل حازم فى قدرة المقترضين على السداد؛ وفى تقييم المخاطر التى يتعرض لها اقتصاديا بشكل محكم. وله فى ذلك جيش جرار من خبرائه الماليين والتكنوقراط الاقتصاديين. ومن ناحية أخرى، تفضل الحكومات الرأسمالية الإقراض من خلال البنك، لأن ذلك يجنبها مشكلات الإدارة المتزايدة والتعقيدات المختلفة التى عادة ما تصاحب القروض الحكومية الثنائية. أضف إلى ذلك، أن البنك يتشدد تشدداً صارماً فى شروطه التى يمليها على البلد المقترض، وفى ضرورة انتظام الدولة المدينة فى دفع فوائد الدين

وأقساطه فى مواعيدها المحددة والمجدولة سلفاً. وهو يرفض رفضاً قاطعاً إعادة جدولة ديونه فى حالة إعسار المدين عن السداد. ونتيجة لهذه السياسة الصارمة فإن البنك لم تحدث به أية ديون معدومة منذ نشأته وحتى الآن. وتدرك الدول التى تتعامل مع البنك هذه السياسة الصارمة، ولهذا تضع سداد أقساط ديون البنك وفوائده فى قمة أولويات الالتزامات الخارجية. بل أنه إذا حدث أن عجزت الدولة المقترضة عن السداد، فإن ذلك يسبب للدولة المدينة نتائج وخيمة تؤثر على السمعة الدولية للدولة وتهز من الثقة الائتمانية لها لدى جهات الإقراض المختلفة. وفى هذا الخصوص يتبع البنك سياسات عقابية حازمة. فإذا تأخرت الدولة عن سداد قسط الأصل للدين وكذلك الفائدة لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً، يسارع البنك وبصورة رسمية بإبلاغ المديرين التنفيذيين الممثلين لحكومات الدول الأعضاء بهذا التأخير(٣).

ومهما يكن من أمر، فإنه خلال الرحلة التى سيصحبنا فيها المؤلف عبر فصول كتابه الأثنى عشر، الحافلة بالحقائق والمعلومات، سيلاحظ القارئ أنه من الممكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية فى سياسة البنك تجاه البلاد النامية، وتتسم كل منها بسمات ومعالم خاصة.

أما عن المرحلة الأولى، فهى تمتد منذ بدء البنك لنشاطه فى أواخر الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات. وهى الفترة التى اتجهت فيها موارد البنك، سواء تلك التى تجمعت عن طريق رأسماله المدفوع، أو عن طريق سنداته التى طرحها فى الأسواق المالية الدولية، للاستثمار فى دول القارة الأوروبية. ولم تحظ البلاد النامية التى حصلت على استقلالها حديثاً على قروض تذكر من البنك ، رغم اشتراكها فى عضويته ولو بحصص ضئيلة فى رأسماله.

وقد غلب على مناخ هذه الفترة، القبول شبه التام فى الدول الرأسمالية الصناعية بفشل آليات السوق الحرة فى الحفاظ على توازن النظام الرأسمالى. ومن هنا كان الترحيب العارم بالأفكار الكينزية التى دعت إلى ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وأن يتولى الإنفاق الحكومى دور الموازن التعويضى لنقص الطلب الكلى الفعال، بل وسارعت الحكومات للتدخل فى تنظيم استثمار فائض رؤوس الأموال (خطة مارشال) وإنجاز عمليات إعادة البناء والتعمير لعالم ما بعد

الحرب فى دول القارة الأوروبية. وعلى مستوى العالم الاشتراكى، كان الاتحاد السوفييتى قد تخلى عن سياسة النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة NEP) وبدأ يشق طريقه صعداً، مرتكزاً على التخطيط المركزى (خطة ستالين عام ١٩٢٨ وماتلاها من خطط). وفى دول العالم الثالث التى برزت فيها طموحات التصنيع والتنمية، فقد اتجهت السياسات الاقتصادية فيها- فى ضوء ضعف قوى السوق والقطاع الخاص- إلى إعطاء الدولة دوراً بارزاً فى الجهد التنموى والاتجاه نحو التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. وهنا تبرز أمامنا الخطة الخمسية الأولى للهند ١٩٥٠/٤٩- ١٩٥٥/٥٤ والخطة الخمسية الثانية ١٩٥٦/٥٥-١٩٦٠/٥٩، والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . وهى خطط ارتكزت فى صياغتها على نموذج هارود/ دومار الذى أعطى للاستثمار مكانة استراتيجية فى تحقيق التنمية.

ورغم أن البنك منذ لحظة ميلاده، كان معقلاً لليبرالية الاقتصادية، فإن هذا الزخم الذى أعطى لدور الدولة وللتوجيه الحكومى للنشاط الاقتصادى فى أغلب دول ومناطق المعمورة فى تلك الفترة، كان ضخماً ولايمكن تجاهله أو مقاومته. ولهذا قبل البنك على مضض هذا الواقع الجديد المخالف لفلسفته الليبرالية، ولم يستطع أن يعارض أن يكون لدى الدول المتلقية لقروضه خططاً واليات للتخطيط فيها[٤]. بيد أن سياسة البنك فى تلك الفترة تجاه البلاد النامية قد اقتصرت عى الإقراض للبلاد متوسطة الدخل والقادرة على الوفاء بالدفع، والتى تسهم بدور ملموس فى تقسيم العمل الدولى وتتسم سياساتها بميل نسبى كبير نحو الليبرالية وتتواجد فيها أحجام ضخمة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات خارجية خاصة وتتواجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية. ويتضح ذلك- على وجه الخصوص- فى القروض التى قدمها البنك إلى البرازيل وشيلى والمكسيك وكولومبيا وتركيا وإيران وتايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية. فقد حصلت هذه الدول على قروض لا بأس بها، رغم أنها لم تكن الأكثر فقراً فى مجموعة البلاد النامية، وبالتالى لم تكن أكثر حاجة من غيرها لموارد البنك. وقد اعتمدت فلسفة البنك فى تلك الفترة على النهج التقليدى لتمويل مشروعات بعينها، بعد أن تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية،

مثل مشروعات الطاقة وهياكل النقل والاتصالات. وامتنع البنك عن تمويل برامج أو خطط التنمية.

بيد أنه فى ضوء الشروط التى كان يضعها البنك لتمويل مشروعاته فى البلاد النامية وانحيازه لبلاد وتوجهات بعينها، فإن عدداً من البلاد النامية قد فضل الابتعاد عن البنك والالتجاء إلى مصادر التمويل الخارجية الأخرى الأقل تشدداً، كالقروض الحكومية الثنائية، وقروض المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، ومصادر التمويل الخارجى الخاصة. وهى الموارد التى استعانت بها فى سد فجوة مواردها المحلية وتمويل كثير من صناعات بدائل الواردات، وهى الصناعات التى غلبت على جهود التصنيع فى تلك البلاد آنذاك فى ضوء حماية الدولة لها. على أن التاريخ يسجل، أن هذه الفترة لم تخلو من نشوب خلافات حادة وواضحة بين البنك و بعض البلاد النامية التى حاولت أن تلجأ إليه كمصدر خارجى لتمويل عملية التنمية وكانت تتبع سياسات اقتصادية واجتماعية وخارجية لايرضى عنها البنك والولايات المتحدة الأمريكية. والنماذج الواضحة على ذلك: الخلاف الشديد الذى دب بين الهند والبنك إبان تنفيذ الخطة الخمسية الثانية فى النصف الثانى من الخمسينيات(٥) ومع مصر إبان معركة بناء السد العالى فى نفس هذه الفترة.

أما المرحلة الثانية، فهى تتمثل فى عقد السبعينيات، وهى المرحلة التى دخل فيها الاقتصاد الرأسمالى العالمى حقبة جديدة تختلف أيما اختلاف عن حقبة عالم مابعد الحرب. وكانت أهم معالم أهم الحقبة تحطم الآليات الهشة التى كان يسير بها السوق العالمى (انهيار نظام بريتون عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تعهدها بتحويل الدولار إلى ذهب فى أغسطس ١٩٧١، وبدء عصر تعويم أسعار الصرف وعدم التحكم فى السيولة الدولية، وبروز صدمتين بتروليتين فى عام ١٩٧٤/٧٣ وعام ١٩٨٠/٧٩). وعلى الصعيد الداخلى فى البلاد الرأسمالية الصناعية، تفاقمت أحوال الركود، واشتعلت قوى التضخم، وزادت معدلات البطالة، وحدث تمايز واضح داخل كتلة المنظومة الرأسمالية (دول الجماعة الأوروبية، الولايات المتحدة، اليابان) بعد أن تغيرت علاقات القوى النسبية بينهم. أما فى البلاد النامية المستوردة للنفط، فقد تفاقم اختلال موازين

مدفوعاتها، وتدهورت احتياطياتها الدولية، وسعت بنهم شديد للاقتراض الخارجى، فى ضوء تراجع شديد فى معدلات نموها الاقتصادى وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون - فيها - فى فقر مدقع.

وآنذاك، شهدت تلك الفترة مراجعات حاسمة للفكر التنموى التقليدى القائم على النماذج الكينزية وأفكار هارود ودومار وبدائل التصنيع، وبخاصة بعد أن اتضح هزال الحصاد الذى تمخضت عنه برامج التصنيع والتنمية فى البلاد النامية(٦). فقد بات من الواضح، أنه لأسباب داخلية وخارجية، لن تستطع هذه البلاد أن تواصل سيرها على درب النمو ، وعجزت عن أن تحقق مهام التنمية، وزادت تبعيتها للخارج. وأكثر من هذا تبين، أنه حتى فى البلاد التى استطاعت أن تحقق معدلات لا بأس بها من النمو، لم تحل فيها مشكلات الفقر والتفاوت فى توزيع الدخل والثروة، وتبين أن الأفكار التى كانت تروجها نظريات التنمية عن أن مشكلات الفقر والتوزيع ستحل آلياً عندما يتحقق النمو، ليست إلا سراباً وأوهاماً كاذبة. ولهذا فقد شهدت بداية السبعينيات صعود تيارات جديدة فى الفكر التنموى، مثل تيار المدرسة الهيكلية(٧)، وتيار مدرسة التبعية(٨)، والتبادل اللامتكافئ(٩)، والتيار الذى حاول أن يجعل مشكلة التوزيع مرتبطة بآليات النمو والذى قاده هوليس تشينرى(١٠).

وآنذاك لم يكن البنك بعيداً عن هذه المراجعات الفكرية، وبخاصة بعد أن تولى روبرت مكنمارا رئاسة البنك وتولى هوليس تشنرى رئاسة أقسام البحوث بالبنك. فقد التقط البنك حينئذ الإشارات الضوئية التى أسفرت عنها النظريات والبحوث الجديدة فى مجال التخلف والتنمية، وأدرك أن بؤر التوتر والانفجارات الراديكالية التى تموج بها كثير من مناطق البلاد النامية، فى ضوء فشل أنماط التنمية فيها وتردى أوضاعها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، إنما تتمثل فى بؤر الحرمان التى تعيش فيها أغلبية السكان تحت خط الفقر المطلق، وأنه من الأفضل لقروض البنك أن تتوجه إلى تلك المجالات التى تستهدف المجموعات السكانية الأكثر فقراً، وأن مشروعاته يجب أن تستهدف إشباع الحاجات الأساسية.

وخلال فترة السبعينيات، يلاحظ أن البنك بدأ فى تغيير نهجه التقليدى لتمويل المشروعات، وبدأ فى توسيع قروضه المخصصة للقطاعات، فزادت قروضه

لتمويل ما سُمى بمشروعات التنمية الريفية، بعد أن تبين له أن الكتلة الرئيسية من فقراء العالم الثالث تتركز فى الريف (أكثر من ٨٠ ٪). ولكن نظراً للسياسات والإجراءات التى اعتمد عليها البنك فى تلك الفترة، فإن عدداً كبيراً من مشروعات التنمية الريفية التى نفذت فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد أصابها الفشل، بسبب ضعف تصميم هذه المشروعات وحدوث أخطاء كثيرة فى تنفيذها(١١). وعلى أية حال، كان البنك يعلن فى أدبياته، فى تلك الفترة، أن النمو الاقتصادى أمر جوهرى لتخفيف الفقر، وأن الحاجة باتت ملحة لرفع إنتاجية الفقراء ودخولهم.

وقد زادت قروض البنك فى عقد السبعينيات، والتى أعطيت للبلدان النامية عن طريق رابطة التنمية الدولية لتمويل كثير من المشروعات فى الريف وللارتقاء بالأحياء الفقيرة بالمدن، ومشروعات للإسكان منخفض التكاليف، وتوفير إمدادات المياه والمجارى وتمويل بعض مشروعات التعليم الابتدائى والمهنى والصحة والتغذية. بيد أن البلدان التى حصلت على قروضه، كانت غالبيتها من فئة الدول متوسطة الدخل. أما البلدان الفقيرة منخفضة الدخل والتى تعج بأوضاع لا إنسانية (جوع، فقر، مرض، جهل...) فإن حظها من تلك القروض كان معدوماً. وقد برر البنك ذلك «بأن اعتبارات الجدارة الائتمانية لها» كانت عائقا(١٢). وكان المقياس التقليدى لذلك آنذاك لقياس هذه الجدارة هو عدم تجاوز معدل خدمة الدين عشرة بالمائة من جملة إيرادات التصدير، وبأن يكون البلد مستمراً فى احترام التزاماته الخارجية ويفى بها فى مواعيدها(١٣).

ومهما يكن من أمر، فإنه عند نهاية عقد السبعينيات تكون أوضاع البلاد النامية المستوردة للنفط قد ساءت كثيراً فى ظل بيئة دولية ذات مناخ بالغ التردى والاضطراب. ولهذا زادت مصاعبها الاقتصادية والاجتماعية. فالارتفاع الجديد فى الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وتقلبات أسعار الصرف، واتجاه شروط التبادل التجارى Terms of Tradفى غير صالحها، وانخفاض الطلب على صادراتها من المواد الأولية بسبب الكساد العالمى.. كل ذلك أثر بشكل لافت للنظر على أحوال هذه البلدان، فتردت معدلات نموها، وتزايدت عجوزات حساباتها الجارية، ونمت ديونها الخارجية بشكل فلكى بعد أن

لعبت أسواق النقد الدولية دور الوسيط الناقل للفائض من دول الوفرة المالية (دول الأوبك وغيرها) إلى دول العجز المالى فى العالم الثالث.

على أنه منذ منتصف عقد السبعينات، كان اقتصاديو البنك، فى ظل صعود الليبرالية الجديدة فى الدول الرأسمالية الصناعية بعد ورطة الفكر الكينزى، قد بدأوا ينشرون عدة أبحاث تدور حول حرية التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو، ولفت الانتباه تدريجياً للتحديات التى تفرضها تراكمات الديون وضرورة التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة، وما يطرحه ذلك من تعديل فى السياسات الاقتصادية الكلية. وهنا تبرز على وجه الخصوص الأفكار المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع السياسات المتجهة للتصدير، بدلاً من بدائل الواردات، والتخلى عن نزعة حماية الصناعات المحلية. وقد ارتبطت هذه الأفكار بظهور أعمال بيلا بالاسا(١٤) وآن كروجر(١٥) اللذين أصبحا فى حقبة الثمانينات أهم مفكرى البنك الدولى.

أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة الثمانينيات، التى تشهد تحولات هامة فى سياسة البنك تجاه مجموعة البلاد النامية غير النفطية وتخليه تدريجياً عن المنهج الذى سار عليه فى السبعينيات، وهو منهج البرامج القطاعية المعتمدة على مشروعات يمولها لصالح من اسماهم بالسكان الأكثر فقراً، ثم يتحول بسرعة إلى قوة ضغط هائلة على البلاد النامية لكى ترضخ لاجراءات التكيف Adjustment التى يصر عليها صندوق النقد الدولى، وليصبح، بعد ذلك، من الصعوبة بمكان التفرقة بين سياسات الصندوق والبنك.

وكان روبرت مكنمارا رئيس البنك قد دشن ملامح سياسات البنك لفترة الثمانينات فى الخطاب الأخير له قبل تقاعده أمام مجلس محافظى البنك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ حينما ذكر: «إن بيت القصيد، هو أن العامل الذى سيكون له الأثر الفعال فى تمايز التقدم الاقتصادى والاجتماعى لتلك الدول، أو بمعنى آخر تقدمها الانمائى، هو أن تتم المواءمة فى وقت مبكر بدلاً من وقت لاحق، وأن تتم بمعونة مالية خارجية وليس بدونها. فإذا تعطل التنفيذ فى بلد ما، أو لم تكن المعونة الخارجية وافية، لكان على العملية أن تتم فى بيئة محلية تتسم بالنمو البطئ أو السالب، دون تطور اجتماعى يذكر، وفى ظروف يكاد من المؤكد أنها

تتميز بالاضطراب السياسى(١٦)». وذكر أيضاً: «.. إنه ينبغى تنفيذ سياسات التكييف فى إطار من النشاط الاقتصادى الحيوى عوضاً عن تنفيذها على مستويات منخفضة من الاستثمار والجهد. إن المطلوب ليس هو مجرد توازن جديد لميزان المدفوعات، بل توازن يتم تحقيقه على أعلى المستويات الممكنة من النمو الاقتصادى. والواقع فقد كانت إحدى الدروس الرئيسية التى تلقيناها خلال السبعينيات هى أنه لا ينبغى قياس نجاح عملية التكييف بمجرد معيار انخفاض عجز الحساب الجارى إلى مستوياته الراهنة، بل بمعيار ما يتحقق من نمو خلال فترة المواءمة ومابعدها(١٧)».

لكن الأمر المثير، واللافت للنظر، فى الآونة الراهنة، هو أن تلك التكيفات التى دعى إليها البنك الدولى قد حدثت بدون معونة مالية خارجية تذكر، وفى ضوء تردى واضح لمعدلات النمو الاقتصادى، وبتكلفة اجتماعية ضخمة يتحملها الآن فقراء العالم الثالث الذين يشكلون الأغلبية لسكان هذا العالم، وسط بيئة مشحونة بالتوترات الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر، فقد دخلت بلدان العالم الثالث غير النفطية مشارف عقد الثمانينيات وهى تئن من مصاعب اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة، كان فى مقدمتها تزايد اختلالات موازين مدفوعاتها وتراكم شديد فى ديونها الخارجية وأعبائها، وتردى واضح لمعدلات نموها الاقتصادى، وتفاقم بالغ الخطورة فى معدلات الغلاء والبطالة. وقد أدى تراكم هذه المصاعب، فى البعض منها، إلى انفجار شديد فى أزمة ديونها الخارجية، وذلك كما حدث فى خريف عام ١٩٨٣، حينما توقفت المكسيك والأرجنتين والبرازيل وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية.

وحينذاك دب ذعر مالى هائل فى أروقة البنوك والمؤسسات المالية الدائنة (ومنها بالطبع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى). ذلك أن توقف هذه المجموعة من الدول، ذات المديونية الخارجية الثقيلة، عن مواصلة دفع أعباء ديونها الخارجية كان يهدد بإفلاس الجهات الدائنة لها- وبالذات الجهات الخاصة- وفى مقدمتها البنوك التجارية (١٨). ولهذا، ولأن الرأسمالية تعلمت كثيرا من أزماتها العديدة السابقة، فقد سارعت مراكز القيادة الاستراتيجية فى



روبرت مکنمارا

الاقتصاد الرأسمالى العالمى بإدارة هذه الأزمة ومواجهتها ومنع تأثيرات انفجارها. واتخذت هذه المراكز، ممثلة فى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنوك المركزية للدول الأعضاء فى بنك التسويات الدولية، اتخذت عدة إجراءات كانت فى الحقيقة مجرد مسكنات لتخفيف حرارة الأزمة خلال عامى ١٩٨٢ و١٩٨٢، وذلك من خلال توفير ما يعادل ٣٨٫٩ مليار دولار عن طريق قروض نقدية وسلعية قدمتها الولايات المتحدة وقروض عاجلة منحتها البنوك التجارية، وموارد أخرى قدمها صندوق النقد الدولى عن طريق تسهيلات التمويل العويضى Compensatory Financing والتسهيلات الموسعة للصندوق(١٩) Extended Fund Facility وموارد تم تدبيرها من البنك الدولى وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى موافقة الدائنين على إعادة جدولة ديون هذه الدول(٢٠).

ومنذ ذلك التاريخ سيتولى صندوق النقد الدولى، وشقيقه البنك الدولى، إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل صارم للتحكم فى تصرفات وموارد هؤلاء المدينين الذين تحولت ديونهم الخارجية لمشكلة حادة تؤرق الرأسمالية العالمية. ومن الآن فصاعداً- وبخاصة بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجى الحكومى والخاصة - لن يكون بإمكان البلاد المدينة ذات الوضع الحرج، أن تعيد جدولة ديونها الخارجية، أو أن تحصل على قروض جديدة، أو أية مساعدات اقتصادية، إلا إذا رضخت للمشروطية(٢١) Conditionality الصارمة التى تفرضها برامج التكيف التى صممها صندوق النقد الدولى بشكل معمم لكى تنطبق على أى مدين مهما كانت طبيعة مشكلاته وظروفه(٢٢)، وهى برامج كانت تلقى فى السبعينيات رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة. وكان بإمكان هذه الدول أن تبتعد عن تلك البرامج وتلجأ إلى مصادر أخرى للاقتراض، أقل تشدداً. وكانت سوق الإقراض الدولى فى السبعينيات تتيح إمداد هذه الدول بما تحتاجه من موارد حينما كانت هناك تخمة فى السيولة الدولية. وهى إمدادات كانت تسمح لهذه الدول بتمويل عجز حساباتها الجارية ودفع أعباء ديونها الخارجية.

وتجدر الإشارة فى هذا السياق، إلى أنه حتى فى الدول المدينة، التى اضطرت تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الرضوخ لتلك البرامج،

وكانت أشبه بحقول تجارب لوصفات الصندوق، سرعان ما تبين لها فى السبعينيات، أن نتائج تلك البرامج خطيرة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن الأهداف «المعلنة» لتلك البرامج لم تتحقق. فلا التضخم بالداخل قد كبح (بل زاد اشتعالاً)، ولا سعر الصرف- رغم تخفيضه عدة مرات وبنسب كبيرة- قد استقر، ولا العجز فى ميزان المدفوعات قد هبط، ومن ثم لم يضعف ميلها للاستدانة، ولا القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) الذى أعطيت له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلى، بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيه مرتبطة بالتعامل الخارجى، بل ويهرب ثرواته ومدخراته للخارج. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين (بسبب ضعف معدلات الاستثمار وضغط الإنفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية وإلغاء الدعم السلعى)، وزادت بطالتهم، وتفاقمت حياتهم اليومية شقاءً على شقاء تحت ضغط التضخم وانخفاض دخولهم الحقيقية(٢٣).

ومن هنا كانت مظاهرات الخبز الشهيرة، وظهور القوانين المقيدة للحريات وحقوق الإنسان.

ومهما يكن من أمر، فإنه فى ضوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمخضت عنها برامج التكيف (أو التثبيت) للصندوق فى عقد السبعينيات؛ وفى ضوء قصر مدتها الزمنية (من ٣ إلى ٥ سنوات) وعدم كفايتها لإجراء التغيرات المطلوبة التى يراها الصندوق لازمة لعلاج اختلال موازين المدفوعات وحل أزمة الدين، فضلا عما تعرضت له تلك البرامج من انتقادات عنيفة وحادة من جانب حكومات البلاد المدينة ومن بعض المفكرين والخبراء... سارع البنك الدولى فى عام ١٩٨٠ بالدخول إلى الساحة وقرر إنشاء ما يسمى «بالاقتراض الخاص بالتكيف الهيكلى». فقد رأى البنك وخبرائه، أن القروض المتعلقة بتمويل المشروعات أو تلك المتعلقة بتمويل البرامج القطاعية لن يكتب لها النجاح وضمان تسديد تمويلها إلا إذا تم تحقيق تعديلات جوهرية فى السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسسى لإدارة الاقتصاد المحلى والانفتاح بقوة دفع كبيرة على الخارج. وقد حاولت أبحاث

خبراء البنك فى تلك الآونة أن تثبت أن مشكلات البلاد النامية المدينة لايمكن أن تحل «إلا بتغيرات أساسية فى سياستها وهياكلها الاقتصادية (٢٤)»، والتكيف مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وأن البلاد المنفتحة أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن الاداء الاقتصادى لتلك البلادن سيكون أفضل حينما تتجه السياسات الكلية لتشجيع صناعات التصدير بدلاً من تشجيع صناعات بدائل الواردات(٢٥)، وإلغاء سياسة الحماية وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع استقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة وضمانها وتأمينها ضد المخاطر، وابتعاد الدولة عن التدخل فى آليات السوق (بما يتضمنه ذلك من إلغاء الدعم وتصفية القطاع العام). وقد أدرك البنك أن كل ذلك لن يتحقق إلا إذا استطاع البلد أن يمضى قدماً فى تنفيذ برامج التثبيت، قصيرة الأجل، التى يضعها الصندوق كمقدمة ضرورية لتحقيق «الإصلاح الجذرى الشامل للاقتصاد القومى».

ولئن كانت برامج التثبيت الاقتصادى قصيرة الأجل، التى يضعها صندوق النقد الدولى تركز على ضبط معدلات نمو عرض النقود وخفض العجز بالموازنة العامة للدولة وعلى قضايا سعر الصرف، فإن القروض الخاصة بالتكيف الهيكلى التى يمولها البنك تمتد من أصغر المسائل، كالقضايا التكنولوجية والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات، إلى أكبر المسائل شمولاً، مثل قضايا الادخار والاستثمار، والموازنة العامة، وأولويات الاستثمار، وسياسات الطاقة، والتسعير والتعريفات الجمركية وإدارة أزمة الديون... إلى آخره[٢٦]، وهو يهدف من ذلك كله إلى «وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التى ينبغى للحكومة المعنية اتخاذها، إما لزيادة الايرادات من النقد الأجنبى أو المحافظة عليها[٢٧]». وذلك لضمان توفير العملات الأجنبية التى تمكن الدولة من استعادة قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية مستقبلاً واستعادة قدرتها فى التعامل مع أسواق الاقتراض الدولية.

فى ضوء ذلك كله، أصبحت قروض التكيف الهيكلى، بما تضعه من موارد للبلد (يمتد تسويتها من خمسة إلى عشرة سنين) وسيلة أساسية لتمكين صندوق النقد الدولى من تنفيذ برامج التثبيت التقليدية التى يفرضها على البلاد

المدينة ذات الوضع الحرج وضمان انفتاحه على الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وبالشروط التى يراها رأس المال العالمى. وبذلك تكاملت، وبشكل عضوى، سياسات التثبيت قصيرة الأجل للصندوق مع سياسات التكيف الهيكلى متوسطة وطويلة الأجل التى يضعها البنك. وكلتا المؤسستين تعملان الان بشكل منسق فيما بينهما- وعلى كافة الاصعدة والمجالات- حتى لايحدث تضارب أو تعارض تجاه مواقفهما مع البلاد النامية. وعند هذه المرحلة من تطور سياسة البنك مع مجموعة البلاد النامية، يمكن القول، دون مغالاة، أن الفروق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك قد انعدمت، بعد أن تحولا إلى قوة موحدة جبارة فى تعاملها مع هذه البلاد. فقد «زاد التداخل بين نطاق برامج إقراض كل من المؤسستين، وبشكل أهم فيما يجرى من عمل تحليلى. وأخذ التقسيم العملى لمجالات المسئولية ينطمس أكثر فأكثر» (٢٨)، على حد تعبير هيرويوكى هيتو أحد خبراء الصندوق. وهكذا ، أصبح جوهر المأزق الذى تواجهه البلاد النامية المدينة التى رضخت لتلك البرامج، هو أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، واختيار طريق نموها وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى، لم تعد بيدها ، بعد أن وضعت اقتصاداتها تحت ما يشبه الإدارة المركزية لهاتين المؤسستين بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجى، وبعد أن فشلت مجموعة هذه البلاد - فى ضوء طبيعة الأنظمة التى تحكمها- فى إيجاد مخرج لأزمة تنميتها وديونها.

* * *

فى ضوء هذه المراحل الثلاثة يتعين علينا أن نفهم تطور سياسة البنك الدولى فى تعامله مع مجموعة البلاد النامية، ذلك أن كل مرحلة من تلك المراحل قد اتسمت بسمات خاصة تتمشى مع واقع الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وماحدث به من تغيير وأزمات، وتتمشى أيضا مع واقع البلاد النامية وتطور مشكلاتها وتغير موقعها فى الاقتصاد العالمى.

وقد نجح مؤلف هذا الكتاب السيد/ زكى العايدى، فى أن يمتعنا بمعلوماته الكثيرة عن واقع ممارسات البنك الدولى مع البلاد النامية خلال هذه المراحل. وإن كان القارئ سيلحظ أنه لم يعمد فى تحليله إلى تقسيم هذه

الممارسات بحسب هذه المراحل، كما أن الشطر الأعظم من كتابه كان منصباً، بأسلوبه البارع المعتمد على التبسيط والتشويق، على المرحلة الثانية التى تميزت بانتهاج البنك لسياسات تمويل المشروعات والبرامج القطاعية والتى تركز معظمها فى دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية جنوب الصحراء وبالذات خلال السبعينيات والثمانينيات، والأمر اللافت للنظر، هو أن المؤلف قد امتلك ذخيرة هائلة من المعلومات حول عدد كبير من الأمثلة والحالات التى تعامل فيها البنك مع الدول الأفريقية. وهنا تبرز على وجه الخصوص الحالات التى تعرض لها فى كوت ديفوار، ومالى، والصومال، والكاميرون، وكينيا، وتنزانيا، وزائير، وتشاد... إلى آخره، وقد ألقى المؤلف أضواء كاشفة على الأخطاء الكثيرة التى ارتكبها البنك الدولى فى المشروعات التى مولها ونفذها فى هذه الدول وماشابها من عيوب، سواء فى منطلقاتها النظرية، أو جدواها الاقتصادية، أو فيما لحق بها من أخطاء فى التنفيذ، وماترتب عليها من نتائج غير مرجوة. ولسوف يندهش القارئ حقاً بالرصيد الهائل من المعلومات التى أوردها المؤلف فى هذا السياق. بل وسيلحظ مقدار الجهد الذى بذله فى تجميع هذه المعلومات سواء من المصادر نادرة الانتشار، أو من خلال مقابلاته الشخصية للمسؤولين. ويبدو لى، أن تلك هى الميزة الأساسية لهذا الكتاب.

بيد أننا لو تساءلنا الآن عن الهدف الجوهرى الذى سعى إليه المؤلف من خلال سهام النقد المختلفة التى وجهها للبنك الدولى، وبالذات من الفصل الأول حتى الفصل العاشر، فلسوف نلحظ غرابة هذا الهدف، وهو ما يكشف عنه الفصلان الأخيران اللذين تتضح فيهما الرسالة التى ود أن يبعث بها إلى القارئ من خلال كتابه كله.

فلم تكن القضية الرئيسية التى عُنى بها المؤلف من خلال نقده الحاد لممارسات البنك الدولى هى كشف آليات «الهيمنة التى يمارسها البنك» على البلاد النامية، وبما يهدد سيادتها، ويضعها «تحت الوصاية» وهى العبارات التى استخدمها المؤلف فى ثنايا الكتاب- سعياً لتقديم رؤية بديلة عن طموحات هذه البلاد فى التنمية والتحرر والتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية، أو أنه سعى للبحث عن مواقع نظرية وعملية تمكن البلاد النامية من

تحسين مفاوضاتها مع مجموعة البنك الدولي للاستفادة من موارده في ضوء الحفاظ على حريتها في اختيار طريقها الانمائي المستقل وبما يتفق وأوضاعها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، وهي القضايا التي كان القارئ يتوقع أن يتناولها المؤلف في الجزء الأخير من كتابه... نقول، كلا ، فلم تكن تلك الأمور هي هدف المؤلف.

إن ماكان يشغل المؤلف، أساساً، وهو ما يتضح بجلاء في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر، هو التهديد الذي تمثله الممارسات القوية للبنك على مصالح فرنسا في الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، في الآونة الأخيرة.

وقد حدد المؤلف ذلك صراحة في مستهل الفصل الثاني عشر، الذي وضع له عنواناً براقاً:«فرنسا تقاوم» حينما ذكر بالنص: «إن السؤال الحقيقي هو معرفة ما إذا كان مسعى البنك أن يقلب رأسا على عقب مصالح دولة استعمارية سابقة مثل فرنسا، أبدت منذ ١٩٦٠ الإرادة السياسية بالتواجد في أفريقيا السوداء. وبعبارة أدق، يحق لنا التساؤل عما إذا كانت الليبرالية الجديدة للبنك تتعايش بصفاء مع العلاقات الفرنسية الأفريقية»(٢٩). كما أنه يقول بصراحة أكثر: « إن ثمة إحساساً بأن تدخل البنك بقوة قد خلق شعوراً بالقلق في فرنسا»(٣٠).

في ضوء هذا الهدف، وما يحيط به من هواجس، يبدو أن المؤلف لايعارض- في الحقيقة- سياسات البنك الدولي مع البلاد النامية إلا في حدود تعارضها مع المصالح الفرنسية. ومعظم الأمثلة التي ساقها في تحليله كانت تتعلق بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية والتي تعرضت فيها المصالح الفرنسية للتجاهل من قبل البنك . فهو مع سياسات التحرير والليبرالية الاقتصادية التي ينادي بها البنك. «فالمزايا المفترضة لسياسة إنسحاب الدولة الاقتصادي لصالح تحرير السوق معروفة جيدا» [٣١]. وسياسة نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص Privatization،كما يقول المؤلف: «قد يزيل عن كاهل الدولة عبء المنشآت الخاسرة مع إتاحة الاحتمالات لزيادة العائدات المنتظمة للدولة عن طريق الضرائب على المنشآت. كما يمكن التصور، أن الدولة تتخلى عن منشآت رابحة لمواجهة أزمة الخزانة أو لتسديد جزء من ديونها»(٣٢). «والتخصيص يسهم عادة في تقدم فكرة الربحية ، ويسهل باسم هذه الربحية إغلاق المنشآت

الخاسرة»(٣٣). ورغم أن المؤلف يشير إلى كثير من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والفنية التى تعترض عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إلا أن الانطباع الواضح الذى يخرج به القارئ من تحليله، هو أنه لا يعارض هذه السياسة التى يوليها البنك الدولى أهمية محورية فى قروضه الخاصة بالتكيف الهيكلى.

ورغم أن المؤلف يعتقد، أن نفوذ البنك على البلاد النامية – على الأقل من الناحية النظرية– يتجاوز ما تمكنت سياسة القوة من تحقيقه تاريخياً، وإلى الحد الذى جعله يتمادى فى فحص الموازنات العامة لهذه الدول وتوزيع الموارد والإنفاق فيها ، إلا أن المؤلف يشير إلى «إن الفكرة القائلة بأن عمل البنك يتصل بعملية هائلة للعودة بالاستعمار الغربى وخنق الدول، إنما هى فكرة تمت إلى الكاريكاتير»(٣٤).

المؤلف إذن، من الناحية الفكرية والمبدئية لايعارض نهج البنك الدولى فى تعامله مع البلاد النامية. «فليس البنك الدولى الذئب الكبير الشرس، ولا هو الإله المخطط لاقتصادات ضالة»(٣٥)، كما يقول المؤلف. والقلق الذى يساوره ليس هو قلق البلاد النامية، بل قلق على المصالح الفرنسية فى البلاد النامية، وبالذات فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

وهذا القلق الذى عبر عنه المؤلف بوضوح تام فى الجزء الأخير من الكتاب إنما يمس فى الواقع قضية على درجة عالية من الحساسية والأهمية، وهى صراع المصالح بين المجموعات الرأسمالية داخل البنك نفسه. فمن المعلوم، أن البنك حينما يوافق على تمويل مشروع ما فى بلد ما، فإنه عادة ما يطرح مناقصات فى السوق العالمى لتدبير السلع الإنتاجية والتجهيزات الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع. من هنا ، فثمة علاقة قوية بين قروض البنك الدولى وزيادة الصادرات من الشركات الصناعية والتجارية بالدول الرأسمالية الصناعية. والمستفيد الرئيسى من عقود توريد المستلزمات الإنتاجية والفنية لمشروعات البنك الدولى هى شركات الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية. من هنا فمن الطبيعى جدا أن يثور التنافس والصراع بين الشركات الصناعية والمجموعات التجارية لهذه الدول حول الاستحواذ على تلك العقود.

صحيح، كما قال المؤلف «إن فرنسا تعتبر - بقدر كبير- هى المستفيد الرئيسى من الأسواق التى فتحتها تمويلات البنك فى أفريقيا الناطقة بالفرنسية.. لقد شاهدت طلب عروض دولية لتوريد سيارات نقل يمولها البنك تتضمن التحديد التالى: سيارات نقل من طراز بيجو Q7»(٣٦). كما أن عمليات التخصيص Privatization التى يتحمس لها البنك والتى تتخذ شكل إدارة منشآت تجارية أو مصرفية عديدة «تفيد كثيراً من الفرنسيين الذى يقومون بعودة حقيقة فى القطاع المصرفى والفندقى(٣٧)» فى الدول الأفريقية التى أخذت بهذه السياسة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مايزعج المؤلف هو التحدى الشديد الذى يواجه فرنسا من جراء تزايد نشاط البنك الدولى بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية فى الآونة الأخيرة وعلى نحو يهدد امتيازاتها التاريخية فى هذه الدول. وهذا التحدى يتجلى فى ثلاثة مجالات أساسية هى:

١- التهديد الذى تمثله مراقبة البنك الدولى لبرامج الاستثمار فى تلك الدول، وما يحمله ذلك من خطر على ما أسماه المؤلف «بالنموذج الفرنسى» فى مجال التربية والتعليم والنظام الإدارى والبريد والاتصالات والشئون المصرفية.. إلى آخره.

٢- المخاطر التى تهدد «منطقة الفرنك» المنضمة إليها غالبية الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية(٣٨). وبخاصة فى ضوء المقترحات التى يبديها البنك الدولى فى مجال تصحيح السياسات النقدية والمالية بالدول الأفريقية وضرورة انفتاحها على أسواق النقد العالمية. فتلك أمور، يعتقد المؤلف، أنها ربما تؤدى إلى «تفجير منطقة الفرنك».

٣- الضياع المحتمل لبعض الأسواق الفرنسية التى كانت - حتى عهد قريب- قصراً على البضائع الفرنسية.

وقد حاول المؤلف، عند شرحه لهذه التحديات والأخطار الثلاثة، أن يبحث فى الأسباب التى ربما أدت، وستؤدى، إلى اضعاف نفوذ الفرنسيين فى أفريقيا، مثل صعوبات التنسيق بين جهات المعونات الفرنسية المختلفة (مثل وزارة المالية، ووزارة التعاون..) وضعف مواقع الفرنسيين فى مجموعة البنك

الدولى، وسيطرة الأمريكيين على الأقسام والإدارات الرئيسية بالبنك، وغلبة الفكر الانجلوسكسونى على سياسات البنك، وولاء الموظفين الفرنسيين الأكفاء بالبنك لسياسة البنك فى المحل الأول، وعدم وجود كفاءات فرنسية قادرة على الحوار «على قدم المساواة مع البنك» كما صرح له بذلك أحد المسؤولين الفرنسيين.

ورغم المرارة التى عبر عنها المؤلف من هذا الوضع الجديد الذى واجه المصالح الفرنسية فى مستعمراتها السابقة من جراء تسارع نفوذ البنك بأفريقيا، إلا أنه يشير فى ضوء أحاديثه الكثيرة التى وردت فى كتابه مع المسؤولين الفرنسيين ومسؤولى البنك، يشير إلى أنه لا توجد، فى الحقيقة ، خصومة ذات بال بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى من ناحية، وبين فرنسا من ناحية أخرى. فقد طورت فرنسا علاقتها بالبنك على مدى السنوات العشرة الماضية، وأصبح البنك لايستطيع تجاهل فرنسا و«إن باريس ووزارة الخزانة الفرنسية تشكلان مرحلة هامة تكاد تكون إلزامية لكل وفود البنك المتجهة إلى أفريقيا الناطقة بالفرنسية»(٣٩)- كما صرح بذلك أحد المسئولين بوزارة الخزانة الفرنسية للمؤلف. ومن ناحية أخرى ، صرح له أحد كبار المسؤولين عن أفريقيا بالبنك بأن «الفرنسيين مخطئون فى قلقهم من نفوذنا. إن اهتماماتنا متكاملة. إن مصلحتهم تضاهى مصلحتنا فى إصلاح الاقتصادات الأفريقية »(٤٠).

وفضلا عن ما سبق، فإنه إزاء الأزمات الاقتصادية الحادة التى تواجه الدول الأفريقية ، تفضل فرنسا الآن أن تربط معوناتها الاقتصادية التى يمكن أن تمنحها، بضرورة توقيع هذه الدول اتفاقاً مع صندوق النقد الدولى، الذى اختفت الفروق بين سياساته وسياسة البنك الدولى، على نحو ما ذكرنا آنفاً. ويشير المؤلف، نقلاً عن أحد المسؤولين بفرنسا، إلى مزايا إدخال الصندوق كطرف فى العملية كما يلى (٤١):

١- أن سياسات الإصلاح الهيكلى التى يطلبها صندوق النقد الدولى ذات تكلفة اجتماعية لاتقوى فرنسا على المطالبة بها، لأسباب سياسية واضحة. فصندوق النقد الدولى، على سبيل المثال، يستطيع أن يطلب من - مالى- تسريح الموظفين الزائدين عن الحاجة وعند اللزوم يعلق الصندوق قروضه فى حالة رفض هذا الطلب. أما فرنسا فلا تستطيع ذلك.

٢- أن فرنسا حينما تتستر وراء صندوق النقد الدولى إنما تتحاشى إعادة جدولة الديون الأفريقية فى إطار ثنائى، ومن ثم سياسى. وأفضل من ذلك تستطيع التشدد، كما حدث فعلاً، بواسطة الصندوق فى شروط إعادة جدولة الديون الأفريقية.

على أن المفارقة الغريبة التى سيلحظها القارئ بعد إلمامه بكل هذه الحقائق ، أن المؤلف فى نهاية كتابه، بدلاً من أن يقدم رؤية بديلة لنهج البنك الدولى بعد أن أشبع هذا النهج نقداً فى ثنايا تحليله عبر صفحات هذا الكتاب، نراه ينتهى إلى تقديم اقتراحه الوحيد الذى ينادى فيه بإنشاء الصندوق الخاص بالتضامن مع أفريقيا، على أن يتم تمويله من الفائض اليابانى(٤٢) (ولم يذكر أى مصدر تمويلى آخر) على أن يديره الأوروبيون واليابانيون والبنك بشكل مشترك(٤٣). ولكى لا ينفرد البنك وحده بالرقابة على أموال هذا الصندوق المقترح، يدعو المؤلف الأوروبيين لتحديد أولوياتهم ووجود اتفاق قانونى يحدد طبيعة العلاقة بين البنك ودول الجماعة الأوروبية، وبين البنك واليابان، وربما اعتقد المؤلف، أنه بذلك الاقتراح يسهم «فى إعادة تنظيم نسب القوى بين البلدان الغربية». أما البلاد الأفريقية ، وهى محور عمل هذا الصندوق، فلم يعط لها أى مجال للتعبير عن وجهة نظرها وأولوياتها ومشكلاتها الخاصة للمشاركة فى عمل هذا الصندوق، فسوف يتولى الأوروبيون واليابانيون وخبراء البنك الصرف على ما يرونه من مشروعات، «وليس الموضوع هنا- كما يقول المؤلف- موضوع كرامة سياسية، بل كفاءة اقتصادية».

ومهما يكن من أمر، فقد استطاع المؤلف بصراحته الشديدة وبمعلوماته الغزيرة أن يكشف النقاب عن كثير من المواقف والحقائق المجهولة حول البنك وعلاقته بالبلاد النامية الأفريقية من ناحية، وعلاقة فرنسا بذلك من ناحية أخرى. وهى حقائق أراها مفيدة للغاية لباحثى وعلماء التنمية وصناع السياسات الاقتصادية بالبلاد النامية. ومن هنا تأتى أهمية ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

لكن تبقى المشكلة الرئيسية التى تعرض لها هذا الكتاب بغير حل أو إجابة وهى: لماذا تردت أحوال البلاد النامية (وبالذات الأفريقية) فى العقدين

الماضيين بالرغم من برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى طبقتها؟. وهل يمكن لهذه البرامج- التى تفرض الآن على هذه البلاد بشكل أقرب للأوامر الخارجية، وبما تمارسه من قسوة بالغة ضد الفقراء والمحرومين، وهم الكثرة الغالبة فى هذه البلدان- أن تنجح، كما تزعم، فى إزالة التشوهات الاقتصادية لنظام اجتماعى علته الأساسية هى التخلف والتبعية للخارج وفساد أنظمة الحكم؟ وهل بيع مؤسسات الدولة للأجانب والشركات الأجنبية، وبما يحمله ذلك من أخطار استنزاف الفائض الاقتصادى لهذه الدول إلى الخارج وعودة السيطرة الأجنبية على مقدرات البلاد، هل يخدم ذلك أهداف التحرر والتنمية والتقدم لشعوب هذه البلاد؟ ولماذا هذا الإنحياز الشديد «لمؤسسات التنمية الدولية» وللفكر الليبرالى المتطرف الذى يفرض الآن على هذه البلدان من خلال ما يمكن أن نسميه «بالقهر الاقتصادى» المرتبط بأزمة مديونيتها؟. لماذا هذا الانحياز الأيديولوجى الغريب لمذهب سائد، هو الآن عاجز عن أن يجد حلاً لأزمات الاقتصادات الرأسمالية الصناعية؟ ولماذا اختفى مصطلح «التنمية» وتراجع أمام مصطلح «التكيف» ؟!

من الواضح أن «التنمية» الحالية- إذا كان من الممكن تسميتها كذلك- والتى يجرى الترويج لها الآن من خلال الفكر الليبرالى النيوكلاسيكى والمنظمات الدولية متعددة الأطراف «تستجيب لقاعدة ترشيد عمياء، مغتربة، تابعة، ليس لها مضمون فى ذاتها. وهذه القاعدة تتعارض مع كل مشروع للمجتمع، مع كل غائية اجتماعية مختارة قصدا. إنها تفترض قبول المعايير والتوحد، والتجانس بين المعايير والغايات، وهى ترفض أى أدعاء بالخصوصية، القومية أو غير القومية، وكل نزوع إلى الاستقلال إزاء القواعد الأخرى السارية، التى لاتنبع- بالطبع- عن نوع من القانون الطبيعى الأصيل، ولا عن إجماع ديمقراطى ، وإنما تنبع فحسب عن فعل توازن القوى، عن مسلك من هم أكثر قوة»[٤٤]- كما صرح بذلك الكاتب الفرنسى كريستيان كوميليو.

وبعد...

إذا كان مؤلف هذا الكتاب قد نجح، فى لفت الأنظار نحو مختلف أساليب الهيمنة الفجة والتدخل السافر التى يمارسها البنك الدولى فى العالم

الثالث، تمهيداً للوصول إلى رؤية أخرى للهيمنة والتدخل، فإنه بذلك أوقع نفسه فى تناقض غريب. وما أحرانا فى العالم الثالث أن نكره وندين كافة أشكال الهيمنة أياً كانت هويتها ومصدرها.

الهوامش

(١) كان البنك يضم آنذاك ٣٨ بلداً عضواً، ثلاثة أرباعهم من دول القارة الأوروبية ونصف الكرة الغربى. ولم يتجاوز عدد العاملين بالبنك مئة موظف، غالبيتهم من الأمريكيين. وبلغ رأس المال المدفوع ١٥٠ بليون دولار. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٣٧٪ من القوة التصويتية فيه. أنظر: دافيدسون سومرز– البنك العالمى، من التعمير إلى التنمية : ظهور مؤسسة . مقال منشور فى **مجلة التمويل والتنمية** ، المجلد (٢١) رقم (٢) يونيو ١٩٨٤ ، ص ٣.

(٢) نقلاً عن روجر شوفورنييه: البنك يبلغ سن الرشد، مقال منشور فى **نفس المصدر السابق**، ص ٣٥.

(٣) قارن فى ذلك: رمزى زكى– **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص –٤٢٤–٤٢٨ .

(٤) انظر مثلاً ما كتبه البرت واترسون عن «معجزة ما بعد الحرب، تخطيط التنمية»، مقال منشور فى **مجلة التمويل والتنمية**، عدد مارس ١٩٦٥٠

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا الخلاف، أنظر: رمزى زكى– نموذج التنمية الهندى بين تناقضات النمو الرأسمالى وطموحات الاستقلال الاقتصادى والاعتماد الذات، منشورة فى كتاب «**ندوة التنمية المستقلة**» ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٢٣١–٢٣٥ .

(٦) انظر فى ذلك دراستنا: الأزمة الراهنة فى الفكر التنموى، منشورة فى كتابنا : **فكر الأزمة**، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧ .

(٧) انظر فى المدرسة الهيكلية على سبيل المثال:

J.Grunwald: "The Structuralist School on Price Stabilization and Economic Development- the Chilean Case, "in:G.M. Meier (ed): *Leading Issues in Development Economics*, Oxford University Press, 1964.

(٨) وحول مدرسة التبعية ، راجع مثلاً:

T.Dos Santos: "The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America, in: H. Bernstein (ed.): *Underdevelopment & Development*. Penguin Books, 1976, and see also: Osvaldo Sunkel: "Transnational Capitalism and National Disintegration", in: *Social and Economic Studies*, Vol. 22, No.1.

(٩) وعن نظرية النمو اللامتكافئ أنظر:

Samir Amin: *Accumulation on a World Scale*, 2 Vols., Monthly Review Press. New York 1974.

(١٠) وحول علاقة النمو بالتوزيع ، راجع:

I. Adelman and C.T. Morris: Anatomy of Income Distribution, Pattern in Developing Countries. "*AID Development Digest*, Oct. 1971. ; H.B. Chenery, et. al., *Redistribution With Growth*, Oxford University Press, 1976.

(١١) انظر فيما ذكره البنك عن هذه الأخطاء: البنك الدولي– التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٨٨ ، الطبعة العربية، ص ٧٩–٨٠.

(١٢) راجع: دافيد بيكمان– البنك الدولى والفقر فى الثمانينات، مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٣) رقم (٣) سبتمبر ١٩٨٦، ص ٢٨.

(١٣) انظر: روجر شوفورنييه ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

(١٤) أنظرا مثلا:

B. Balassa: A Stages' Approach to Comparative Advantage" , in: I. Adelman (ed.) : *Economic Growth and Resources*, Macmillan, London 1979.

(١٥) راجع :

Ann Kruger: *Foreign Trade Regimes and Economic Development, Liberalization Attempts and Consequences*, Cambridge, Mass, 1978.

(١٦) انظر: روبرت مكنمارا- كلمة روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى إلى مجلس المحافظين، ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠، الطبعة العربية، ص٨.

(١٧) نفس **المصدر السابق**، ص ١٢، ١٣.

(١٨) لمزيد من التفاصيل أنظر- رمزى زكى: أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة، الآليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث، دراسة منشورة فى **مجلة السياسة الدولية** التى تصدر عن مؤسسة الأهرام، عدد أكتوبر ١٩٨٦، ص ٦٢-٧٥.

(١٩) حول تفاصيل وشروط السحب من هذه التسهيلات، راجع: رمزى زكى- أزمة الديون الخارجية، روية من العالم الثالث، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧-١٢٤.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة وطرق مواجهتها آنذاك، راجع- رمزى زكى: **أزمة القروض الدولية**، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشئون الاقتصادية. الناشر: دار المستقبل العربى بالقاهرة ١٩٨٧، ص ٦٧-٨١، وأنظر أيضاً:

William R. Cleine : *International Debt and the Stability of World Econo my*, Institute For International Economics, Washington, D.C. 1984.

(٢١) حول هذا الموضوع، أنظر: رمزى زكى- أزمة القروض الدولية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩-٢٠١، وفى المصادر الأجنبية، راجع:

Tony Killick; An Introduction to the IMF, in : Tony Killick (ed.): *The Quest For Economic Stabilization, the IMF and the Third World*, London 1984; Sidney Dell; Stabilization: The Political Economy of Overekill; in: J. Williamson (ed.) : *IMF Conditionality*. Institute For International Economics, Washington D.C. 1938.

(٢٢) للإحاطة النظرية ببرامج التكييف من وجهة نظر صندوق النقد لدولى، راجع:

IMF: *Theoretical Aspects of the Design of Fund- Supported Adjustment Programs*, Occasional Paper No. 55, IMF, Washington D.C., September 1987.

(٢٣) قارن: رمزى زكى- **التاريخ النقدى للتخلف**، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٨ التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٢٤.

(٢٤) أنظر : دافيد بوك وكونستانتين ميكالوبولوس – الدور الجديد للبنك الدولى فى البلدان المثقلة بالديون– مقال بمجلة **التمويل والتنمية**، المجلد (٢٣) رقم (٣) سبتمبر ١٩٨٦، الطبعة العربية، ص ٢٢.

(٢٥) أنظر مثلاً: آن كروجر– الاستراتيجيات التجارية والعمالة فى البلدان النامية، مقال بمجلة **التمويل والتنيمة**، المجلد (٢١) عدد (٢) يونيو ١٩٨٤، الطبعة العربية، ص ٢٣–٢٦.

(٢٦) راجع: بيارم لاند ميلس– الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلى (تجربة أولى)، مقال بمجلة **التمويل والتنمية**، المجلد (١٩) رقم (٤)، ديسمبر ١٩٨١.

(٢٧) نفس **المصدر السابق**، ص ١٧.

(٢٨) انظر: هيرويوكى هينو– التعاون بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، مقال بمجلة **التمويل والتنمية**، المجلد (٢٣) رقم (٣)، سبتمبر١٩٨، الطبعة العربية، ص ١٤.

(٢٩) عبارة وردت فى بداية الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب.

(٣٠) نفس المصدر ونفس الفصل.

(٣١) عبارة وردت فى الفصل العاشر.

(٣٢) عبارة وردت فى الفصل العاشر، وهى تفصح، بوضوح، عن أن المؤلف لا يعارض مقترحات البنك الدولى بشأن رسملة الديون الخارجية للبلاد النامية، أى تحويلها إلى أصول إنتاجية يتملكها الدائنون فى البلد المدين Debt for Equity Swaps، وهى من أخطر المقترحات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة لخروج الدائنين من مأزق مديونية البلاد النامية، وهى مانعارضها بشدة بسبب الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تنطوى عليها. ولمزيد من التفاصيل، أنظر– رمزى زكى: **الاقتصاد العربى تحت الحصار**، دراسات فى الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها فى الاقتصاد العربى، مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص٢٥٣–٢٥٩.

(٣٣) عبارة وردت فى الفصل العاشر.

(٣٤) عبارة وردت فى الفصل العاشر.

(٣٥) نفس المصدر ونفس الفصل.

(٣٦) نفس المصدر ونفس الفصل.

(٣٧) نفس المصدر ونفس الفصل.

(٣٨) انظر بشأن المناطق النقدية، مؤلفنا: التاريخ النقدى للتخلف، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) عبارة وردت فى الفصل الثانى العاشر.

(٤٠) نفس المصدر ونفس الفصل السابق ذكره.

(٤١) راجع نفس المصدر، الفصل الثانى عشر.

(٤٢) يذكرنا هذا الاقتراح، من حيث محتواه التمويلى، الذى يعتمد على «إعادة تدوير الفوائض اليابانية» بإعادة تدوير «الفوائض النفطية» لدول الأوبك إبان عقد السبعينيات.

(٤٣) يبدو أن المؤلف هنا يحاول إحياء فكرة «الصندوق الخاص بأفريقيا» الذى كان قد تحمس له جاك ديلور وزير المالية الفرنسى السابق، وحاول أن يقنع به دول الجماعة الأوروبية بأهمية إنشائه، وعارضه الأمريكيون، لكى تتمكن به فرنسا « من رقابة أفضل على خيارات البنك فى أفريقيا» . - العبارة الأخيرة من كلمات المؤلف.

(٤٤) أنظر: كريستيان كوميليو- أزمة نظرية التنمية، سياسة واحدة: التكيف الهيكلى. مقالة بمجلة **لوموند دبلوماتيك**، الطبعة العربية، العدد رقم (٥)- مارس ١٩٨٩، ص ١٧ .

* * *

المبحث التاسع والعشرين

النمو مع المساواة

هـدف السـياسة الاقتصـادية للقـرن القـادم*

تأليف : مارتن نيل بايلى
وجارى بيرتلس
وروبرت ا. ليستان
ترجمة: د.محمد فتحى صقر
الناشر: مركز الاهرام للترجمة
والنشر. القاهرة ١٩٩٦

صدر هذا الكتاب فى لغته الأصلية (الانجليزية) فى عام ١٩٩٣ عن مؤسسة بروكنجز للأبحاث الاقتصادية بواشنطون. وتشتهر هذه المؤسسة بنشرها لسلسلة إصدارات سنوية تحت عنوان: «أوراق بروكنجز بشأن النشاط الاقتصادى» وتقوم بتمويل ودعم الكثير من مشروعات البحوث التى عادة ما تظهر فى شكل كتب. والكتاب الحالى هو أحد هذه البحوث. وكانت المؤسسة منذ عام ١٩٨٧ قد أنشأت مركزاً معنياً بدراسة التقدم الاقتصادى والتوظف فى الاقتصاد الأمريكى لتشجيع البحوث والدراسات المعنية بتحليل أسباب تباطؤ نمو الإنتاجية وضعف الأداء فى سوق العمل الأمريكى. ومنذ ذلك التاريخ صدرت عدة كتب وعدة إصدارات سنوية من «أوراق بروكنجز».

والمشكلة الرئيسية التى بحثها مؤلفوا هذا الكتاب هى النمو البطئ للإنتاجية فى الاقتصاد الأمريكى وزيادة عدم المساواة فى توزيع الدخول. كما يقول مؤلفوا الكتاب فى التمهيد: أنه بعد توسع طويل الأمد فى الثمانينيات، بدا

(*) نشرت فى مجلة «كويت المستقبل» العدد (١) يونيو ١٩٩٩، ص ٥٨/٥٩.

واضحاً أن كساداً مؤلماً فى أوائل التسعينيات ينبه الأمريكيين إلى حقيقة أن الكعكة الاقتصادية تكبر ببطئ بالغ، وأنه يتم تقسيمها إلى شرائح غير متساوية بدرجة متزايدة. فلم ترتفع مستويات معيشة أسر الطبقة الوسطى إلا ببطئ لمدة عقدين من الزمان، فى حين انخفضت مستويات معيشة الفقراء». ويعتقد المؤلفون أن تصحيح هذا الوضع، أى تباطؤ الإنتاجية وعدم المساواة، يمثل أهم التحديات التى تواجه المجتمع الأمريكى خلال العقد القادم ومابعده. وهم يعتقدون، أن المخاوف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا التحدى، كانت وراء التصويت ضد مد رئاسة الرئيس بوش لفترة رئاسية ثانية.

ولم ينصب اهتمام المؤلفين على التقلبات قصيرة الأجل التى تنتاب الاقتصاد الأمريكى فى إطار ما يسمى بالدورة الاقتصادية Business Cycles وإنما ينصب الاهتمام أساساً على الاتجاهات طويلة المدى مثل: ما الذى يحدد انتعاش الاقتصاد الأمريكى؟ وما السرعة التى يمكن أن ينمو بها بعد أن يصل إلى مرحلة التوظف الكامل؟ وما الخطوات التى يتعين اتخاذها من الآن وحتى العقد القادم لتعزيز معدلات النمو فى الأجل الطويل؟ وكيف يتسنى تضييق التفاوت فى مستويات الدخل؟.

وتقوم خطة الكتاب على منهجية معينة، تتمثل فى البدء ببحث الماضى القريب لتشخيص أوجه الخطأ. فإذا أمكن التعرف على الأسباب الدافعة للنمو البطئ وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل، لأصبح من الممكن، ومن السهل، استخلاص السياسات التصحيحية الملائمة ووضع الحلول المناسبة لعلاج المشكلات.

وقد احتوى الكتاب على ثمانية فصول. احتوى الفصل الأول على المقدمة والموجز الذى يعرض أهم قضايا الكتاب والنتائج التى توصل إليها. أما الفصل الثانى فيتعرض للنمو البطئ الذى شهده الاقتصاد الأمريكى على امتداد العشرين عاماً الماضية، وبصفة خاصة تباطؤ نمو الإنتاجية، والأسباب المفسرة لذلك، فضلا عن انخفاض مقدرة الاقتصاد الأمريكى على المنافسة، ومشكلة التراجع المستمر للصناعات الأمريكية. وقد أهتم المؤلفون بقضية الإنتاجية على أساس أن الإنتاجية هى المصدر الرئيسى لتحسين مستويات المعيشة، وعلى مكانة

الدولة فى المجتمع الدولى. كما أن نمو الإنتاجية يمثل مصدراً أساسياً لنمو الدخل القومى ولتمويل الأعباء المالية التى تصاحب تقاعد الأجيال الحالية. ولهذا فقد اهتم المؤلفون فى هذا الفصل بدراسة عوامل نمو الإنتاجية، مثل تحسين مهارات العمال والتعليم والزيادة فى رأس المال العينى، والإدارة العلمية، وتطور المعرفة، ونمط تخصيص الموارد، ووفورات الحجم الكبير، والتغيرات فى المناخ التشريعى.

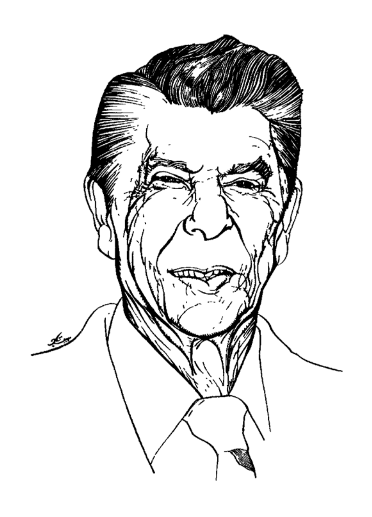
أما الفصل الثالث فقد انصب على تحليل قضية عدم المساواة التى تزايدت بشكل واضح فى السنوات الأخيرة فى المجتمع الأمريكى بين أجور ودخول وثروات الأسر الأمريكية وبخاصة فى فترة الرئيس ريجان. وبعد أن رصد المؤلفون اتجاهات عدم المساواة فى الدخول، اتجهوا لتحليل الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة . وفى هذا السياق أشاروا إلى التطورات التى حدثت فى الطلب على العمالة، وتلك التى حدثت فى عرض العمالة فى الاقتصاد الأمريكى. ففى جانب الطلب أشاروا إلى التأثير الضار لكساد أسواق العمل غير الماهر نتيجة للتقدم التكنولوجى وإلى تأثير فقدان الصناعة الأمريكية للميزة النسبية فى التجارة الدولية، وبخاصة فى صناعة الصلب والسيارات، حيث كان هذا العامل مسئولاً عن تقييد نمو الأجور فى تلك الصناعات. أما بالنسبة لجانب العرض فقد اهتموا بتحليل التغيرات التى طرأت على هيكل العرض للقوى العاملة الأمريكية، مثل دخول أعداد كبيرة من العناصر الشابة ومن الإناث إلى سوق العمل بصورة غير مسبوقة، وارتفاع المستوى التعليمى للعاملين الجدد، وزيادة الهجرة، والتغير فى التركيب العمرى للسكان. ويعتقد المؤلفون، أن ضعف نقابات العمال قد لعب دوراً مهماً فى عدم اتجاه الأجور فى كثير من المجالات نحو الارتفاع. وأشاروا فى نهاية هذا الفصل، إلى أن تزايد التفاوت فى الدخول يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة وتحدياً هاماً للقيم والمؤسسات الأمريكية.

وفى الفصل الرابع بحثوا فى السياسات التى تهدف لزيادة معدل النمو الاقتصادى مع التركيز على تلك السياسات التى تستهدف الإسراع بخطى الابتكار، وذلك على أساس أهمية التغير التكنولوجى فى تطوير الكفاءة الإنتاجية فى الأجل الطويل. وقد أفاض المؤلفون فى تحليل الانفاق الكلى على البحث

والتطوير R & D ودور الحكومة الفيدرالية فى دعم هذا الانفاق، وبالذات فى مجال البحث والتطوير السابق على الاستثمار التجارى، مشيرين فى ذلك إلى دور اللجنة القومية للتكنولوجيات الحاسمة، ووزارة التجارة ووزارة الدفاع وإلى أهمية الدعم السياسى للتمويل الفيدرالى للتطوير التكنولوجى. ورغم أن معظم جهد البحث والتطوير ينصب على القطاع الصناعى، فإن المؤلفين أشاروا إلى أن زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد الأمريكى تتوقف كثيراً على أداء قطاع الخدمات. ومن هنا أشاروا إلى ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير فى هذا القطاع. وتعرضوا فى ذلك للتكنولوجيا الحديثة التى يستخدمها قطاع الخدمات حالياً، مثل الحاسبات الآلية والإلكترونيات. كما تعرضوا أيضا لدراسة وتحليل البحث والتطوير التجارى. ووجهوا فى هذا الخصوص انتقادهم للمستثمرين والمديرين الذين أصبحوا قصار النظر ويفتقدون للتخطيط طويل الأجل وللنشاط الابتكارى.

أما الفصل الخامس فكان موضوعه الأساسى هو تحسين سوق العمل، منطلقين فى ذلك من أن تحسين الإنتاجية فى الاقتصاد الأمريكى لا يتطلب مزيداً من الاستثمار فى المعدات والمبانى والبحث والتطوير، بل وأيضا الاستثمار فى البشر. وفى هذا المجال إنصب تحليلهم على ضرورة رفع مستوى التعليم المدرسى المنظم قبل دخول سوق العمل بالنسبة للشباب الذين لا يدرسون بالكليات، وضرورة رفع مستوى التدريب والمهارة بعد الالتحاق بالعمل، وتحسين مؤسسات سوق العمل وخدمات مكاتب التوظيف، وربط الأجر بمستوى الأداء وإصلاح نظم مكافآت العمل.

وفى الفصل السادس حلل المؤلفون عملية تنشيط الاستثمار باعتباره أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادى. وهنا ناقشوا قضية الادخار فى المجتمع الأمريكى، وكيف تدهور كثيراً فى ربع القرن الماضى، وأثر أسعار الفائدة المرتفعة على الميل للاستثمار ودور التمويل الأجنبى، أى ما يقدمه الأجانب من اقراض للولايات المتحدة لسد الثغرة الواسعة بين الاستثمار المنفذ والادخار المحلى، وأشاروا إلى أن عولمة الأسواق المالية قد أدت إلى الفصل بين مستويات الادخار القومى وقرارات الاستثمار، حيث أصبح بمقدرة الدولة أن تستثمر أكثر من مدخراتها، معتمدة فى ذلك على تحركات رأس المال عبر



الرئيس الأمريكى رونالد ريجان

الحدود الدولية. وأشاروا إلى المخاطر والمثالب التى تكتنف هذه الوسيلة التمويلية فى حالة الافراط فى الاعتماد عليها لتنمية الاستثمار القومى. كما تناولوا فى هذا الفصل الأثر الذى يباشره عجز الموازنة العامة (الفيدرالية) على حالة الاستثمار بالاقتصاد الأمريكى. ونظراً لأن هناك استثمارات ذات عائد تجارى منخفض، فى حين أن عائدها الاجتماعى مرتفع، فإن المؤلفين يعتقدون أن هذا النوع من الاستثمارات لابد وأن يحظى بدعم حكومى واضح.

ونظرا لأن الولايات المتحدة أصبحت أكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمى، فقد خصص المولفون الفصل السابع لتحليل التجارة الخارجية وعلاقتها بالاستثمار، منطلقين فى ذلك من المقولة الكلاسيكية التى تقول، أن التجارة الحرة تحفز النمو الاقتصادى. وقد ناقشوا هنا مسألة الخوف المستمر لدى الامريكيين من الاستغناء عن العمالة بسبب التزايد المطرد فى الواردات الرخيصة وما أدى إليه ذلك تصاعد الضغوط لحماية الصناعة المحلية، ومسألة الخوف من تزايد الاستثمارات الأجنبية ومخاطر اتساع نطاق الوجود الأجنبى فى البلاد. ويعتقد المؤلفون، أنه من حيث المبدأ يمكن أن يمثل الاستثمار الأجنبى فى يوم من الأيام تهديداً، لأن الشركات الأجنبية العاملة فى الولايات المتحدة ليست على استعداد لإفشاء أسرارها لوزارة الدفاع، كما تفعل الشركات الأمريكية. كما أن الشركات الأجنبية، وبخاصة اليابانية، تضع قيداً على فرص الترقى المتاحة أمام الأمريكيين العاملين فى هذه الشركات. كما ناقش المولفون أيضا، بعض الأفكار لوضع استراتيجية جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية وحفز الدول على تحرير التجارة ومساعدة العمالة المستغنى عنها.

أما الفصل الثامن والأخير فقد خصصه المؤلفون لتحديد الخطوط العريضة لجدول الأعمال المقترح لتحقيق النمو والمساواة. وكانت أهم هذه الخطوط هى: زيادة الاستثمارات وإعادة تخصيصها بين الاستخدامات المختلفة، ومعاونة العمال الذين فقدوا أعمالهم، وضرورة قبول خيارات صعبة لاحداث التغيير المنشود، مثل ضرورة تخفيض عجز الموازنة العامة وما سيتطلبه ذلك من خفض فى الانفاق العام.

وبعد...

رغم أن مؤلفى هذا الكتاب كانوا يتحدثون عن قضية النمو والمساواة فى حالة الاقتصاد الأمريكى، إلا أن تلك القضية تعد أيضا من أكثر القضايا المثارة فى حالة البلاد النامية، وبخاصة فى ضوء أزمة التنمية وتفاقم المديونية الخارجية وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة. ولهذا فإن قراءة هذا الكتاب تعد أمراً مفيداً لمن أراد التعمق فى هذه القضايا، خاصة وأن الدكتور محمد فتحى صقر قد ترجم الكتاب بمستوى راق جداً.

* * *

المبحث الثلاثون

فـخ العـولمة*

الاعـتداء علـى الديمـوقراطية والـرفاهية

تأليف : هانس بيتر مارتن وهارالد شومان
ترجمة: د.عدنان عباس على
الناشر: سلسلة عالم المعرفة
طبعة: ١٩٩٨ - الكويت

حينما انتهيت من قراءة هذا الكتاب قلت فى دخيلة نفسى: ما أروع هذا الكتاب، وما أعظم الدروس والعبر التى يخرج بها القارئ من قراءته له، بل ما أروع نبل الرسالة التى أراد المؤلفان أن يبعثا بها للقاري، حيث يمتلك المؤلفان رؤية إنسانية حميمة تدافع عن كرامة الإنسان وحقوقه فى هذا العالم الذى أصبح متوحشاً. وكم كانت فرحتى كبيرة حينما عرض علىّ الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا هذا الكتاب فى طبعته الألمانية للحكم عليه بما إذا كان جديراً بأن يترجم وينشر فى سلسلة عالم المعرفة. ولهذا لم أتردد لحظة فى إبداء رأيى بالموافقة. ولعل ما يؤكد أهمية هذا الكتاب، ويشفع لجدراته بالترجمة والنشر للغة العربية، ذلك النجاح منقطع النظير الذى لقيه فى ألمانيا حيث طبع تسعة مرات فى عام واحد منذ أن صدرت طبعته الأولى باللغة الألمانية فى برلين عام ١٩٩٧ عن دار روفولت Rowohlt.

والحقيقة أن الميزة الأساسية التى تميز هذا الكتاب، هو تلك المقدرة

(*) فى الأصل نشرت كمقدمة للطبعة العربية التى اصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، سلسلة عالم المعرفة (رقم ٢٣٨) - اكتوبر ١٩٩٨، ص ٧-١٩.

اللافتة للنظر التى يتوافر عليها مؤلفا الكتاب فى تبسيط وشرح واستخلاص أعقد الأمور والقضايا والنتائج التى تنطوى عليها قضية العولمة Globalizationوهى القضية التى كثر الحديث عنها-فجأة- ليس فقط على المستوى الأكاديمى، وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والرأى العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة. ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا، أن هناك الآن سيلا أشبه بالطوفان فى الأدبيات التى تتحدث عن هذا الموضوع. ولم يعد الأمر قاصراً على مساهمات الاقتصاديين وعلى الساسة أو المهتمين بالشئون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الاجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين وعلماء البيئة والطبيعة...إلى آخره. ولا غرو فى ذلك؛ لأن قضية العولمة لها من الجوانب والزوايا الكثيرة ما يثير اهتمام كل هولاء. ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة، يكاد المرء أن يحار فى كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة وأن كل كاتب عادة ما يّركز تحليله على جانب معين من العولمة، مثل الجانب الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى أو السياسى أو الإعلامى ... إلى آخره. ولهذا أصبح يوجد الآن ما يشبه التخصص فى تناول قضية العولمة، ومن النادر أن نجد مرجعاً محترماً يتناولها من كافة جوانبها دون أن يكون ذلك على حساب المستوى العلمى أو العميق فى التحليل. بيد أن كتاب هانس بيتر مارتن وهارلد شومان يجئ كإستثناء فى هذا المجال، لأنهما استطاعا، بجدارة، أن يحيطا بقضية العولمة من جوانبها المختلفة ومن خلال رؤية عميقة، ثاقبة، موسوعية، واعية، وذات نزعة إنسانية نحن فى أمس الحاجة إليها عند تناول هذه القضية بعد أن أفسد التكنوقراط والاقتصاديون، ضيقى الإفق، الفهم الحقيقى لها من خلال الطابع الدعائى والسطحى الذى اتسمت به معظم كتاباتهم فى هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر، فسوف يلاحظ القارئ بعد مطالعته لهذا الكتاب القيم، أن المؤلفان قد طرحا مجموعة من الطروحات الهامة التى تستحق التأمل والتفكير لفهم قضية العولمة من منظور يختلف عن المنظور الزائف الذى غالبا ما تطرحه علينا وسائل الإعلام المختلفة.

وأول هذه الطروحات، هو أن العولمة من خلال السياسات الليبرالية

الحديثة التى تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة للمستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية. فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما كسبته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وزيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى «حراسة النظام»، وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين... وهى الأمور التى ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم، ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إلا مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٨٥٠). وهى أمور سوف تزداد سوءاً مع السرعة التى تتخذها عجلات العولمة.

وتبدو قتامة المستقبل، الذى سيكون صورة من الماضى المتوحش للرأسمالية فى فجر شبابها، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن، حيث يشير المؤلفان إلى أنه فى القرن القادم سيكون هناك فقط ٢٠٪ من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش فى رغد وسلام. أما النسبة الباقية (٨٠٪) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير.

وإزاء هذا التدهور الحادث فى أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، راح المؤلفان يتحدثان عما يسمى «بديكتاتورية السوق والعولمة» وذلك على ضوء ما يروج له منظرو العولمة من أفكار ومقولات وسياسات. فقد دأب هؤلاء المنظرون على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديمقراطى وشمولى، وغير مبررة علمياً،كالقول مثلا: أن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لايطاق، وأن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وأنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال أثناء الحرب الباردة، وأن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد إنتهاء هذه الحرب. أو القول مثلا؛ على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية. أو الإدعاء، بأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لامناص منه.

وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح فى السياسات الاقتصادية الليبرالية التى تطبق الآن فى مختلف دول العالم دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات.

وفى ضوء التوحد الذى أصبح يجمع بين مصالح أصحاب رؤوس الأموال بشكل لافت للنظر ، يعتقد المؤلفان، أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى «بأممية رأس المال». فهم يهددون بهروب رؤوس أموالهم للخارج مالم تستجب الحكومات لمطالبهم. وهى مطالب عديدة، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية، وتقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجاناً، وإلغاء وتعديل التشريعات التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعى والصحى، وإعانات البطالة، وبما يقلل لهم مساهماتهم المالية فى هذه الأمور، وخصخصة المشروعات العامة، وتحويل كثير من الخدمات العامة التى كانت تقوم بها الحكومات لكى يضطلع بها القطاع الخاص وإضفاء الطابع التجارى عليها ... إلى آخره. ويشير المؤلفان إلى أن انهيار «النموذج الاشتراكى» فى الاتحاد السوفيتى وفى دول وسط وشرق أوروبا قد ساعد على انتشار هذه الأممية التى لم تعد تعبأ بشئ إلا بالربح.

وينتقد المولفان الحجة التى يروجها بعض منظرى العولمة والتى تقول أن هذه العولمة ذات الاتجاه الليبرالى المغرق فى التطرف، هى من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التى لايمكن الوقوف فى وجهها. ويعتقدان على العكس من ذلك، أن هذه العولمة إن هى إلا نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التى وقعت على القوانين التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التى حققها العمال والطبقة الوسطى، وإنتهاءً بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التى ستتولى توقيع العقوبات على من لايرضخ لسياسة حرية التجارة. ففى كل هذه الأمور لم تكن هناك حتميات لا يمكن تجنبها، بل ارادات سياسية واعية بما تفعل وعبرت عن مصلحة الشركات دولية النشاط.

ومن القضايا الهامة التى ناقشها المؤلفان، القضية التى تزعم أن العولمة

قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات القروية والوطنية والإقليمية فى اقتصاد عالمى موحد بعد أن «صار العالم سوقاً واحدة» وإن التجارة العالمية تبدو وكأنها فى نمو مطرد يستفيد منه الجميع بعد أن «غدا العالم قرية كونية متشابهة ينمو ويتلاحم بكافة أجزائه، وبخاصة بعد الدور الذى لعبته الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت ومختلف أشكال ثورة الاتصالات. ويشير المؤلفان، إلى أنه بخلاف «التوحد التلفزيونى» الذى ربط بين من يعيشون فى أفريقيا وآسيا بكاليفورنيا، وبخلاف بضعة مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية وتتصل ببعضها وبالعالم الخارجى أكثر من اتصالها بالبلاد التى تنتمى إليها، فإن الجزء الأعظم من العالم يتحول، خلافاً لذلك، إلى جزر منفصلة وإلى عالم بؤس وفاقة ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة. ويشيران فى هذا الخصوص، إلى أن مساعدات التنمية التى كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت فى خبر كان، وبخاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة وموت حوار الشمال والجنوب ودخول البلاد النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية.

ومن الطروحات الهامة التى يعرضها المؤلفان، أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول إتساعاً لا مثيل له. فالمؤلفان يشيران إلى أن ٣٥٨ ملياردير فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢٫٥ مليار من سكان المعمورة، أى ما يزيد قليلا عن نصف سكان العالم. وأن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطنى والثروة القومية، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وهذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة، سواء على الصعيد العالمى أو على الصعيد المحلى، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات فى رأى منظرى العولمة مطلوباً فى حلبة التنافس الضارى العالمى.

ويشير مولفا الكتاب، إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة، فإن بعض المصطلحات الهامة التس شغلت ساحات الفكر والعمل طويلا، مثل «العالم الثالث»، و«التحرر» و«التقدم» و«حوار الشمال والجنوب» و«التنمية الاقتصادية»

لم يبق لها فى دنيا العولمة أى معنى، خاصة وأن «العالم المتقدم» أصبح يتجاهل، على نحو خطير، مشكلات البلاد النامية وبالذات مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة.

ويعتقد المؤلفان، أن «نموذج الحضارة» الذى ابتكره الغرب لم يعد صالحاً لبناء المستقبل، أى لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. وهما يعتقدان أن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كانت جزءاً من الحرب الباردة، ولهذا فإنه (أى هذا النموذج) يجب أن يوضع فى متحف الأسلحة القديمة. ويسود الآن، حسب اعتقادهما، عملية تحول تاريخى بأبعاد عالمية واضحة، ينعدم فيها التقدم والرخاء ويسود التدهور الاقتصادى والتدمير البيئى والانحطاط الثقافى فى ضوء «حضارة التنميط» التى تسعى العولمة لفرضها.

ويظل الفصل الثالث الذى خصصه المؤلفان للكلام عن صندوق النقد الدولى والأسواق النقدية العالمية، فى تصورى، من أمتع وأهم فصول الكتاب. فقد ارتبطت العولمة المستندة على الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الأسواق المالية والنقدية بالتخلى عن معظم الضوابط التقليدية التى كانت تسّير العمل المصرفى والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الكتلة النقدية، فى ضوء عمليات التحرير هذه، غير خاضعة بالمرة للسلطة النقدية المحلية (وهى البنك المركزى). فعمليات دخول وخروج الأموال، على نطاق واسع، وبالمليارات، تتم فى ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية بالبورصات. وهكذا تحول العالم لأن يصبح رهينة فى قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مستخدمين فى ذلك مليارات الدولارات التى توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات. وقد أشار المؤلفان فى هذا السياق إلى عدد من الحالات والأزمات التى سببها هؤلاء المضاربين والتى أصبحت تشير إلى مقدرتهم الفائقة على التحكم فى رفاهية أو فقر أمم ودول برمتها، دون أن توجد أية سلطة، محلية أو عالمية، لمحاسبتهم أو ردعهم. وينفى المولفان هنا

فكرة أو نظرية المؤامرة فى هذا المجال. فليست هناك ، فى رأيهما ، تحالفات يعتد بها بين هؤلاء المتكالبين على جنى الأرباح لتخفيض قيمة العملة فى هذا البلد أو ذاك، أو رفع أسعار الأوراق المالية أو لخفضها فى هذه البورصة أو تلك. كلا... فما يحدث الآن على ساحة الأسواق النقدية والمالية هو النتيجة الطبيعية والمنطقية للسياسات والقوانين التى شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى تحت ما سمى «بتحرير الأسواق المالية والنقدية». وهى العمليات التى سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولى مختلف دول العالم على تطبيقها بإطلاق سعر صرف عملتها وانفتاحها التام على السوق المالى العالمى. وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس فى تخفيض الضرائب وتقليص الانفاق الحكومى وخصخصة مشروعات الدولة والتضحية بالعدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أنه ينسجم مع المصلحة العامة كلية.

وهكذا تتحول الدعوة للانفتاح على السوق النقدى المالى العالمى إلى أيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع، وإلا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب. وكل دول العالم– تقريبا– أخذت تحت تأثير الضغوط التى تمارسها عليها المنظمات الدولية فى تطبيق سياسات الانفتاح المعولم. وقد أشار المؤلفان فى هذا السياق إلى نقطة هامة لا يلتفت إليها عادة غالبية الكتاب، وهى أنه حينما يبدأ البلد فى الانصياع لتلك السياسات والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالمية، ينضم الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء البلد إلى قائمة المقيمين للسياسات الاقتصادية فى بلدهم. «كيف لايحدث هذا، وهم الآن بوسعهم استثمار أموالهم فى أى مكان فى العالم؟.

وتناول المؤلفان قضية على جانب كبير من الأهمية ولها علاقة وثيقة بالعولمة، ألا وهى قضية النمو المطرد للبطالة ومايرتبط بها من تقليص فى قدرة المستهلكين وإتساع دائرة المحرومين. فتحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة التى أصبحت تتحقق فى الأسواق النقدية والمالية، راحت جميع القطاعات تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الإنتاج. وكان التنافس ضارياً والضغط شديداً على عنصر العمل للوصول ببند الأجور إلى أدنى مستوى ممكن. ولم يعد الأمر قاصراً على ذوى الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم

بعد أن حلت الآلات الحديثة والمتطورة مكانهم فى مواقع الإنتاج المادى، بل امتد الأمر ليشمل أيضا ذوى الياقات البيضاء (مهن الطبقة الوسطى) حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل والاستخدام الموسع لأجهزة الكومبيوتر مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى كان يقوم بها هؤلاء. وكانت «مذبحة العمالة» قاسية جدا فى البنوك وشركات التأمين. بل أن المؤلفان يشيران إلى أنه حتى فى قطاع صناعة برامج الكمبيوتر بدأت كبرى الشركات المتخصصة فى هذا المجال (مثل Hewlett, IBM, Motorola, Pakard) فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين. وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية فى هذا السلوك، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهى. وهكذا، سواء تعلق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الإليكترونية أو بالبريد أو بشبكة الاتصالات الهاتفية، أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أية قيود إلى العصف بالعمالة والاطاحة بها بعيداً إلى الشوارع الخلفية للبطالة. ويرى المؤلفان، إنطلاقاً من هذا، أن المنافسة المعولمة أصبحت «تطحن الناس طحناً» وتدمر «التماسك الاجتماعى» وتعمل على تعميق التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين الناس.

وقد أولى المؤلفان قضية العلاقة بين الديمقراطية والسوق أهمية خاصة. وهى القضية التى يعتقد مروجوا قيم العولمة أنهما صنوان لايفترقان. حيث يرون أن الديمقراطية تتطلب السوق، كما أن السوق يتطلب الديمقراطية. لكن المؤلفان يعتقدان أن اقتصاد السوق والديمقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوماً ، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع، وأن الأمر الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديمقراطية والسوق . ويستندان فى ذلك على خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تجرى الآن فى مختلف بلاد العالم فى ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التى تستند عليها العولمة. فالديمقراطية التى يجرى الدفاع عنها الآن هى تلك التى تدافع عن، وتحمى، مصالح الاثرياء والمتفوقين اقتصادياً، وتضر بالعمل وبالطبقة الوسطى، وهو ما نراه فى الدعوة للتخفيض المستمر للأجور وزيادة ساعات العمل وخفض المساعدات والمنح

الحكومية تحت حجة «تهيئة الشعوب على مواجهة سوق المنافسة الدولية». ويرى المؤلفان، أن إبعاد الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية وتجاهل البعد الاجتماعى تحت دعوى أن «السوق ينظم نفسه بنفسه» وأن كل أمرئ يأخذ بحسب إنتاجيته، ما هى إلا أوهام ستؤدى إلى تدمير الاستقرار الاجتماعى الذى عرفته الدول الرأسمالية الصناعية فى عالم ما بعد الحرب إبان عصر دولة الرفاه. كما يشيران إلى أن الديمقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس فى مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وأنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم فى حياة الناس، ، فسيبقى الناس مهددون بأن تحكمهم نظم تسلطية.

ويعتقد المؤلفان أن ديمقراطية العولمة التى تنحاز بشكل مطلق للاغنياء هى المسئولة الان عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة فى مختلف اصقاع المعمورة (مثل العداء للأجانب فى البلدان الصناعية المتقدمة، تهميش الفئات المستضعفة وما ينجم عن ذلك من اثار، نمو النزعة الشوفينية، المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية، مقاطعة الانتخابات، نمو الجريمة والعنف وانتشار المخدرات.. إلى آخره. صحيح، أن تكامل الأسواق عالمياً، وحرية التجارة، وضمان تنقل السلع ورؤوس الأموال دون حواجز... من شأنها أن تزيد من الدخول القومية للبلاد الصناعية المتقدمة، إلا أن التوزيع الملائم لمكاسب هذه الزيادة وبما يضمن إشراك غالبية المواطنين فيها، لايمكن أن يتم مالم تتدخل الدولة، وسيكون عدد الخاسرين فى هذه البلاد أكبر بكثير من عدد الرابحين فى غيبة هذا التدخل. ولهذا يعتقد المؤلفان، أن عجلة العولمة لايمكن أن تستمر فى الاندفاع دون وجود ما يسميه «بالتكافل الاجتماعى» الذى ترعاه الدولة. ويريان أن وجود نظام حكومى يرعى هذا التكافل هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذى لايزال يمنحه المواطنون فى البلدان الصناعية لنظام السوق.

ومع ذلك، لايقع المؤلفان فى وهم العودة «لبهجة» عصر الستينيات وأوائل السبعينيات حينما سادت دولة الرفاه وكانت الدولة تتمتع باستقلالية نسبية تمكنها من تبنى السياسات المالية والنقدية التى تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية وتتيح لها التخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية Business

Cycles. فعالم اليوم بما فيه من تعاظم فى علاقات التشابك التجارى والنقدى ومن تعميق لدرجة تقسيم العمل الدولى ومن اضعاف للسلطة الاقتصادية للدولة، يجعل مثل هذه العودة مستحيلة. لكنهما ينبهان إلى ضرورة العمل للتحرك لتوجيه التنافس عالميا، وبما يخدم الجانب الاجتماعى والديمقراطية فى حياة الأمم. ويؤيدان فى هذا السياق الضريبة التى اقترحها جيمس توبن James To-bin على مبيعات النقد الأجنبى وعلى القروض الأجنبية، وتخفيض سعر الفائدة، وإصلاح النظام الضريبى، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية، وإدخال إصلاحات تضمن توسيع النظام التعليمى وترفع من جدارته، وإجراء تعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة. لكن المشكلة الأساسية هنا تتمثل فى غياب الحكومات القادرة على اتخاذ زمام المبادرة لإجراء هذه الإصلاحات للوقوف فى وجه العولمة المنفلتة من دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رؤوس الأموال منها. وهما لايعتقدان أن المبادرة فى هذا الخصوص يمكن أن تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما من الممكن أن تأتى من أوروبا. وهذا يعنى أنه يتعين على دول الاتحاد الأوروبى أن تقدم خياراً أوروبياً يضاهى العقيدة الليبرالية الانجلوساكسونية المتطرفة. وهذا الخيار يمكن، حسب اعتقادهما، أن يكون مزيجاً من الأفكار والسياسات التى نادى بها جونماينرد كينز ولودفيج ايرهارد، وليس الأفكار والسياسات التى نادى بها فريدرش فون هايك وميلتون فريدمان.

ورغم أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعفت تماماً بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الخطر الذى تفرزه الرأسمالية المعولمة جراء هذا التطور الفوضوى فى البورصات والأسواق النقدية العالمية، يعد أشد خطراً إذ ما حدث إنهيار اقتصادى عالمى بسبب غياب ضوابط الرأسمالية على صعيدها العالمى وغياب ضوابطها على الصعيد المحلى. ويتوقع المؤلفان أنه فى ضوء هذه المخاطر المتوقعة، سيتحول حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يغالون الآن فى الدعوة «للعولمة المتحررة تماماً من أية قيود» بين ليله وضحاها إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانكفاء على الذات. وما أصدق قول أومبرتو أجيللى المدير السابق لشركة فيات الإيطالية عندما ذكر: «حينما تبلغ التكاليف

الاجتماعية للتكيف مع السوق العالمية حداً لايطاق، عندئذ ستزدهر عقلية الانكفاء على الذات فى مختلف دول العالم».

ولم ينس المؤلفان أن يشيرا إلى مختلف أشكال النضال التى تتم الآن لتحقيق الديمقراطية المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة ومواجهة برامج الأحزاب اليمينية الرامية لهدم دولة الرفاه والتضامن الاجتماعى. فهناك الملايين من المواطنين الأوروبيين الذين يطالبون، بطريقة أو بأخرى، بوقف جنون السوق العالمية، ومراعاة إنسانية الإنسان ، وحماية البيئة ، وهو ما ينعكس فى النشاط الواعى لأحزاب الخضر والاتحادات النقابية ، واتحادات النساء والطلبة والشبيبة ، وفى حركات اللاهوت السياسى، وجماعات التضامن مع المهاجرين ومع البلاد النامية.. إلى آخره، ومن الأفكار الهامة التى طرحها المؤلفان فى هذا السياق، هى أن العدالة الاجتماعية مسألة لاتقررها السوق، بل هى مسألة تتوقف على القوى الاجتماعية التى تناضل من أجلها، ولهذا يؤكد المؤلفان على أن الاضرابات العمالية الواسعة التى تشهدها فرنسا وبلچيكا وأسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها هى علامات مضيئة على الدرب الصحيح.

وأيا كان الأمر، فإنه بالرغم من موجة النقد العنيف التى قادها مؤلفا هذا الكتاب لفوضى العولمة وطغيانها المدمر للعدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعى والإساءة للبيئة، فإنهما لم يستخدما النتائج التى توصلا إليها لطرح تصور سياسى راديكالى بديل، بل فى الحقيقة لاعادة طرح «مشروع دولة الرفاة» ولكن فى صيغة معدلة. وهذا ما يبدو واضحاً فيما طرحاه من عشرة أفكار أساسية فى نهاية الكتاب، وهى الأفكار التى يعتقدان إنها كفيلة بأن تمنع قيام مجتمع «العشرين فى المائة» وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار وتحمى البيئة.وهى أفكار يغلب عليها الطابع الكينزى والديمقراطى والعقلانى والإنسانى بشكل عام.

وبعد...

أظن – وليس ظنى هذا ضرباً من الخيال – أن هذا الكتاب سيكون له شأن كبير فى إثراء الحوار العقلانى الذى يدور الآن فى بلادنا حول قضية

العولمة، خاصة وأن مولفاه قدما وجهة نظر مختلفة عما هو شائع من أحاديث وأفكار العولمة الملتهبة التى تدور الآن بين المثقفين العرب. فتحية حارة لمؤلفى هذا الكتاب، هانس بيترمارتن وهارالد شومان، ولمترجمه الدكتور عدنان عباس على، والشكر كل الشكر للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت الذى وفر هذا الكتاب/ المرجع للقراء العرب.

* * *

كتب أخرى للمؤلف

■ ■ كتب مؤلفة :

١ – **مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية.**

الناشر : الدار القومية للطباعة النشر، القاهرة ١٩٦٦

٢ – **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث.**

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ .

(الكتاب الحائز علي جائزة الدولة في الإقتصاد والمالية لعام ١٩٧٩).

٣ – **مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء.**

الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ .

٤ – **دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية، مع استراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة.**

الناشر : مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٣ .

٥ – **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة.**

الناشر: سلسلة «عالم المعرفة» رقم (٨٤) التى يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت – ديسمبر ١٩٨٤ .

٦ – **بحوث فى ديون مصر الخارجية.**

الناشر: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٥ .

٧ – **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية.**

الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٥ .

٨ - الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل.

مطبوعات المعهد العربى للتخطيط بالكويت، الناشر: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٥ .

٩ - التضخم المستورد، دراسة فى آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية.

الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦ .

١٠ - حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر.

الناشر: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٦ .

١١ - أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشرع صياغة لرؤية عربية.

الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧ .

١٢ - التاريخ النقدى للتخلف، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث.

الناشر: سلسلة «عالم المعرفة» رقم (١١٨) التى يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت - ١٩٨٧ .

١٣ - مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية، المشكلات الراهنة، والآفاق الممكنة والواجبات الملحة.

الناشر: دار الشباب، قبرص ١٩٨٧ .

١٤ - الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع، والشروط الموضوعية.

الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت، الناشر: دار الشباب بقبرص ١٩٨٧ .

١٥ - فكر الأزمة : دراسة فى أزمة علم الإقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى العربى .

الناشر: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧ .

١٦ - الاقتصاد العربى تحت الحصار.

دراسات فى الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها فى الاقتصاد العربى مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية. الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩ .

١٧ - محنة الديون وسياسات التحرير.

الناشر: دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩١ .

١٨ - الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث .

الناشر: دار سينا، القاهرة ١٩٩٢ .

١٩ - الليبرالية المستبدة، دراسة فى الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى العالم الثالث.

الناشر: دار سينا، القاهرة ١٩٩٣ .

٢٠ - الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة.

الناشر: دار المستقبل العربى، القاهر ١٩٩٣ .

٢١ - ظاهرة التدويل فى الاقتصاد العالمى وآثارها على البلاد النامية.

الناشر: المعهد العربى للتخطيط بالكويت - ١٩٩٣ .

٢٢ - قضايا مزعجة: مقالات مبسطة فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة.

الناشر: مكتبة مدبولى - القاهر ١٩٩٣ .

٢٣ – **الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية فى الدول النامية مع دراسة خاصة عن الاقتصاد المصرى.**
الناشر: دار المستقبل العربى، القاهر ١٩٩٤.

٢٤ – **التضخم والتكيف الهيكلي فى الدول النامية**
الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٦.

٢٥ – **الاقتصاد السياسى للبطالة**، دراسة لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٢٦). الناشر : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر ١٩٩٧.

٢٦ – **وداعاً .. للطبقة الوسطى، تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة.** الناشر : دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٧. (الكتاب الفائز بجائزة أحسن كتاب فى معرض القاهرة الثلاثين للكتاب، يناير ١٩٩٨).

٢٧– **العولمة المالية** : الاقتصاد السياسى لرأس المال المالى الدولى (رؤية من البلاد النامية) – دار المستقبل العربى، القاهرة – ١٩٩٩.

وبين يديك الآن:

٢٨– **فى وداع القرن العشرين**، تأملات اقتصادية فى هموم مصرية وعالمية. الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٩.

■ ■ إشراف على تحرير كتب (محرر) :

١ – **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث، مع إشارة خاصة لمصر.**
بالإشتراك مع الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والدكتور جودة عبد الخالق (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع للإقتصاديين المصريين: الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – القاهرة ٣ – ٥ مايو ١٩٧٩)، الناشر: المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١.

٢ – **رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والاقليمية.**

بالإشتراك مع الدكتور محمد زكى شافعى (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين: الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – القاهرة ٢٧– ٢٩ مارس ١٩٨٠)، الناشر: المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

٣ – **نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات.**

بالإشتراك مع الدكتور محمد زكى شافعى(بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى السادس للإقتصاديين المصريين: الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – القاهرة ٢٦–٢٨ مارس ١٩٨١)، الناشر: المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٥.

٤ – **التضخم فى العالم العربى.**

بحوث ومناقشات اجتماع الخبراء الذى عقد بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت فى مارس ١٩٨٥، الناشر: شركة كاظمة للطباعة والنشر، الكويت ١٩٨٧.

٥ – **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها.**

بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت (٥ – ٧ ابريل ١٩٨٦) الناشر: دار الشباب للترجمة والنشر والتوزيع، قبرص ١٩٨٧.

٦ – **السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى.**

بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت (٢٠ – ٢٢ فبراير) الناشر: دار الرازى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٩.

٧ – **المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية.**

بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت ٦ – ٨ فبراير ١٩٨٨) من جزئين، الناشر: دار الرازى، بيروت ١٩٩٠.

■ ■ دراسات نشرها معهد التخطيط القومى بالقاهرة:

١- **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو**. مذكرة خارجية رقم (٦٩١) أغسطس ١٩٦٦.

٢- **دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٦**. صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (٩) أغسطس ١٩٧٩.

٣- **الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر**. صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (١٦) أبريل ١٩٨١.

٤- **الخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر**. صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (٧٣) بالاشتراك مع د. ابراهيم العيسوى ود.حسين طه الفقير.

٥- **إستشراف بعض آثار سياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر** (جزءان) - باحث رئيسى، وبالاشتراك مع آخرين. صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (٨٩) سبتمبر ١٩٩٤.



